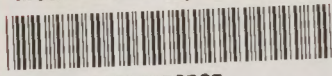


McGill University Libraries



31024158585

McGill University Libraries



3 102 415 858 5

C5H .s1877f

INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES

46978

★

McGILL
UNIVERSITY

C54
.518774

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هُوَ مَجْمُوعُ نُودٍ الْمَسْأَلِ الْمُدَّارِ بِالْكَوْنِ

الحمد لله على طبع هذا الكتاب الذي هو مجموع نود المسال المدار بالكون

— (أعني) —

فَتَاوَى النَوَائِلِ

في الفقه الحنفي وأما الهدى القُدرة الفاضلة الكامل الفقيه أبي الليث السمرقندي

— (المتوفى سنة ٨٣٣هـ) —

بأمر الأمير الكبير الوزير الشهيد وزير العدالة والشرعية للدلالة

العلية الأصفية النواب لطف الدولة بمصاحبة الشريعة

بحرسة حيد آباد كن الهند

اهتم بطبعة الحكيم غلام المرتضى مير المجلس

بمطبعة ميرزا محمد آغا بابا الدين

فهرس قهار خايد فاضل البيت النبوي قدس سره مؤسس و مؤلف كتاب النور

الاعداد سلسلة	المضامين	الصفحة	الاعداد سلسلة	المضامين	الصفحة
١	المقدمة من مصحف	١		بوقوع شيء	
	الكتاب		١٠	فصل في الجلود	١١
٢	دباجة صاحب الكتاب	٢	١١	فصل في النجاسة	١٢
٣	كتاب الطهارة	٣		التي تصيب الثوب	
٤	فصل في المحوض	٤		والبدان	
٥	فصل في مسائل البير	٥	١٢	فصل في الوضوء	١٩
٦	فصل في مسائل الحمام	٦	١٣	فصل في الاستبراء	٢٠
٧	فصل فيما لا يجوز	٧	١٤	فصل في الغسل	٢١
	الوضوء منه و		١٥	فصل في الماء	٢٣
	الاغتسال			المستعمل	
٨	فصل الأسرار	٨	١٦	فصل فيما ينقض الوضوء	٢٥
٩	فصل فيما لا يفسد	٩	١٧	باب التيمم	٢٤
	الافاء و ما يفسد		١٨	باب المسح على الخفين	٢٥

الصفحة	المضامين	الاعداد	الصفحة	المضامين	الاعداد
	الصلوة فيما لا يفسد		۳۳	باب الاذان	۱۹
۵۸	فصل لا يجتبر بالوقف	۲۹	۳۴	فصل في مسائل المسجد	۲۰
	في القرآن				
۵۹	فصل في الوتر	۳۰	۳۵	كتاب الصلوة	۲۱
۶۱	فصل في التراخي	۳۱	۳۶	فصل في شرط	۲۲
۶۲	فصل في التوافل	۳۲		الصلوة	
۶۴	باب قضاء الفوات	۳۴	۳۹	فصل في تكبيرة	۲۳
۶۶	باب سجود السهو	۳۵		الاحرام	
۷۰	باب سجود التلاوة	۳۶	۴۳	فصل في القراءة	۲۴
۷۲	باب صلوة المريض	۳۷	۴۶	باب الامامة و	۲۵
۷۳	باب صلوة المسافر	۳۸		الاقتداء بالاهل	
۷۶	باب صلوة الجمعة	۳۹	۵۱	فصل في ادراك	۲۶
۷۸	باب صلوة العيدين	۴۰		الجماعة وفضيلتها	
۷۹	فصل اذا انكشف	۴۱	۵۳	فصل فيما يكره في	۲۷
	الشمس			الصلوة وما لا يكره	
	الصلوة في الكعبة	=	۵۵	فصل فيما يفسد	۲۸

الصفحة	المضامين	الاعداد	الصفحة	المضامين	الاعداد
۱۱۴	فصل جل ننی امرة	۵۷	=	باب غسل الميت والقبول	۴۳
	فصل فی الاولیا	۵۸	۸۲	فصل فی التشهید	۴۴
۱۱۷	فصل فی نکاح العبد	۵۹	۸۷	کتاب الزکوة	۴۵
۱۱۹	فصل فی المهر	۶۰	۹۳	فصل صدقة الفطر	۴۶
۱۲۳	فصل واذا کان	۶۱	۹۴	کتاب الصوم	۴۷
	بالزوجة عیب		۹۶	فصل فی الاعذار	۴۸
	فصل فی القسم	۶۲		القی یباح القطع	
۱۲۴	مسائل متفرقة	۶۳	۹۷	فصل قیامکرة الصائم	۴۹
۱۲۶	کتاب الرضاع	۶۴	۹۸	فصل فی ایسأل الصائم	۵۰
۱۲۹	کتاب الطلاق	۶۵	۱۰۰	فصل النذیر	۵۱
۱۳۱	فصل فی صیرة الطلاق	۶۶	۱۰۲	فصل الاعتکاف	۵۲
	وکنایته		۱۰۳	کتاب الحج	۵۳
۱۳۲	فصل اذا طلق الرجل	۶۷	۱۰۵	کتاب النکاح	۵۴
۱۳۳	فصل فی الاضافة	۶۸	۱۰۹	فصل فی بیان	۵۵
۱۴۲	فصل فی الاستثناء	۶۹		المحرمات	
۱۴۳	فصل فی طلاق المریض	۷۰	۱۱۱	فصل فی الائمة الفاسدة	۵۶

الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين
۱۶۶	فصل فى الكفارة	۸۳	باب العداة	۱۴۵	۷۱
۱۶۷	فصل ومن حلف	۸۴	فصل كثر ما الحبل	۱۴۷	۷۲
۱۷۴	مسائل متفرقة	۸۵	فصل من تحق بالولد	۱۴۸	۷۳
۱۷۷	كتاب الحدود	۸۶	باب النفقات	۱۴۹	۷۴
۱۸۱	كتاب السرقة	۸۷	فصل نفقة اولاد	۱۵۲	۷۵
۱۸۵	كتاب اللقيط	۸۸	الصغار		
۱۸۶	كتاب اللقطه	۸۹	كتاب العتاق	۱۵۴	۷۶
۱۸۹	فصل فى الاباق	۹۰	فصل واذا اشتري	۱۵۷	۷۷
۱۹۰	كتاب المفقود	۹۱	ذا رحم		
۱۹۱	كتاب الكراهية	۹۲	فصل التدابير	۱۵۸	۷۸
	فصل فى النظر	۹۳	فصل فى الاستيلاء	۱۶۰	۷۹
	واللنسن		فصل فى الكتابة	۱۶۱	۸۰
۱۹۵	فصل فيما يوجب الكفر	۹۴	كتاب الايمان	۱۶۱	۸۱
۱۹۸	فصل فى القربى	۹۵	فصل واذا قال	۱۶۳	۸۲
۱۹۹	مسائل متفرقة	۹۶	والرحمن		
۲۰۷	فصل لظلم على الذمى	۹۷	فصل فى النذر	۱۶۴	۸۳

الصفحة	المضامين	الاعلاد سلسلة	الصفحة	المضامين	الاعلاد سلسلة
٢٥٨	فصل في البيع لفاسد	١١٣	٢٠٩	كتاب الغصب	٩٨
٢٦٣	فصل في الاقالة	١١٢	٢١٦	كتاب الوديعة	٩٩
٢٦٣	باب المراجعة	١١٥	٢١٩	كتاب العامرية	١٠٠
	والتولية		٢٢٢	كتاب الشراكة	١٠١
٢٦٦	فصل في الربو	١١٦	٢٢٢	كتاب المضاربة	١٠٢
٢٦٨	فصل في السلم	١١٤	٢٢٨	كتاب الصيد	١٠٣
٢٤٠	كتاب الصرف	١١٨		والذبايح	
٢٤٢	مسائل متفرقة	١١٩	٢٣٢	فصل في الرمي	١٠٤
٢٤٥	كتاب الشفعة	١٢٠	٢٣٣	فصل في الذبح	١٠٥
٢٤٦	فصل في طلب الشفعة	١٢١	٢٣٥	فصل فيما يحل أكله	١٠٦
٢٤٤	كتاب الاجارات	١٢٢	٢٣٤	كتاب الاضحية	١٠٤
٢٨٣	مسائل متفرقة	١٢٣	٢٣٩	كتاب الوقف	١٠٨
٢٨٦	كتاب ادايا القاض	١٢٢	٢٢٣	كتاب الهبة	١٠٩
٢٩٢	كتاب القاض من	١٢٥	٢٢٨	فصل في الصدقة	١١٠
	بلد الى بلد		٢٥٠	كتاب البيوع	١١١
٢٩٣	كتاب القسمة	١٢٦	٢٥٢	فصل في الخيارات	١١٢

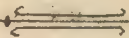
الصفحة	المضامين	الاعلاد سلسلة	الصفحة	المضامين	الاعلاد سلسلة
	الرجل جاسرية	=	۲۹۴	فصل فيما يقسم	۱۲۷
۳۱۳	كتاب الاقرار	۱۳۸	۲۹۵	فصل في كيفية	۱۲۸
۳۱۴	كتاب مسائل	۱۳۹		الفتنة	
	خمس		۲۹۶	فصل في المهاباة	۱۲۹
۳۱۶	فصل في الاستئذان	۱۴۰	۲۹۷	كتاب الشهادة	۱۳۰
	فصل من اقر	۱۴۱	۳۰۰	فصل فيما يحتمل	۱۳۱
	بالحمل			الشاهد	
۳۱۷	فصل اقرار	۱۴۲	۳۰۳	فصل في الرجوع	۱۳۲
	المريض			عن الشهادة	
۳۱۸	فصل يجوز اقرار	۱۴۳	۳۰۴	كتاب الدعوى	۱۳۳
	الرجل		۳۰۸	فصل في التحالف	۱۳۴
	كتاب الوكالة	۱۴۴	۳۱۰	فصل فيما يلزم	۱۳۵
۳۲۰	فصل في التوكيل	۱۴۵		المخضومة	
	في البيع			فصل واذا ادعى	۱۳۶
۳۲۱	فصل في التوكيل	۱۴۶		اثنان علينا	
	في الشراء		۳۱۲	فصل اذا باع	۱۳۷

الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين
٣٢١	فصل رجل رهن عصيرا	١٥٨	٣٢٣	١٢٤	فصل في عزل الوكالة
٣٢٣	كتاب المزارعة والمساقاة	١٥٩	٣٢٤	١٢٨	كتاب الكفالة
٣٥٠	باب الاكراه	١٦٠	٣٢٨	١٢٩	كتاب الحوالة
٣٥٣	كتاب الجنائية	١٦١	٣٣١	١٥٠	كتاب الصلح
٣٥٦	فصل فيما يجرى القصاص فيما دون النفس	١٦٢	٣٣٣	١٥١	كتاب الماذون
٣٥٧	فصل فيما يحدث في الطريق	١٦٣	٣٣٥	١٥٢	فصل اذا اذت ولي اصبى للصبى
٣٦٢	فصل في جنائية المملوك	١٦٤	٣٣٦	١٥٣	كتاب الرهن
٣٦٣	فصل في جنائية البهيمة	١٦٥	٣٣٨	١٥٤	فصل فيما يجرى رهنة
٣٦٥	كتاب الديات	١٦٦	٣٣٩	١٥٥	فصل واذا وكل الرهن المرتهن
٣٦٨	فصل في المختين	١٦٧	٣٤٠	١٥٦	فصل في التصر في الرهن والجنائية عليه

الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين	الصفحة	المضامين
۳۷۹	فصل في الوصی قبل	۱۷۳	فصل في القسامة	۳۶۹	۱۶۸
	الدخول تحت		فصل المعاقلة	۳۷۰	۱۶۹
	الوصايا -		كتاب الوصايا	۳۷۱	۱۷۰
۳۷۷	فصل اذا كان للموَد	۱۷۴	فصل ومن اوصی للرجل	۳۷۳	۱۷۱
	فرج وذکر		بثلاث ماله -		
۳۷۸	فضائل امام	۱۷۵	فصل ومن اعلق	۳۷۴	۱۷۲
	ابی حنيفة ر		عبدا		

قلت في ختم ذلك الكتاب تاريخ سنة فضيلة الله الحمد لقل فتاوى نوازل

۳۴ ف ۱۳



المُقَدِّمَةُ

الحمد لله على ما انعم علينا بخلق العلماء لحل شدايد العلم والعمل
وخصّ منهم الفضلاء لارادة الصراط المستقيم ولسد الخلل والصلوة والسلام
على سيد المرسلين وسند الموحدين سيدنا ومولانا محمد المصطفى المبعوث داعيا
الى الله لم يرسل مثله نبي ولا مرسل صلوة وسلاما دائما لمن مثله زمين ماد
الارواح في الابدان تنمو من بدل ما يتحلل وعلى اله الاجل واصفاه
الاکمل بهم امر الدين تكمل وعلى اتباعهم المقتبسين بانوارهم
والمقتفين باثارهم المجتهدين لترويج شرائع الاسلام لايسم الا اما
الهامر باحيفة النعمان الذي بذل جهده في تنقيح المسائل وتخليصها
من النخل الى الملل اما بعد فيقول العبد الافقر الى رحمة ربه الاكبر
ابو الفتح السيد حيدر محمد محمد الحسن الحسني القادري الجشتي
الحنفي الاورنك ابادي ثم الحيدر ابادي ابن عارف معارف الحقيقة
واقف مواقف الطريقة البصير الخبير باسرار عالم القدر الغيوب السيد السند
الحاج مولانا السيد شاه يعقوب محمد محمد الحسن الحسني القادري
الجشتي الحنفي هو فلذة الكبد والحفد السعد السيد محمد بن نواز كسيو
الحسيني سقى الله ثراه وجعل الجنة مثواه اني بعد الفراغ من تحصيل

علم المنقول والمعقول والفقه والاصول وتكميل فن الطب الباحت عن
البدن الصحيح والمهزول لما صرت معلما لطلاب المدرسة الطبية في
خير بلاد الزمن الحيد را باد كن صين عن الشرور والفتن التي هي دار
الملك الاعظم والساطان الاخفوكا لبدن في النجوم سلطان العلوم نظام
اصفجاءه النواب مير عثمان عليخان بجادر لزال كوكب اقباله ساء
وسيف اجلاله بنصرة الله على الاعداء قاطعا

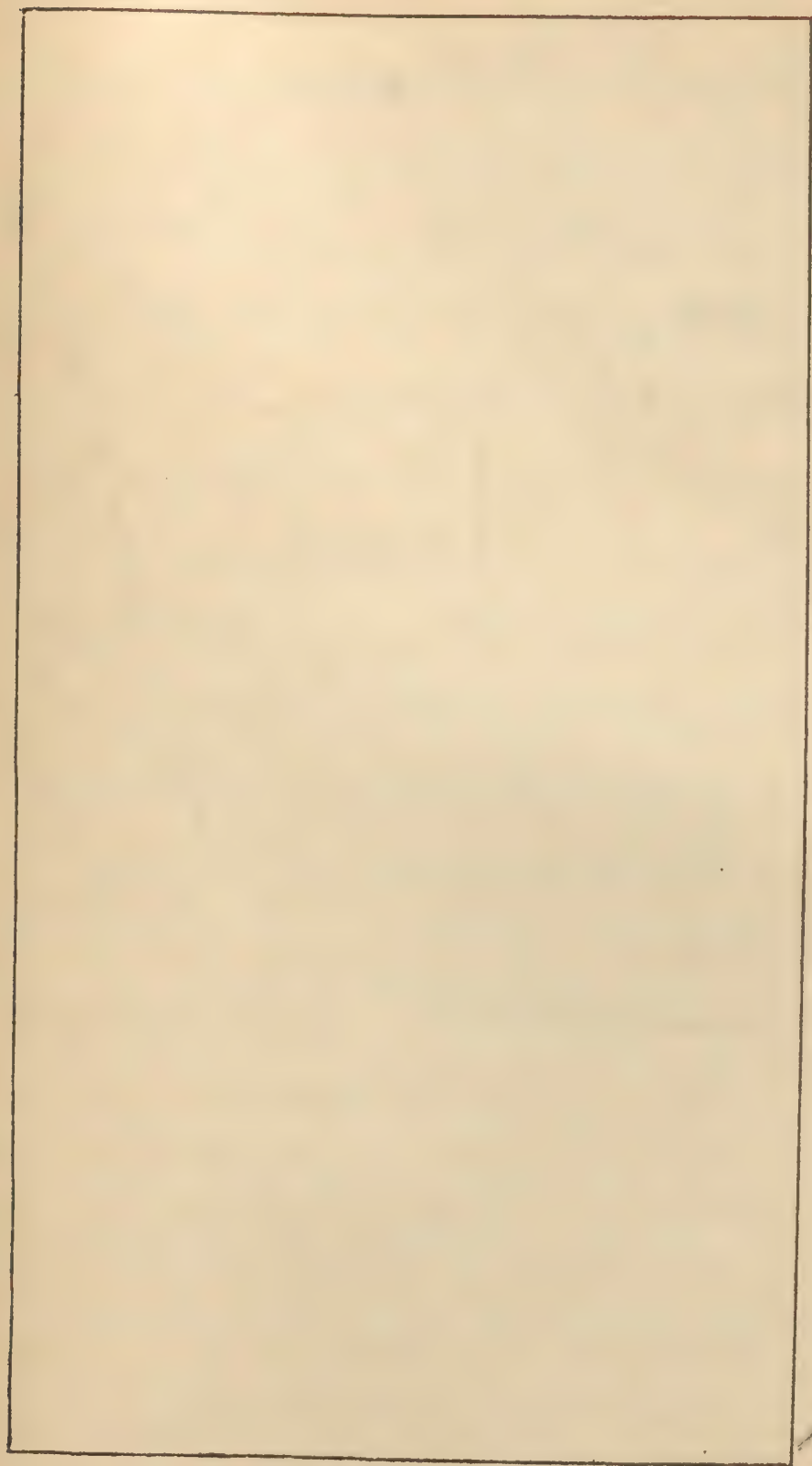
النظم

نواب مير عثمان عليخان ذو الحشم	من ذاته عند العطا بحر الكرم
الناس يفتخرون من اذكاره	من ملك عرب كان او ملك الحزم
ملك فهم مثله ما جاءنا	في العقل والتدبير وارشاد الحكم
فاق الملوك فراسة وسياسة	وعلا على اعلى المارب والهمم
اختاره الله لخلق رحمة	هو نعمة قد جاء من رب النعم
احسانه قد شاع افاق الوري	فيضانه من فيض شمس زاد عم

الله ضاعف كل يوم جاهه
اعطاه طول العمر بالفضل الا

جاء عندي من فواضل مجلس اشاعة العلوم لتصحيح
فتاوى النوازل للامام شيخ الانام اجل العلماء الكرام
ابي الليث السمرقندي استفسار و لتتقيها استظها روهي كتا

مشهور في الامصار ينتسبون اليها الفقهاء الكبار ويستشهدون
بها لحل المسائل للوثوق والاعتبار ومع هذا ما كانت غير نسخة
واحدة نسخة اخرى ليتراجع اليها عند التصحيح وليتقابل بها
وقت التنقيح فاجبتهم بالقبول لهذا المرام مستمسكا بفضل العز
العلام رجاء ان يهتدي لنا من امرنا رشد او ينزل علينا من جنابه
على ذلك مدد افاجتهدت في تصحيحها غاية الاجتهاد من
الفتاوى الخنفية كالقاضي خان والعالم كيريه وغيرهما من الكتب
الفقهية حتى ما وسعني في بعض الموارد غير ان اتعلل بلعل اولئك
العبارة على حالها غير منحل فيا ايها الخلان ان وجدتم
فيها من الخلل او النقصان فلا تنسبوه الى حتى الامكان
وما توفيقى الا بالله به الاستعانة وعليه التكلان ط





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مِنْ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله القدير المنعم العظيم وصلى الله على محمد عبده الحليم ورسوله الكريم
وعلى آله وأصحابه السليمة قال الشيخ الإمام لأجل الفقيه أبو الليث رحمه الله
تعالى أني مشفق كأنوا سألوني في الفقه كتاباً أنا فاعلموا يحتاج إليه من الحوادث
جامعاً للأحكام كافياً فإن المشايخ كانوا يعطون هذا الكتاب تعظيماً ويقدمونه
على سائر الكتب تقدماً محتقياً لا ينبغي لأحد أن يتقلد القضاء ما لم يحفظ
مسائله فمن حوى معانيها ووعى ما فيها صار من العلماء الفقهاء وأهلاً
للفقوى والقضاء وسميته فتاوى النوازل لأنه هو تحلى بمسائل الفتاوى وسألت
الله تعالى أن يبقيه في العالمين صبيار شيقاً وأن يضيئه في العالمين سنا
وسناً وأن يبقيه لنا لسان صدق في الآخرين وأن يجعله لنا حجة يوم الدين
وحسيناً لله ونعم الوكيل وبالله التوفيق والتيسير والتسهيل -

كتاب لطهارة باب ما يجوز الوضوء منه وما لا يجوز قال المصنف
 الماء الجاري يجوز فيه الاغتسال والوضوء منه ولا يتنجس بوقوع النجاسة
 فيه ما لم يظهر أثرها فيه بلون او طعم او رائحة مما هو علامة النجاسة
 فيه وان اغلغ الماء بما يقصد به المبالغة في النظافة كالاشنان والسدر
 والصابون يجوز التوضي به اذا لم يغلب على الماء لان الغرض المطلوب من
 الوضوء التنظيف وقد يحصل بهذه الاشياء وان النبي صلى الله عليه وسلم
 امر بغلي الماء في غسل الميت بهذه الاشياء ولو يسد الماء الجاري من اعلاه
 يجوز التوضي بما يجري في النهر الماء الجاري بحيث لو رفع ينقطع لا خير فيه
 وان لم ينقطع فلا بأس به والماء الجاري ما لم يتكرر استعماله وقيل لا يذهب
 بتبينة نهر جار فيه ما ضعيف لا يستبين فيه الحركة فيتوضا به اذا كان
 وجهه الى مورد الماء يجوز وان كان وجهه الى مسيل الماء يجوز ايضا اذا ^{هبت}
 غسالته الاولى بالماء ويمكن بين كل غرقتين مقلدا ما يغلب على ظنه انه
 ذهب الذي وقع فيه من الماء المستعمل نهر جار وقعت فيه نجاسة يجوز
 التوضي به ما لم يغلب احد اوصافه وان كان يجري كل الماء على النجاسة
 او اكثره فالما تحته نجس وان كان يجري اقله عليها فالما تحته طاهر
 حوض صغير يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب يجوز التوضي في اثنا
 اذا كان اربعة اذرع وان كان اقل منه لا يجوز التوضي فيه الا في موضع
 جريان الماء والاصح ان التقدير غير لازم والاعتماد على ظنه ان الماء المستعمل
 قد خرج منه يجوز التوضي فيه الا عند مخرج الماء باس للتوضي بماء السيل
 وان كان الطين مختلطا اذا كان رقة الماء غالبه والا فلا الماء الجاري يطهر
 بعضه بعضا ابتداء وانتهاء بخلاف الماء الدائم والحوض اذا لم يكن فيه نهر

الأمم المطر الجاري من السكك فلا بأس به الوضوء ماء المطر يجري من ميزاب
إذا كانت النجاسة عند الميزاب فلما نجس وإن كان على السطح قيل إن كانت
في جانب أو جانبيين فالمأطأ هروان كانت أكثر منه فلما نجس وإن زالت
النجاسة بجريان الماء فيها بعد من الماء طاهر ماء المطر وماء التلج يجري في
الطريق وفيه نجاسة مغذية بحيث لا يرى لونها ولا أثرها يجوز التوضي منه
الجانب إذا قام في المطر الشد يدا بعد ما تمضمض وأستنشق حتى ابتل
أعضائه ينبوب عن الغسل وهو رواية عن أبي يوسف وفي ظاهر الرواية لا بد
من أسالة الماء كما في الوضوء قال الأصح إن البول في الماء الجاري مكروه
ولهذا أسأله أبو حنيفة رحمه الله جاهلاً فقال جاهل بال في الماء الجاري
وأخرق ضابده في أسفله يجوز وضوءه ما لم يتغير أحد أوصافه **فصل في**
الحوض الحوض يجوز التوضي والغتسال في الحوض الكبير قال عامة
المشايخ هو عشرين في عشر بذراع الكرياس وعليها الفتوى ولا اعتبار بعمقه
قيل إن كان عمقه بحال لم يرفع الماء بكفه لا يتحرك ما تحته فهو عميق
وأوقع النجاسة في طرف لا يتنجس الطرف الآخر وأما دون العشرين فهو
كالماء الدائم يجوز التوضي منه ولا يجوز فيه وهو كالماء في الأثناء والحوض
المداور قيل قد روي إليه ستة وثلاثون ذراعاً والتحكيم المعتبر في
الحوض تحريك المغتسل عند أبي يوسف وعند محمد تحريك المتوضي
التوضي في نقيب الحوض بالمنحد يجوز إذا كان الماء متخافياً عن الجمل فهو كالارض
المسقف والماء في الحوض كالماء في الطين لا يجوز التوضي فيه إلا عند الضرورة
رجل توضأ في الحوض فوقع غسالته فيه ثم رفع الماء من ذلك الموضع
قبل التحريك لا يجوز عند أبي يوسف لأن التحريك شرط عند محمد

لحقيل الذراع
أربعة وعشرون
أصبعاً ٢٠

ليس بشرط رجل اغتسل في حوض يجوز لا يخرج ان يغتسل في هذا الموضع اذا
 لم يكن عليه نجاسة حقيقة حوض صغير تنجس ما ولا يندخل الماء من جانب
 ويجزى من جانب قال الفقيه ابو جعفر يطهر لانه بمنزلة الماء الجاري
 ويعتبر الخروج منه حالة الدخول وقيل لا يطهر حتى يخرج ثلاث مرات
 مثله ما كان فيه حوضان صغيران يخرج الماء من احدهما ويدخل في الاخر
 فلو ضار رجل في خلاله جاز لانه ماء جار حوض اعلاه عشر في عشرة اسفله وانه
 ان كان منثليا يجوز التقضى والاغتسال فيه وان نقص منه لا يجوز واذا
 وقعت في الحوض نجاسة غير مريئة كالبول جاز الوضوء من ذلك الموضع على
 قول مشائخ بلخ وعلى قول مشائخ العراق لا يجوز زهري والمرئيه سواء حوض كبير
 منثن يجوز التقضى اذا لم يعلم وقوع النجاسة لان التغيير قد يكون من طول
 المكنث حوض كبير وقعت فيه نجاسة نثر نقص مأوؤه وبقي اقل من عشرة فحشر
 فالماء طاهر وان وقع في الماء القليل نجاسة نثر انبسط ذلك الماء فصاهر
 عشر في عشرة فالماء نجس فالمعتبر فيه وقت وقوع النجاسة لا فرق ان يرد
 الماء على النجاسة او النجاسة على الماء العذير العظيم الذي اذا ابيض في الصيف
 فرائت الدواب فيه نثر دخل الماء وامتلاء ينظر ان كان النجاسة في موضع
 دخول الماء فالماء نجس ان كان موضع دخول الماء طاهرا فالماء طاهر فدخل
 واجتمع في موضع فهو نجس وان كان موضع الدخول اقل فصا عشر في عشرة نثر تعد
 الى موضع النجاسة فالماء طاهر وكذلك اذا بقي في الحوض ماء قليل ف وقعت
 النجاسة نثر دخل الماء وامتلاء فالحكم فيه ما ذكرنا ولو كان عرض الماء ذراعين
 وهو طويل وطوله مع العرض عشر في عشرة فهو بمنزلة الحوض الكبير وهو قول

ابي القاسم الصفاق قال عامة العلماء لا يجوز التوضي فيه حتى لو بال
 انسان يتنجس نهر فيه تبن نجس فجرى عليه الماء ودخل في الحوض التبن
 يرى ان كان على وجه الماء فالنهر نجس مسئلة عدل اخبر بنجاسة الماء لا يجوز
 التوضي به تيمم عند وجود ذلك الماء وقول الفاسق لا يعتد به وكذا ذلك
 مستقر الحال وقول الكافر لا يعتد به الا اذا غلب على ظنه انه صادق الاول
 فيريق الماء ثم تيمم قول الصبي كقول الفاسق واذا اخبر واحد بنجاسة الماء
 واثنان بطهارته او على عكسه يحكم بقول الاثنين ولو استويا لا يحكم بقول
 ما ولكن يحكم بالاصل وهو طهارة الماء الا ان يكون احد الفريقين حرا يحكم بقوله
 حرا اخبر بنجاسة الماء وعبدان بطهارته فلا بأس بالوضوء لان طمأنينة القلب
 بالمتنبي اكثر والسؤال من حال الماء ليس بشرط اعتباره باصله وهو الطهارة
 لقول عمر رضي الله عنه لصاحب الحوض لا تخبرنا منه وقيل هو احتياط **فصل**
في مسائل البير قال مالك البير بمنزلة النهر الجاري لا يفسد ماؤه
 بوقوع النجاسة ما لم يتغير احد اوصافه وعن ابي يوسف صلى الناس يوم
 الجمعة ثم اخبر بوقوع فارة في بئر الحمام وقد اغتسل الناس فيه بعد ما
 صلوا وتفرقوا قال نأخذ بقولنا نحن اهل المدينة وقال الشافعي اذا بلغ
 ماءها قلتين لا يفسد بوقوع النجاسة فيه وعندنا البير بمنزلة الحوض
 الصغير يتنجس بوقوع النجاسة فيه بغير تنجس ماءها فغاب ثم عاد بعد ذلك
 الصبي انه طاهر ويكون بمنزلة المنزه حتى لو صلى في قعرها حالة الجفاف
 يجوز وان عاد الماء من النجاسة عند البعض وكذلك بئر وجب نزع عشرين
 دلو نزع عشرة دلاء فقل الماء ثم عاد لا ينزع منه شيء وينبغي ان يكون

بين بئر بالوعة وبين بئر الماء قد خمسة أذرع قيل هذا غير لازم وإنما
المعتبر عدم وصول النجاسة إليه وذلك يختلف بصلافة الأرض وخالقتها
الأكبر إذا وقع في البئر ثم خرج حيا لا يتنجس الماء إذا لم يكن على أعضاء
نجاسة وكذلك كل حيوان ميا يواكل لحمه إذا وقع فيها ثم خرج حيا
لكذلك الحمى والبخل إذا وقع فيها ولم يصل فيه إلى الماء وأما إذا وصل فيه
ينزع ماء البئر كله وأما الدجاجة إذا وقعت فيها ثم خرجت حيا لا يتوضى
منه استحسانا وكذلك سواكن البيوت إذا وقعت فيها ثم خرجت حيا وعن
أبي حنيفة ينزع عشر دلاء انتفاخ الفارة فيها بمنزلة الشاة وكذلك وقوع
قطعة لحم ميتة وأما الكلب إذا وقع فيها سواء أصاب فيه أو لم يصيب ثم خرج
حيا يتنجس ماء البئر وكذلك الخنزير وكذلك الجنب وكذلك الحائض التي انقطع
حيضها أما التي لم ينقطع إذا وقعت فيها وليس على أعضائها نجاسة فهي
كالرجل الطاهر لا يتنجس بوقوعها لأنه يحصل الطهارة طهارة فلا يصير
الماء مستعملًا مجنب دخل البئر لطلب الدلو فانغمس فيه فالرجل بحاله
عند أبي يوسف وعند محمد كلاهما طاهران وعند أبي حنيفة كلاهما
نجسان أما المألأ سقط الغرض عن الوضوء باول الملاقات وأما في نجاسة
المرء عنه وجهان في وجه لبقاء الجنابة في بقية الأعضاء وفي وجه
لأصالة الماء المستعمل وعن محمد أن الرجل طاهر وهذه الرواية أرفق

له كذا الحائض التي لا يقطع من حيضها وطهرت فماتت مستقيمة للغسل كذا أفهم
من فتاوى عالمگیری ^{رحمته} عفي عنه ^{له} قول له أن الذي لم يقطع ^{له} لم يقطع من حيضها
ولم تطهر ^{رحمته} عفي عنه ^{له} قوله لأنه يحصل الطهارة إلا لعله لا يحصل
الطهارة إلا كذا أفهم من عبارة قاضيان والله أعلم ^{رحمته} عفي عنه

للناس وعن أبي يوسف إذا جل يده أو رجلاه في البير لا يفسد ماؤها
 للحاجة لطلب الدلو ولو أدخل يده في الأثناء استحسن أن لو أدخل
 رجلاه يفسد لحد الحاجة بغير الابد والغنم وقعت فيها لا يفسد ما لم
 يفحش وحده ما يستكثر الناظر وقيل لا يسلم كل دلو عن بكرة أو بعرتين
 وقيل إذا خط ربيع وجه الماء ويستوى فيه الرطب واليبس والصغير
 المنكسر في المصير المغازاة واختار البقر بمنزلة بولها آخر ما يؤكل لحمه من
 الطيور الصغار كالعصافير والحمامة طاهرة لا يفسد الماء ولا الثوب خرو
 ما لا يؤكل لحمه من الطيور الكبار كالبارك والباز والحداة يفسد ماء البير إذا وقع
 فيها عند أبي يوسف ولا يفسد الثوب وفي الأثناء قولان وخرو الدجاجة
 يفسد الماء وكذا خرو البط والأوز ثلث فارات بمنزلة الجرو وفيه عشرة
 دلو وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة في الجرو والفارة الصغيرة عشر
 دلاء على هذه الرواية جعل النزع على خمس مرات وأربع فارات بمنزلة
 الدجاجة ففيها أربعون دلو وإذا حكم بطهارة البير حكم بطهارة الرشاء
 تبعائها تغسل اليد النجس إذا حكم بطهارة اليد حكم بطهارة العروة ويجب
 الحذر إذا صارت خلا مسائل اليد موقوفة البتة على اتباع الآثار دون
 القياس حبل البير ودلوها طاهر وإن كان الصبيان والنسوان يضعون
 أيديهم لمكان الضرورة وما ينزع من الماء النجس لا يطين به للثمة
 احتياط ولا يرش منه المسحوق نزع طين البير النجس لا يجب إذا وجب نزع
 ماء البير لا يجب متواليا متتابعًا كما في غسل الثوب النجس رجل توضأ
 فوقع الماء المستعمل في البير يفسد لا عند أبي حنيفة وماء الاستنجاء

لا قوله لا يطين به الخ - في قاضيخان لا يطين به المسحوق ١٢ حيد حسيني عفي عنه

اذا وقع فيها يتنجس بالاتفاق **فصل في مسائل الحمام** دخول الحمام
 مشروع للرجال والنساء عندنا خلافا لهما قاله بعض الناس روي ان
 النبي صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتورفيه انما يباح اذا لم يكن فيه
 انسان مكشوف العورة وكشف العورة من غير ضرورة حرام جلا
 دخول الحمام بالقراءة ليس من المروءة ولا باس بذلك مباح وغيره الا
 ما بين السرة الى العانة ويكره قراءة القرآن فيه بصوت رفيع ولا يكره التسبيح
 فيه والصلوة فيه اذا وجد موضع طاهر وليس فيه تماثيل فلا باس به
 وكان واحد من الزهاد قد فعله هكذا ويجوز الا سلام فيه وان كان
 متزنا وينبغي للدخول ان يمكث متعارفا ويصب الماء متعارفا من غير
 اسرف من ادخل يده في حوض الحمام ويده نجاسة وكان الماء يجري
 من الانبوب والناس يغترفون غرافا متدراكا لا يتنجس الماء هو الصحيح
 فهو بمنزلة الجاري جذب دخل الحمام ولم يجد فيه قصعة يغترف
 باصابع يده اليسرى فيصب على يده اليمنى ثم يغترف باصابع يده اليمنى
 فيصب على يده اليسرى ثم يغترف بكف وكف بمنزلة المغترف بالمخالب
 والحائض والجنب فيه سواء اذا لم يكن فيه نجاسة واذا ادخل في الماء
 يفسد الماء استحسانا جنب اذا صب الماء على الارض يطهر هو والارض
 اذا لم يحضر روي عن ابي يوسف وجعل دخول الحمام واغتسل وخرج من
 غير فعل لا يجب غسل رجلين فلم يعلم ان فيه خبثا لان فيه ضرورة البلى
 حوض الحمام اذا تنجس ثم دخل الماء فيه لا يطهره لم يخرج منه مقدار ما كان
 له ان يمكث مكثا متعارفا ويصب الماء صبام متعارفا الخ كذا في قاضينا ١٢ حيد حسيني عفى عنه
 له قوله واذا ادخل (لعله) ادخل اليد الخ والله اعلم ١٢ حيد حسيني عفى عنه -

فيه ثلاث مرات وهو الاحوط وقيل يطهر اذا خرج منه مقدار ما كان فيه مرة واحدة **فصل في ما لا يجوز التوضي به والغسل كل ما اعتصر**
 من شجر او ثمر لا يجوز التوضي به كالبطيخ والقثاء والتفاح وغيرها اما الذي
 يقطر من الكرام قيل لا يجوز التوضي به قال ابو يوسف يجوز التوضي به لانه ليس
 بمعتصر ولو طرح الملع في الماء وغلب عليه لا يجوز الوضوء به والماء الجبلي
 والماء السيء والماء الذي يجري في ارض السبخة لا يجوز التوضي به لان السبخة
 من اجزاء الارض كالتراب والحطب المختلفة بالماء ولو وقع الثلج في الماء
 فصالحنا لا يجوز الوضوء به وان الجمدة الماء ان كان الجمدة رقيقا على وجه
 الماء حيث ينكسر بتحرك الماء لا يجوز والا فلا اعتد الضرورة كما مر وان كان
 الجمدة قطعاً على وجه الماء بحيث لا يتحرك بتحرك الماء لا يجوز التوضي به
 وكذا بالماء في الاجزمة ولا يجوز التوضي بالاشربة كالخل وماء الورد و
 النبيذ المختلف فيه وهو نبيذ القرد اذا كان حلوا يجل شره به يجوز التوضي
 به عند ابى حنيفة لقول الحديث فيه وما روي عنه انه رجع عن هذا
 والماء الذي يختلط بالزراق والمخاط يجوز التوضي به **فصل الاسرار**
 سور كل شيء يعتبر بعابه واللعاب يتولد من لحمه كاللبن وكذا
 العرق وسور الادي وما يواكل لحمه طاهر ويستوي فيه الجنين الحائض
 والكافر ولو شرب الخمر ثم شرب الماء في فورة يتنجس الماء وسور
 الخنزير نجس لعين وسور الكلب نجس يغسل الا ناء من ولو غرق ثلثا
 وعند الشافعي سبعة الحديث فهو نجس لعين عند لا وكذا سور البغل
 لانه ذناب وسور سباع البهايمة نجس عند الشافعي طاهرا لا سور
 الكلب والخنزير وسور الهرة مكروه عند ابى حنيفة ومحمداً وكذا

سواء الفارة مكروه ولا ادري بنبوله باثر وسور الحما والبغل مشكوك
 فيها قيل الشك في طهارته وقيل الشك في طهوبته وهو الصحيح وعرق الحمى طاهر
 وكذا لبنه ولا يكن لا يواكل وسور الفرس طاهر وكذا لبنه ويواكل والسور
 الطاهر بمنزلة الماء المطلق في حق الوضوء والوضوء بالمكروه يجوز مع
 الكراهية وفي المشكوك يجمع بين الوضوء واليتيم ويجوز ما قد مر من جاز عندنا
 خلافا للزفر **فصل فيما لا يفسد الا ناء وما يفسد بوقوع شيء**
 او بوقته فيه حذب اغتسل فانتضم من غسلته في الاناء لم يفسد لقول ابن
 عباس من ذلك نشر الماء فهو عفو عن الحسن ان ما لا يستطاع الامتناع
 يكون عفو وان سال فيه يفسد الماء لا مكان الامتناع عنه والفاصل
 بينهما ان كان يتبين مواضع القطرات في الاناء يكون كثيرا وان وقع فيه
 خمس او عشرة او بول يفسد لا لتعدا لا امتياز لان الماء شيء لطيف والنجاسة
 اذا وقعت فيه تتفرق في الكل حذب ادخل يده في الاناء قبل ان يغسلها
 وليس عليها قدر لا يفسد الماء امتحاناً ولو اخذ الماء من الحب بالكون
 ثم وجد بالكون فارة لا يتنجس الحب ويجوز التقاضي من حب يواخذ منه
 بكونه اعتبارا بالاصل الاظهار ولو ادخل الصبي يده في الحب وليس على
 يده قدر فاحب الى ان يتوضى بغيره لان الصبي لا يتجافى عن النجاسة
 موت ما ليس له نفس سائله في الماء لا يفسد لا خلافا للشا فحق رحمه الله
 تعا كالبق والذباب والزنابير والعقارب ونحوها لان المفسد هو الدم
 المسفوح وموت ما يعيش في الماء لا يفسد لا ايضا خلافا له كالضفادع
 والسرطان ونحوها وموت السمك لا يفسد لا بالاتفاق لانه مات في
 معدته ومكانه فلا يحكم بنجاسة الماء كبيضه حال فرجه دما وكذا

الخل وسوس لثما اذا مات في موضعه ولا فته لا دمر له اذا الد موي
 لا يدوم في الماء وفي غير الماء مثل العصير واللبس اذا مات فيه اختلا
 والاضطجاع البري والبحري سواء فيه في ظاهر الرواية والبعوضة
 اذا مضت دما تروقت في الماء وماتت فيه قيل يفسد البياض
 اذا وقعت من الماء جاجة في الماء يفسد وكذا السخلة بكرة او بعرة
 اذا وقعت في المحلب فهي البعرة ويشرب اللبن اذا التفتت لمكان
 الضرر وانه فان خرجت من الحب حية تكثر الشرب والوضوء بماء
 جلد الادمي ولحمه اذا وقعت في الماء مقدارا الظفر يفسد وان كان
 قليلا مثل ما يتناثر من شقاق الرجل لا يفسد وكذا عظمه اذا غسل
 وتروقت في الماء لا يفسد الا اذا كان كافرا والكافر لا يطهر بالغسل رأس
 شاة متلطح بالدم فاحرقه يطهر ولا يفسد المرق **فصل في الجلود**
 جلد الادمي لا يجوز استعماله لكرامته وجلد الخنزير لا يجوز
 استعماله لنجاسته وجلد الكلب يطهر بالذباغ خلا والشاة وجلد ما
 مالا يوكل لحمه من الحيوان مثل البغل والحمأ يطهر بالذباغ خلا فالادون
 وجلد الميتة يطهر بالذباغ خلا فالملك ثم ما يمنع من التزين والفساد
 فهو ذباغ خلا والشاة فحى كالشمس والتراب ثم بعد ما اصابه ماء هل
 يعود نجسا فقيه روايتان عن ابي حنيفة كل حيوان يطهر جلد بالذباغ
 وكذا الكرش وقيل هو لحمه لا يطهر بالذباغ فاحتر المسك اذا دبست تظهر
 اذا كانت نجسا لو اصابها ماء لا يفسد والمسك حلال فيوكل وشعر الميتة
 وعظمها وظفرها وقرنها وظلفها وصوفها وبرها ودينتها طاهر خلافا

للشافعي وعند مالك العظم نجس والشعر طاهر وفي عصب الميتة
 اختلاف بين اصحابنا وشعر الادي طاهر خلافا للشافعي حتى لو وصلت
 امرأة شعر غيرها بشعرها وصلت جائزت صلاحتها عندنا خلافا له
فصل في النجاسة التي تصيب الثوب والبدن النجاسة
 الغليظة اذا زادت على قدر الدارهم في ثوب المصلي او بدنه تمنع
 جواز الصلوة وقد رآه من هم ومادونه لا يمنع عندنا للصبر ومروءة ولكن
 تكرار الصلوة معها اذا كان عالما بها وقادرا على غسلها واختلف في
 قدر الدارهم والصحيح ان كل ملجم كالروث والعدنة فيعتبر فيه وزن
 المثلقال وفي الرقيق كالبول والخمر يعتبر فيه المساحة وهو قد عرض
 الكف وهو الصحيح والنجاسة الخفيفة لا تمنع ما لم تفسد فهو مقدار
 ربع كل ثوب وقيل مقدار ربع الموضع الذي اصابه ان كان ذبلا
 فربع الذيل وان كان دخر يصا فربعها وقال ابو يوسف هو شبر في شبر
 وعن ابي حنيفة انه يفوض الى رائى المبتلى به صوت الحمار واختا البقر
 نجس نجاسة غليظة ولا فرق بين ما كوال اللحم وغيره الا عند زفر
 وبول الحمار نجاسة غليظة بالاجماع وبول الفرس نجاسة خفيفة
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وعند محمد طاهر خروا الدجاجة نجاسة
 غليظة خروا الطيور الكبار ما لا يواكل وخروا ما يواكل لحمه من الطيور
 لا يفسد ماء البيرة ولا كمن يفسد الاواني بول انتخه واصاب مثل دوس
 الا برفد الكليس بشئ لانه لا يمكن الاحتراز عنه واختلفوا في بول
 الهرة والفارسة قيل هو نجس نجاسة غليظة وقيل هو خفيف وقيل

لا يمنع جواز الصلوة لمكان الضرورة ذكر في جامع القنابى ودم البق والبراغيث
 عفو وعند الشافعى نجس لانه لا يمنع جواز الصلوة لمكان الضرورة
 والمختلف يظهر فيمن حمل ثوب انسان دسج بداهة الخيت ويصل
 معه يجوز عندنا خلافا له ودم المستحاضة اذا اصاب ثوبها قيل ان
 كانت تعيد الغسل بان لا تتكرر ان تصلى قيل لا يجب ^{غسله} لان الرخصة
 مقدرة بالوقت وقيل يجب غسله في كل وقت صلوة كوضوء وان
 كان لها ثوبان احدهما طاهر تصلى بايهما شئت اذا احتمل الدساها
 الطاهر وقت ما تصلى والدم الذي بقى في عروق المذكاة طاهر
 وقيل اذا فحش يفسد الثوب ولا يفسد المرق والدم المسفوح الذي
 بقى في المذبح يفسد المرق والكبد والطحال طاهران ومراة كل شيء
 تعتبر ببوله والدم اذا خرج من القرع قليلا الذي غير سائل فلا
 ليس بمانع وان كان كثيرا قيل لو كان بحال لو ترك لسال يمنع التشهيد
 يفسد الثوب كدم صاحب العذرة والكلب اذا اخذ عضو انسان
 او ثوبه قيل ان كان حالة الغضب لا يفسده وان كان حالة المزاج
 يفسده الهرة اذا لمست عضو انسان يجب غسله الكلب اذا امتشى
 على التل والأطمين ان كان يبتل قدمه يتنجس موضع القدم والافلا
 الثوب النجس اذا غسل ثلاثا وعصر مرة يطهر عند ابي يوسف اذا صب
 الماء عليه وهو شط عندة او غسله في الماء الجاري وقيل لا بد من

العصر في كل مرة وشروط العصر ان يباليغ فيه حتى لو عصرة لا يسيل
منه الماء ويعتبر في كل شخص قوته وطاقته دون طاقة غيره واما
الماء الذي يتقاطر بعد ما يبلغ في المرة الثالثة ظاهر الحمار اذا ابال في الماء
الجاري فاصاب رشح الثوب لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا وقع
نجاسة في الماء وانتضخ منه فاصاب الثوب وان كان الماء راكدا
يفسده لا رجل استنجى بالاحجار ثم وقع في موضع ثرى فابتد مقعدا ثم
اصاب ثوبه فابتد ثوبه يتنجس الكلب اذا خرج من الماء ونفض فاصاب
الثوب يفسده وقيل ان كان ماء المطر لا يفسده لا رجل صلى ومعه جرو
الكلب لا يجوز صلاته ولو كان معه هرة او حية تجوز وكذا لو كان معه
بيضة قد رة قد حال معها او كان فيها فرخ ميت وان كان في
كفه فرخ حية يجوز صلاته ولو صلى وعليه دود القز يجوز صلاته
او فرخ حي وعليه نجاسة اذا كان في حجر المصلي لا يمنع جواز
وكذا الحمامة النجسة ثوب اصابه نجاسة فنسى ذلك الموضع يتحرى
لثري غسل موضع ما وقع عليه التحري رجل وجد في ثوب نجاسة اكثر من
قد رالدهم وقد صلى فيه يحكم بالنجاسة في الحال لان في المأضئ شكاً
وقيل هذا على الاختلاف في مسألة البير اذا وجد فيها فارة فان كانت
طربا يعيد صلاته يوم وليله وان كانت با ليا يعيد صلاته ثلاث ايام وليلاتها
وقيل ان كانت قد امل الثوب لا يعيدها لانه مرأى عنه ولورأها في صلاته
يمنع جوازها ولورأها في صلاته اقل من قلد الدرهم فان كان في الوقت
سعة قال افضل ان يغسل ويستقبل القبلة ولورأها في ثوب امامه

له (احله) فرخ ميت ١٢ والله اعلم - حيدر حسين عفي عنه

في صلاته اقل من قدر الدهر وهو في جوار الصلوة لا يعيد
 صلاته لان في زعمه ان صلاة الامام جائزة وفي عكسه يعيد لان في
 زعمه ان صلاة الامام باطلة ولوراها في ثوب غيره اكثر من قدر درهم
 يجزى ولا يسع تركه اذا وقع في قلبه ان يغسلها وان وقع في قلبه ان لا
 يغسلها لوشبه لا يجزى كما في الامر بالمعروف ولو كان الثوب كله نجسا لم يجد
 ما يزيل به نجاسة التي على عضوه فذهب اثرها طهر وكذا اذا مسح
 برقعة لان ازالة النجاسة بغير الماء جائزة وكذا الصبي اذا قاء على
 ثدي امه ثم مص الثدي وكذا اذا شرب الخمر ثم ردد بزاقه في فيه
 وكذا لو مسح موضع الحجامة بخزقة مبلولة يطهر ولو قاء فيه ثم ترقوا ولم
 يغسل فيه جاز عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله بطلان الثوب
 او خنثوا نجس صلى على ظاهرة يجوز عند محمد اذا كان غير مضر ان كان
 مضر بالايحوز وقيل لا في الاصل اذا اختضب بالحناء النجس ثم غسل
 ثلاث مرات والبقاء لا يضربه وكذا الصبيغ النجس الدهن النجس صبيغ
 اصابته نجاسة يصبيغ الثوب ثم يغسل فيطهر كما لو اصاب الثوب المصبوغ
 نجاسة يطهر يغسل نقطة يابسة ماتحتها واجري الماء في الوضوء على
 الجمل لا طاهرة لا يجوز فالواجب غسل الظهر كجلد الخشفة واللحية وكل
 ما يمكن عصره كالخصير البوري اذا اصابته نجاسة يغسل ثلاثا ويحفف
 في كل مرة عند ابي يوسف خلافا لمحمد وان كانت النجاسة يابسة
 عينية لا يد من ذلك حتى يزول عينها وان كانت رطبة غير مريية
 يجري الماء على الماء حتى يغلب على ظنه انه قد طهر واجراء الماء عليه

ا- لعله - وسعه ان لا يجزى ١٢ كذا في قاضيهان - حيدر حسين عفي عنه

قام مقام العصر وكذا البساط النجس اذا اجري عليه الماء يوما
 وليلة يطهر وكذا الخرف والحديد والاجري طهر بالثلث وكذا جب الخمر
 اذا لم يبق رائحة الخمر وان بقيت لا يطهر الا بالخل وان كان جديدا
 تشرب منها لا يطهر عند محمد اصلا وعندهما يطهر اذا غسله ثلثا
 ويخفف في كل مرة والحديد اذا دخل الماء ثلثا او يدخل في النار
 يطهر كما رأيت شاة متلظية بدم فاحرق وان كان اثناء عتيقا يطهر
 بالغسل ثلثا بلا تخفيف في ظاهرا الرواية اذا لم يبق رائحة والاحوط
 التخفيف وحده ان يترك بعد الغسل حتى يسكن التقاطر حتى لو
 وضع يده عليه تبدل يده والبوارى من القصب يطهر بالغسل بلا
 جفاف لانه لا تشفى النجاسة الى نفسه ارض اصابتها نجاسة فصب
 الماء عليها ثلاث مرات وذلك ثم ينشف بخرقة واصاب الماء كثير
 حتى لا يبقى لونه ولا رائحته ثم ينشفه يطهر اذا كانت الارض صلبة
 وان كانت رخوة لا تطهر بصب الماء عليها حتى تجف كالتراب يطهر
 بالصب ويطهر بالعصر وبعد ان ذهب اثرها بالجفاف وبلا غسل تطهر
 ايضا خلافا للزفر والشاقي حتى يجوز الصلوة عليها اثر اصابها ماء هل
 يعود نجسا مختلف المشاك في فيه والاصح انه لا يعود نجسا وقيل الخلاف
 على عكسه وان كانت النجاسة تحت قدمي المصلي اكثر من قدمي
 الدرهم فتمنع جواز الصلوة ولو كانت في موضع الركبتين واليدين
 لا تمنع الجواز خلافا للشافعي وكانت الارض نجسة فخلع عليه فقام
 عليه وصلى جاز وان كانت الارض نجسة قديمة بدم او بلة ان لم
 يلتق بوجهه طين يصلى عليها وان كانت يلتق ان وجد موضع اخر

لا تبتل
 بحله لا تبتل
 بك
 والله اعلم

يصلى فيه والاي يصلى بالايما فيهما ان كان مسافرا التبتنجس اذا جعل
 في الطين ان كان يرمى عينه لا يجي ز الصلوة عليها وان لم يرمي يجوز ان ليس
 لانه مغلوب وان ابتل عاد نجسا خشبة اصابتها نجاسة ثم اصاب بها مطر
 فزال عينها تظهر كالارض النجسة اذا اصابته مطر تظهر ولو قلب الخشبة
 فصل على جانب اخر يجوز ولو قلب اللبد النجس فصل على جانب اخر لم يجز
 عند ابي يوسف والكلا يطهر بالجفاف وكذا الشجر والاجر المفروش ان
 كانت موضوعة تقلب ويصل على جانب اخر ولو كانت بعض طرف البساط نجسا
 جازت صلواته في الطرف الاخر سواء يتحرك الطرف النجس بتحريكه ام لا
 لانه بمنزلة الارض وقيل ان كان يتحرك يتحرك لا يجوز منديل او قلاعة احد
 طرفيه نجس وهو على الارض والطرف الاخر على المصلى ان كان الطرف النجس
 يتحرك بتحريكه لا يجوز صلواته الخف يطهر بالذلك من النجاسة المتجسدة
 كالروت والعدرة اذا جف عليها الحدث وهذا استحسانا وعند محمد
 لا يطهر وهو القياس وجه الاستحسان ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم خلع نعليه
 في صلواته فخلع الناس نعالهم فلما فرغ من صلواته قال مالي اراكم خالعين
 نعالكم في الصلوة فقالوا خلعت يا رسول الله فخلعنا فقال اتاني جبرئيل
 عليه السلام واخبرني ان فيه اذى فاذا اتى احدكم المسجد فليقلب
 نعليه فاذا كان فيه قذرا فليمسحهما بالارض فان الارض لها طهر و
 امنى نجس عندنا يطهر بالفرس والذلك اذا ليس على الخف الثوب اذا كان
 رطبا لا يطهر الا بالغسل وعن ابي يوسف اذا ذلك بالارض حتى لا يبقى
 اثرها يطهر ايضا لعموم الحديث ولا طلاق الحديث وان اصابته نجاسة
 لا جرمها كالحجر والبول لا يطهر الا بالغسل وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى

له لعله
 او كسالة ١٢
 رخصتي
 سيجدي
 عنده
 لعله
 الحديث
 والله اعلم
 رخصتي
 سيجدي
 عنده

اذا القى عليها التراب صارت كالمجسدة لتفريسيحه يطهر والثوب لا يطهر
 الا بالغسل والمشي يطهر بالفرك فيه للحديث انك التوب اذا طاقين فالاعلى يطهر
 بالفرك لان عليه جرماً ولا سفلى لا يطهر بالفرك لان عليه بلة وهو لا يطهر
 بالفرك كالمذي وفي البدن يطهر بالفرك في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى البدن لا يطهر بالفرك وعند الشافعي منى الرجل طاهر ومنى
 المرأة له قولان ومنى الرجل والمرأة سواء في ظاهر الرواية عندنا وقيل منى المرأة لا يطهر بالفرك
 لرقته كالبول والمذي لا يطهر بالفرك واذا ابتل اسفل خفه بما لا يستنجى
 قالوا رجونا سعة الامر فيه هذا اذا الرين في الخف فرق لانه اذا تنجس باول المرأة
 يطهر بالمرأة الاخير لا كوضع الاستنجاء واللفافة وطاقة الخف لا يطهر الا بالغسل
 اذا اصاب الثوب اقل من قدر الدرع هو ثقله ونسب طوصا اكثر من قدر الدرع
 لا يمنع جواز الصلوة عند البعض والمعتبر وقت الاصابة ولو نفذ الى البطانة
 الثوب فصلاً اكثر من قدر الدرع يمنع رجل امتنحط في ثوبه فرائ فيه
 دما ان كان سائلاً يتنجس ثوبه والملا ولا رجل مشى على الارض المجسدة
 ورجله مبلول لا يتنجس رجلاه وعلى عكسه يتنجس فارة ماتت في دهن
 منجد يبر من حوله وينتفع بالباقي للاكل وغيره وان كان ذائباً لا ينتفع
 الا بالسنهباح ولو دبح الجلد به يطهر بالغسل بعد لانه عينه نزال
 بالغسل ويبقى اثره وعن ابي يوسف الدهن النجس يصب الماء عليه ثلاث
 مرات تغلى فياخذ ويريق الماء فيطهر بالمرأة الثالثة الكلب اذا اكل
 بعض عنقود العذب يغسل ما اصابه فيه ثلاثاً ويواكل رجل عصر
 العذب فاذا هي رجلاه لا يتنجس لم يطهر اثر الدماء الروث والعدرة اذا
 احترق فصارت ما لا يطهر عند محمد حتى لو وقع من الرود شيء في البير

لا يتنحس عند الا خلافاً لابي يوسف المحمداً اذا وقع على الحنطة او صلب
 على الحنطة تغسل ثلاثاً وتجنف في كل مرة فتوكل واطمئت في الحنطة لا تظهر اصلا
 ولو وقعت في القدر فلا خير في المرق اما اللحم اذا كان في حال الغليان
 فلا خير فيه ايضاً الشعير اذا وجد في بعر الابل والغنم يغسل ثلاثاً فيؤكل
 واذا وجد في اختا البقر والروت لا يؤكل بعر الفارة اذا وجد في الخبز او
 الدقيق ان كان صلباً رمة البعرة ويؤكل وان كان مفتتاً لم يغير طعمه
 يؤكل ايضاً **فصل في الوضوء** الوضوء من لوضاءة وهو
 النظافة والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة
 فاغسلوا وجوهكم الآية وادنى ما يكفي للوضوء من الماء مده وللغسل صفاً
 قال ابو حنيفة قد الكفاية اسالة الماء على اعضاء الوضوء شرط فيه وهو
 معنى الغسل والفرض فيه المرة الاولى اذا كانت سابعة والتلتيت فيه سنة
 اكمل للفرض والمضمضة والاستنشاق فيه سنة وكذا السواك والبسملة في
 ابتداءه وكذا تحليل الاصابع والحيمة سنة والنية والترتيب فيه مستحب
 وعند الشافعي فرض والمواات مستحبة وعند مالك واجب والبداية بالميا
 فضيلة وحده الوجه من قصاص الشعر الى اسفل الذقن ومن شحمة الاذن
 الشحمة الاذن ولا يجزى يصل الماء الى المناابت الحمية الا ان يكون الشعر قليلاً يبدو
 المناابت وفرض مسح الرأس مقلد الناصبية وهو ربع الرأس وعند الشافعي
 الفرض ما يطبق اسم المسح عليه وعند مالك مسح كل الرأس فرض وهو الاحزاب
 ومسح ربع الحمية فرض عند ابي حنيفة اعتباراً بمسح الرأس وعند ابي يوسف
 في رواية مسح كلها فرض اعتباراً بمسح الجبيرة فهو قول الشافعي وفي رواية
 سقط المسح عنها لان الفرض فيه كان غسلاً وفي الانبات سقط فلا يجمع الغسل والله اعلم

له في
 انوبات
 في انبات
 الحمية
 سيد حسن
 بن عتمة

والمسح في عضو واحد واليباض الذي بين العذار والاذن يجب غسله عندا ^{حذيفة}
و محمد وعند ابي يوسف لا يجب ايصال الماء الى داخل العين لا يشتم بوضوء الماء
الحار والبارد ولهذا لو اكلت كل نحل نجس لا يجب غسله وقيل لا يفتح العين كل
الفتح ولا يضم كل الضم حتى يتصل الماء اشفارها واغسل وجهه يضرع الماء على
جبهته حتى يتحد الماء اسفل الذقن ولا يضرب الماء ضربا شديدا رجل شلت
يداه وعجزه عن الوضوء والتميم ميسر وجهه على الحائط وذراعيه على الارض
ويصلي وكذا المريض اذا لم يقدر على الوضوء ان كانت له امرأة او امه توصيه وتسمح
فرجه او له ابن او اخ فانه يوضيه لانه لا يمس فرجه ادخال الاصابع في صلبه
الاذن مروي عن ابي يوسف في الوضوء ومسح الرقبة قليل هو ادب بماء
جديدا الخ اذا كان ضيقا لا يدخله الماء فلا بد من نزعه او تحريكه في الوضوء
او الغسل وفي التيمم لا بد من نزعه او تحريكه وان كان واسعاً يدخل الماء
فلا حاجة الى التحريك ولو مسح برأسه شح حلق شعرة لا يلزمه إعادة المسح
وكذا اذا قلم اظفاره رجل ثوبا في اظفاره عجمين او طين يمنع جواز الصلوة
والدن لا يمنع والقروي وغيره سواء وكذا الطعام الباقي بين اسنانه
وليس عند غسل كل عضو ويدعوا بال دعا الما توافيه او يدرك كلمة الشهادة
او يصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويشرب بقية الوضوء قائما **فصل**
في الاستنجاء الاستنجاء سنة من كل ما يخرج من السبيلين خيرا
الرجح سواء كان معتادا او غير معتاد كالدم والنقيح يحوز فيه الحجر والمدار
وما قام مقامه بمسحه حتى ينقيه ولا يعتد فيه العباد عندنا وانما يعتد
هو الانقاء والاستنجاء بالماء بعدة ادب وقيل سنة زماننا من غير كشف
العورة من غير ضرورة ^لوجب الكشف وهذا اذا المرتجى من النجاسة موضع

سنة
للعلم وعند ابي
ويجب ادب
ايصال الماء الى

لا يكشف
الرجح
ضروري
الاستنجاء
وايضاح
سبيل
غفيرة

الاستنجاء إذا اجازت يعتبر المجاوزة أكثر من قدر الدرهم ما وراء
 موضع الاستنجاء قال مجمل مع موضع الاستنجاء والاول هو المختار وغسل
 يده قبل الاستنجاء وبعد ذلك التسمية وهو الأصح وينبغي بعد
 قضاء الحاجة خطوات ثلث تستعمل الماء إلى أن يقع في غالب ظنه أنه قد ظهر
 ولا يقدر بالمرات إلا إذا كان موسوساً فقد روي في حقه بثلاث وقيل بالسبع
 ويستنجي بأصبع أو أصبعين أو ثلثة من يده اليسرى يطون الأصابع بؤرهما
 والمرأة كالرجل فيه إلا أنها تفعل متفرجة وتغسل ما ظهر فيها بعرض أصابعها
 ولا تدخل أصبعها في فرجها وقيل في الرجل كذلك هو المختار لأن إدخال
 الأصابع فيه يورث النضور أي الباس ويمسح موضع الاستنجاء بخرقعة
 ثم يقوم ويحفف بيده لا يثقبه والأصابع لا يقوم قبل أن يمسح موضع
 الاستنجاء كيلا يفسد صوته وكذلك لا يتنفس حال الاستنجاء ولو خرج من قبله تسبحة غسل
 قبله وحده ويكره استقبال القبلة بالفرج حال قضاء الحاجة والاستنجاء
 وكذلك الاستدبار في رواية وإذا استنجى بالماء ثم قام قبل أن يمسح موضع
 الاستنجاء فالأصح أنه لا يتنجس موضع الاستنجاء والادب أن يعيد
 الغسل وكذلك الحكم في السر ويل المبلولة **فصل في الغسل** سبب
 وجوب الغسل الحيض والنفس أي انقطاعهما وانزال المني على وجه
 الدفق والشهيق من غير إيلاج بأي طريق خرج بالمس أو بالنظر أو بالاحتلام
 يوجب الغسل إذا كان من أهل وجوب الصلوة بخلاف الحائض والمجنون
 والكافر لا يجب عليهم غسل بانزال وكذا التقا المختانين من غير انزال
 يوجب الغسل لأنه سبب الانزال فاقير السبب مقام المسبب ويجب
 على الفاعل والمفعول به كمال السببية وكذلك الإيلاج في الدبر إذا يوس

لا يكره
 غسل الماء
 إلى الجنبه
 في غسل صوته
 في وضوئان
 مخصوصاً -
 سيحسب حبيته
 عفي عنه

على المفعول به احتياطاً وفي البهائم لا يجب الغسل فالمرء ينزل وكذا في
غير السبيلين لفقره ان السببية فيه وكذا وطى صغيرة لا تشتهى على قول
محمد صبي جامع امراته لا يغسل عليها حتى يولد لكن يوتر تخلفاً ولو انعكس^ل انعكس
الجواب ايضاً رجل جامع امراته في مادون الفرج وانزل ثم ادخل المني في فرجها
لا يجب الغسل الا اذا اقبلت رجل الى امراته العذراء لا يغسل عليها فالمرء
ينزل لان العذرة تمنع عن التقا المختاتين جذب اغتسل قبل ان يبذل
بما يغسله ولو خرج بعد ذلك منه شيء يعيد الغسل عند أبي حنيفة ومحمد
لان المعتبر عندهما الا نفضال عن المحل بالشهوة وعنده أبي يوسف
لا يعيد لان المعتبر عندهما ظهوره بالشهوة والمرأة لا تعيد لانه يحتمل ان يكون من الرجل
والمدة في الاحتلام كالرجل لان خروج المني يعتبر من الفرج الداخل الى الحام لان ما هما من صلبها
يجيء الى رحمها ولهذا الواحتمت ان وجدت شهوة لا نزال يجب الغسل
وان لم يخرج الماء بخلاف الرجل اذا انفضل عن محله ولم يظهر على راس
الاحليل لا يجب الغسل رجل استيقظ وهو يذكر الاحتلام ولم يذكر
بل لا يغسل عليه وفي المرأة يجب احتياطاً ان^و لا يغسل على فراشه بل لا
ان يتيقن انه منى او شك فعليه الغسل يتذكر الاحتلام او لم يتذكر
لان التذكر في اليقظة فان يتيقن انه منى قال ابو يوسف ان تذكر
الاحتلام يجب الغسل والا فلا وينبغي للمغتسل ان يدخل امره في
ذنه واسرته للباغته وكذا المرأة تغسل فرجها الخارج في الغسل^و او قل
اذا اغتسل ولم يصل الماء تحت الجمل الا صح انه يجوز شتم المضمضة
والاستنشاق وغسل سائر البدن فرض فيه والشعر الممسح بل من المرأة
موضوع عنها في غسل الجنابة بخلاف شعر الرجل والدالك شرط فيه

لغة قوله انعكس
اذا ارجع الى الجواب
بالقائه والمادة تعبير
الجواب على انعكس
١٢ قاضيان
سيد جليل حسيني
عنه

١٣ اي اذا اجابت
قاضيان
سيد جليل حسيني
عنه
١٤ اي اذا اجابت
سيد جليل حسيني
عنه

عند ما لك أن لم يصب الماء بعض جسدك فمسحه بيده من البلة حتى
ابتل اجزأه جنب توضع فشر به اجزأه ان اصحاب جميع فيه الكافر
الجنب اذا اسلم يجب الغسل وهو الاصح والكافرة الحائضة اذا انقطعت
حيضها كتراسلمت لا يجب عليها الغسل لان انقطاع الحيض مما لا يستند
فكان له وامه حكما لا يتبدل او قيل لا يغسل عليها بمجرد الاسلام وانما يجب
اذا ارادت الصلوة رجل اختلج في المسجد يتم للخروج وان كان ليلا يتم
للمكث فيه أي في المسجد وثمن اغتسال المرأة على زوجها لمونة الجماع سواء
كانت غنية او فقيرة غسل يوم الجمعة سنة اليوم عند البعض عند البعض سنة الصلوة وهو الاصح
حتى لا يجب على المرأة ولو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر بالاجماع لان
الصلوة مختصة بالطهارة للوقت والعيد ان بمنزلة الجمعة فيه كذا اليوم
عرفة ووقت الاحرام مسامحة تخرج ذميمة ليس له ان يجبرها على الغسل
لانها ليست بمخاطبة وكذا في انقطاع حيضها نقل بلة من عضو الى عضو
اخر في الجنابة يجوز لان جميع البدن كشيء واحد لدخوله تحت الخطاب
وهو قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا بخلاف البلة من عضو الى
عضو في الوضوء لان الله افرد كل عضو على حدة في الوضوء **فصل**
في الماء المستعمل غسله الا يحيان الخمسة نجسة وكذا اماء
الاستنجاء الى التلث وما بعده مستعمل وقيل نجس الى طمانية القلب
واما غسله اعضاء الوضوء والغسل فيه خلاف والمحدث والطاهر
الحائض والنفساء فيه سواء ولهذا يسمى الاستعمال فيه تطهيرا ولا
فرق بين الاول والثاني والثالثة في ظاهر الرواية والثالثة طاهر والم
ينظر القرب فيه وقيل ان اصحاب من الاول لا يطهروا لا بغسل ثلث ومن

انفق وكذا
ماء الاستنجاء
الى التلث في
فاضل المحدث
اذا استنجى
ففيه او كره
ان يكره الماء
الاول والثاني
او الثالث تنجس
بجاسته غليظة
وان صابها باليد
تنجس نجاسة الماء
المستعمل ١٢
سبحان حسين

الثانية بهرتين ومن الثالثة بمرّة وهو الصحيح وكذا الحكم في امهارة غسالة
 الثوب البنفسج والماء المستعمل عند ابي حنيفة نجاسة غليظة وعند
 ابي يوسف نجس بنجاسة خفيفة في الرواية المشهورة وعند
 محمد هو طاهر غير طهور والفتوى عليه وعند مالك واحد قوي الشافعي
 هو طاهر وطهور وقال زفران كان المستعمل طاهرا فهو طاهر وطهور وان
 كان محذورا فهو طاهر غير طهور والماء المستعمل في الوضوء هل يستعمل
 لجنابة على قول من يقول يطهر فيه خلاف ولو قاضيا واحدا وامسك اخر
 يده تحت ذراعيه ولو قاضيا لا يجوز وكذا لو اخذ الماء من الحنية ومسح
 برأسه لا يجوز وقيل ما لم يجتمع في موضع بعد الا تفصال من العضو لا يصير
 مستعملا حتى لو اصابه شيء من الهواء لا يحكم بحكم الاستعمال وحكم الاستعمال
 يثبت باحد الامرين عند ابي حنيفة وابي يوسف اما بآلة الحداد
 او باقامة القرية وعند محمد لا يصير الا باقامة القرية وعند الشافعي
 على عكسه واذ اغسل عضو او غير اعضاء الوضوء كالخنجر والجنب وغيرهما
 لا يصير مستعملا ولو ادخل الماء اصبع او اصبعين دون
 الكف يريده غسله لا يصير مستعملا الجنب اذا شرب الماء هل ينوب عن
 المضغضة قيل ان كان فقيها لا ينوب لانه يقر ومقر وان كان عاميا ينوب
 لانه يعجب عبا وكذا اذا اكل التلح جنب اخذ الماء بفه ولو لم يده المضغضة
 وغسل ثوب جاز والميت فاسدا اذا اصاب ثوب الغاسل مما لا يمكن
 الاحتراز عنه فهو حق المندل الذي يمسه بعد الغسل طاهر لو غسل
 يده قبل الطعام او بعده لا يصير مستعملا ولو غسل من العجين يده قبل الطعام
 او بعده لا يصير مستعملا او غسل من الطين او من الدرن لا يصير مستعملا

له جرح من
 واضحان
 سيجيا حنيني
 مع له وفلس
 به ثوبه
 سيجيا حنيني
 مع غسالة الميت
 فاسد ان في
 واضحان
 سيجيا حنيني

وغسالة الصبي تصير مستعملاً لأن نية القرية منه معتبرة المرأة إذا
غسلت الشعر الموصول بشعرها لا يصير مستعملاً **فصل فيما**
ينقض الوضوء كلما خرج من السبيلين فهو حدث معتاد
كان أو غير معتاد قليلاً كان أو كثيراً سال أو لم يسأل وعند ذفر ظهور
النخس ناقض وعند الشافعي الخارج من غير السبيلين غير ناقض
وعندنا إذا جاءوا إلى موضع يلحقه حكم التطهير ينقض والريح من
قبل المرأة ومن الذكر ليس بحدث وقيل في المرأة يستحب لها الوضوء
والدودة إذا خرجت من الدبر أو من الذكر أو من قبل المرأة فهي حدث
وإن سقطت من الجرح فليس بحدث ولو خرج منه شيء قليل ومسيحه
بخرقة حتى لم يسأل لا ينقض الوضوء وقيل لو تراكم حتى سال ينقض
ولو عصره وخرج منه شيء لا ينقض وضوءه لأنه مخرج لا خارج وظهور
صاحب العذر يثبت نقض لخروج وقت الفرض عندنا وبالحدث السابق
الكائن عنده وصاحب العذر هو الذي لا يمضي عليه وقت الصلاة
أو الأحداث الذي ابتلى به موجود فيه ولو نزل الدم من الرأس فصل
إلى ما لا نمن أنفه ينقض ولو بزق فخرج معه دمراً لمعتبر الغالب
فإذا استسقى لا ينقض لأن الشك وقع في الانتقاض في الاستسقاء
ينقض وهو الاحتياط والفقهاء إذا أملا الفم فهو حدث واختلافوا في حكمه
قيل إن يكون بحال لا يمكن امساكه إلا بكلفة ومشقة ولو قامت فقات
بحيث لو جمع يملأ الفم ينقض أن اتحاد المجلس عند أبي يوسف فعند
محمد أن اتحاد السبب وهو الختان ينقض والافلا ولو قام بلغم فهو
ناقض إن كان من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد خلافاً لأبي يوسف

وأما النازل من الرأس غير ناقض بالانقضاء ولو قامرة أو بلغما أو طعاما
 قليلا لا ينقض الوضوء فلا يتنجس للثوب به وإن امتلأ لانه ما لا يكون
 حدثا لا يكون نجسا فروي عن أبي يوسف رجل الغمس في الماء ودخل
 الماء في أذنه ثم خرج بعد ذلك بساعة لا ينقض الوضوء لأن الرأس ليس
 بمنزلة الجوف ولو ظهر البول على الأجليل ينقض بخلاف الدم الظاهر
 على رأس الجرح ولو خرج البول إلى الفرج الداخر دون الخارج ينقض
 وكذا الحكم في الألف إذا خرج من أجليته ولم يخرج من الجلد وإن
 جعل في أجليته قطنه وغديرها ثم خرجت ينقض وإن كان طرفها خارجا
 لا ينقض وإن ابتل الداخر وإذا انقذ البيلة إلى جانب الخارج بان كان
 متسفلا عن رأس الأجليل لا ينقض وإن كان محاذيا أو غاليا ينقض كذا
 في قبل المرأة إن كان طرفها خارجا لا ينقض وإن غابت وانتهت إلى
 الفرج الداخر تنقض وضوءها وتفسد صومها والغريب في العين بمنزلة
 الجرح وكذا الحكم في دماء العلقه إذا مصت وامتلات من الدم ينقض
 لأن الدم فيه سائل وكذا في القراد الكبير أما القراد الصغير فهو بمنزلة
 الذباب إذا عض فظهر الدم لا ينقض بخلاف عن سرة الأبرهة ولو عض شيئا فرى
 دما عليه إن كان غاليا ينقض وإلا فلا وكذا إذا رآه في الخلال لأنه
 ليس لسائل وكذا لو امتخط في ثوبه فراه دما وكذا لو أدخل أصبعه في الفه
 فراه دما ولو أدخل أصبعه في دبره لا ينقض وضوءه ويفسد صومه وإن
 رأى شيئا أو لم ير لأنه لا يخلو من قليل البيلة وهو ناقض في السبيلين
 والفقه في كل صلوة ذات ركوع وسجود تنقض الوضوء والتميم
 دون الغسل وضوء الصبي وضوء المصلي الذي نام في الصلوة ثم

فقهه والفقهاء كما كان سموه الجيرانه سواء بدت أسنانه أو لم تبد
 الضحك ما كان سموه حاله دون جيرانه والتبسم ما بدت أسنانه النوى
 في الصلوة لا يحد ث كيف ما كان إلا أن يكون مضطجحا وأن كان مضطجحا
 بالضرورة بان صلى المريض مضطجحا فنام فيه وقيل فيه خلا ما خارج
 الصلوة نام قاعدا أو مستويا البيتية على الأرض ولم يستند إلى شيء
 لا وضوء عليه ولو وضع رأسه على ركبته فنام لا وضوء عليه وإن نام
 مريعا قيل ينقض وضوءه وإن نام قاعدا انقضت إن انتبه قبل أن
 يزول مقعدا عن الأرض لا ينقض وإن انتبه بعد ما سقط ينقض وقيل لا ينقض حتى نام
 بعد السقوط وإن نام على الدابة في سرج أو كائين^{له} ينقض وإن كان معريا أن كان
 حالة الصعود والاستواء لا ينقض وإن كان حالة الهبوط ينقض أو لم
 ذكره أو ذكر غير بباطن كفه أو مس المرأة أو مسته المرأة بلا حائل
 لا ينقض وضوءه وعند الشافعي ينقض للحديث وباطراف الأصابع
 عنه فيه قولان وعند مالك إن اشتهى في مس امرأة ينقض والأفلا
 وقيل المرأة كذكر في الدبر له قولان وفي المحسوس والصغير
 وذوات الحمار في مباشرتهن له قولان والمباشرة الفاحشة تنقض
 الوضوء ولا تغسل الوضوء عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد
 ينقض استنشاق الأقياس والله أعلم **باب التيمم** الأصل فيه
 قوله تعالى تيمموا صعيدا طيبا وقلوه صلى الله عليه وسلم التراب
 طهر المسلم ما لم يجد الماء ولو إلى عشر حجج بشر التيمم خلف من الوضوء
 عند عدم الماء وهو طهارة حكمية بالنية وأما مقام طهارة الوضوء فهو
 طهارة كاملة من وجع حتى يجوز اقتداء الملقوض بالتيمم ويجوز أداء الفرض

في الفاضل
 لا وفيه
 وينقض
 سيد عبد الله عيني عفي عنه

والنوافل به ويجوز التيمم قبل الوقت وبعدة خلافا للشافعي الذي في القضاء
 قبل الوقت يجوز ومن وجه طهارة نافضة حتى ان لا لبس الخفين
 على الوضوء بمسح ولا لبس الخفين بالتيمم لا بمسح وصورة التيمم وهو ان
 يضرب يديه على الارض ثم ينفضهما ويمسح بهما وجهه ثم يضرب مرة
 اخرى ينفضهما ويضع باطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى وامرأة من
 رؤس الاصابع الى مرفقه ويمسح بمرفقه ويديرها الى باطن الساعد
 ويمسحها الى باطن الكف وفي الكف اختلاف ثم يفعل بيده اليسرى مثل
 ما فعله باليمنى ولفظ الحديث جاء بالضرب والوضع ايضا جائزا ولا بد
 من الاستيعاب وتحليل الاصابع في ظاهره وايضا حتى لو لم ينزع
 الخاتم لا يجوز التيمم بشرط جواز التيمم هو العجز عن استعمال الماء وذلك
 قد يكون بعد الماء وهو ان يكون بينه وبين الماء نحو الميل وهو المختار
 وقال نزره هو خروج الوقت والصحيح المسافة دون خوف الفتى وقد
 يكون بخوف هلاك الطرف وخوف زيادة المرض ولا فرق بين ان يشتد
 مرضه بالتحريك او الاستعمال وعند الشافعي هو خوف التلف وان لم يكن
 به ضرر في استعمال الماء ولكنه عاجز عن استعماله فظاهر المذهب وجوب
 من يعينه لا يجوز التيمم قال شمس لا مئة المحلواي يجوز له التيمم ولا بد
 من النية ولا تفاوت بين نية الطهارة وبين نية استباحة الصلوة
 ولا يشترط نية التيمم للخبابة والحديث هو الصحيح رجل يرى التيمم
 الى الرسغ وهو قول مالك ثم يراه الى المرفقين لا يعيد ما يصل به لانه
 مختلف فيه ولو كان جاهلا به لشرع يعيد ما يصل به رجل اكثر اعضائه
 صحيح واقله مجروح يغسل الصحيح ويمسح المجروح وان كان على عكسه يتم

للجراحة ولا يغسل الصغير وعند الشافعي يغسل الصغير في الحالين ولا
 يتركه وان المسبح على الجراحة كما يغسل لما تحتها وعن محمد لو عجز عن غسل
 اليدين خاصة لا يقيم ولو عجز عن غسل اليدين والوجه يقيم وهذا الشارح
 ان النصف قائم مقام الاكثر والاكثر مقام الكل في بعض الصور وقيل يغسل
 الصغير ويمسح المجروح لان الغسل فيه اصل فلا يتركه والتميم خلف عن
 الغسل عند عدم القدر اذ عليه وان كان جنبا فالمعتبر الجراحة بجميع البدن
 او اكثره ومقطوع اليدين من المرفقين يمسح موضح القطع في التراب
 ولو تيمم لمس المصحف او سجدة التلاوة لا يجوز ان يصلي به عندنا ويجوز
 التيمم قبل الوقت عندنا ولو كان مع المسافر ماء زمزم قد رخص راس
 القمقم لا يجوز التيمم الا اذا خاف العطش والحيلة فيه ان يهده لآخر
 ثوبه يستوقده منه وخائف السبع والعدو عاجز حكما والمعتبر من الماء
 قدر ما يكفي للوضوء ولا يعتبر ما دونه والماء الذي يكفي للوضوء ان كان
 يباع بدرهم ونصف يباح له التيمم جماعة تيمموا ثروا وجدا واما قدر
 ما يكفي لاحدهم بطل تيممهم ما مباح بين جذب وحائض وميت هو يكفي
 لاحدهم فالجنب اولى لان غسله فرض وغسل الميت سنة والمراة تيمم
 وتقعد اي بالرجل وان كان هذا الماء مشتركا بينهم يجوز لهم التيمم ولو كان
 اخر هذا مباح لكونه يبطل تيممهم حتى لو قال توضحا لكم شيا والماء الملح لا يرفع
 التيمم الا اذا كان كثيرا ووجود الماء بعد الفرج من الصلوة لا يعتبر لحصول المقصود
 بالبدن وهو التيمم كالمعتدة بالاشهر اذا حاضت بخلاف المريض اذا سحر
 عنه رجل ثوبه في بعد ما فرغ من الحج يعيده لان شرطه ان زاداء الحج عن
 الغير الياس عن الاداء وانه لا يتحقق الا بالموت لان جميع العرف قد

الأسير إذا كان في دار الحرب إذا منعه الكافر عن الوضوء والصلوة
 يتم ويصلي بالإيماء لتزجيدها إذا أخلص منه وكذلك المقيد والمحبوس
 في موضع نجس ويجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض وأنواع الحجارة
 والأجر والخذف وهو الصبر وكذلك البدقاق والأجر والتراب المحرق ولا يجوز
 بالعضارة التي وجهها مطلقاً بالأنك ولا يجوز بالزجاج ولا بالماء المائي
 وفي الجبل اختلاف والصحيح أنه يجوز وذكر الأسير يجزى التيمم
 بالسجدة وكل ما يحرق بالنار كالخشب وغيره أو ينطبع بها كالحديد
 أو يذوب بالمال كالمسك وغيره لا يجوز التيمم به ويجوز التيمم بأرض قد
 نذيت ولا يشترط الغياب عند أبي حنيفة ويجوز بالغياب مع القدرة
 على التراب عند أبي حنيفة ومحمد رجل صلى صلاة الجنازة بالتيمم
 ثم أتى بأخرى إن كانت مقدرة ما يقدر على الوضوء من
 الزمان يجزى تيممه ولا يصلي الثانية به مسلم تيمم ثم أرتد العباد
 بالله تعالى أسلم فهو على تيممه خلافاً للزفر وكافر تواتر أسلم فهو
 على وضوءه خلافاً للشافعي وكذلك تيممه عند أبي يوسف رجل أفتت
 الصلوة بالتيمم ثم وجد سواها مضى عليها فقد صح شرعه فلا
 ينتقض بالشك ثم إذا تواتر ضاء يعيد احتياطاً **باب المسح على**
الخفين جائز بالسنة المشهورة عن عامة العلماء عن النبي صلى الله عليه وآله
 أن من السنة أن يفضل بالشيخين ويحب الختنيين ويرى المسح على
 الخفين من أنكر يخشع عليه الكفر وهو قول الكرخي وقيل يكون مبتدئاً
 لكن من يراه سنة ولم يمسح أخذاً بالعزيمة كان ما جوامراً قال أبو حنيفة
 رخصة الله تعالى ما قلت بالمسح حتى كما جاء في مثل وضوء الشمس ويجوز

من كل حدث موجب للوضوء اذا لبسها على طهارة كاملة والطهارة
الكاملة شرط عند نزول الحدث لان الخف مانع عن سرية الحدث
المقدم والمنع يظهر عند نزول الحدث المقدم وعند الشافعي شرط
وقت اللبس حتى لو غسل رجله او لا ولبسها ثم اكمل ثم احدث شعر
توضأ يجوز المسح عند ناخلة قاله وكذا لو توضأ وغسل رجله اليمنى وليس
تشر غسل رجله اليسرى وليس يجوز المسح عند ناخلة للشافعي اما لو تيمم
ولبس الخفين ثم احدث وهو واجد الماء لا يمسه لان التيمم ليس بطهارة
كاملة من كل وجه والخف الذي لا يسترا الكعب ولا يري من القدم
ولو كان يري من القدم من اصبع او اصبعين يجوز المسح ولو مسحه برؤس
الاصابع ان كان المأسا لا يجوز والا فلا وقيل البلة تكفي فيه حتى
قيل المسح بالتلحيز ولا يجوز المسح بعد مضي المدة الا اذا خاف المسح
ذهاب رجله من البرء يجوز ان يريده عليه للضرورة كالمسح على
الجبية واذا انقضت مدة مسحه في الصلوة وهو لم يجد الماء يمضه على
صلواته وهو الاصح لانه لا فائدة في قطعه نزع الخف قبل مضي
المدة بمنزله مضي المدة فاذا تمت المدة وهو على الوضوء نزع
خفيه وغسل رجله لا يمسح الحدث السابق اليها وليس عليه
اعادة بقية الوضوء لانه ما وجد حدث طار و لو نزع احد الخفين
يجب غسلها خلا فالزفر اى لا يجوز الاستحالة الجمع بين المسح والغسل
المستحاضة تمسح في الوقت خلا فالزفر لانه طهارة كاملة في الوقت
في حقها للضرورة وبعد الوقت يظهر اثر الحدث الذي كان وقت
اللبس فلا يجوز بعد الخرق فوق الكعب لا يعتبر والخرق الذي يبذل

المسح
الكعب
فقاضى خان
والله اعلم
سبيل جليل حسني
عفي عنه

المشي ولا يبدو وحالة الوضع قليل يجوز المسح الخرق المختلفة في خف
 واحد تجمع ولا تجمع في خفين بخلاف النجاسة المختلفة في ثياب
 المصلي والمسح على الجبين كالغسل لما تحته ولهذا لا يقدر بوقت
 ولا يكره أيضا هو الصحيح ويجمع بين الغسل والمسح في عضو واحد
 فيه بخلاف الخف وأما إذا لم يضر مسحه على الجراحة وإذا أضر بمسح
 الجبين بسواء شداها على وضوء أو على غير وضوء وإذا أضر المسح على
 الجبين أيضا سقط المسح وكذا في موضع الفصل والزيادة على موضع
 الجراحة تنعالمها والاستغيا ب ليس بشرط في مسح الجبين ويكتفى
 بكثرها ذكر الحسن وبعد البر لا يعيد الصلوة وعند الشك في أن شداها
 على غير وضوء يعيد وإن شداها على الوضوء ففيه قولان رجل في أحد
 رجليه جراحة فتوضأ ومسح على الجراحة وغسل الصبيحة وبسها
 ثم أحدث لا يمسه على الصبيحة لأنه يحتاج إلى المسح على المجروحة وذلك
 كالغسل فيؤدي الجمع بينهما وإذا لا يجوز في عضو واحد والرجلان في
 حق الغسل كعضو واحد وكذا لو لبس المجروحة وحدها وإذا لبسها
 جاز المسح عليهما وإذا لم يلبسها جاز على المجروحة وإن أضر المسح على
 المجروجة يغسل الصبيحة ولا يمسه على المجروحة لأن الغسل سقط
 بالجراحة للضرر والمسح سقط أيضا للضرر وكان له رجل واحد ولو قطعت
 أحد رجليه وبقي منها أقل من ثلاثة أصابع من القدم لا يجوز المسح
 على الصبيحة لأنه يجب غسل المقطوعة لفوات محل المسح ولو جاز يوجب
 الجمع بين الغسل والمسح وإذا لا يجوز وإذا بقي ثلاثة أصابع من ظهر
 القدم وإن كان المسح يقع على قد رثلاثة أصابع جاز المسح عليهما رجل

٢١
لهذا فالأحسن
أن يعيد المسح
سبعين مرة حتى يغنى

مسح على الجبيرة فسقطت الجبيرة وشدها جبيرة أخرى والأحرز بعيد
والمسح عليهم كما لغسل لما تحتها قالوا لقيام العذر وأنزال المسحوح
كما لو مسح رأسه شرعاً بخلاف الخف إذا خلعه لأن الخف مانع
وليس يرفع المفتضد له لو حل الرباط أن أمكنه أن يشدها بنفسه
لا يمسح على الرباط بل يمسح موضع الفصد وأن لم يمكنه أن يشدها بنفسه
جاء المسح على الرباط ويمسح على جميع الرباط والفرجة الصحيحة بين العقد
يجب مسحها للضرر ومراعاة لأنه لو غسناها وابتل العصابة فينفذ البسلة
إلى موضع الفصد والجراحة فيضه واختلف في التكرار والاصح أنه لا يتكرر
في مسح الخف والرأس وأن كان في رجله شقاق أن كان يضر الماء يمسح
عليه وأن كان المسح يضره يسقط ويغسل ما حوله وأن كان عليه دواء
لا يمسح بل يمر الماء عليه وأن كان الشقاق بيده وقد عجز عن استعمال
الماء فوضاه غيره أو أكتنيم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى **باب**
الأذان الأذان سنة مؤكدة مشروعة لأداء الملقن بات
بالجماعة وأنه من شعائر الإسلام حتى لو امتنع أهل مصر منه أي
من الأذان والإقامة قال محمد بن يونس ومهما وإن أبوا قتلوا بالسلاح
لأنه من أعلام الدين والاجتماع على تركه استنفاف بالدين وقال
أبو يوسف يؤدون فلا يقاثلون وتكرر الأذان لا يجوز عندنا إلا إذا
وقع الأول غير مشروع بأن أذن مخافة أو أذن قبل الوقت أو أذن
المجنب أو المرأة أو السكران أو المجنون أو الفاسق أو القاعد أو القافة
مثله رجل دخل المسجد المؤذن يقيم ينبغي أن يفعل ثم يقوم ويكرر
أداء الصلوة بالجماعة بغير أذان وإقامة وفي البيوت والسفر كيك

المسافر لو اكتفى بأقامة يجوز لا فهو يجتمعون وكذا الذي يقضى
 الصلوة ولا يمكنه اذان اذن مع الحدث في رواية والاقامة تنكر
 ويجوز للمسافر ان يؤذن ماشياً او راكباً او اذن الى غير القبلة المؤذن
 اذا انتهى الى قوله قد قامت الصلوة ان شاء مكث في مقامه وانتهى
 وان شاء أتقوا شيئاً رجل اذن واقام اخر فلا بأس به عندنا اذ المريقع
 بينهما وحشة ومن سمع النداء يقول مثل ما يقول المؤذن ومن كان
 في المسجد ليس له ان يجيب عند الحيلة يقول لا حول ولا قوة الا بالله
 العلي العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وعند قوله الصلوة خير
 من النوم يقول صدقت لا ينبغي لاحد ان يقول لمن فوقه حان وقت
 الصلوة سوا المؤذن لان له استحقاقاً ولو سمع القارئ النداء لمسك
 عن القراءة لو ردد الاثر فيه **فصل في مسائل المسجد**
 رجل له مسجد ان ايها اقدم فهو اولى ان يصلي فيه وان استويا
 فايهما اقرب اولى وان استويا فهو مخير ويكن التجرد فيه وكذا
 مد رجله الى القبلة فيه وغيرها في كل حالة الاحالة الضرورة ويكره
 التوضي في المسجد عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الا اذا
 عد لذلك موضع لا يصلي فيه او توضأ في اثناء ولا يحفر بير في المسجد
 تحترع عن دخول الخائض او النفساء فيه وغرس الشجر فيه مكروه
 تشبيهها بالبيعة وان كان ذات الارض برا يجوز بلا كراهة ولا يترك
 في المسجد فوق البواري ولا تحتها بل ياخذ باطراف ثوبه وعند
 الاضطراب لا لقاء فوق الحصيد اولى من تحتها لان الحصيد ليس من
 اجزاء المسجد من كل وجه ويكره مس الرجل بحيطان المسجد ان مس

له وحشة
 عند اذنه يكون
 راضين
 كذا في قاضيان
 سجد حصيد
 عنى عنه
 كذا في قاضيان
 سجد حصيد
 عنى عنه

له اهل البيت
سيد علي حسيني
عنه

بخشبة موضوعه فيه لا باس به وكذلك اذا مسح بقطعة حصير
ملقاة فيه واكره الخياط ان يخط فيه وكذلك الوراق اذا كتب باجرة وان
كتب لنفسه لا باس والمعلم كذلك ولا باس للغريب ان ينام فيه يكره
الجلوس فيه للطيب والمكان المتخذ لصلوة العيد والمنازة يجتنب
منه ما يجتنب من المساجد ولو افتتح الصلوة في مسجد ثم اقيم في
مسجد اخر لا يخرج منه لان لصلوة حق عليه والصلوة في مسجد منفرد
خير من الصلوة في مسجد اخر جماعة رجل له مسجد في محله فحضر
الجامع او مسجد اخر ليعلم فيه جماعة كثيرة فالصلوة في مسجد افضل
قل اهل او اكثر وان فاتته الجماعة في مسجد فهو مخير ان شاء ذهب
الى مسجد اخر وان شاء صلى في مسجد منفرد اتحبه المسجد تكفي
في كل يوم مرة والا حسن ان يتطوع في غير مكان الفريضة وكذلك
في كل السن وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي السنن والوتر
في بيته الا اذا خاف الفتور بان يشتغل في بيته والصلوة في بيته بالجماعة
لا تنال فضل الجماعة في المسجد ويجوز ان يدس فيه الكتاب بضوء
المسجد مادام الناس يصلون فيه ولا باس بان يترك سراب المسجد بين
المغرب والعشاء وبعد لا ييجي ان يترك فيه الا اذا جرت العادة فيه
وكذا القيم اذا اتى بسراج الى المسجد وفي الرجوع الى بيته لا ييجي ان
يطفأ كتاب الصلوة في اللغة عبارة عن الدعاء في
الشريعة عبارة عن ان كان معلومة وافعال مخصوصة والصلوة من
الله تعالى الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم
الصلوة موقت بوقت والوقت سبب الوجوب وشرط الاداء وظرف

فصل في شروط الصلوة والشرط ما يتوقف
 عليه وجوب الشيء ومن شرطها الوقت يجوز الصلوة فيه ولا يجوز قبله
 وامرأاة اوقات الصلوة شرط يجوز الصلوة حتى قيل ان رجلا لو شك
 في وقت العشاء مع هذا يصلو العشاء ثنتين انه كان دخل وقت العشاء
 قيل يكفر لانه اهان الشرع ولا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس لا عند
 قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها الحديث الا عصر يومه عند الغروب
 استحسانا والمورد بالصلوة الفرائض والواجبات دون النوافل هي جائزة
 بالكلية لا يستجوع شرائطها كذا ذكره في المبسوط وقيل لا يجوز جنس
 الصلوة عند طلوع الشمس حتى تبيض الشمس ولا عند زوالها وعند الشا
 يجوز اداء الفرائض والنوافل التي لها اسباب بعد الفجر حتى تطلع الشمس
 وبعد العصر حتى تغرب للنهي الوارد فيهما ولا بأس بالقضاء فيهما وكذا
 سجدة التلاوة و صلوة الجنائزة ولو طلعت الشمس في صلوة الفجر ففسد
 صلواته بخلاف العصر لان الطلوع يتحقق الكراهة وبالغروب تزول
 الكراهة صبي بلغ وقت الغروب او اسلم الكافر فيه تجب الصلوة عليها
 لانه وجل سيدك لوجوب في حقهما فيجب الاداء كما وجب عليهم اذا شرع
 في النفل في الاوقات المكروهة فالأفضل ان يقطعه ويقضى في ظاهر
 الرواية لانه ايجاب بالقول كالنداء بخلاف الصلوة يوم النحر لانه ايجاب
 بالفعل ولان الصلوة افعال واقوال فلا يتحقق بالجزء الاول ويكره ان
 يتنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنة الفجر وكذا اذا خرج الامام للخطبة
 يوم الجمعة ويكره ان يتنفل فيه قبل ان يفرغ الامام من خطبته واما
 شرط استقبال القبلة بالنص حد القبلة في مكة عين اصابة الكعبة

ومن كان غائبا عنها فله اصابة جهتها وهو الصبي وهي المحاريب التي نصيبها
 الصحابة والتابعون حين فتحوا البلاد وقيل الكعبة قبله اهل المسجد الحرام
 والمسجد قبله اهل الحرم والحرم قبله اهل الارض وقبله العراق بين
 المشرق والمغرب وقبله اهل خراسان ما بين مغيب الصيف ومغيب
 الشتاء قال ابو منصور قبله ما وراء النهر هو ان يترك الثلثين من
 يمين المصلي والثلث من يساره من المغربين والخائف يصلي الى اي جهة
 وقم تحريه لان العمل بالدليل الظاهر واجب عند عدم دليل فوقه
 ولو صلى بلا تحري لا يجوز للترك الواجب عليه وهو التحري وان اصاب
 القبلة وان علم انه اخطأ بعد ما صلى بالتحري لا يعيد لان التكليف بقدر
 الوسع وقال الشافعي اذا استبرأ القبلة يعيدها وان علم صلاته استدراكا
 الى القبلة وبني لا يترك الوارد فيه ومن صلى الى غير القبلة متعمدا قيل
 يكفر وقيل لا يكفر بنا ويل قوله تعالى فَاَيُّ مَمَلَكَةٍ لَّوْ افْتَرَوْا حُجَّةُ اللَّهِ وَلَكِنْ
 لا يجوز صلاته وان اصاب القبلة وكذا لو صلى في ثوب نجس متعمدا عند
 قدرة الغسل اما اذا صلى بغير طهارة متعمدا يكفر لانه لا يحتمل التأويل
 ومنها اشترط النية مقارنا مع التكبير ولو قد معها على التحريمة يجوز
 عند الشافعي لا يجوز المقارنا بها ولا يعتبر بالنية المتأخرة عنها التحريمة
 في ظاهرها الرواية بخلاف الصوم وينبغي ان يكون مقارنا بها التحريمة لان
 حضور القلب وقت الدخول في الصلوة شرط والتحريم يفترض عليه
 في اثباتها متعذر فيعتبر بقرانها بالاول جزء منها والاستدانة عليها
 الى اخر الصلوة ليست بشرط لما قلنا انه متعمد حتى لو افترق الفرض شر
 ظن انه فرض فظن انه تطوع فاقامها تطوعا وقع فرضا لان المعبر هو

وقت الدخول فيها وكذا على عكسه بخلاف ما لو كبر ونوى صلوة أخرى
 غير التي فيها حيث تعتبر التي دخل فيها وان نوى حين لقضائها ولم يشتغل
 بعمل آخر يقطع نيته يجوز والنية هي الإرادة وشرطها أن يعلم المصلحة
 بقلبه أي صلوة يصلي حتى لو سئل عنها يجيب من غير ذكر وأما الذكر
 باللسان فلا يعتبر وقيل هو حسن الاجتماع عزيمة وكذا عن أصحاب الشافعي
 لأن اللسان أشرف الأعضاء فلا بد له من أن يتعلق به من الذكر ونية
 القبلة ليست بشرط إلا إذا كان في الصحراء ولو نوى الكعبة أو جهتها
 يجوز ولو نوى مقام إبراهيم عليه السلام ولم ينو الكعبة قيل إن كان في
 مكة قبله لا يجوز لأنه غيرها وإن لم يأت يجوز لأن في زعمه أن المقام
 والبيت واحد الفرض لا يكفي بمطلق النية والنية الفرض لأن الفرض
 الخاص فلا بد من التعيين أي فرض يصلي ولو نوى فرض الوقت أو صلوة
 الوقت يجوز إلا في الجمعة ولو نوى الجمعة فيه لا فرضاً ولا واجباً يجوز
 وكذا في الوتر و صلوة العيد ولو نوى الجمعة وينو الاقتداء الأصح
 أنه يجوز ولا يعتبر وكذا في صلوة العيد والجماعة ولو نوى ظهر الوقت
 أو عصر لا يجوز ولا يعتبر بأحد الركعة للمقيم والنقل يجوز بمطلق النية
 وكذا السنن في الصبح أما القضاء فلا بد له من التعيين ولو شك في خروج
 وقت الظهر فنوى فرض الوقت لا يجوز لأنه قد يكون ظهراً وقد يكون
 عصرًا ولو نوى ظهر الوقت أو عصره يجوز بناءً على أن القضاء بنية الأداء
 والأداء نية القضاء يجوز هو المختار وكذا إذا كره في المحيط ولا ما ينوي
 مثلاً ينوي المنفرد ونية الإمامة ليست بشرط بالاجتماع إلا في مسئلة
 المحاذاة حتى لو افتتح الصلوة ولو ينو فيها إمامة أحد يجوز الآخر يقتل

به والمقتضى يبنى ما يبنى المنفرد ويبقى الاقتداء بامامه ولو نوى
 الاقتداء ولم يبن الصلوة لا يجوز لان الاقتداء قد يكون في فرض الوقت
 وقد يكون في القضاء وقد يكون في النفل فلا بد من نية صلوة الزمان
 اداء وقضاء او نفل وكذا لو نوى صلوة الامام او فرضه لا يجوز لهذا
 المعنى وقيل يجوز وهو الوجه ولو نوى الفرض والنوافل في الفرض
 جميعا يجوز وفي عكسه يجوز النوافل ولو نوى الفرض والنفل يكون
 فرضا عند ابي يوسف وعند محمد نفل **فصل في تكبير**
الاحرام وما يتعلق بها قال ابو حفص التكبير وسماه اليمين مع
 التكبير سنة وهو عن ابي يوسف والاصح انه يرفع يديه او
 لان فعله ينفي الكبرياء عن غير الله تعالى والمنفى مقدم ويضم ما بعده ضمما
 فاذا ان وقت التكبير ينشرها ولا يفرج كل التفرج ولا يضمها كل
 الضم ويرفع يديه بخذ اذنيه ويمس شحمتيها والمرأة ترفع هذا التكبير
 كما هو قول الشافعي في الرجل يتركب وهو شرط الصلوة لا تكبر عندنا
 وانما الركن القيام والقرأة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة
 مقدر اذ التشهد وعند الشافعي هو ركن ويظهر الاختلاف في شروع
 النفل بتحريمة الفرض بعد تمامه صورته رجل صلى فرض الظهر
 وقعد قدر التشهد وقام الى ركعتي الظهر قبل اسلام الفرض بتحريمة
 الفرض يجوز عندنا لان التكبير الافتتاح من شروط الصلوة وعندنا
 لا يجوز الا بتحريمة خاصة لان عندنا تكبيرة الافتتاح من اركان الصلوة
 يصح عندنا خلافا له وان قال الله اعظم اوجله او الرحمن اكبر يجوز عندنا
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يقول الله اكبر وفي قوله

الله كبير اختلافوا فيه و قال الشافعي لا يجوز الا ان يقول الله اكبر ويجوز
 التكبير حذ فان المد في اوله خطأ من حيث الدين وفي اخره من حيث
 اللغة ويطا طارأسه عند التكبير ويكبر مقدار فامع الامام فاذا اكبر
 قبل امامه والامام قد ادرك قبل فراغه قيل يصح ولو مد الامام التكبير
 والمقتد فرغ قبل امامه لا يصح عند ابى يوسف ولو كبر المقتد قبل فرغ
 الامام من الفاتحة فهو يجزأ فضيلة تكبير الافتتاح واذا اكبر ياخذ
 يديه ولا يرسل ارسالاً ويضع يمينه على يساره تحت السرة لقوله
 عليه السلام ان من السنة وضع اليمنى على اليسر تحت السرة وهو حجة
 على مالك في الارسال وعلى الشافعي في الوضع ^{على} الاصل ثم اخذ هو سنة
 القيام عند ابى حنيفة وابى يوسف حتى لا يرسل حالة الثناء وعند
 محمد هو سنة القراءة حتى لا ياخذ حالة الثناء ما لم يشترع في القراءة
 عنده والاصل فيه كل قيام فيه ذكر مسنون ياخذ فيه ولا يرسل
 هو الصحيح وكيفية الوضع وهو ان يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه
 اليسرى ويحلق بالخنصر الا بهما على الموضع ويضع اصابعه على الساعد
 عمداً بالخذ والموضع لان كل واحد منهما مأمور به ياخذ حالة القنوت
 واصل القنوت الجنازة ويرسل في العيدين حالة التكبير ثم رواية عن ابى حنيفة
 وعنه في القنوت انه يرسل وفي القنوت يرسل بالاتفاق ثم يستفتح
 ويقول سبحانك الى اخره فلا يقول وجهت وجهي في الصلوة وعند الشافعي
 يقول او يقدمه على الثناء وعند ابى يوسف هو مخير بين ان يقدمه
 عليه وبين ان يؤخره عنه وعند ابى حنيفة ومحمد الاولي ان يقول
 قبل الافتتاح وقوله جل ثناؤه لا يقول في الفرائض في المشاهير

٢٠
 امام
 فان ركب
 الامام قبل
 فداغه
 حين يصلي
 عن

ثبت
 في احدى الروايات
 المشهورة

١١
 في صحيح
 عن

وما روي فيه في صلبه التمجيد ثم يتعوذ والاولى ان يقول استعيز بالله
 ليؤا فاق القرآن قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان
 الرجيم ثم التعوذ تبع للثناء عند ابي يوسف وعندهما تبع للقراءة
 حتى ان المفتري يتعوذ عند ابي يوسف وعندهما لا يتعوذ والمسبق
 اذا قام فيما سبق لا يتعوذ عند ابي يوسف خلافا لمحمد وفي صلبه العيين
 يتعوذ قبل تكبيرات العيد عند ابي يوسف وعند محمد بعدها ولوسم
 وقرأ بعض الفاتحة لا يتعوذ ثم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم هكذا
 نقل في المشاهدة لا يتعوذ ثم يسبح بهما بقول عبد الله بن مسعود اربع
 يخفيهن الامام منها التسمية ومحدث عبد الله بن مغفل انه قال
 صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلف ابي بكر وعمر رضي الله
 عنهما كانوا لا يجهرون بالبسملة ولا ياتي الا في اول الركعة الاولى عند
 ابي حنيفة كما للتعوذ وعنده انه ياتي بها في اول كل ركعة وهو قولهما وهو
 اقرب الى الاحتياط لما فيها من اختلاف العلماء والاثار انهما من الفاتحة
 ولا ياتي بها بين سورة الفاتحة الا عند محمد في صلبه مخافة وكذا
 اول الركعة عنده وفي التوافل ياتي بها بخلاف ثم التسمية ليست
 باية من اول الفاتحة ولا من اول سورة عندنا وانما هي للفصل
 بين السور وياتي بها عند افتتاح كل شيء تبركا وعند الشافعي هي آية
 من الفاتحة حتى يجهر بها عند الجهر بالقراءة وفي اول سورة له قول ان
 في قول هي آية من السورة وفي قول آية مع السورة ولو اراه بالتسمية
 او بقوله الحمد لله رب العالمين قراءة القرآن يحتاج الى التعوذ قبله
 ولو اراد لا افتتاح الكلام والشك لا يحتاج ثم تكلموا في قوله اذا قال

الامام ولا الضالين وقال امين يخفونها وهو سنة فيه في جميع الحالات
 لحديث ابن مسعود رضي الله عنهما ولا نه دعاء ومبناه على الاخفاء و
 للشافعي اقول في قول يجهر عند كثرة الجماعة ويخفي عند قلتها وفي
 قول يجهر بالقرأة اذا كان اماما وفي قول يجهر بها فيما يجهر بالقرأة وفي
 قول امين بغير مد ولا تشديد بل مد دون التشديد لغتان ومعناه
 قيل اللهم استجب وقيل وليكن كذلك والتشديد فيه خطأ فاحش
 تريض السورة اليها وتلك ايات من اى سورة شاء وتلك ايات مع الفتح
 واجب حتى لو قرأ اية قصيرة نحو قوله مدها متان يجوز ولا يكره ويجب
 عليها الاعادة اذ لا ينفي الكراهة الا بقراءة الواجب وهوتلك ايات
 مع الفاتحة تثير كره ولا يرفع يديه عندنا للحديث ولا يرفع رأسه ولا
 ينكسه تثيره رأسه ويقول سمع الله لمن حمده ويقول الموتور ربنا
 لك الحمد ولا يجتمع الامام بين التسميع والتحميد عند ابي حنيفة
 وعندهما يجتمع وعند الشافعي المولى تجميع ايضا والمنفرد يجمع بينهما
 وهو رواية عن ابي حنيفة وهو اختيار شمس العلماء الحلواني وهو الصحيح
 تشر يسجد بسجدتين ويضع يديه في السجود حذاء اذنيه ووضع اليد في
 في السجود ليس بواجب بل هو سنة كوضع الركبتين وعند
 الشافعي هو واجب واما وضع القدمين فيه فريضة ذكره القدر
 حتى لو رفع رجله او احدهما لا يجوز صلواته ويسجد على افضه بجمته
 فان اقتصر على احدهما جاز عند ابي حنيفة لان السجود يتحقق
 بوضع بعض الوجه وهو المراد به الا ان الخد وتحت الذقن خارج
 وان يسجد على كوعا مته ويتقى حرا الارض ويردها بفضول ثوبه

الحكمة
الشهادة
الحسين
سبحان

فيه والاستواء في القومة والجلوس بين السجدتين سنة عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة وأما الطمانينة فيها سنة في تحريك الجرجاء وفي تحريك الكرخي واجبة تجب بسجدة السهو على من تتركها وحل الطمانينة فيها المكث قدر ثلاث تسبيحات وفي القومة والجلوس قدر تسبيحة وليس في الجلوس بين السجدتين ذكر مسنون عندنا والقعدة الأولى واجبة والدرك فيها سنة وفي رواية واجبة أيضاً كالقعدة والقعدة الأخيرة فرض عندنا والدرك فيهم واجبة وإن المروي في التشهيد التقدم والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست بفرض عندنا ولا واجب وإنما الواجب خارج الصلوة أما مرة واحدة كما قال الكرخي أو كلها ذكر اسمه كما اختاره الطحاوي والمختار قول الكرخي وعن النخعي إن قوله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته يجزئ عن الصلوة وعندنا أيضاً التورك بين القعدتين ليس سنته للرجال عندنا خلافاً للشافعي في القعدة الأولى ولما ذكر في القعدتين وهو خارج رجله إلى جانب اليمن ووضع اليمنى على الأرض والخروج من الصلوة لجميع المصلي فرض عند أبي حنيفة تشريعاً لفظاً للسلام واجبة وعند الشافعي فرض رجل نوى التطوع فكبر ثم نوى الفرض فكبر يصير فرضاً وكذا على عكسه لأنه انتقل من وصف إلى وصف فيخرج من الأولى فيدخل في الثانية وكذا بعد ما صلى ركعة منه وكذا لو انتقل من الظهر إلى العصر في حق من لا ترتيب عليه لأن مجرد التكبير لا يقطع الصلوة ولو نوى التي هو فيها فكبر فهي وتلغو النية **فصل في القراءة** القراءة في الفرض في الركعتين الأولىين فرض عندنا والنفل لهما

اصل الصلوة فوجب القراءة في الأصل دون التبع لأن الصلوة الكاملة
 هي ركعتان كما لو حلف أن لا يصلي صلوة وعند الشافعي قراءة الفاتحة
 في كل ركعة فرض لأن في كل صلوة الفاتحة هي ركن مشترك كسائر
 الأركان في حق من يحسنها حتى لو قرأ جميع القرآن ولم يقرأ الفاتحة
 لم تجز صلواته عنده ولا فرق بين الإمام والمأموم فيجب اتيانها
 في كل ركعة بكل حال وعندها ساقطة عن المأموم في الصلوة
 الجهرية ولو نسيها يجزيه في القول القليل وضم السورة إليها مستحب
 في الأوليين وفي الآخرين له قولان وعند مالك القراءة في ثلاث
 ركعات في ذوات الأربع إقامة الأكثر مقام الكل وعند الحسن
 البصري في كل ركعة واحدة فرض لأن الأمر بالقراءة لا يوجب التكرار
 وأما تعيين الفاتحة في الأوليين وتقليلها على السورة واجب عندنا
 وليس بركن سواء يحسن الفاتحة أو لم يحسنها وهو ركن رائل لا تترى
 أن للصلوة وجوداً أبداً ونهاك صلوة المسبوق واللاحق وهو ركن
 مشترك بين الإمام والمقتدي فخط الإمام القراءة وحفظ المقتدي
 الانصات والاستماع وروى عن محمد أنه استحسن قراءة الفاتحة
 خلف الإمام على سبيل الاحتياط وعندها يكره الجحديث سعد بن
 أبي وقاص من قرأ خلف الإمام فسدت صلواته وفي الركعتين الأخيرتين
 من الفرض أن شأقرأ وأن شأسكت وأن شأسير والافضل أن يقرأ
 الفاتحة وقال الكرخي والأدب فيه أن كل ركعة وجبت فيها القراءة
 فالسنن فيها أن يقرأ الفاتحة معها وكل ركعة لا تجب القراءة فالسنن
 فيها أن يقرأ الفاتحة خاصة والقراءة واجبة في جميع ركعات النفل

وفي جميع الوتر الاحتياط لان كل شفيع من النفل صلوة على حدة والقياس
الى الثلاثة كتحريم مبتدء وهذا لا يجب بالتحريم الاولى الا ركعتان
في المشهور عن اصحابنا وهذا قالوا يستغفر في الثالثة ويتعوى ولو
صلى اربعاً من النفل ولم يقرأ فيهن شيئاً يقضى اربعاً عند أبي يوسف
وكذا لو شرع فيه ثلث قطع وعندهما يقضى ركعتين فالخاص ان
الاصول فيه ان ترك القراءة في الاوليين يوجب بطلان التحريم
عند أبي حنيفة وفي احديهما لا يوجب البطلان لان كل شفيع صلوة
على حدة وفسادها بترك القراءة في كل ركعة واحدة محتط فيه
وقال ابو يوسف ترك القراءة بالشفيع الاول لا يوجب بطلان التحريم
واما لو يجب فساد الاثنان القراءة ركن ثالث الا ترى ان الصلوة وجوباً
بل ونهاية ان لا صحة الا بها وفساد الاداء لا يبرأه عن تركه فلا يبطل
التحريم وقال محمد ترك القراءة في الاوليين وفي احديهما يوجب
بطلان التحريم لانها لا تعدل لفسادها اذا فسدت الصلوة فسدت
التحريم لان المقصود من التحريم الصلوة وقد فسدت وهذا المسئلة
على ثمانية اوجه يجهر الامام في الفجر والجمعة والعيدين في الركعتين
الاوليين مل المغرب والعشاء للتوارث وفي النوافل يخاف القراءة
والمنفرد مخير بين الجهر والخافه ان يسمع نفسه المخافه تصح الحرف
لان القراءة فعل اللسان دون الصماخ وعلى هذا الطلاق والعناق
والاستثناء وكل سورة اكثرها آية افضلها قراءة ويقرأ في السفر
الفاخرة واي سورة شاء من القصص المفصل وفي المحضر يقرأ أطول
المفصل وفي الظهر كذلك وفي العصر والعشاء با وساط المفصل وفي

على ثمانية
الاوليين مل
والمنفرد مخير
لان القراءة
والاستثناء
الفاخرة
المفصل وفي
سيد خير صيني

المغرب قصر المفضل ويروى في الفجر أربعون آية أو خمسون إلى مائة
 وقيل بالاربعين مائة وما كان ذلك أربعين وبالوسط خمسون المستتين
 وقيل ينظر إلى طول الليل وقصرها وكثرة اشتغال وقلته المصلي إذا أراد
 أن يقرأ سورة فجرى على لسانه سورة أخرى لا يتركها ولو ترك الفاتحة في
 الركعة الأولى لم تقض في الأخرى لأنه لو قضى يؤدي إلى تكرار الفاتحة
 وذلك غير مشروع وكذا لو ترك السورة فيها لأنه محل ومن قرأ السورة
 في الأوليين من العشاء ولم يقرأ الفاتحة لم يعد في الآخرين الفاتحة
 لم يزد عليها قرأ في الآخرين الفاتحة والسورة يترتب على الفاتحة وهو
 مشروع بخلاف أحادة الفاتحة لأن تكرار الفاتحة في كل ركعة واحدة
 غير مشروع لأنه محل الإداء فلا يكون محل القضاء لأن الجمع بين الجهر
 والخفية في ركعة واحدة ممتنع وتغيير النقل أولى من تغيير الفض
 وهو قراءة الفاتحة جهرا وقال أبو يوسف لا يقضى واحد منهما لأن القراءة
 حملت باحدهما وقال عيسى بن الكتم يقضى الفاتحة دون السورة وليسجد
 بالسهم بالاتفاق في الفصلين جميعا إذا تركها ساهيا هذا إذا ذكر بعد
 ما قيد الركعة بالسجدة وأما قبله يعود إلى قراءة السورة وينتفض ما بينهما
 لأن القراءة قرض ومراجعات الترتيب في الفرائض ينتفض ما بينهما
 ولو قرأ القرآن بالفارسية أو أي لسان كان سواءا جاز عند أبي حنيفة
 وعندهما لا يجوز الأحالة العجز ولا تقسده الصلوة بالاتفاق وهل
 يقيد من القراءة فيه خلاف فالرجع أبو حنيفة إلى قولهما وعليه الاعتماد
 والتكبير والتشهد والخطبة على هذا الخلاف والتسمية عند الذي يجزى
 بأي لسان كان باب الإجماع **باب لامة والاقتداء**

له قوله
 وما كان ذلك
 أي أربعين
 المستتين
 إلى أربعين
 رواه الله
 سيد حسين
 عفي عنه

بالامام وادراكه الامامة ميراث الانبياء عليهم السلام
 واداء الصلوة بالجماعة سنة مؤكدة لقوله عليه السلام الجماعة
 من السنن الهدى ولا يتخلف عنها الا منافق وهي واجبة وشبه الواجب
 في القوة وليست من فرض الكفاية ^ويرى من شعائر الاسلام لا يجوز تركها
 ومخالفتها اما في الجمعة والعيدين هي من شرائطها لا يجوز ادائها
 الا بها وكل من يصح صلواته في نفسه يصح الاقتداء به الا المرأة فلان تأخيرها
 ما مودبه واما الامم تضعف صلواته بعد القراءة وكون الامام اعلمهم
 باحكام الشرع واورعهم في التقوى واقرأهم كتاب الله تعالى واكبرهم
 سنا من طريق الاولوية والحاصل يجب تقديره الا فضل حتى يرغب الناس
 في الاقتداء به وتكثر الجماعة ثم الاقتداء بالامام هو مشاركة في
 صلواته عندنا ومعناه يتضمن صلواته بصلوة المقتدي اي مبنية عليها
 ومتعلقة بصلواته بصلواته صحة وفساد او لا بد من الاتحاد بينهما
 وهذا لا يجوز ان يقتدي الطاهر بصاحب العذر ولا القاري بالامم
 ولا من يصل فرضا خلف من يصلي فرضا اخر خلافا للشافعي واختلاف
 الصلواتين يمنع صحة الاقتداء عندنا كالظهر والعصر والعشاء والاداء
 وكذا لو كانا قضائين مختلفين ولا يصل الناذر خلف الناذر ولا المقتدي
 خلف المتنفل لان وصف الفريضة معلا ومرفق الامام فلا يتحقق
 البناء على المعدوم بخلاف الاقتداء المتنفل بالمفترض لان النقل عبارة
 عن اصل الصلوة وموجود في حق الامام فيصير وعند الشافعي يصير في
 جميع ذلك لان عندنا الاقتداء موافقه غير متصلة بصلواته بصلوات
 الامام بل منفردة لهذا لا يوجب قراءة الامام قراءة عنه ولو ظهر

الامام انه كان جنبا لنفسه صلى المقتدي عندها ولا يجوز اقتداء
 الامم بالآخر من لعدم القراءة وهو ركن ومن صلى مع واحد
 اقامه عن يمينه للحديث ولو اقام عن يساره او خلفه يجوز وليت
 لانه خالف ولو كان مع الامام رجل وامرأة قام الرجل بجنب الامم
 وامرأة خلفه ولا يجوز الاقتداء بالسكان الذي لا يعقل ولا يجوز
 اقتداء الياء بالصبي في الصلوة كلها عندها وهو المختار وبعضهم
 جاز في السنن المطلقة والنزويح ويجوز اقتداء الصبي بالصبي
 لان الصلوة متحدة والاقتداء بالاعمة انما يكره اذا كان غير افضل
 منه وان كان هو افضل من غيره هو اولي به اما التخرج من النجاسة
 فهو هو لا يعتد به وعند الشافعي امامته اولي كيف ما كان لانه
 في امامة الاثناعشر غيراختلفوا فيه وكذا التهنات وقال في المغرب
 الاثناعشر هو الذي يتحول لسانه من السين الى التاء وقيل من الراء
 الى الغين او الياء ويكره الاقتداء باهل البدعة ويصير باهل
 الاهواء الا الجهمية والقدرية والروافض وقيل الخطابية
 والمشبهة وعن ابي يوسف لا ينبغي ان يقتدي بامام وهو مناظر
 دقائق الكلام اما الاقتداء بالشافعي المذهب قالوا لا بأس به
 اذا لم يكن متعصبا ولا شاكيا في ايمانه ببيانه انه لو قال انا مؤمن
 ان شاء الله اراد به الماضي والحال يكفر واذا اراد به المستقبل لا
 يكفر ولا يتحرف عن القبلة تحريفا فاحشا وان يكون متوضيا في
 الخارج من غير السبيلين وان لا يكون متوضيا بالماء القليل ان
 وقعت فيه نجاسة اراد به القلتين وهي خمسمائة رطل بالعراقي

له لعله عن
 التمهيد - والله
 اعلم
 صلي عليه
 سيدنا
 عفي عنه
 صلي عليه
 صلي عليه
 عفي عنه

وروي عن مكحول النسقي عن ابي حنيفة ان من رفع يديه عند الركوع
وعند الرفع منه يفسد صلاته لانه عمل كثير قد يصح الاقتداء برجل
ام قوما وهم له كارهون او بالعكس وصلوا الامام والقوم مكروا
لان الرضا شرط في حق الامام وكذا ان كان عند هواحق منه يكن
له الامامة وان كان هواحق لا يكره رجل ام قوما ثم قال كنت مجوسيا
فصلوا ثم جازة وكذا لو قال كنت على غير وضوء وهو عاجز لا يقبل
قوله وان قال على وجه التورع اعاد وصلوا ثم قال لو اقتدي بالامام
ولم يعلم انه زيدي او غير ويصير اقتداءه لو اقتدي بزيدي لشرع له عمو
لا يصير اقتداءه لانه ما صل بالذي اقتداه به ولو نوى بهذا الشاب
فاذا هو شيخ يجوز اقتداءه ولو نوى بهذا الشيخ فاذا هو شاب لا يجوز
ولو كان بين الامام والمقتدي طريق واسع يمر به الجملة يمتنع
الاقتداء وان ضيقا لا يمتنع ولو كان بين الامام والقوم فرجة
وهي في الصمراء فانه ينظر ان كانت الفرجة ولو كان بينهما نهر جاد
فيه الزورق يمتنع الاقتداء والا فلا وان كان بينهما حائط حائل
لا يمتنع لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في جحوة عائشة
رضي الله عنها والناس يقتدون به في المسجد وان قام على حائط
بين المسجد والدار واقتدي بالامام في المسجد يصير اقتداءه وان
قام على سطح داره واقتدي بالامام ان يكن بينهما حائط ولا شراع
يصير ولو ادرك الامام في الركوع يكره تكبيرة الافتتاح ويترك التثنية
لتزيكها ويركع معه وليس في ركوعه لانه في محله بخلاف تكبيرات
العبد فانها واجبة ياتي بها قهرا ولو وقف ولم يركع معه حتى لو رفع

له لعله ان
كانت الفتحة
واسعة تمتنع
ولا ان
والله اعلم
سبل جليل حسيني
عنه

الامام رأسه لم يصمد ركالتك الركعة خلافا لفرقوا أدرك في الركعة
 فكبر قائما ثم ركع معه يصح شروعه ولو كبر ركعا لا يصح شروعه وإن
 أدركه في السجود أو في القعود لا يترك الثناء لأنه لم يدرك هذا الركعة
 ولو افتتح بعد ما اشتغل الامام بالقرأة لا ياتي بالثناء بل يستمع وينصت
 وقبل ياتي بالثناء عند سكنت الامام كلمة كلمة وفي الجمعة ان
 كان بعيدا عن الامام اختلفوا فيه الامام اذا قام الى الثالثة قبل
 ان يفرغ المقتدي من التشهد يتشهد ثم يقوم وان وجد منه مخالفة
 الامام لان قرأة التشهد واجبة بخلاف ما اذا سلم الامام والمقتدي
 ما فرغ من الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ومن الدعوات يسلم
 مع الامام لان متابعة الامام واجبة ولو رفع الامام رأسه من الركعة
 والسجود قبل ان يسبح المقتدي ثلثا فالصحيح انه يتابع الامام ويترك
 التسبيح لما قلنا وكذا في دعاء القنوت ولو ركع أو سجد قبل اتمامه
 ان أدركه الامام فيه يجزئ لتحقيق المشاركة ويكره ولو رفع رأسه
 فيها قبل اتمامه يكن لو ردد الوعيد فيه وان أدرك الامام في القعدة
 يكبر تكبيرة الافتتاح ثم يكبر ويقعد لأنه انتقل من ركن الى ركن
 فلا بد من التكبير فيه ولا خلاف انه يتابع الامام في التشهد بعد
 ما علم فراغ الامام منه ماذا يضع تكبيرا فيه والاصح انه يدعوا لمتابعة
 الامام لأنه لا يشتغل بالدعاء في خلال الصلوة لما فيه من اخير
 الا وكان وهنا لا يمكن القيام قبل فراغ الامام فمتابعه رجل افتتح
 الصلوة وركع قبل ان يقرأ ثم رفع رأسه فقرأ وركع واقتدى به
 فخر فيه فهو مدارك للركعة لان الاول انتقض بالثاني لأنه وقع

له اعلمه من
 تاجها الا وكان
 والله اعلم
 سيدنا حسن
 عفي عنه

في غير أو انه والثاني في أو انه وان قرأ فركم ثم رفع رأسه ثم اقتدى
 به آخر لم يدرك هذه الركعة لان الاول حصل أو انه فيعتد به الا
 اذا تحركى وصلى ركعة الى غير القبلة ثم جاء احد فسوره الى القبلة
 ثم اقتدى لا يصح اقتداءه لان في تركه ان صلواته على الخطا وصلوة
 الا على جائزة لانه انى ما هو في وسعه هذا اذا لم يجد احدا يسأله
 عن القبلة **فصل في ادراك الجماعة وفضلها**
 رجل صلى ركعة من الظهر ثم اقيمت الصلاة يضم اليها ركعة اخرى
 احتراز عن البطلان ثم يقطع ويدخل مع الامام احترازاً لفضل
 الجماعة وان لم يقيد بالسجدة يقطعها لانه محل الركن بخلاف
 ما اذا شرع في النقل لان القطع ليس للتكيد وان صلى ثلاثاً يقطعها
 بل يتمها اربعاً ثم يدخل مع الامام ويكون نفلاً وهو الجواب في الظهر
 والعشاء الا في الدخول في العصر مع الامام لكرهية التطوع بعده
 وكذلك في المغرب لان النقل بالثلاث مكروه وفي جعلها اربعاً مخالفة
 الامام وفي الفجر ان قام الى الثانية يقطع وان قيد بالسجدة لم
 يقطع بل يتمها ولا يدخل مع الامام بعده لكرهية النقل بعده
 الفجر وكيفية القطع ان شأ يقعد ولا يسلم وان شأ يركع قائماً او يركع
 الدخول في صلوة الامام وفي سنة الظهر لم يقطعها في كل حال لانه
 نقل وفي النقل لا يجوز القطع لما قلنا ولو قطعها يقضى الركعتين
 عند البعض كالنقل المطلق وقال ابو بكر بن محمد بن الفضل يقضى
 اربعاً وهو قول ابي يوسف لانه بمنزلة صلوة واجبة حتى لو انتقل
 من الشفع الاول الى الشفع الثاني بعد ما اجر بالبيع لم يبطل شفعه

له لعله
 ثم اقتدى
 ثم اقتدى
 به احد
 والله اعلم
 سيد حميد حسني
 عفي عنه

بخلاف المقلد المطلق رجل دخل المسجد وقد فرغ فيه يكره له ان يخرج
 حتى يصلي فيه لو ردد الوعيد الا اذا كان الرجل مؤذنا او اماما في
 مسجد اخر وان صلى مرة لا بأس بان يخرج بعد الاذان الا اذا اخذ
 المؤذن في الإقامة لانه خلاف الجماعة عيانا لا يخرج في الظهر
 والعشاء الا في العصر والمغرب والفجر والخروج اولى لان هذا المخالفة
 اقل كراهية ومن انتهى الى الامام وهو في الفجر وهو لم يصل سنة
 الفجر ان خشى ان تفوته الركعة الاولى ويدرك الاخرى فانه يصلي
 سنة الفجر ثم يدخل مع الامام لا مكان الجمع بين الفضيلتين وان
 خشى فواتهما يدخل مع الامام يترك السنة لان ثواب الجماعة
 اعظم والوعيد بتركها الزم ثم لا يقضيها بعد الفجر قبل ارتفاع
 الشمس عند أبي حنيفة وأبي يوسف لا نها قد فانت عن محلها فسقط
 لان الاصل في النقل عدم القضاء بخلاف الفرض فانها تقضى مع الفرض
 عند البعض قبل الزوال تبعاً للفرض فانها تقضى في ليلة التعري باداء
 الفرض بالجماعة سواء كان الفرض يقضى وحده او بجماعة لان
 النص قد ورد في قضائها في ليلة التعري باداء الفرض بالجماعة اما
 في سنة الظهر يتركها في الحالين ويدخل مع الامام لا مكان ادائها
 بعد الفرض في الوقت وهو الصبح واشتغال الفرض بالنقل عند
 اشتغال الامام بالفريضة مكره اكثر اختلفوا في نقل يقضيها على الركعتين
 قال ابو يوسف يقدمها على الركعتين وقال محمد يقدم الركعتين
 عليها وهل يتوب القضاء ام لا اختلفوا فيه ومن ادرك ركعة من
 الظهر فانه لم يصل الظهر بجماعة ولهذا لا يحث في يمينه اذا حلف

له اقل من كراهية
 النقل بعد العصر

والعجب ١٢
 سيدنا حسين

عفي عنه
 له له فافها

قضيت ١٢
 سيدنا حسين

عفي عنه
 له له اشتغال

المصلي ١٢
 والله اعلم

سيدنا حسين
 عفي عنه

لا يصلي الظهر بجماعة وامن اني مسجد اقد صلي فيه لا باس ان يتطوع
 قبل المكتوبة ما بدا له مادام في الوقت سعة وان ضاق الوقت
 يترك هذا في غير سنته الظهر والفجر لان سنتهما واجبة عملا فلا
 يترك سواء صلى الفرض وحده ام بجماعة وهو الاصح ولهذا لا يجوز
 ان يصلي قاعدا مع القدرة على القيام بخلاف النفل المطلق وقيل
 اراد به كل السنن يجوز تركها لان السنة انما شرعت لاداء الفرائض
 بالجماعة فاذا فاتت يجوز اتيانها والاولى ان ياتي بها لان التطوع
 انما شرعت لجبر النقصان في الفرائض التي فاتت عنها الجماعة هو
 احسن حاجة للجبر قيل ومن ترك السنة بعدد فهو معذور لان
 الواجب يسقط بالعدو والسنة اولى ولو تركها استخفافا فانه
 يكفر لانه استخف بواجبها ولو يراها حقا تركها والصبر لانه ياتر
فصل فيما يكره في الصلوة وما لا يكره ويكون قطعها
اجزا لا ويكره الدخول في الصلوة وهو يطالب ببول او غائط وان
 شغله في الصلوة قطعها وان لم يقطعها اجزاه ويكره وكذا اذا اصابه
 بعد الدخول وكل صلوة اديت مع الكراهة تستحق ان تعاد على
 وجه غير مكروه ولا يغض عينه لانه تشبه باليهود ولا يلتفت
 يمينا ولا شمالا ولو نظر من موخر عينه غير ان يتحول وجهه لا باس
 به وينبغي ان يكون منتهى نظره في القيام في موضع سجودا وفي
 الركوع في ظهر قدميه وفي السجود في اذنيه انفه وفي القعود في
 حجب وفي السلام في منكبه لانه اقرب الى الخشوع واكره الاعتناء
 وهو ان يشد العمامة على راسه ويبدى حامتة وقيل ان يلف

لعله ان
 يصلي
 قاعدا
 ١٢
 عفته
 لعله لا يفتي
 اتيانها
 ١٣
 عفته

بعضها على رأسه ويرسل طرفا منها ويكره الصلوة في ازار واحد من غير
 عذر وكذا في ثوب المهنة وكراهة عدد الامة والتسبيح في الصلوة
 عند ابى حنيفة وان صلى حاسرا رأسه تكاسلا يكره وان فعله لباس
 وان سجد على ثوبه تجبره يكره وان سجد عليه حتى لا يهلك عمامته
 لا لباس به لانه لا يعدل تجبره وان صلى خلف رجل محدث يجوز ويكره
 وان صلى الى وجه رجل ان كان جاهلا يعلم وان كان عالما يؤدب
 عن عمر رضي الله عنه فعلا بالدرة ويكره ان يصلي وبين يديه او في
 ثوبه صورية وكذا بين يديه كانه في نار موقدة وان كاسرا اجا وقتلا
 لا يكره ولو كانت الصلوة في البساط لا يكره تطويل الركعة الاولى على
 الثانية في النوافل ويكره تطويل الركوع والسيحود على وجه عمل القوم
 به لانه يؤذي الى تنفير الجماعة ولا يطول الركوع والسيحود جميعا احدا
 لانه جلد خفي وقيل يخشى عليه الكفر هذا اذا عرف الشخص اذا لم
 يعرفه لا لباس بان يزيد التسبيحة او تسبيحتين على المعتاد لانه احاطة
 على ادراك الجماعة وكذا تطويل القراءة وتأخير الإقامة لا يجله ويكره
 تكرار السورة في الركعة الواحدة في الفرائض وكذا تكرارها في الركعتين
 ولا يكره تكرار الجماعة في مسجد شوارع الطريق ولا يتناوب في الصلوة
 الا اذا غاب عليه فوضع ظهر يده على اقمه ويكره للرجل ان يقوم
 خلف الصف وحده لقوله عليه السلام من بنا خلف الصف اية
 المفرد خلف الصف ويكون للمرأة ذلك هذا اذا وجد فرجة في الصف
 وان لم يجد ياخذ الاخر من الصف الى نفسه رجل صلى مع اخر فاستوى
 اقدامها ودعا المقتدى اسبق منه رأي امامه جازا حاد بلغت

له لعله
 وان سجد على عمامته
 حتى يهلك عمامته
 سجد على عمامته
 له لعله انه ادب
 بالذخيرة
 سجد على عمامته
 له لعله انه ادب
 في البساط
 سجد على عمامته
 في اي شريك
 خلفه
 سجد على عمامته
 عمنه
 له لعله
 يكره
 سجد على عمامته
 عمنه
 له لعله
 سجد على عمامته
 عمنه

حد وبته الى الركوع يخفض رأسه في الركوع ولا يصل في بزة او فده
 داهما او دنانير ويكره المرون بين يدي المصلي ولا يكره وراعه وضع
 سجدة فلا يكون سجدة بينهما حائل ويدفع بالاشارة بيد او بالتبشير
 واروى انه عليه السلام فعل ذلك مع ولدي امر عمر وزينب فوجع
 عمر دموت زينب ويكره الجمع بينهما ولا باس بان يمسح عرقه من عينه
 ولا باس بان يمسح وجهه من التراب بعد الفراغ الاشارة عند قوله
 اشهد ان لا اله الا الله حسن وقيل لا تشع وعليه الفتوى امام مصلي
 مع اخر قجا ثالث يتقدم الامام ووضعه سجدة ولا تكرر الصلوة في ارض
 غير اذ كانت مزدوجة لا مكرورة الا اذا كانت بينهما مصادقة او داي
 صاحبها لا يكره والطريق اولى من ارض الغير لان له حق لا باس بالصلوة
 على الجملة اذا كانت واقعة وان كانت تسير يجوز له حالة العذر ان يجز
 الصلوة على الثلج اذا كان لا يستقر وكذا التبن والزرة والدخن والمحلوق
 بخلاف المحنطة او الشعيرة يجوز على الجسد رجل له وظيفة من التطوع
 فنزل به ضيف يجوز تركه لاجل الضعف لا يترك **فصل فيما يفسد**
الصلوة وفيما لا يفسد العمل القليل لا يفسد الصلوة والكثير
 يفسد ها ولا فرق بين القصد والخطا والسهو النسيان عندنا والو
 تكلم في صلواته ساهيا او خاطيا بطلت صلواته وعند الشافعي لا تبطل
 اذا كان قليلا للحديث او اعتبانا السلام الساها قلنا معنى الحديث نعم
 الاثر وسلام الساها من الاذكار فيعتبر ذكرها في حالة النسيان وكلاما
 في حالة التعمد لما فيه من كاف الخطاب وقيل كل عمل يقام به احدا
 لا يفسد الصلوة فهو قليل وان كان باليدين فهو كثير وقيل المختار به

لا لعلة فلا
 يكون بدنية وبين
 ١٢ سجدة حائل
 سجدة حسنة
 عفي عنه
 لا لعلة مع
 ولدين عسرو
 زينب ١٢
 سجدة حسنة
 عفي عنه
 لا على الجملة
 ١٢ سجدة حسنة
 عفي عنه
 لا لعلة او
 ترك ١٢
 سجدة حسنة
 عفي عنه

عرف الناس المصلي اذا رفع عمامته ووضع على رأسه بيده واحدا لا تقصد
 صلوته ولكن تكره واذا استوى عمامته مرة او مرتين وان تعم تقصد
 وان حل جسد مرة او مرتين لا تقصد وان حكه ثلاث مرات اقلها
 تقصد وكذا انفسد لو قتل ثلاث قبل او مشى ثلاث خطوات وكذا
 لو مشى من صيف الى صيف دفعة وكذا ان شد السر ويل وان حل
 تقصد وان ركب الدابة تقصد وان نزل لا تقصد وان انكشف عولة
 فكنت بعد لا تقصد وان مكث بغير عذر اختلفوا فيه قال ابو يوسف
 ان مكث مقدا ما يمكنه اداء ركن تقصد صلوته كما لو ادا معه
 ركنين قال محمد لا تقصد ما لم يود به ركنان لان المفسد هو اداء ركن
 صلي في موضع طاهر ثم انتقل الى النجس ثم الى موضع طاهر قبل ان
 يودي ركنه لا تقصد وان مكث مقدا ما يودي صلوته تقصد عند
 ابي حنيفة وعند محمد ما لم يودي لا تقصد وان كان موضع القيام
 نجسا لا ينعقد التحريم وكذا لو كان موضع السجود نجسا وموضع
 ركبت اويلا نجسا ينعقد ويجوز صلوته عندنا كما رفعها حالة
 السجود ويجوز عندنا صلوته بخلاف ما رفع رجله ولو كان موضع القيا
 والسجود طاهرا ولكن يقع بعض اطراف ثوبه على الارض النجسة جازت
 صلوته ولو تاوه او بكى فارتفع بكاه ان كان من ذكر الجنة والذار
 لم يقطعها لانه في معنى التشديد ويدل على الخشوع وان كان من وجه
 او مصيبة قطعها لانها في معنى كلام الناس ان كان من وجه لا يمكنه
 الامتناع عنه لا يفسد حاله عفوكا للتنفس والعطاس والجشا
 وكذا لو قال اف او تف او اوه وكذا ان تنحيز بعد لا يفسد وان

لا يفسد
 صلوته
 حين سجود
 شاة
 عطف

حصل منه الحروف لانه من وقوع اليه غير مختار فيه كالنفس ان
 تتخذه بغير عذر يفسد ها ولو يتعلم ما بين اسنانه من الطعام ان وجد
 طعمه يفسد ها والا فلا وان في فيه سكر فلا ب ودخل حلقه
 يفسد وان فتح المصلي على امامه ان كان ذلك قبل ان يقرأ الامام
 مقدرا ما يجوز به الصلوة ولم ينتقل الى اية اخرى جاز فتحه ولا
 تفسد صلواته اخذ الامام او لم يأخذ لانه فتحه لا صلاح صلواته
 وشرط في الاصلاح فساد صلوة الفاتحة اذا كان مكررا اذا فتح
 بعد ما قرأ مقدا ما يجوز به الصلوة ينظر ان انتقل الامام الى اية
 اخرى لا ينبغي ان يفتح عليه وان فتحه واراد به التعليم فسد صلواته
 وان اخذ الامام بفتح فسد صلواته ايضا وان وقف الامام
 ولم ينتقل الى اية اخرى حتى لو فتح المقتدي اختلفوا فيه والصحيح
 انه لا يفسد صلوة الفاتحة والمفتوح عليه للامام ان لا يلجأهم اليه
 بل يركع اذا جاء في او انه او ينتقل الى اية اخرى ولو صلى فحدي
 على لسانه نعم ان كان عادة ذلك بخارج الصلوة فسد صلواته
 لانه من كلام الناس والا لا يفسد فقال ومن لانه كلمة من محكمات
 القرآن ولو قرع الباب فقال ومن دخل كان آمنا اراد به الجواب
 والادب تفسد عند ابي حنيفة ومحمد وان سجد او كبر او هلك
 يريد به الاعلام انه في الصلوة لا تفسد لقوله عليه السلام اذا نابت
 احدكم نابتة في الصلوة فليس به وكل دعاء يستحيل سؤاله من العباد
 كسؤال المغفرة والرحمة لا تفسد وما لا يستحيل سؤاله منهم يفسد ها
 ولو قرأ في ركوعه او في سجدة لا تفسد صلواته ركع وسجد وهو قائم

له لعله
 لا تفسد الصلوة
 من كل ما
 الخ
 سنن
 عنده

لا يجوز صلواته لانه ادى ركعة بغير اختياره واختيار شرط الاداء في
العبادة ولو ركع وهو نائم او قرأ وهو نائم يثوب عن القراءة والركوع
لان الشرع جعل نائماً كما المنتبه في حق الصلوة لهذا لا ينقض وضوءه
بذلك او لو سجد وهو نائم لا يثوب والفرق ان السجدة ركن اصل من كل
وجه والقيام والركوع وسيلة اليها والاصح ان قرأته لا تنوب عن
القراءة لعدم اختيار منه رجل صلى العشاء فسلم على الركعتين على
ظن انه التراويح او صلى الظهر فسلم على ظنه انه جمعة فسد العشاء
والظهر لانه سلم عامداً ولا شك في سلامه ولو قرأ التورات و
الانجيل في الصلوة فسدت صلواته سواء يحسن القراءة او لم يحسن
القراءة لانه ما موبقراءة القرآن لا غير ولو زاد ركوعاً او سجوداً
لم يفسد صلواته عندنا ولو زاد ركعة يفسد الفريضة لانه ترك
التعديلة الأخيرة **فصل** لا يعتبر بالوقف في القرآن
في جواز الصلوة وفسادها حتى لو وقف وابتدأ بقوله المسيح ابن الله
او وقف وابتدأ بقوله ان الله فقير او وقف وابتدأ بقوله انا اذ بكر
الا على امتثالها لا تفسد الصلوة اما الخطأ في الاعراب ان كان بتغيير
المعنى تغييراً فاحشاً يفسد ما كقوله وعصى ادم ربه فغوى بضرب
الميم ورفع الباء وقال المتأخرون لا تفسد ايضا لان العوا لا يميزون
الاعراب وهو اختيار ابى يوسف وهو واسع والاول احوط وقال
الشافعي الخطأ في غير لفاتحه لا يفسد الصلوة ولو قرأ الحمد بالهاء وقرأ
الرحمن الرحيم بالهاء ان بدل جده فلم يقدر يجوز لانه عاجز وان ترك
جمعه في تصحيحه فسدت صلواته وكذا لو قرأ بسم الله بانتاء وقرأ

اياك نعبد و اياك نستعين بالوصل لا يفسد صلواته وكذا انا اعطيناك
 الكوثر بالوصل والامين بالتشهد يدا خطا فاحش ولا تفسد به الصلوة
 ولو قرأ غير المعصوب بالذال او بالراء تضد ولو قرأ غير المعصوب بالظا
 و اذا جاء نصر الله بالسين قال اكثر لا يفسد وكذا اقول اللهم صل
 على محمد بالسين وقال التحيات بالطاء والذال لا تفسد **فصل**
في الوتر فرض عملا عند ابي حنيفة لقوله عليه السلام ان الله
 تعالى نزل اذ كمر صلوة الا وهى الوتر فصلوا بها بين العشاء الى الفجر انه اضا
 الزيادة فهو فرض والثاني ان الزيادة هذا من جنس لمزيد عليه وهو
 فرض لان الفرض مقدار والزيادة يتصل عليها والثالث امر والامر
 للوجوب و ابو حنيفة الحقه الى الفراض لان له نظيرا فيها وهو المغز
 والحاق الشئ الى نظيرة اولى من الحاقه الى ما لا نظير له والاصل فيه
 ان فريضة النهار جملة عشر ركعات وفريضة الليل مع الوتر يصير
 عشر ركعات وهو الوجوب وعندهما هو سنة لظهور اثار السنة
 من حيث انه لا يكفر باحدة ولا يعذب ولو فات عن وقته يقضى
 بالاجماع وهو ثلث ركعات بتسليم واحدة وعند الشافعي في قول
 ركعة واحدة وفي قول ثلث ركعات مفصلة وفي قول موصولة
 كما هو مذهبنا والوصل افضل حتى يخرج من الخلاف وقيل ان وصل
 بالجماعة فالوصل افضل لان فيها اقوال مختلفة حتى يقع متفقا عليهم
 والوصل الوتر ركعة واحدة لم يثبت الا بقدر ما يصلح لانه مختلف
 والواكف امتنعوا عنه قائلهم وكذا في ترك السنن حتى قيل لو
 انكر واسنة السنن يقا تلهم ويصل الوتر في رمضان بالجماعة

وهو الصحيح لو رددنا لا شرف فيه والامام اذا قنت فالمقتدي انشأ قنت
 معه لانه تسبيح وان شأ قنت الى قوله ان هذا اباك بالكتاب ملحوق
 ثري لسكت عند أبي حنيفة ومحمد ولو من بعده في رواية يسكت
 لانه بمنزلة قراءة القرآن فيسهل على المقتدي واختلفوا في الجهر
 فيه قال بعضهم ان كان القوم يعلمون دعاء القنوت او اكثرهم
 لا يجهر لانه تسبيح ودعاء ومحامها الاخفاء وان كانوا لا يعلمون يجهر
 اعانة عليهم وقيل يتوسط لا يجهر جدا ولا يخفي جدا ولا يأخذ بيده
 عند القنوت وهو المختار من اجل شاي في الوتر ان هذه الثانية الوتر
 او ثالثة يقنت في الركعة بحوان ان يكون ثالثة ثري بعد ويقوم ويضم
 اليها ركعة اخرى ويقنت فيها ايضا وهو المختار بخلاف المسبوق فيه
 في رمضان اذا قنت مع الامام لا يقنت فيما سبق لان القنوت وقع
 موضعه وكذا اذا قنت في الثانية ساهيا ولا يقنت في الثانية ثري
 قراءة القنوت في الوتر قبل ركوع سنة مؤكدة في جميع السنة
 وعند الشافعي لا يقنت فيه الا في النصف الاخير من رمضان وعند
 مالك لا يقنت فيه الا في رمضان ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا
 اتينا في الدنيا حسنة وفي الاخرة حسنة وقنا عذاب النار وان لم
 يحسن هذا يقول اللهم عرفني ثلاث مرات والقنوت في صلوة
 الفجر منسوخ عندنا وقال الطحاوي اذا وقعت بلية او فتنة لا بأس
 بان يقنت فيه ولو قنت في الوتر بعد الركوع والمقتدي لا يرى ذلك
 يتابعه لانه مختلف فيه وكذا في سجدة السهو قبل السلام بخلاف
 ما اذا قنت في الفجر فانه لا يتابعه عند أبي حنيفة ومحمد ثري قبل يقف

قائماً لمتابعه فيما يجب متابعتة وقيل يقعد تحقيقاً للمخالفته
فصل في التراويح وهو سنة الرجال والنساء اثنائها الخلف
 عن السلف كذا مروى الحسن عن ابي حنيفة وانه واظب عليها الخلفاء
 الراشدون وقال قوم من الروافض هي سنة للرجال دون النساء
 وقال قوم منهم هي ليست سنة اصلاً وانما احدثها عمر رضي الله عنه
 ولاهل السنة قوله عليه السلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين
 من بعدي وقد اشني عليه على علي عمر رضي الله عنهما وقال نور الله مضجع
 عمر كما نوافر مساجدنا والسنة لادائها الجماعة على وجه الكفاية حتى
 لو امتنعوا اهل مسجد عن اقامتها كانوا مسيئين وقال مالك والشافعي
 اذا قرأها بالانفراد افضل لانه اقرب الى الاخلاص وابتعد عن الرياء
 والصحيح ان الجماعة افضل اقتداء بالصحابة والى صلى التراويح في
 مسجد واحد مرتين في ليلة واحدة يكون في مسجدين لا يكون اذا لم
 يكن اماماً اما اذا ام فيه تراقدى باخر في مسجد اخر جاز ويقعد
 بين كل تر ويحتين مقدار تر ويحة واحدة وكان ابي التروحية
 الخامسة والوتر هو مخير ان شاء سجد وان شاء اهل واشتد على النبي
 صلى الله عليه وسلم وات شاء سكت واهل مكة يطوفون بين كل
 تر ويحتين اسبوعاً ولو صلى التراويح قبل العشاء الصحيح انه لا يجزئ
 ولو صلىها بعد الوتر فالصحيح انه يجزئ ولو صلى العشاء مع الامام صلى
 التراويح مع امام اخر ثمة تبين انه صلى العشاء بغير وضوء فانه يعيد
 العشاء والتراويح لان التراويح قبل العشاء ولو دخل المسجد والامام
 في التراويح وهو لم يصل العشاء يجزئ ان يصلي التراويح مع الامام على

له اهل
 ليست قبل
 العشاء ١٢
 سجد حين يسلم
 عن

قول من يجوز التراخي قبل العشاء لانه لا ترتيب بين الفرائض و
 التوافل وان كان الامام في الوقت لا يجوز ان يصل الوقت قبل العشاء
 وينبغي فيها التراخي او سنة الوقت او صلوة الامام ولو نوى
 التطوع فيه اختلفوا فالصحيح انه لا يجوز والاصح ان النية لا يحتاج اليها في
 كل شفيع انتظارا لامام في اشقاء التراخي الى ان يقرأ فهو نية منه
 ولو نوى المقتد سنة العشاء ان لم يصل سنة بعد سنة العشاء
 جاز و اذا فاتت التراخي عن وقتها لا تقضى وان فات بعضها عن
 الجماعة يرد دي بعد الوقت و يقرأ فيها مقدرا ما يقرأ في المغرب
 وقيل يقرأ في كل ركعة عشر ايات وهو الصحيح لان السنة فيها الختم
 بوجه الختم لان جميع غزوات في الشهر ستائة ركعة وجميع ايات القرآن
 ستة الاف ولا يترك الشاء لكسل القوم بخلاف الدعوات بعد
 التشهد حيث يتركها لاجلها اذا اشتغل وقيل يقرأ فيها مقدرا
 ما لا يجوز الى تنفر الجماعة امامة الصبي في التراخي قيل تجوز
 وقيل لا تجوز وهو المختار لان فعل الصبي دون البالغ من حيث
 انه لا يلزمه القضاء بالافساد بخلاف المطلق لان مجتهد فيه بخلاف
 اقتداء الصبي بالصبي لان صلواتهما متحدة والصحيح اداء التراخي
 قاعدا من غير عذر لا يستحب ولكن يجوز هو الاصح **فصل في**
التوافل قال قاضي القضاة ابو زيد واما شرحت التوافل والسنن
 لجبر نقضان فمكن في الفرائض لان العبد وان علت مرتبته لا يخلو
 من نقضه في العبادة حتى ان واحدا لو قدر ان يصل الفرائض من
 غير نقضان لا يلا ثوب ترك السنن ثور سنن الرواتب ان يصل قبل

في العبد لا يتركها

صلوة الفجر ركعتين واربعا قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين
بعدا المغرب وركعتين بعد العشاء أما الاربع قبل العصر حسن
والاربعة قبل العشاء مستحب وجاء بعد المغرب ست والنفل
في الليل والنهار اربعا افضل عند أبي حنيفة وعند الشافعي
مثنى مثنى افضل وعندهما في الليل كما قال الشافعي في النهار
كما قال ابو حنيفة والنفل لا يلزم الا بالثلاثة او بالشرع ومن شرع
في النفل نقرأ فسد لا يلزمه القضاء عندنا ولو شرع ونوي اربعا
نقرأ فسد لا يلزمه اربعا عند أبي يوسف لأنه يجب اداؤه بعد
ما شرع فيه وعندهما يلزمه قضا ركعتين لأن الشرع ليس
بمكرر بل آتة وانما الزوم ثبت بضرورة صيانة المودى عن
البطلان والشفع الاول لا يتعلق بالثاني ولهذا لو شرع في النفل
ولم ينو اعدا يلزمه ركعتان ولو قام الى الشفع الثاني يستغفر
ولو صلى اربعا وترك القعدة الاولى فسدت صلواته عن محمد
وترفوه هو القياس لأن كل شفع صلوة على حدة فلا بد من القعدة
في كل وعندهما لا تفسد كما في الفرض لأن الفرض هي القعدة
الاخيرة والاربعة اذا اديت بتحرمة واحدة كان الكل صلوة واحدة
فيفرض فيها قعدة واحدة ولو شرع في النفل ونوي اربعا ثم سلم
على رأس ركعتين لا شيء عليه في ظاهر الرواية ولو زاد ان يصل
اربعا بتسليمة واحدة لا يخرج عنه بتسليمتين وعلى القلب يخرج
ويصلى النافلة قاعدا مع القدرة على القيام وان افتتح قائما
وقعد بغير عذر يخرج عن أبي حنيفة لأن القائم وصف له ان

يصلي قاعداً ابتداءً فيجوز بقاءه لأن البقاء سهل من الابتداء وعند
 لا يجوز لأن الشرع يدل على كماله لما شرعت **باب قضاء الفوائت**
 الترتيب بين الفوائت القليل وبين فرض الوقت شرط عند سعة
 الوقت أي الوقت مستحق بأداء الفوائت فيجب تقديم الفوائت
 على الوقت لقوله عليه السلام من تأخر عن صلواته ونسيها فليصلها
 إذا ذكرها وإن ذلك وقتها جعل وقت التذكير وقتاً للفائتة فلا
 يكون وقتاً لغيرها وتذكر الفائتة في الوقتية يمنع أداء الوقتية
 وعند الشافعي تقديم الفوائت مستحب فإذا كثرت سقط الترتيب
 وحده الكثير وهو أن تصير سنة بخروج وقت السادسة وهو الصحيح
 وقيل بدخول وقت السابعة وقال نوافل الترتيب شرط إلى شهر قليل
 إلى سنة ليكون لو بدأ بالفائتة عند سعة الوقت أجزاء لا يجرى أنه
 يجوز التطوع فيجوز الفائتة بخلاف ما ضاق الوقت حيث لا يجوز
 الفائتة لأنه لا يجوز التطوع وكذا سقط الترتيب بصيق الوقت
 والنسيان خلافاً لما لك وتفسير ضيق الوقت وهو أن يبقى من
 الباقي من الوقت مقدماً لا يسع الفوائت مع الوقتية فيه وإن
 كان يسع بعضها لا يجوز الوقتية ما لم يقض ذلك البعض ولو فات
 ظهر ثبوتها في وقت العصر وفي الوقت سعة يقضى الظهر حتى لو شغل
 بالعصر يقع الظهر بعد يقرأ التشهد يقدم الظهر وعند محمد يقدم
 العصر ثم يقضى الظهر بعد المغرب وهو قول الحسن ولو افتتح العصر في
 أول الوقت وهو ذكر أنه لم يصل الظهر وأطال حتى غربت الشمس
 لا يجوز عصره لأن شروعه وقع فاسداً بخلافه إذا شرعت وقت الغروب

فانه يقع شرعاً فيه فلما احضرت الشمس وجب ان يقطع العصر
الذي شرع فيه شرعاً استقبلها شرعاً واخر وقتها كرا الظهر في الوقت
المكروه لا عن شرع العصر فيصير شرع العصر في هذا الوقت شرعاً
يقضى الظهر بعد الغروب ولو صلى العصر في الوقت شرعاً ذكر الظهر
الفايت وفي الوقت سعة يقع العصر فاسداً فساداً موقوفاً
عند أبي حنيفة حتى لو صلى ست صلوات ولم يعد الظهر انقلب
العصر جائزاً عندنا لان الترتيب سقط بالكثرة والكثرة تثبت بالكل
فاذا سقط الترتيب يستند الحكم الى اول السبب كما هو الاصل
في الظهر المودي توقف على ادراك الجمعة وكالمغرب المودي في
طريق من ذلك يوقف على طلوع الفجر وعندنا يقع العصر فاسداً
باتاً في الحال لا يجوز له لانه ادى العصر مع قلة الفوائت فيفسد
واذا اعاد الظهر قبل ان يودي ست صلوات يعيد العصر بالاتفاق
والو قضي بعد الفوائت حتى قل عاد الترتيب عند البعض هو الاظهر
فانه روي عن محمد بن تريك صلوة يوم ليلة وجعل يقض من
الغد مع كل صلوة فانتهاه كالفوائت كانت جائزاً على كل حال
والوقتات فاسدة اذا قدمها وكذلك العشاء الاخيرة لانه
اداهها وفي ظنه انها فائتة عليه وقال بعضهم لا يعو الترتيب هو
المختار بشر الفوائت الحديثة هل تلحق بالفوائت القديمة قيل تلحق
لجود الكثرة قيل لا تلحق ويجعل الماضى كان لم يكن احتياطاً زجراً عن
التهاون في امر الصلوة رجل نسي صلوة شرعاً ذكرها بعد شهر فصل الوقتية
مع تذكرها اجزاء الوقتية لان المتحمل بينهما كبئروها غنياً الطحاوي

اعاد بعض
الفوائت ١٢
سبب جليل حسبي
خفف عنه

بطله
شيرة
١١

فاذا سقط الترتيب بكثره الفوائت سقط الترتيب في نفس الصلوة
 ايضا كمن فاتته صلوة شهر ان شاء قضى صلواته ليلة وان شاء
 قضى ثلثين ظهرا وفجر ثلثين ظهرا ثلثين عصر ثلثين مغربا
 ثلثين عشاء كذلك وينوي في القضاء اول ظهر على والوتر
 فرض عملا عند ابي حنيفة يشترط فيه الترتيب والاعتناء بين
 الفرض والسنة والنوافل **باب سجد السهو** يلزم بالزيادة
 والنقصان وهو واجبة وهو الصحيح كالدم في باب الحج والاصل فيه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سجد في صلواته فسجد فاذا كان واجبا لا يجب
 الا بترك واجب او بتأخير ركن ساهيا وسجد لسهو سجدتين بعد
 السلام وعند الشافعي قبل السلام وفي ذلك رد النص عند مالك
 ان زاد بعد السلام وان نقص قبل السلام وان زاد ونقص يعتبر
 الاول ويأتي بالتسليمتين وهو الصحيح وصى على النبي صلى الله عليه وسلم
 في القعدتين وهو الاخطى والدعاء في قعدة السهو الصحيح اذا قعد
 في محل القيام وقام في محل القعود يجب سجدة السهو وان رفع اليدين
 من الارض وركبته على الامر من لا يجب اذا جهل الا ما فهم في الخاف
 او خافت فيما يجهر يجب السهو المعتبر فيه ما يجنبه الصلوة في الفضلين
 اي اخفاء وجهه والاصح فيها اي في الصلوة بآية قصيدة لان الاحتران
 عن القليل غير ممكن ولو ترك الفاتحة والسورة في الاولين او في
 احدهما يجب السهو ولو قرأ شيئا من السورة في الاولى او في الثانية
 شرتا كراهه لم يقرأ الفاتحة اتم السورة وسجد على السهو لترك
 الفاتحة في موضعها عندنا ولو كرر الفاتحة في الاولين ثم قرأ السورة

يجب السجدة ولو كررها في الآخرين لا يجب وكذا لو قرأ الفاتحة ثم
 السورة ثم الفاتحة ولو قرأ السورة أو بعضها ثم الفاتحة يجب السهو ولو قرأ
 الفاتحة والسورة في الآخرين من الفرض لا يجب السهو هو المختار ولو زاد
 ركوعاً أو سجدة لا يجب ولو ترك السجدة الواحدة من الركعة الأولى بابها
 أي وقت تذكر فيها قبل السلام وسجد للسهو لتأخير الركن عن محله والركعة
 الأولى انما تتم بالسجدة الأولى والترتيب في الأفعال المذكورة ليس
 بشرط وان ترك السجدة من الأولى يعاد في الركعة الأولى لأن ما زاد
 الركعة ليس بصلو وسجد للسهو ولو قرأ التشهد في القيام قيل يجب
 وهو الأصح لأن القيام محل الشا وقيل إن كان قبل القراءة لا يجب ولو قرأ
 في الركوع أو في السجود لا يجب ولو قرأ القرآن في القعدة أو في الركوع
 أو في السجود يجب وقيل لو قرأ الفاتحة في القعدة لا يجب قال الفقيه
 أبو الليث يجب كما لو قرأ السورة ولو زاد في القعدة الأولى اللهم صل
 على محمد يجب ولو سها عن القنوت فتذكر في الركوع والصحيح أنه يعود
 إلى القيام وعليه السهو لأن الركوع فرض والقنوت سنة فلا ينقض الفرض
 بالسنة والقنوت يسقط بالركوع وانما تجب السجدة بتركه لأنه ذكر
 يضاف إلى جميع الصلوات بخلاف تسبيحات الركوع والسجدة لأنه ذكر
 يضاف إلى ركن منها وقيل لو تذكر في الركوع يعود في رواية وفي القنوت
 لا يعود لأن الركوع بمنزلة القيام ولهذا من أدركه فقد أدرك القيا
 ولو سها عن الفاتحة أو السورة فتذكر في الركوع أو في القنوت يقرأ
 تقريركم وعليه السهو لأن ضم السورة إلى الفاتحة واجب فاذا أدأها
 يقع عن الفرض والفرض ينقض بالفرض وقيل لا يعود كما في القنوت

أم لعله
 تعاد في الفرض
 وأما العلم
 بسجدة الحسين
 عنه

لما ان الظم واجب فبترك الواجب تجب السجدة ولو ترك السجدة
 في الاولين تقضى في الآخرين وعليه السهو ولو ترك الفاتحة
 فيها لا تقضى في الآخرين وعليه السهو وينبغي للمسبوق ان لا يقوم
 قبل سلام الامام وان قام بعد ما فرغ الامام من التشهد قبل السلام
 اجزأه لانه قام بعد ما فرغ من الركعتين لكنه مسعى وهو وان اوانه
 بعد السلام وان قام قبل فراغه من التشهد فسدت صلواته لان
 القيام فرض فادأ فراغ الامام وان قام بعد فراغه من التشهد
 فقرأ او ركع ثمر سجد الامام للسهو ويجوز ويسجد مع الامام لانه لم يستكمل
 انفرادا به بدون الركعة ثمر يقوم للقضاء وان ركع ثمر سجد الامام للسهو
 لم يتابعه لانه استحكم انفرادا باداء الركعة وان تابعه فسدت صلواته
 لم يتابعه في موضع انفرادا والمسبوق اذا لم يتابع امامه في السجدة
 جازت صلواته ويسجد للسهو في اخر صلواته استحسانا لانه منفرد في
 الافعال اذا لم يتابع امامه في سجدة السهو حتى سها فيما سبق كفا
 السجدة عن السهوين لا تخاد التحريمة ولو سجد معه ثمر سها فيما سبق يسجد
 سهوا ايضا ولا يثوب الاولي عنه لانه منفرد من وجه ولا لانه لم يبق
 من صلواته الا التحريمة والمسبوق اذا وافق الامام في سجدة السهو
 ثمر تبين انه لم يكن عليه فسدت صلواته ومن صلى ركعتين تطوعا
 فسها فيما سجد للسهو ثمر ان اراد ان يبنى عليها صلوة اخرى لم يجز
 لان السجدة وقعت في وسطها بخلاف المسافر اذا سجد للسهو ثم نوى الإقامة
 يصح ويتم اربع البقاء التحريمة لانه لو لم يكن يبطل جميع صلواته والمقيم
 يتابع الامام المسافر في سجدة السهو وان سها فيما سبق لزمه سجدة اخرى

له لعله
 لان اوانه
 ١٢ يسجد
 منه لعله
 فاداره
 قبل القيام
 ١٣ يسجد

واللاحق لا يتأبى إمامه في سجدة السهو ولو تابعه لا يجزيه لأنه
قبل أو أنه وأو أنه بعد ما فرغ مما فات منه ولكن لا يفسد صلاته
لأنه ما زاد إلا سجدة تين ولو سلم وهو يريد قطع الصلاة وعليه
سهو فيلزمه السجدة ونية القطع باطله لأنه خلاف الشرع ولو سلم
مع الإمام ساهياً لا يلزمه سجدة السهو لهذه ولا يمنع البناء
وإن سلم بعد ساهياً يلزمه سجدة السهو لأنه منقرد ولا يمنع
البناء يقيناً وسلام السهو لا يخرجها عن حرمة الصلاة والقعدة الأولى
واجبة وقرأة التشهد هي سنة في الفرض والقعدة الأخيرة
فريضة وقرأته واجبة والصحيح أن القعدة الأولى وقرأة التشهد
في القعدة تين واجبة وفيها سجدة إذا سها وبترك القعدة الأولى
يجب سهو وابتاخيرها أصح أنه لا يجب بخلاف تأخير القعدة الأخيرة
وإن سها عن القعدة الأخيرة حتى قام إلى الخامسة رجع إلى القعدة
مالم يسجد لأن ما دون الركعة بحمل الفرض ويسجد للسهو وأقيد بها
بالسجدة بطلت فريضته خلافاً للشافعي وتحوّلت صلواته فلا عند
أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً للمحدث ويضم إليها ركعة سادسة أو يضم
لا شيء عليه لأنه مظنون وشرع الظان لا يوجب الإتمام ولو قعد في
الرابعة ثم قام ولم يسلم عاد إلى القعدة مالم يسجد الخامسة ويسلم
لأن التسليم في القيا غير مشروع ولو قيد بالسجدة ضم إليها ركعة
أخرى ولا يسجد للسهو لتأخير السلام وهو واجب ثم الركعتان لا تنوبان
من سنة الظاهر هو الصحيح ولو قطعها لا يلزمه القضاء لأن المظنون
إذا شك في صلواته وذلك أول ما عرض له استئناف الصلوات للحديث

لعل
بجانب
سيد
عنه

وان كان الشاك يعرض له كثيراً فيتحري ويبنى غالب رآه للحديث وان
لم يكن له رأي بني على اليقين ايضاً ويقعد في كل موضع يتوهم اخر
صلوته كيلا يصير تاركاً ومن تردد بين الواجب والبدعة يولي بها
كيلا يترك الواجب ومن تردد بين السنة والبدعة لا يولي في بها كيلا
يوجب البدعة والامام اذا شك في صلوته بعد ما صلى يؤخذ بقول
الامام ومن معه وان قل وان كان الامام وحده والقوم وحدهم
يؤخذ بقولهم والشاك بعد الفراغ من الصلوة في حق المنفرد لا يعتبر
وكذا الشاك بعد خروج الوقت انه صلها فيه ام لا يصل فيه ولو شك
في صلوته ان عليه فائتة قبلها ام لا يفسد صلوته ما لم يتحقق ظن
واذا شك في صلوة الجمعة والعيد ينحى ترك السجدة كيلا يشبهه
على القوم **باب سجود التلاوة** وهو واجب عندنا على التالى
والسامع لقوله عليه الصلوة والسلام السجدة على من يسمعها السجدة
على من تلاها وعلى كلمة ايجاب وعند الشافعي سنة ويشترط ادائها
ما يشترط للصلوة ولا يجوز بالتيمم مع القدرة على الوضوء وسبب الوجوب
تلاوته لا سماعه ولهذا يضاف اليها دونها والسماع سماعه لا يجب
سجدة التلاوة على من لا تجب الصلوة عليه كالحائض والنفساء والصبي
والمجنون لا بتلاوته وهم ولا بسماعه ولكن يجب على من يسمع من
الامام او من في الصلوة على قول ابى حنيفة وابى يوسف والذي يسمع منه
وهو خارج الصلوة ليسجد وهو الصبي واما المجنب يجب عليه بتلاوته
وبسماعه من اخره على الذي يسمع فيه ولو تخطاها لا تجب السجدة
ولا يفسد به الصلوة لانه من حروف القرآن ولا كن لا ينوب عن القرآن

ولا يتكرر الوجوب بتكرار التلاوة والسماع في مجلس واحد ويكفيه سجدة واحدة سواء سجد لها بعد ما قراها مرة وأخرها عن الكل لأن مبناها على التداخل عند اتحاد المجلس وتبدل المجلس حقيقي هو أن يذهب من المجلس إلى المجلس لو مشى من زاوية إلى زاوية لا يتبدل إلا في الجامع والحكمي وهو أن يشتغل بغير القراءة إلا إذا كان قليلا بأن شرب أو أكل أو خطا خطوتين بخلاف المخيرة إذا قامت من مجلسها لأنه دليل الأعراض وسير الدابة يقطع المجلس وسير السفينة لا يقطع ولا يتبدل المجلس السامع وكذا على عكسه والأصح أنه لا يتكرر على السامع وفي بدنه ثوب والانتقال إلى السري والكرسي والرص يتكرر وفي الركب والسائق عليهما وقيل الركاب لا يتكرر وقيل أن كان في الصلوة لا يتكرر لأنها جامعة للأماكن إلا أنه لا يجب عليها على الدابة بالإيماء كسجدة الصلوة ومن أراد أن يسجد في الصلوة أن كان في وسط القراءة يسجد في الحال ثم يقوم فيتم في آخرها يداخل في الركوع وقال بعضهم في السجود وهو الأصح للجماعة وفي الركوع لا بد من النية حتى ينوب عن سجدة التلاوة وفي السجود ينوب عنها نفى أو لو ينوب أن كان بعد السجدة أية أو آيتين أن شاء سجد وقام ويتم السجدة وقيل لا يقرأ بعد ثلاث آيات تشرير كم وإن شاء ضم السجدة تشرير كم ويسجد للصلوة بالاجتماع ويكره أن يقرأ السجدة ويدع أية السجدة لأنه تشبه بالاستسكا ولا بأس بأن يقرأ أية السجدة ويدع ما سواها لأنه مبادرة إليها والأفضل أن يقرأ أية أو آيتين معهما فدعوا لو هم النقيب واستحسنوا أخفائها شفقة على السامعين ويكره للإمام أن يقرأ أية السجدة في الصلوة

لعله
وتبدل المجلس
الحقيقي
والله اعلم
سبحان حسبي
عفي عنه

لعله
وإن شاء
السجدة

لعله
الفضل
سبحان حسبي
عفي عنه

المخافته وفي صلاة الجمعة والعيدين فاذا اراد ان يسجد كبر يسجد
 ولم يرفع يديه ثم كبر ورفع رأسه ولا تشهد ولا سلام عندنا
 واذ كبر في الميسوط التكبير ليس بواجب فيها ويقول في سجوده
 مثل ما يقول في سجدة الصلوة وهما لا يصح **باب صلوة المريض**
 اذا اعتذر عن القيام على المريض في الصلوة سقط القيام فيصلي قاعدا
 لان الطاعة بحسب الطاقة فان قدر على القيام ولم يقدر على الركوع
 والسجود لم يلزمه القيام وجائز ان يصلي قاعدا بالاجماع لان الاجماع
 قام مقام الفعل عند ضرورة اداء الفعل فان لم يستطع الاجماع الا
 برأسه اخرج الصلوة عنه ولا يسقط ما دام مقيما وان العجز بخلاف
 المغنى وقيل يسقط مجرد الفعل لا يكفي لتوجه الخطاب فان المقصد
 من الخطاب الامتناع باوامره اداء وهو لا يقدر عليه حتى قال محمد
 في النواذر من قطعت يداه من المرفقين وقدماه من الساقين
 لا صلوة عليه ولا اعتذر في الصلوة انواع ثلاثة عند ملايد جلا
 كالصبر وعند قصير جلا كالنوم وعند ردائهم ما كالاغصاء
 فاذا اغشى عليه اكثر من يوم وليلة لا يقضى لانه ملحق بعذر
 الملايد جلا فان اغشى عليه اقل من يوم وليلة يقضى لانه ملحق
 العذر والقصور جلا وتحقق العذر بعجزه على ادائه فان كان يقدر
 على القيام وبعض الركعة قيل يقوم بقدر ما يقدر فاذا عجز عنه
 يقعد وان كان يقدر على التكبير قائما بخلاف ما اذا قدر على
 بعض اليوم ليصومه وان كان لا يقدر على القيام لا متكيا يقوم متكيا
 ويجلس المريض في صلوته كيف ما يشاء ولو انكأ بعضا او جأطى نحو

له لعله وان

عجز ١٢

سجد جلا وصلي

عجز عنه

له لعله وان

عجز ١٣

سجد جلا وصلي

عجز عنه

له لعله

عجز ١٤

سجد جلا وصلي

عجز عنه

له لعله

عجز ١٥

سجد جلا وصلي

عجز عنه

والا تتركه بغير عذر فيكون له لانه اساءة في الادب مريض صلى
اربعة ركعات بالايضاء فلما رفع راسه من السجدة الثانية في
الركعة الرابعة ظن انها الثالثة فقرأ أو ركع وسجد بالايضاء ثم
علم فسدت صلاته لانه انتقل من الفرض الى النقل قبل تمامه
مريض اراد ان يقضى صلواة الصلوة يقضى قاعدا او موميا من
المعتبر ههنا حالة الاداء بشارقة قوله صلى الله عليه وسلم فان ذلك
وقتها بخلاف المسافر اذا اراد ان يقضى صلواة الاقامة يقضى ربا
لان الاعتبار فيه الوقت عند عدم الاداء من به جراحة اذا قام
او قعد سال جرحه وان استلقى على قفاه لم يسد فانه يصلي قائما
بركوع وسجود لان الصلوة مع الحدث لا تجوز الا من عذر وكذا لا يجوز
ترك الادكان الا من عذر لان النجاسة ترك فرض واحد وهو ترك
الادكان او لم ينافيه من ترك الفروض وترك تطهير النجاسة ترك
فرض واحد وعن محمد انه يصلي مستلقيا مريض تحت ثوبه نجس حتى
لوا بسط تحته شيئا اخر يتنجس من ساعة يصلي على حاله وكذا في
صاحب الجروح اذا اصاب الدم الرباط اكثر من قدر الدرهم حتى
لوا حله وربط شيئا اخر يتنجس ثانيا يصلي معه مريض لا يقدر على
الوضوء والتيميم يجب على جاريته ان يوضيه ولا يجب على امراته
الا اذا تبرعت وكذا على الزوج **باب صلواة المسافر**
مدة السفر ثلاثة ايام ولياليها ويعتبر في الجبل ما يليق بالجبل وفي
البحر ما يليق بالبحر وهو ان يكون الريح مستوية لا غالبة ولا ساكنة
ولا يعتبر بالفراسخ هو الصبر ولكن يعتبر بالراحل عند ابى حنيفة

وعند أبي يوسف مدته يومان وأكثر الثالث وعند الشافعي
يوم و ليلة في قول ومدة الأقامة خمس عشر يوما وفرض المسافر
في كل صلوة رباعية تركعتان القصر في السفر أفضل عندنا
لأنها عزيمة والالتزام رخصة وهذا الأيوام يقضاه الشافع الثاني
ولا يترك ركعة ولا أن أصل الصلوة ركعتان زيدت في الحضر
واقرت في السفر وقال عمر رضي الله عنه للمسافر ركعتان تمام غير
قصر على لسان نبيكم عن ابن عباس كان رجلا من أحدهما يتوفي
السفر والاخر يقصر فقال عليه الصلوة والسلام الذي يقصر أنت
أكملت وقال للاخوانت قصرت وللشافعي فيه قولان في القصر
والالتزام في قول الالتزام أفضل وفي قول القصر أفضل كما هو
مذهبنا وأما السنن فلا رخصة في تركها في السفر ولا في قصرها
وعند مالك يوم يترك السنن حكم السفر يتعلق بها ونزلة من عمران
المصر من جانب الذي خرج منه وكذا حكم الأقامة يتعلق بدخولها
وفناء المصر إذا كان أقل من غلوة ولم يكن بينهما مزرعة لا يعتبر
بها مرة وإن كان غلوة أو كانت بينهما مزرعة لا يعتبر بها وزنة
وإنما يعتبر بها ونزلة بيوت المصر وأما القرى إذا كانت متصلة
بربض المصر فالمعتبر بها ونزلة القرى هو الصبي وإن كانت منفصلة
يعتبر بها ونزلة الفناء وإن كان للمقصد طريقان أحدهما مدة السفر
والآخر أقل منه يجوز أن يختار الأطول ونية الإقامة تصح في البيوت
والعمارات دون الخيام والأخبية وأهل الأخبية هم أهل الكلاء
يطوفون في المقامرة والأصح أنهم يقيمون إذا نزلوا في موضع

يكفيه الماء والكلاء في ذلك المدة فإذا ارتحلوا من موضع قصدوا
 إلى موضع آخر وهو مدة السفر ما رواه مسافر في صبي ونصر في خروجه
 إلى السفر ثم أسلم النصر في وبلغ الصبي فالنصر في يقصر الصلوة
 والصبي يتمها لأن نية السفر من النصر في يصح ومن الصبي لا يصح
 حالة الصبا قوم خرجوا في طلب العدو أو الحاجة أخرى ولا بد
 أن يدركونه فأنهم يتقون الصلوة وإن طالت المدة وطأ رجوعا
 صارا ومسافرين إذا كان بينهما وبين المصير مدة السفر لا يجوز
 للمرأة أن تسافر بغير محرم والصبي ليس بمحرم وكذا المعتقة وأما
 الشيخ الكبير فهو محرم والحاجية المشتهات بمنزلة الكبير في حق
 السفر على نفسه لا يجوز الملكوبة على الدابة الآمن عذار وهو أن
 يخاف المسافر على نفسه من نزول الدابة أو يخاف على دابته
 من سبع أو لص أو طين به أو مردع لا يجده على الأمر من مكانا
 يابسا أو كانت الدابة جموحا حتى لو تركها لا يمكنه أن يتركها
 إلا بمعين أو كان شيخا كبيرا لا يقدر أن يركبها ففي هذه الوجوه
 يجوز الإفرايض عليها بالأيام سواء كان عليها حمل أو لم يكن
 وأقفة كانت أو سائرة لقوله تعالى وإن خفتن رجالا أو ركباناً
 فلا يلزم عليه الأحادة إذا نزل كالمريض إذا أصبح وإن قدر على
 إيقاف الدابة لا يجوز الأيلاء والانحراف عن القبلة بل يدرك
 ويسجد في المطر والطين إذا كانت واقفة يجوز أن لا يركبها
 صلي قائما يخاف أن يراه العدو أو السبع يجوز له أن يصل على قاعد
 أو مستلقيا أن خاف من القعود والمسافر والقافل أن يؤخر

لعله
 وحين نزل
 سجد حين يسجد
 عنه

له لعله رجل
ركب دابة ١٢
سبيل جليل وصيبت
عقبة

الصلوة عن وقتها إذا خاف على نفسه الهلاك ^{له} رجل دابته وسرجها
نحس بعرق الحمير يجوز صلواته وأن كان ببوله لا يجوز ويجوز
للمسافر أن يطأ جأريته وأن علم بعد ملء الماء العاصي والمطيع في
السفر في الرخصة سوى أئمة عندنا لا إطلاق النصوص وقال الشافعي
لا رخصة للعاصي والجمع بين الصلوتين بعملة السفر والمطري يجوز
فعله لا وقتاً عندنا معناه أن يصل في الظهر في آخر وقتها ويقعد ساعة
ثم يصل في صلاة العصر في أول وقتها ولا يقدر العصر على وقتها ولا يؤخر
الظهر عن وقتها وكذا المغرب والعشاء وعند الشافعي مخير في
السفر أن شاء قدام وإن شاء آخر الظهر كالجمع بعرفات ومزدلفه
وقيل على قوله في المطري قد مر ولا يؤخر ولا يجوز الجمع في غير هذا
سوى الحج ولا خلاف أن ترك الجمع أفضل متى يخرج عن الخلاف **باب صلوة**
الجمعة هي فرض تقرأ مختلفوا في الفرض الأصلي في يوم الجمعة
قال علماء وناها هو الظهر وهو كما في كما في سائر الأيام إلا أنه ما مر
باسقاط في هذا اليوم بأداء الجمعة لتكن المتكلف بأدائه بنفسه
للقوقفها على شرائطه والتكليف يدور على التمكن وقال زفر الفرض
الأصلي يوم الجمعة والجمعة والظهر كالبديل عنها والجمعة شرائط في ذات
المصلي وفي الخارج أما الذي في ذاته الحرية والذكورة والصحة
وسلامة الأعضاء والإقامة وأما الذي في الخارج المصير والامام
والخطبة والوقت والجمعة والأداء على الشهرة وهي شرط الشروع
وقيل شرط البقاء ثم اختلفوا في المصير الجامع قال بعضهم كل موضع
أما مروقا ضيقاً لا يحكم وتقبلوا الحمد ودفعوا مصر عند أبي يوسف

له لعله وهو
كما في سائر
الأيام ١٢
سبيل جليل وصيبت
عقبة

وقال بعضهم ما يتمكن كل صانع ان يعيش بصنحته ولا يحتاج ان يشتغل
 الى صنعة اخرى وقال بعضهم ان يكون الابنية اشد بناء وقال بعضهم
 اذا اجتمعوا في اكبر مساجد هم لم يسعهم فهو مصر من كان في اطراف
 المصر ليس ببنية وبين المصر فرجة فعليه الجمعة واذا كان بينهما مزارع
 او مري لا جمعة عليه وان كان النداء يبلغ والميل والغلو ليس بشرط
 وقيل ان كان بنية وبين المصر فرسخ فعليه الجمعة والله ان يمنع
 عبدا عن الجمعة والجماعة والعديد وكذا المستاجر يمنع الاجاب
 عن حضور الجمعة وقيل اذا دخل المصر يوم الجمعة ومن عزله ان يملك
 فيه فعليه الجمعة بخلاف المسافر اذا دخل المصر لحاجة على عزله ان يملك
 فيه اليوم فلا جمعة عليه ما لم ينو الاقامة اهل القرى والبلادي يجوز
 لهم ان يصلوا الظهر بجماعة باذان واقامة يوم الجمعة اختلف المشائخ
 بخلاف اهل السبخ والمرضى يكره لهم الجماعة في الظهر يوم الجمعة
 اختلف المشائخ في القرب من الامام افضل أم التباعد ذكر في
 الجامع الصغير الدنا افضل يستيقظ بوعظه بشرط ان لا يطأ
 ثوب احد وقيل التباعد افضل لكيلا يسمع ما يقول الخطيب
 في خطبة من ملاحدة الظلمة واذا لم تجد فرجة ان يسجد يجوز ان
 يسجد على ظهر رجل يصلي للضرورة رجل زحمة الناس يوم الجمعة
 فهو يخاف ضياع فعله واخذ بيده وهو في القيام ثم وضعه ان نفسه
 صلواته ما لم يركع ركوعا تاما للضرورة والا هو طهو السكون حالة
 الخطبة سوى اسمعها ولم يسمعها عملا بالانصات وان سمع اسم
 النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة يصلي السامع في نفسه

فانه لا بد له من
 على ذراع ماله
 فانه لا بد له من

وقيل ان كان بعيدا تجوز له قراءة القرآن والتسبيح ودراسة الفقه
 وقيل لا بأس بالكلام عند ملأح الظلمة والاصح ان المعتد بربوب
 السعي وجرمة البيع هو الاذان الاول دون الاذان بين يدي
 المنبر ولا يتصدق في حال الخطبة والنقل بعد الجمعة ست ركعات
 عند أبي يوسف وعند محمد أربع الجمعة موضعين في مصر واحد
 لا يجوز عند أبي حنيفة وأبي يوسف ان كان نهر كبير فيها يجوز في
 موضعين وعند محمد في مواضع يجوز **باب صلو العيدين**
 ويشترط لصلاة العيدين ما يشترط لصلاة الجمعة ثم اختلفوا فيها
 انها واجبة ام سنة قال بعضهم سنة وهو الاصح الاظهر وقال
 بعضهم واجبة وهو الاصح وصلاة العيدين تجوز في موضعين بلا خلاف
 بخلاف الجمعة ولا يكبر في طريق المصلي جهرا في الفطر عند أبي حنيفة
 وفي الاضحية يجوز جهرا بالاتفاق اما التكبير في ايام العشر من الحج
 في الاسواق بدعة والا فضل ان يجعل صلاة الاضحية ويؤخر الفطر
 والسنة ان يمشي الى المصلي في طريق ويرجع في طريق اخرى
 ولا يتطوع في الصبح قبل الصلاة عندنا ولا يكبر الا ما ركع تكبير
 الافتتاح واثنى بعدها ولا يسبح بعد التكبيرات عندنا ثم يقرأ
 فاتحة الكتاب وسورة توحيد ويكبر ويبدأ بالقراءة في الركعة
 الثانية ثم يكبر بعدها وهو مذهبنا وعند ابن عباس في الرواية
 ثنتين عشر تكبيرات وفي رواية ثلث عشر اصليات وعشرون مكملات
 في كل ركعة خمسة وفي رواية في الاولى سبع الافتتاح وقال
 مالك سبع مع الافتتاح وفي الركعة الثانية خمس سوى تكبير الركوع

وليس بعد تكبير إلا افتتاح بالافتتاح والفتوى اليوم على قوله
 ويبدأ التكبير بعد صلوة الفجر من يوم معرفة ويختم عقيب العصر
 من يوم النحر عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما إلى آخر أيام
 التشريق والفتوى على قولهما ولو فانت صلوة من أيام التشريق
 يقضيها أيضاً في أيام التشريق من تلك السنة والتكبير المسنون
 أن يقول مرة واحدة الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر
 والله الحمد هو المأثور عن الخليل عليه السلام وهو عقيب الصلوة
 المفروضة وعقيب صلوة العيد قبل أن يولي والتعريف الذي
 يصنع الناس يوم معرفة تشبهاً بالواقفين فليس بشيء وهو فعل الرافض
 لأن الوقوف بعرفة عبادة بمكان مختص فلا يكون بدونها كثير
 المناسب **فصل** إذا انكسف الشمس صلى الإمام بالناس ركعتين
 في كل ركعة ركوع واحد لرواية ابن عمر رضي الله عنهما وعند الشافعي
 ركوعان لرواية عائشة رضي الله عنها تشرشتغلون بالدعاء حتى
 ينجلي الشمس ليس في خسوف القمر صلوة بجماعة وإنما يصلون
 فردى لأن الصلوة حسنة موضوعة فكذلك الظلم والريج لقوله
 عليه السلام إذا رأيت شيئاً من الأهوال فامرغبوا إلى الصلوة ولا
 صلوا في الاستسقاء وإنما فيها الدعاء والاستغفار لقوله تعالى
 اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَاراً
 فان صلى الناس وحداً اجاز الصلوة في الكعبة جائزة
 فرضها ونقلها خلافاً للشافعي فيها ولما لا في الفرض وكذا على سطحها
 يجوز عندنا خلافاً للشافعي **باب غسل الميت والصلوة**

عليه غسل الميت واجب وقيل سنة وكيفية ان يجزئ الميت
عندنا ان يوضع على عورته خرقة قد راع يستتر من سرتة اليكتية
لان النظر الى العورة حرام ويوضع على سرتة خرقة وحدها ويجعل
الغاسل في يده خرقة ويغسل ما تحت السرة لان المسيس اليه
حرام ايضاً ولا يغمض ولا يستنشق عندنا والسقط الذي استناب
بعض خلقه يغسل هو المختار ويلف في خرقة ويدفن ولا يصل عليه
وبه تنقضي العدة وتصير المرأة نفساء ولا تصير امة امرؤ ولا
والذي لا يستبين خلقه لا يغسل هو المختار لانه مضرة ولهذا يجوز
السقاطه اذ اجري على الميت ماء او اصابه مطر عن ابي يوسف انه
لا يلزوم عن الغسل وكذا الغريق اذا مات في السفينة يغسل
وايكفن ويصل عليه الصغير والصغيرة التي لا تشتهى اذا ماتت يغسلها
الرجال والنساء والخصى والمجنون كالفحل في الغسل الخشني اذا مات
يتيم وقيل يغسل في ثيابه والمرأة اذا ماتت بين الرجال يتيمها
محرماً بغير خرقة والامجنى بخرقة الرجل اذا مات بين النساء يتمه
امته بغير خرقة ولا تغسله وكذا امرؤ ولد له امة او امة غيره فيه
نساء والحرمة الاجنبية يتمه وان كان معهن كافراً لم يغسل زوجها
عند الضر ومرة لبقاء الزوجية من وجه وهي العدة والزوجة لا يغسل
زوجته خلافاً للشافعي ويكون ان يكون الغاسل جنباً او حائضاً كفن
السنة للرجال ثلاثة اقواب ازاروه من الفرق الى القدم ولفافة
كذلك وقميص من اصل العنق الى القدم يقمص او لا تشر الا زارشر
اللفافة والمرأة خمسة اقواب يراى عليها خمار وخرقة كفن السنة

لأنه لا يجزئ
السقاطه لانه
الميت من سقط
الغسل
واللغاعلم
عنه لانه عن
ابي يوسف الخ
سبيل حياصين
عنه

أولى عند كثرة المال وقلة العيال وعند عكسه كفن الكفاية أولى
 نقسعة عليهم وكفن الضرورة وهو أن يكون فيما يوجب جدسه وفي
 الحمزة حين استشهاده وعليه نبرة أن غطى به رأسه بدت قدماه
 وأن غطى بها قدماه بدت رأسه غطى رأسه وجعل في قدميه
 إلا ذكر كفن المرأة وتجهيزها على زوجها لأنه لو لم يكن يجب على
 غيره وهو أولى بالوجوب وكفن الزوج لا يجب على امرأته اعتباراً
 بحال الحيوة ويجعل القطن في منخر الميت وأذنيه فقير مات فيجمع
 من الناس الدارهم وكفونه وإن فضل شيء أن عرف صاحبه رد عليه
 وألا يصرف إلى كفن فقير آخر ولا يتصدق ولا يجمع من الناس إلا قدر
 كفايته ولا تصلى صلوة الجنازة في مسجد فيه الجماعة عندنا للحديث
 سواء كان الميت فيه أو جازجاً منه في ظاهر الرواية وكذا لا يصلى
 على غائب ولا على عضو ولا تكبر عندنا خلافاً للشافعي وإن وجد
 النصف ومعه رأس يصلى عليه ولا يرفع يديه في تكبيرات الجنازة
 عندنا ولا يقرأ فيها الفاتحة ولا شيء من القرآن عندنا ويقوم الإمام
 على الرجال والمرأة بمحذاه الصلوة وعن أبي حنيفة على الرجال بمحذاه
 رأسه وعلى المرأة بمحذاه وسطها وإذا اجتمعت الجنائز وضعوها
 واحداً خلف واحد وإن كانوا رجالاً ونساء يوضع الرجال مماليك
 الإمام والنساء مماليك القبلة نصراً لنية تحت مسلم جليت منه شعر
 ماتت اختلفوا في دفنها في مقابر المسلمين أم في مقابر الكافرين
 والسنن في القبر اللحد دون الشق عندنا إلا إذا كانت الأرض رنجوة
 ونواضع الجنائز على القبلة من القبر ويدخل الميت في القبر من قبل

القبلة في يمينه وضع وضعا وعند الشا فعي يوضع على يمين القبلة ليسل
 سلا وبعضهم جوزوا التابوت لرخاوة الأرض ولكن ينبغي أن يفرش
 التراب فيه والقبلة في القبر فاشا تحت الميت لا بأس به والمشى خلف
 الجنازة أولى من قدامه عند نايته عطف ويستحب تلقين الشهادة
 عند حضور الموت وعند الشا فعي بعد الموت ولا يوسع اخراج الميت
 عن القبر بعد ما دفن إلا إذا كانت الأرض مستحقة مخير صاحبها أن شأ
 يخرج به وإن شأ ليسوقه فيخرج عليه نقل عليه نقل الميت من بلد
 إلى بلد لا بأس به ويكره القعود في القبر مجاورا كره عند أبي حنيفة
 وطى القبور والنوم عليها والصلوة عند هاوي كره تخصص القبور و
 تطمينها والبناء عليها والكتابة والأعلام بعلامتها عليها وإن يزيد
 على تراب القبر الخارج منه ولا بأس برش الماء عليها ولا ينبغي أن
 يدفن الرجل في دارة لأن هذا سنة الأنبياء عليهم السلام ولا بأس
 بأن يدفن الاثنان أو ثلثه في قبر واحد عند الضرورة و
 يجعل بين كل اثنين حاجزا من التراب ولعظام اليهود حربة كعظام
 المسلمين إذا وجد في القبور ويروى في كل أسبوع فإذا انتهى إليهم
 يقول السلام عليكم ورحمة الله اللهم ارحمنا في القبور وحشتم
 وامن روعتهم ولقن حجتهم وطيب تربتهم إلى غير ذلك **فصل في**
الشهيد كل مسلم قتل ظلما بحد يده وهو طاهر بالغ ولم يجب
 عوض ما إلى فهو في معنى شهيد أحد فيلحق بهم ولا يغسل ولا يكفن
 ويصلى عليه قال الشافعي لا يصلى عليه لا ينزع عنه ثيابه ويؤيدون
 وينقصون ما شاء وأتمما الكفن والجذب إذا استشهد يغسل عند

لأجل نقل
 منه
 سبعة
 غفرته

ابي حنيفة وكذا الحايض والنفساء والاصبي المقتول بخير سلاحهم في
 حالة الحرب والباغ اذا قتل حالة الحرب يغسل ولا يصلى عليه عند
 لقول عمر رضي الله عنه وكذلك قطع الطريق وان قتل بعد ما
 وضع الحرب او نارا هاضمة عليه لا نهضت كوا الحرب والباغى واهل
 العدل اذا قتل في محاربة اهل البغي لا يغسل لانه شهيد قتل
 في سبيل الله كما مقتول في محاربة المشركين فالجاء ان الاموات
 على مراتب منهم من يغسل ويصلى عليه وهو المسلم اذا مات
 خفف نفقه ومنهم من لا يغسل ولا يصلى عليه وهو الكافر الذي ولاى له
 من المسلم اذا مات ومنهم من لا يغسل ولكن يصلى عليه وهو
 الشهيد والباغ على خلافه اذا قتل والمكابر بالليل بمنزلة قطاع
 الطريق رجل قتل نفسه يغسل ويكفن ويصلى عليه الظالم اذا قتل
 يغسل ولم يصل عليه والمظلوم اذا قتل يصلى عليه وان لم يغسل
 ومن قتل في حدة القصاص لم يسقط عنه الغسل والصلوة والمرث
 يغسل والارث ثلث ان ياكل او يشرب او يداوى او عاش يوم ما
 وليلة لانه ينال بعض مرافق الحيوة ويخفف اثر الظلم وشهد له احد
 ما تواعطشانا والكاس يداوى عليه ولم يشربوا اخواف عن نقضات
 الشهادة وان وجد قتيلا في مصر غسل لانه وجبت القسامة والارث
 وان وجد في قرية من قرى الاسلام فالظاهر انه مسلم يغسل ويصل
 عليه وان كان في قرية اهل الذمة فالظاهر انه منهم لا يصلى عليه
 الا ان يكون له علامة المسلمين كالختان واذا اختلط اموات المسلمين
 باموات الكافرين لا عتبا للغلبة وان اشتبه عليهم لا يصلى عليهم لان الصلوة على انكافى منى

عنها أما الصلوة على بعض المسلمين يجوز تركها مسائل متفرقة من صل
 صلوة باستجماع شرائطها وأركانها فجائز وتقتضى الاجر والقبول
 في مشيئة الله تعالى لا يرى وهو المختار لأن الله تعالى علقه بالتقوى وهو
 امر عظيم وجل لم يعتد شئ من الصلوة وهو يريد أن يقضى جميع
 الصلوة التي صلاحها منذ أدرك لا يستحب ذلك لو أورد النهي فيه إلا
 إذا كان أكثرها أي فساد ماصلة بسبب خلل في طهارته أو في شرائطها
 فيقضى على ما غلب ظنه بفسادها رجل صلى صلوات في مواقيتها
 وهو لا يعلم الفرض لا يجزئ صلواته وكذا لا يعلم الفرض من السنة من
 الصلوات وأما الذي لا يعلم الفرض من السنة في الصلوة تجزئ صلواته
 ولو علم ولم ينو الفريضة لا تجزئ صلواته إذا صلى خلف الإمام
 ونوى صلوة الإمام تارك الصلوات عمدا امتنع إبلا عذرا لا يكفر
 ولا يقتل ولكنه يعزى ويحبس حتى يتوب وعند الشافعي يقتل
 ولا يكفر وعند بعض الناس يكفر اعتبارا بظاهر الحديث بخلاف الصلوة
 والزكاة والفرق بين صلوة واحدة وكثيرة في ظاهر الرواية
 صلى أول الوقت ثم بلغ في آخر الوقت لزمه الإعادة لأنه ما أدى
 وقم نفل والنفل لا ينوب عن الفرض وعند الشافعي لا يلزمه الإعادة
 رجل صلى أول الوقت وكفرت أو أسلم آخر الوقت لزمه الإعادة لأنه
 بطل ما أداه لقوله تعالى ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله فصار
 كأنه لم يؤد أصلا لأن سلامته بطل يبطل من الأصل والسبب يأتي
 حال ما أسلم وهو الوقت فيجب في الوقت وقال الشافعي لا إعادة
 عليه لقوله تعالى ومن يرتد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك

له لعله
 تقطع الوجوب
 سيد جليل
 عطف عنه
 له لعله منه
 شئ من الصلوة
 سيد جليل
 عطف عنه
 له لعله باقي
 سيد جليل
 عطف عنه

حبطت أعمالهم علقوا أحباط بالموت على الردة ولأن الإسلام شرط
 صحة الأداء وقد وجد هذا الحالة الأداء فزواله بعد الأداء
 لا يبطل كالطهارة وإذا أسلم المرتد لا يلزمه قضاء الصلوة حالة
 الردة عند نالته مضت الأوقات وهو كافر والكافر غير ملزم بالصلوة
 حالة الكفر لا لغد أم لا هلية فلا يجب وصار كالكافر الأصلي إذا أسلم
 وعند الشافعي يجب القضاء عليه لو تركها في حالة الإسلام ثم ارتد
 ثم أسلم لم يلزمه القضاء عند ذلك لأن الإسلام يجب ما قبله والمرتد
 هل يلحق وعند لا يلحق والكافر الأصلي يخاطب بالصلوة عند الكمال إيمان
 إلا إذا أسلم سقط ما وجب عليه عند رجل صلى عند طلوع الشمس
 ينظر أن منعه وهو يصلي بعد ارتفاع الشمس يتعرض له والافلاوكن
 الذي خفف الركوع والسجود وإن كان يمتها بتعرضه يتعرض والافلاوكن
 طول القيام أفضل من أعدد الركعة صلوة التطوع بنية الخضم
 لا ينبغي أن يفعل ذلك والعلة من القاء المبطلين والخضم يأخذ من
 حسنة نوي أو لم ينو رجل مات وعليه قضاء صلوات وأوصى بأن
 يطعم عنه وصية صلواته فالوصية جائزة فوجب تنفيذها من
 ثلث ماله ويعطى لكل مكنتة نصف صاع من الحنطة والوتر
 كذلك والصلوة كالصلوة صاع من الحنطة باستحسان المشايخ وكل
 صلوة بمنزلة صوم يوم هو الصبي ولا يصوم عنه الولي ولا يصلي عنه نافع لم
 يتعرض له وراثته والمعتبر فيه قدر الطعام دون عدد المسكين بخلاف
 كفارة الصوم والظهار والصوم المند وكصوم رمضان فيه رجل
 أراد أن يصلي أو يقرأ ويخاف أن يدخل فيه الريا ينبغي أن لا يترك

لا جله لانه موهوم ولو افتتح الصلوة بيديه وجه الله ثم دخل في
 قلبه الرياء بعد الصلاة والصلاة على ما أتاه لان التخرز عما يعرض عليه
 غير ممكن النظر في العلم للحاذق افضل من صلوة التطوع الذي
 يتعلم العلم بتعلم غيره فهو افضل من الذي يتعلم لنفسه والذي أمكنه جمعها بان يصل بالليل وينظر
 في العلم بالنهار فهو افضل ولو فعل شيئا من الطاعات والديانات والصلوات
 لم يمت بجوار ويصل ثوابه اليه عند اهل السنة لقوله عليه السلام
 عمل ابن آدم ينفطع بغيره الا ثلاث ولدا صالحة يدعوه وعلم علم
 الناس ينتفعون وصدقة جارية لانه ما موريه استحسن الدعاء
 بعد الخترة ولكن لم ينقل من الصحابة ولا يفتي بالمنع عنه لان من
 الفتوى ما لا يفهمون القوم ولا يترك الدعاء لاجل قساوة القلب
 لان دفعه ليس في وسعه والدعاء تأثير عند اهل السنة استحسن
 المتأخرون قراءة سورة الاخلاص ثلاث مرات والدعاء عن الرقة
 افضل وعند محمد لا تسطر والدعاء وادعوا ما يحضركم فان حفظ
 الدعاء يشغلكم عن الرقة وقيل للجحيم باس بحفظ الدعاء في خارج
 الصلوة واما في الصلوة لا بد ان يكون محفوظا ولا باس ان يمسح
 بيده بعد الصلاة وان يقول في دعائه بحق انبيائك ومرسلائك لانه
 لا حق للمخلوق على الخالق ودعاء الكافر يستجاب امر لا اختلاف فيه
 قيل لا يستجاب لقوله تعالى وما دعاء الكافرين الا في ضلال لانه يدعو
 الله تعالى وهو لا يعرفه ولا يعرف وصفه مما يليق به اما ما روي ان النبي
 عليه السلام قال اتفقوا دعوة المظلوم وان كان كافرا ان صم هذا
 معناه كافرا النعمة لا كافرا الديانة وقيل يستجاب حكاية عن قصة

له وعن علي
 التوقيت في
 الدعاء على حسب
 رقة القلب
 مسطور ١٢ -
 سيجل صليبي
 عن عنه

ابليس عليه اللعنة قال انظري الى يوم يبعثون قال انك من المنظرين
 هذا الجابة دعاه وبه يفتي تعلم القرآن افضل من صلوة التطوع ^{ويستحب}
 ان يكون القاري على طهارة ومستقبل القبلة وينبغي ان يلبس احسن
 ثياب به عند القراءة والصلوة ولا يتكأ ولا يستند الى شيء عند القراءة
 ويكره ان يقرأ القرآن في المغتسل والاسواق وما اشبه ذلك المحض
 والمأشع ان لم يشغله عمل او مشى تجوز قرأته والا فلا وكراهة ابو حنيفة
 قراءة القرآن عند القبور وعند محمد لا يكره وهو المأخوذ وقراءة
 القرآن في القرآن اولى من القراءة في الاسبوع والاجزاء لانها محمودة
 وقراءة القرآن كله افضل من قراءة قل هو الله احد خمس الاف مرة
 تعلم القرآن للمرأة من المرأة اولى من تعلمها من الاعشى ولا بأس
 بالمضطجع في الفراش ان يقرأ بشرط ان لا يمد رجله والتسبيح والتكبير
 يجوز فيه بلا كراهية رجل يكتب الفقه والاخر يقرأ القرآن بحذوهم
 على القاري ان لم يمكنه الاستماع لوسم القاري اسم النبي صلى الله
 عليه وسلم يمساك عن القراءة رجل قرأ القرآن بلحن ان لم يلحقه حشة
 بتعرضه كان لسماع ان يردده ويعلمه والا فلا حسنات الصبي له ولا بوب
 التعليم والارشاد سبب الوجود والبقاء **كتاب الزكاة**
 الزكاة في اللغة عبارة عن النما يقال زكى الزرع اذا نما وانما سميت
 بها لانها سبب في نما الخلف في الدنيا والثواب في الآخرة لقوله تعالى
 وما انفقتم من شيء فهو يخلفه وقيل عبارة عن التطهير وفيها معنى
 التطهير قال الله تعالى اخذ من اموالهم صدقة تطهرهم وفي الشريعة عبادة
 عن ايتاء جزء من المصاب الى الفقير الزكاة واجبة على الحر المبالغ

العاقل المسلم اذا ملك نصيبا كاملا تاما وحال عليه الحول لقوله
 تعالى واتقوا الزكوة وسبب الوجوب النصاب التام ولهذا يضرب
 اليه ويتكرر بتكرره ومحاولان الحول تيسير الله ليدم كن من الاستثناء
 ثم اختلفوا في وجوبها قال بعضهم انها واجبة على التراخي ولهذا
 لا تضمن بالهلاك اذا اخرها وقيل يجب على الفور فهو قول محمد و
 الكرخي حتى لو اخرها من غير عذر ياثر بالتأخير ولا تقبل شهادته
 بخلاف الحج فانه لا ياثر لتأخير الحج لانه خالص حق الله تعالى وعز له
 يوسف الجواب على عكس هذا لان الزكاة غير موقرة بوقت معين
 والحج موقرة كالصلوة وقيل كل فرض له وقت معين كالصوم والصلوة
 لو اخر عن وقته سقطت عدالته وليس له وقت معين كالزكاة
 والحج فتأخيرها لا تسقط عدالته ثم اختلفوا في الوجوب ان الواجب
 في عين المال امر في الذمة قال علمائنا في عين المال حتى لو هلك بعد
 الوجوب سقط كالعبد الجاني يسقط قرأته بهلاكه وعندنا تشافه
 في الذمة كصدقة الفطر لثقل الاداء لا يقع عن الزكاة الابدية لانها
 عبادة ومن شرطها الذنية حتى يكون موديا باختيار صحيح بخلاف الخراج
 لانه مونة الارض وسببه صلاحية الارض للزراعة بخلاف العشر
 فيه معنى المونة ولهذا لا يشترط فيه املك حتى يجب في
 ارض الوقف وارض الصبي والمجنون وسبب العشر ارض الثابتة
 ذكورا لسواهم وانا ناسوا في حق وجوب الزكاة اما اخذ من الابل
 لا يجوز الا لانا لان النص ورد فيها وفي البقر والغنم الذكر
 والانشى وفي الخيل اذا كانت ذكورا وانا ناسوا اي حنيفة

له لعله
 يسقط جنائيه
 سبب لا يصح
 عن عنه

وفي الأثاث وحدها روايتان والفتوى على قولهما لا تجب الزكاة
 فيه كالحمار ويضم الذهب إلى الفضة بالقيمة حتى يتر النضاب
 عند أبي حنيفة وعندهما يضم بالاجزاء وكذا المستفاد من جنس
 النضاب يضم إليه وبخلاف جنسه يضم ويأخذ العاشر من المسلم المار
 عليه ربع العشر ومن الذم نصف العشر ومن الحربي العشر كذا
 امر عمر رضي الله عنه بشأبه به وأما ثبت حق الأخذ لا يحل حفظ
 الطريق والمأخوذ من المسلم والذم زكاة ضعفها فلا بد من النضاب
 وبحولان الحول بخلاف المأخوذ من الحربي فإنه يؤخذ بطريق المجازات
 والأمان ولهذا يؤمر عليه بخمسين درهماً أن يأخذون من تجارنا
 مثله هذا فنأخذ منهم أيضاً وأن يتجدد الأمان يتجدد المأخوذ منه
 بأن عشر ثم يرجع إلى دار الحرب ثم يخرج من يومه فيؤمر عليه بعشر
 ونقصان النضاب في ما بين الحول لا يسقط الزكاة وهلاكه
 يسقطها وهلاك بعضه بسقط بقدره رجل له غنم تجارة تساوي
 ما في درهم فماتت كلها قبل الحول وبيع جلودها حتى بلغ نضاباً
 في آخر الحول تجب الزكاة لأن هذا النضاب دون نضاب وإذا اشترى
 أرض العشر للتجارة تجب الزكاة مع العشر والدين المطالب من جهة
 العباد يمنع وجوب الزكاة كدين العباد مولا كان أو حالاً
 لأن الله تعالى أباح الزكاة للمدايون صدقة لقوله تعالى والغارمين
 وبين من تجب الزكاة عليه وبين من تباح له تضاد وتمايز المال
 المستحق بالحاجة الأصلية ككتب الفقه وأهل المحترفين والعشر
 والمخزاج ونفقته الزوجات والأقارب من ديون العباد وكذا المهر

وقيل ان كان موجلا لا يمنع الزكاة ولكن هذه كلها لا تمنع وجوب
 العشر والخراج لان الخراج مكنة الارض والعشر فيه معنى للمونة
 لما مولا من العشر في الخارج والزكاة في الذمة على ما قالوا والدين
 الذي لا مطالب له من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين
 النذور والكفارات وتجب الزكاة على رب الدين اذا قبض شر
 الدين على مراتب دين قوى كبذل مال للتجارة يخاطب بالاداء
 حتى يقبض ما في درهم ودين ضعيف كالمهر ويدل الغل والصلح من
 القصاص لا يخاطب بالاداء حتى يقبض جميع النصاب ويحول الحول
 عنده فلا زكاة في المهر حتى تقبض المرأة ويحول الحول في يدها
 عند ابى حنيفة ولا زكاة في الدين المحجود والمال المفقود والمغصوب
 اذا لم يكن له بينة وكذا الضال والابق والساقط في البحر والمال المدفون
 في المفازة نسي مكانه والمال الذي صاد به السلطان والمال المدفون
 في البيت ففيه الزكاة في الكرم والارض اختلاف من عليه
 الزكاة اذا مات سقطت الزكاة ولا يصير ديناً في التركة الا اذا اوصى
 فان اخرت زكاة ماله حتى مرض يوديها كغيره ورثته واذا لم يكن
 عنده مال استقرض من اخروا زكاة اذا كان اخراجه يقدر
 على قضائه وان اجتهد ولم يقدر حتى مات فهو معذور رجل
 واهب دينه من مديون الفقير ونوى به الزكاة عن الدين الذي
 عليه يجوز ولو نوى زكاة نصاب عن نفسه او زكاة دين كان على
 غيره لا يجوز ولو اوهب كل دينه للمديون ولم ينو شيئاً سقط
 الزكاة ولو اوهب خمسة دراهم منه ولم ينو شيئاً لا يسقط عند

ألبسوا سلفا ولو قضى دين فقير بامرأة يمينه يجوز ولو كفن ميتا
 لا يلزم عن الزكاة تعجيل الزكاة قبل الحول يجوز عندنا لو جوب
 السبب ويجوز لنصب مع أنه عندنا نصاب واحد خلافا للزفر وريد
 المساء قبل الحول كيدألمالك فيه وبعدة كيد الفقير ولو كان النصاب
 فضة ودنانير فجعل عن أحدهما بعينه وتملك الفقير قبل الحول جائز
 ما عجل منه عن نصاب آخر إذا حال الحول عليه ولا يفضل في الصداق
 الواجبات التصديق على العيان قيل لا ريب في ادعاء الفرائض أما
 في النطوع الاختفاء أولى حتى يكون سرا إلا إذا كان أظهره وأمره
 أن يقتدي به غيره فهو حسن لو كيد إذا خلط زكاة غير بماله ثم
 تصدق بغيره ويضمن بماله الموكل لأن الخلط اشتراك فيكون
 سببا للضمان وكذا العاقل إذا طلب من الزكاة للفقراء فقبض ثم خلط
 بعضها ببعض ثم دفع إليهم يقع التصديق عن نفسه ولا يخرجهم عن
 الزكاة ويصير ضامنا لهم بالخلط ويجب أن يستأذن منهم ولا بالقبض
 حتى يصير وكيلًا بالقبض فيصير خالطهم بماله وكذا إذا كان في
 يد رجل أو قاف مختلفه فخلط أموال الوقف بعضها بعضها ضامنا
 وكذا الساعي والسمسار والطحان رجل له كتب تساوي نصابا وهو
 محتاج إليها للتدريس وللتنصير يجوز صرف الزكاة إليه وإن كان
 كتابان من جنس واحد وكذا المصاحف وإن كان لا يحتاج إليها
 تساوي نصابا لا يجوز صرف الزكاة إليه ولا يحل له أخذها رجل له
 على آخر دين مؤجل وهو محتاج إلى النفقة يجوز له أخذ الزكاة
 قد رآه كفاية إلى حلول الأجل كابن السبيل ولو كان الدين غير مؤجل

له الحول
 سبب جبره
 عطف عنه

وهو يحتاج الى النفقة والمداينون معسر يجوز ايضا في الاصح وان كان
مؤسرا مسرفا لا يحل له اخذها ولو كان جامدا او له عليه بينة لا يحل
ايضا ويجوز دفع الزكاة الى فقيرين من وجههما مؤسرا سواء فرض القاض
النفقة او لم يفرض عند أبي حنيفة ولو دفع الزكاة الى اخته
ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا ينظر ان كان مليا مقر الوطئت مهر
لا يمنع لا يجوز دفعها اليها وقيل المراد منه المهر المجمل عند أبي حنيفة
دفعها اليها لان المهر لا يكون نصابا عند قبض القبض وعلى هذا
صدقة الفطرو الاضحية والفتوى على قولهما وان كان زوجها
فقيرا او كان غنيا يجتمع عن الاداء اذا طلبت منه يجوز دفعها اليها
بالاتفاق ويجوز دفع الزكاة الى اقربائه غير الوالدين والمود
اذا كانت لفقمتهم تجب عليه على الاختلاف وان كانت لفقمتهم لا
تجب عليه بالاتفاق لا يجوز الدفع اليهم وعن أبي يوسف اذا كان
اليتيم في عياله فاطعمه او اكساه يجوز عند معناه لو سلم اليه
عين طعام لا الواجب الايتاء وهو التمكن والتقليد والايثاء يحصل
بالتقليد لا بالاباحة وعند محمد الكسوة تجوز والطعام لا يجوز
وعليه الفتوى واذا دفع الزكاة الى صغير عاقل وهو يعقل القبض
بان لا يرعى ولا يتخذ يجوز اذا دفع الزكاة الى فقير واحد مائة درهم
دفعه واحدا يجوز عندنا ويكره خلافا لفر كن حمل بثوبه
بخسا وان اعطاه مائة ثمانية يجوز بلا كراهة ولا يجوز الدفع الى
ذمه بالاجماع لقوله عليه السلام خذها من اغنيا ثم مردها في
فقرائهم ويجوز الدفع له في النذر والكفارات وصدقة التطوع

عند أبي حنيفة ومحمد وقال الشافعي لا يجوز اعتباراً بالزكاة وهو قول
أبي يوسف وقيل صدقة التطوع يجوز بالاتفاق السلطان المجاهر
إذا أخذ الخراج جاز ولو أخذ الصدقات والجنايات أو ماله مصادرة
أن نوي الصدقة عند الدفع قيل يجوز وبه يفتى وكذا إذا دفع كل
جابر بنية الصدقة سقط عنه إذا كان لا يأخذ مسامحة بما عليهم
من التبعات والمظالم فقراء والأحوط الأحادة وإذا أدى الخراج
بنية العشر يجوز تشرية نظر أن فضل العشر على الخراج يؤدى الفضل
السلطان إذا جعل الخراج لصاحب الأرض يجوز وفي العشر لا يجوز
لأنه حق الفقراء أرض خراج إذا لم يطلب منها الخراج فلصاحب
الأرض أن يتصدق على الفقراء ولا يجب العشر في الأدوية كالبثور
والبخر والكندر وغيرها ويجب في الثمار والعسل الذي أخذ
من الجبل ويصرف العشر إلى من تصرف إليه الزكاة وفي قصب
السكك عشر وفي الحنا اختلاف وفي البصل والثومraitان عن محمد
وفي صبيغ الصباغ زكاة وفي اثنتان القصار والصابون لا زكاة فيه
وزكاة المال من حيث المال وصدقة الفطر من حيث المال وهو
قول أبي يوسف وعليه الفتوى الاستقراض لا من السبيل خير من
قبول الصدقة والذي لا يعطى ولا يأخذ خير من الذي يعطى ولا يأخذ
ويبدأ بالصدقات من الأقارب ثم الجيران الأجانب دفع القيمة
في الزكاة والعشر والكفارة والتذرية يجوز خلاف الشافعي لأن المقصود
بالأمر بإداء الزكاة هو وصول الرزق للموعدة والقيمة يشترك في هذا
المعنى **فصل صدقة الفطر** وهي واجبة على الحر المسلم

اذا كان مالكم مقدارا للضباب ولا يشترط فيه الفناء حتى ان من
 ملك مالا وقيمتة فأتى به وهو يفضله عن الحاجة الاصلية غير
 معتد بالتجارة فانه لا يجب عليه الزكاة وحرمت عليه الصدقة
 ويجب عليه صدقة الفطر والاضحية وقال الشافعي على من يملك
 زيادة قوت يومه لنفسه وعياله واذا كان للصغير مال يجب من
 ماله وكذا الاضحية في رواية واذا ادى صدقة الفطر عن زوجته
 واولاده الكبار يجوز ولا يكن لا يؤمر به وعليه الفتوى من الشهر
 اذا سقط عنه لكبره او مرضه لا تسقط عنه صدقة الفطر وهي نصف
 صاع من بر او صاع من شعير وعند الشافعي من البر ايضا صاع ولو ادى
 منوين من الخبز عنه فالاصح انه لا يجوز الا باعتبار القيمة لان الخبز
 موزون والحنطة مكيلة فلا يجوز الا باعتبار القيمة والدقيق اولى
 من البر والدرهم اولى منه وقيل البر اولى منهما لانه ابعد دخول
 رمضان ولو اخرها عن وقته ابعد من الخلاف ويجوز تعينها بيوم
 او يومين وقيل يجوز بعد نصف رمضان وقيل يجوز بعد دخول
 رمضان ولو اخرها عن وقتها لا تسقط كالزكاة وكذا الاضحية الا
 ان الاضحية ينتقل من الحرة الى التصدق بقيمتها بمضى وقتها وسند كرها
 في بابه ان شاء الله تعالى **كتاب الصوم وهو في اللغة**
 عبارة عن الامساك يقال صامت الشمس اذا وقفت من سبيلها
 وفي الشريعة عبارة عن امساك مخصوص من شخص مخصوص في
 وقت مخصوص بوصف مخصوص وكل يوم منه سبب لصومه على
 حدة للتخلل الفاصل وهو الليل وصوم رمضان يجوز بنية مطلقة

له لعله
 الا انه بعد
 دخول رمضان
 سيلحسب
 بغيره

واما نية كانت في حق المقيم وبنيتها من النهار وعند ما لك يجوز
 بدون النية وقال الشافعي لا يجوز الا بنية من الليل وبنية الفرض
 كالقضاء والنذر المعين يجوز بمطلق النية ونية التطوع والقضاء
 والكفارات لا يجوز الا بنية الليل بعد غروب الشمس الى قبل الصبح
 والنفل كله يجوز بمطلق النية وبنية قبل الزوال وعند الشافعي
 يجوز بعد الزوال ايضاً بناء على ان صوم النفل منجر عند الاصول يوم الشك
 على وجوب كمالها مكرهة الا صوم التطوع وهو غير مكرهة اقتداء
 بعلي وعائشة ^{رضي الله عنهما} اتهما كانا يصومان يوم الشك فقال علي كرم الله وجهه
 لان اصوم من شعبان خير من ان افطر من رمضان والصحيح ما قال محمد
 انه يصح فيه الصوم متلوماً غير مفطر ولا حازم على الصوم وان كان
 قاضياً او مفتياً فالفضل ان يصوم التطوع بنفسه اخذاً بالاحتياط
 ويفتي الناس بالتلويح والانتظار الى وقت الزوال لان المفتي يمكنه
 ان يصوم بلا كراهة ولا كذا لك غيره واذا كان بالسما علة تقبل
 شهادة الواحد العدل في رواية هلال رمضان لانه امر ديني الستة
 رواية الاخيار وهذا اشترط فيه لفظة الشهادة والعدل والحرية
 وعن ابي حذيفة ان لا تقبل الا بشهادة رجلين وهو احد قولي
 الشافعي وان لم يكن بالسما علة لم تقبل الا بشهادة جماعة من
 بفاع مختلفة ولا فرق بين من يجيء من بحر او من مكان مرتفع وعن
 ابي يوسف انها خمسون رجلاً اعتباراً بالقسامة وذكر الطحاوي
 انه تقبل شهادة الواحد فيه ايضاً وهو احد قولي الشافعي وقوله
 الثاني انها لا تقبل الا بشهادة رجلين وفي هلال شوال يشترط

مقتضب
 سبيل الحسين
 عفي عنه
 مع اقتداء
 سبيل الحسين
 عفي عنه

فيه لفظة الشهادة والعدل والحرية والاضحية فيه كالفطر في ظاهر
 الرواية وهو الأصح وان شهد واحد في هلال رمضان فردت شهادة
 فعلية ان يصوم وان افطر لا كفارة فيه وان افطر قبل الردة اختلفوا
 فيه واذا شهد واحد في هلال رمضان فصاموا ثلثين يوماً ولم يبر
 هلال شوال لا يفطروا حتى يصوموا يوماً آخر لان رمضان رتبة في
 حق ثبوت الفطر عنده كما قال العدة فلم يثبت ذلك بهذا الشهاد
 ولو صاموا بشهادة شاهدين ثلثين يوماً افطروا اهل بلد صاموا
 ثلثين يوماً بالروية واهل بلدة اخرى صاموا تسعة وعشرين يوماً
 بالروية ايضاً فعليه قضاء يوم اذا لم يختلف المطالع بينهما اما اذا اختلف
 لا يجب القضاء ولا اعتبار بروية الهلال بالنهاة وقال ابو يوسف
 ان كان قبل الزوال فهو لليلة الماضية وقيل ان غاب بعد الشفق
 فهو لليلة الحالية وكذا اذا كان بعد العصر **فصل في الاعذار**
التي يباح الفطر بها مريض ان صام ازيداً مرضه
 او به حمى يباح له الفطر الامة اذا خافت على نفسها من الصوم من
 الطبخ والخبز او تشتغل بغسل الثياب افطرت وتضت وكذلك
 بارئ العدة وهو يخاف الضعف يفطر ويقضى مسافراً كان او مقيماً
 وكذا امن يخاف وجع العين ضعيف ان صام لا يقدر ان يصل قائماً
 فانه يصوم ويصلي قاعداً اذا افطر المتطوع بسؤال صاحبه وهو اخ من
 اخوته لا باس به وقيل ان كان الضيف خاصاً يباح له وفي القضاء
 يكره ان يفطر رجل حلف بالطلاق ان لم يفطر يحوز ان يفطر ويكره
 ولا تصوم المرأة تطوعاً الا باذن زوجها ويحوز لزوجه ان يفطرها

في
 رمضان رتبة
 سبيل الحسين
 عفي عنه

أن صامت بغير أذنه وكان الأجير لا يصوم التطوع إذا كان يضرب
 بالخدمة رجل عليه قضاء رمضان فآخره حتى دخل رمضان آخر
 صام رمضان الثاني وقضى الأول بعده ولا فدية عليه خلافا
 للشافعي رجل عليه قضاء رمضان ولم يقضه حتى صار شيخا فانيا
 تجوز الفدية عنه ولو كان عليه كفارة يمين ولم يصمه حتى صار
 شيخا فانيا لا تجوز له الفدية لأن الصوم ههنا بدل عن غيره فلا يكون له
 بدل والحامل والمرضع إذا خافتا على أنفسهما أو على ولديهما أفطرتا
 وقضتا ولا فدية عليهما وعند الشافعي إذا خافتا على أنفسهما لم يمهما
 القضاء دون الفدية وإن خافتا على ولديهما لم يمهما القضاء والفدية
 في رواية والشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم يفطر ويطعم لكل يوم
 مسكينا كما يطعم في الكفارات والتغذية والتعشية تجوز من
 قبل الإباحة في الفدية ولا تجوز في صدقة الفطر **فصل فيما**
يكره للصائم وفيما لا يكره عن أبي حنيفة رحمه الله أنه
 كره المباشرة الفاحشة للصائم وفي رواية المعانقة وعنده أيضا
 يكره للصائم أن يأخذ الماء بضمه ثم يجم أو يصب على رأسه ماء أو يبل
 ثوبا ويلف جسده لأن فيه اظهار الضمير في عبادة الله تعالى وعن
 أبي يوسف أنه لا يكره إلا أن يطال به ولا بأس بالسواك الرطب و
 اليايس بوضوء فيه بالخدمة والعشي عندنا وصوم الوصال يكره وهو
 أن يصوم ولا يفطر بالطعام والشراب وقيل هو صوم الدهر وهو أن يصوم
 كل السنة ولا يفطر وهو مكروه ولا فضل أن يصوم يوما ويفطر يوما
 والصوم في الأمر المنهي مكروه وهو صوم يوم الفطر ويوم الفجر ويوم

التشريع ولو شرع في هذه الأيام لا يلزمه بالشروع في ظاهر الرواية
وهو الأصح ولا يجب القضاء بالافساد كمن تلف مال غيره بأذنه كمن
لو نذر فيها والنذر في هذه الأيام يصح خلافاً لفرقوا الشافعي كما لو شرع
في الصلوة في الأوقات المكرهة إلا أنه إذا صام بالنذر في هذه الأيام
فله أن يفطر احترازاً عن المعصية ثم يقضيها إسقاطاً للواجب ويكون صوم
الصمت وهو أن يصوم ولا يتكلم وهو فعل المجوس صائراً أصح من جناب الأيض
صومه عند عامة العلماء خلافاً لبعض الناس ويستحب أن يصوم
قبل عاشوراء يوماً أو بعد يومين ما خالفه لأهل الكتاب وكذا الصوم
يوم السبت وحده مكره ولا باس بان يصوم يوم الجمعة
وحده ولا يستحب صوم أيام البيض ويكره صوم النير ومن لا نه تعظيم له
واقلاً نهيناً عنه لأنه من أعياد الكفار ويصوم يوم عرفه غير الحاج
ويكره للحاج إذا كان يضعفه ويعجزه عن أفعال الحج شك الناس في يوم
عرفة في صوم النبي صلى الله عليه وسلم فإرساله إليه بقدر لبن
وهو يشربه وكذا صوم التوبة نفقة المسافر إذا كان مشركاً
بينه وبين آخر فلا فضل أن يفطر إذا كان صاحبه يفطر **فصل**
فيما يفسد الصوم وما لا يفسد وما يجب فيه
الكفارة إذا أكل الصائم أو شرب أو جامع ناسياً لا يفسد
صومه استحساناً ولو كان مكرهاً أو خاطئاً يفسد عندنا ولو أكل المرأة
إذا كانت مطاوعة لزمته الكفارة وعند الشافعي عليها الكفارة في
قولها ويتحملها الزوج شاب صائراً عالماً بيده فامني قال محمد بن سلمة
والفقيه أبو الليث يفسد صومه ويلزمه القضاء وقيل لا قضاء

له صلاة
فشيء
سبحان
عقبة

عليه ولكن يكره هذا الفعل ويأثر به هذا اذا دام عليه وسئل ابو حنيفة
 عن هذا فقال ليس برأس وقيل يوجب جراحا خاف عن الشهوة وعن
 الشعبي انه غير مكروه ومن اصبر في رمضان وهو غير ناو للمصوم
 تترك كل الاكفارة عليه ولكن يكره وعندهما ان كان قبل الزوال
 تجب الكفارة وعند زفر بعد الزوال ايضا امرجل صام في رمضان
 ولم ينفصم ما فعله القضاء خلافا لزفر رجل له حمى غيب ولم ينفصم
 صوم ما وهو انه يوجب مرضى فاكل وما حجي فيه فعليه القضاء وان
 توفي صوما تراك فطر على وهو انه يحجى فيه حمى وما حجي فعليه القضاء
 والكفارة وكذلك الحكة في المرأة اذا جئ معت لترا حاضت سقطت
 الكفارة وكذلك اذا افطرت متعمدا لترا حاضت المسافر اذا صام
 في رمضان تراك كل متعمدا الاكفارة عليه صائم سافر في نهار
 رمضان تراك كل الاكفارة عليه ولو افطر تراسا ففعليه الكفارة
 صائم تذاكر صوما وفيه لقمة فابتلعها الاكفارة عليه ولو ابتلع
 بزاق غيره او الدمل الغالب على بزاقه لو ابتلعه يفسد ولو اكل لحم
 بين اسنانه مقدارا الحصة ومادونه لا يفسد لان فيه ضرورة
 وقال زفر يفسد وان قل كمن ابتلع سمسة ولو اكل لحم غيره
 مطبوخ لزمه الكفارة والقضاء لان اللحم القديد مما يتغذى به
 عادة ولو اكل شحمائيا اختلفوا فيه والمختار انه يلزمه الكفارة
 ولو اكل عجينا لزمه القضاء دون الكفارة لانه لا يؤكل عادة وقيل
 كذلك في اكل الدقيق ولو اكل الحنطة فعليه القضاء والكفارة ولو
 اكل ورق الشجر الذي يؤكل عادة كورق الكرم الذي يطعم اولا

فعليه القضاء والكفارة والغبار والداخان والريح لا يفسد الصوم
 والمطر والتلج يفسد وهو الأصح ولو ابتلع بلة وطرفها بيلة لا يفسد
 وكان الماء قد دخل أصبعه في دبره والمحقة إذا وصلت في جوفه فعليه
 القضاء دون الكفارة وهو الصحيح ولو غاص في الماء قد دخل الماء في
 أذنه يفسده وهو الصحيح وقيل لا يفسد إلا إذا غدا أمر القطر صوته ومعنى
 بخلاف الدهن إذا أصيب في أذنه اختلقوا فيه وإذا ابتلع سمسة
 من الخارج يفسده ولو مضغها لا يفسده ولو دخل دمه أو عرقه
 يفسده هذا إذا كان كثيراً حيث وجد ملوحة في جميع فيه ثم
 ابتلعه أما إذا كان قطرة أو قطرتين لا يفسده لأنه لا يمكنه التحرز
 بها ثم عمل عمل الصبيغ فيه فاصفر براقه وابتلعه يفسد صومه
 وكان إذا ابتلع كاذباً أو جوفاً رطبة فعليه القضاء دون الكفارة
 لأنه لا يبي كل عادة وكذا إذا أكل زمانة أو ملحاً وحده ومن أكل
 الزمانة الرطبة فعليه القضاء والكفارة لأنه لو أكل عادة إذا أصيب
 الماء في حلق الصائم وهو نائم فوصل إلى جوفه يفسد صومه عندنا
 ولو تسبى في أكبر رائحة أن الفجر طالع فعليه القضاء ولو أظروا في
 أكبر رائحة أن الشمس لم تغرب فعليه القضاء والكفارة لأن النهار
 كان ثابتاً وقد انضم إليه أكبر رائحة فصار بمنزلة اليقين ولو شك في
 الفجر والمستحب ترك الأكل ولو أكل فصومه تام ولو شك في الغروب
 لا يحل أكله ولو أكل فعليه القضاء **فصل النذر** ولو قال لله
 على صوم سنة أو شهر لزمه ما سعى وله الخيار أن شاء تابعه
 وإن شاء فرقه لا طلاق النذر ولو قال صوم هذه السنة أو هذا

الشهر وصرح المتابع لزمه المتابع ويفطر يوماً فطره ولا يضحى أيام
 التثنية ويقضى تلك الأيام عليه كفارة يمين أن نوى اليمين
 وكذا المرأة تقضى أيام حيضتها وهذه المسئلة على وجه أن نواها
 أو نوى اليمين يكون نذراً أو يمناً عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي
 يوسف يكون نذراً في الأول ويميناً في الثاني وإن نوى النذر
 لا غير أو نوى النذر ونفى الآخر أو لم ينو شيئاً يكون نذراً بالاجتماع
 وإن نوى اليمين ونفى النذر يكون يميناً بالاجتماع ولو قال لا أصوم
 في هذه السنة كان له أن يصوم بقية السنة ولو قال لله على
 أن أصوم ما عشت لتركه وضعف عن الصوم كبراً أو شدّة حد
 الصيغ يفطر وعليه القدية وإن كان فقيراً يستغفر الله تعالى ولو قال
 لله على صوم كل خمسين فافطر خمسين لزمه القضاء وكفارة اليمين
 أراد به اليمين وإن افطر خمسين لزمه بعد فعله القضاء دون الكفارة
 لأن اليمين واحدة فتكفي الكفارة الأولى رجل نذر صوم رجب
 فصام قبله يجوز لأن النذر سبب وذكر الوقت للتأجيل والسعة
 فكان الأداء وقع بعد السبب بخلاف ما إذا قال إذا جاء رجب فانه
 تعليق فلا يكون سبباً وقالت المرأة لله على أن أصوم غداً فما حلت
 في الغدا صم نذراً ويلزمها القضاء إذا طهرت عندنا وعندنا من فر
 لا يلزمها القضاء ولو نذر صوم يوم معين لم يبق ذلك اليوم محلاً
 للنذر ولكن يكون محلاً للقضاء بخلاف رمضان ولو قالت لله أن
 أصوم يوماً محضاً لا يصح نذراً بالاتفاق ولو قال لله على صلوة
 بغير قراءة صح نذراً ويلزمه صلوة بقراءة لأن الصلوة بغير قراءة

لعله كذا

تميم
سبباً في خمسين
عقده

عبادة في الجملة ولو قال الله على صلواته بغير وضوء لم يصح نذره
 لأن الصلوات بغير وضوء ليس بعبادة **فصل الاعتكاف**
سنة وركنه اللبث وشرطه أن يكون في مسجد تقام فيه
 الصلوات بالجماعة ويجب بالنذر والشرع والتعليق بشرط والصلوات
 شرط الاعتكاف الواجب عندنا وفي صوم الاعتكاف النقل اختلاف
 والاحتياط أنه يصح في كل مسجد تقام فيه الجماعة باذان واقامة في المسجد
 الجامع افضل ولا يخرج منه الحاجة الانسان او الجمعة ويخرج
 للجمعة بعد الزوال الا اذا كان منزله بعيدا فيخرج قبله قداما يمكنه
 ان يصلي فيه قبلها وبعدها اربعاء وستاء وبعدها اربعاء لا يقعد
 بعده لعدم الحاجة ولو مكث فيه لا يبطل اعتكافه لأن له غير انه
 يوجب المخالفة لا التزامه المكث في معتكفه والاولى ان يعتكف
 فيه والاولى ان يعتكف في رمضان خصوصا في العشرة الاخير منه
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعتكف فيه واستدلوا بهذا ان ليلة القدر
 في رمضان عند أبي حنيفة عن أبي حنيفة ان ليلة القدر في العشرة
 الاخير وفي رواية عنه انها قد ورد في السنة قد تكون في رمضان
 وقد تكون في غيره ولهذا قالوا لو قال لامرأته في النصف من رمضان
 انت طالق ليلة القدر لا يقع الطلاق عند أبي حنيفة ما لم يمض
 رمضان اخر لا محتمل انها قد مضت في النصف الاول من رمضان
 الذي حلف فيه ويحتمل انها قد تكون في النصف الاخير من رمضان
 ثان وعندهما اذا مضى النصف من رمضان ثان يقع الطلاق
 لا محتمل انها كانت في النصف الاخير من رمضان الاول ويحتمل

له لعله لا
 له
 سبيل حسن
 عن عنه

انها قد تكون في النصف الاول من رمضان ثان فلا بد من ان يكون
 في رمضان **كتاب الحج** الحج في اللغة عبارة عن القصد ومنه
 قول الشاعر يحجون شبان سب الزبرقان المزعفران في الشريعة عبارة
 عن قصد الى مكان مخصوص في اوان مخصوص الحج واجب في جميع
 عمره مرة واحدة عند استجماع شرائطه وهو الاستطاعة والوقت
 والاحرام اما الاستطاعة فانما تثبت بملك زاد وراحلة والامن
 في الطريق وسلامة البدن اما الوقت فنوعان ملايد وقصير الملايد
 من شوال الى عاشر ذي الحجة والقصير بعد الزوال من يوم عرفه
 الى طلوع الفجر من يوم النحر واما الاحرام فشرط حتى جاز تقديما على
 اشهر الحج ولكن يكره واجبا سببه البيت ولهذا ايضا في اليه ولا يترك
 لقرا كان واجبات وسنن واداب فركن الحج اثنان الوقوف بعرفة
 وطواف الزيارة فلا وجوب للحج دونهما ولا يجبر بفواتهما او بفوات احدهما
 بشئ واما الواجبات فخمسة السعي بينهما والوقوف بمزدلفة والحلق
 والتقشير وطواف الصلوة ورمي الجمل الواجبات يتعلق الكمال
 ولا ينعدم الحج بفواتها ولكن يجبر لنقصانها بالدم كسجد السهو
 في الصلوة وما سوى ذلك سنن واداب كطواف القدوم والفضل
 عند الاحرام وغيرهما لتركها ان الحج يجب على القوم عند ابي يوسف لانه
 عبارة مختصة بوقت خاص لان الحيوة ثابتة في الحال والموت
 في سنة واحدة غير نادرة فيستعمل احتياطا ولهذا كان التعجيل
 افضل بخلاف وقت الصلوة لان الموت في مثله نادر وعند محمد
 والشافعي انه يجب على التراضي لانه وظيفة العمر فكان العمر فيه

في الصلاة
 الصلوة والوقوف
 سيدتي حسنة
 عفي عنه

كالوقت في الصلوة ثم ان المحرمين انواع اربعة مفرد بالحج ومفرد
 بالعمرة وقارن وهو ان يحرم بالحج والعمرة معا من الميقات ومقتنع
 وهو ان يحرم بالعمرة من الميقات فاذا فرغ من العمرة احرم بالحج
 من مكة حجة مكية وعمرة ميقاتية المقتنع افضل من الافراد والقرن
 افضل من الكل وعند ابى حنيفة الافراد افضل من المقتنع عند الشافعي
 الافراد افضل من الكل ويجب للمقتنع دم وهو دم الشكر لا دم الجنازة
 خلافا للشافعي وقال ابو حنيفة الحج ذاكما افضل لان المشتى ليسى الخلق
 بتأذي رفقائه ولا يجوز للافاقي ان يتجاوز الميقات بغير احرام عندنا
 سواء قصدا بالحج او العمرة او للتجارة صبي حج ثم بلغ او عبدا حج ثم
 اعتق لم يكفه عن حجة الاسلام وكذا اذا بلغ الصبي او اعتق العبد
 بعد احرام ولو حج الصبي بعد ما بلغ قبل الوقوف بعرفة تجاز عن حجة
 الاسلام لان العبد من اهل الالزام فيجب اتمام التزامه اما الصبي
 ليس من اهل الالزام الفقيه اذا حج ثم ايسر له الحج عليه ولا يجوز الاستحباب
 على الحج عندنا صورته ان يقول لاخر استباحته على ان يحج عنى بكذا
 فهذا لا يجوز واما اذا قال امرتك ان تحج عنى من غير ذكر الاجارة يجزى
 ويقع عن الامر من وجه وعن المأمور من وجه بخلاف الصلوة والظهور
 فانهما يقعان عن المأمور من كل وجه والاصل فيه ان كل طاعة
 تختص بالمسلم لا يجوز الاستحباب عليه عندنا وعند الشافعي كل ما يتبع
 على الاجبة اقامته فالاستحباب عليه صحيح ثم اختلف الناس في الحج
 عن الميت اذا اوصى به قال بعضهم لا يقع من الميت وله ثواب النفقة
 وقال بعضهم يقع منه وهو الاصل لان جعل الانسان ثواب عمله

الذي اذاله لغيره من الابوين وغيرهما يجوز عند اهل السنة والجماعة
سواء امره بالغير او لم يامر لان النبي صلى الله عليه وسلم رضي بكتشين
احدهما عن نفسه والاخر عن امته فمن احرم عن اخري اخذ اسمه
معانثر العبادات انواع مالية محضنة كالزكاة تجزي فيها النياية
وبدنية محضنة كالصوم والصلوة لا يجوز فيها النياية لان المقصود
فيها اتعاب النفس وذال لا يحصل بالنياية ومركب منهما كالخ تجزي في
النياية عند الجواز لا ثمر الى الموت وعند القدرة لا تجزي وفي
الخ النقل تجوز النياية عند القدرة لان باب النقل اوسع الخ افضل
من الصلوة عند ابي حنيفة لما فيه من لحوق المشقة واتعاب النفس
وقال محمد الصلوة افضل منه لما فيها من عود المنفعة الى الغير
واشق على النفس ايضا **كتاب النكاح** وهو في
اللغة عبارة عن الزم والاحتجاع وفي الشريعة اسم للعقد الشرعي
واقيل حقيقة الوطى جميعا لان معنى الزم موجود فيهما والاصح انه
حقيقة للوطى فيه وللعقد مجاز ان النكاح سنة مطلوبة لقوله
عليه الصلوة والسلام النكاح من سنتي فمن رغب عن سنتي فليس
مني وقيل عند ثوري ان الشهوة صارا واجبا صيانة لنفسه من الوقوع
في الفساد ولهذا اقال اصحابنا النكاح افضل من عبادة التوافل ثمر
هذا العقد لا ينقل الا بوجود ركنه من اهله مضافا الى محله وركنه
الايجاب والقبول وحكم الاثر الثابت بالعقد كالحل بالملك الوصل
بالحكمة واما حضور الشاهد عند العقد هو شرط الصحة وعند
مالك شرط الصحة هو الاعلان حتى لو تزوج امرأة بغير شهود بشرط

في اهله تجزي

سبيل حلية

في اهله حقيقة

سبيل حلية

في اهله موجب

سبيل حلية

في اهله

سبيل حلية

في اهله

ان يعلمانه يجوز عنده ولو شرط الكتمان عند حضور الشهود لا يجوز
 عنده وينعقد بلفظ المأخوذة مثلا ان تقول المرأة زوجت نفسي
 منك بكذا امن المهر بحضور الشهود وقال الرجل قبلت وكذا اذا كان
 احدا اللفظين مستقبلا بان يقول الرجل لامرأته اتزوجاك على
 كذا فيقول المرأة قبلت وينعقد ايضا بلفظ الامر بان يقول الرجل
 للمرأة زوجي نفسك مني بكذا فقالت المرأة زوجتك روى عن ابي حنيفة
 اذا قال الرجل لامرأته زوجت نفسي فقال زوجتك بحضور من الشهود
 فالنكاح واقع لانهم موافقون لو قال للمرأة زوجي نفسك مني فقالت
 زوجتك ينعقد لان الواحد يتولى طرف عقد النكاح عندنا و
 العدالة والذكورة في الشهود ليست بشرط خلافا للشافعي وكل
 من كان اهلا للولاية فهو اهل للشهادة ومن ملك نكاح نفسه
 ينعقد نكاح غيره بحضوره كالفاستق والاعمة عند وجود العدل وذكر
 في شرح السيرة الكبرى ان النكاح ينعقد بشهادة الاصلين لان الشرط
 حضور الشهود دون السماع وقيل لا يصح ما لم يسمع الشاهد انما
 حتى لو سمع احدا الشاهدين كلامهما ولم يسمع الاخر لا يصح
 ايضا والصحيح انه يصح لانه سماع الشهود قد حصل في مجلس واحد
 رجل بعث كتابا ليخطبها فقالت المرأة بحضور من الشهود زوجت نفسي
 منه لا يصح النكاح لان سماع الشهود كلام العاقدين شرط حتى
 لو قرأت على الشهود ثم قالت للشهود اني زوجت نفسي منه يصح لانهم
 سمعوا كلام الخاطب باسمها ايها هو قرأتها اب اذا امر رجلا
 بان يتزوج ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر بشهادة واحد

جائز لان الايجاب فعل مباشر للعقد والمأمور له معبر عنه فيبقى
 الزوج والاخر شاهدا وان كان الاب غائبا لم يجز الا بشهادة اثنين
 فيها ويجوز في ظاهر الرواية وان تزوجها بشهادة ابنيه من غيرها
 يجوز للمرأة اذا كانت منقبة فقال الرجل تزوجت هذه وقالت
 زوجت نفسي منه فسمع الشهود جائزا لانها معلومة بالاشارة
 ويجوز للشهود ان يكشفوا وجهها وينظروا اليها احتياطا لاداء الشهادة
 عند الحاجة اما الغائبة لا يصح في نكاحها الا تعريف اسمها واسم
 ابائها وان ذكر اسمها لا غير ان كان الشهود ويعرفونها جائزا لان
 المقصود من اسرارها التعريف وقد حصلت المعرفة باسمها
 امرأة جعلت امرها في يد رجل فقال الرجل بمحض من الشهود تزوجت
 من نفسي امرأة جعلت امرها في يدي على كذا يجوز النكاح عند
 الخصاص وان لم يذكر اسمها وتسبها ولو سمع الشهود كلام امرأة
 ولم يروا وشبهها ان لم يكن في هذا البيت الا هذه المرأة يجوز
 الا فلا رجل وامرأة اقربا لنكاح بان قال بين يدي الشهود ما زن
 وشؤي لا ينقل ان اراد الا نشاء ما لم يجحد عقدا هو المختار
 لان النكاح انشاء وهذا اظهر عما كان ولا نشاء غير الاختيار
 تزوج بشهادة الله ورسوله لا ينقل وقيل انه يكفر لانه اعتقد
 ان الرسول يعلم الغيب ويجوز تحميد الشهادة على السامع في
 النكاح اذا سمعوا من عدول نقلت وان فسروا عند القاضى لم
 تقبل الشهادة ووكيل المرأة اذا غلط في اسرارها عند العقد
 لا ينقل النكاح اذا كانت غائبة كذلك اذا غلط في اسم بنته ولو كانت

حاضرة يمجون اذا اشار اليها رجل له ابنة واحدة فقال زوجت ابنتي
ولم يذكر اسمها جازر ولو كان له ابنتان فلذكر في نكاح الصبي
اسم الصغيرة ينقل النكاح على الصغرى وان كان للمرأة اسمان
ايتهما اعرف ينقل بذلك دون الاخر امرأة وكلت رجلان بالتزوج
لرجل ليس للوكيل ان يزوجهما من نفسه للخالفه والغرور ولو اضاف
الوكيل العقد الى نفسه يقع له دون موكله لان الوكيل اذا خالف
في شيء معين يقع العقد لنفسه فصار كالرسول وكذا لا يجوز ان يزوجهما
لمن لا تقبل شهادته له كما في الوكيل بالتبني رجل وكل رجلان
يزوجه امرأة بعينها على مهرها المسمى فزاد الوكيل في المهر لا ينقل
فان لم يعلم به حتى دخل بها بقي الخيار ان شاء اجازته وان شاء فسخه
ولها الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان الدخول بحكم النكاح الموقوف
كالدخل في النكاح الفاسد ان ضمن الوكيل المهر بغير امره وادى يبيع عليه وان ذكر
الزوج في النكاح ولم يذكر المهر فقبلت المرأة النكاح يصح في عكسه
لا يصح ولو قال الاب لرجل زوجتك ابنتي على الف درهم فقال
الرجل قبلت النكاح وسكت عن المهر يصح النكاح على الف وان قال
لا قبل المهر لا يصح النكاح ولو قال الاب لاخر وهبت ابنتي منك
وقال لاخر قبلت يصح النكاح ولو قال وهبت ابنتي منك تخدملك
لا يصح النكاح ولو قالت المرأة لاخر وهبت نفسي منك فقال قبلت
يصح النكاح ولو طلب من المرأة الزنى فقالت وهبت نفسي منك قبل
الرجل لا يكون نكاحا بل يكون تمكينا بخلاف ما اذا قالت هذا اللفظة
بطريق النكاح يكون نكاحا رجل خطب امرأة فقالت لي نكاح فرده

له لصله
بالبيع
سبيل جدي صيني
عقده

مخاطبا فقالت ان لم يكن لي زوج تزوجت فقبل الزوج ولم يكن لها زوج
يحو النكاح لان التعليق بشرط كائن تبيح رجل خطب امرأة فقالت
ان اجاز لي قبلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يحتمل التعليق وان
قال المولى لعبد له زوجت امتي منك على ان امرها بيدى اطلقها اي
وقت اريد فقبل العبد اجاز النكاح ويكون الامر بيد المولى لانه تعليق
والنكاح فوض الامر الى المولى وصار كانه قال قبلت النكاح على ان امرها
بيدك كما تريد بخلاف قوله زوجتي امتك على ان امرها بيدك حيث
لا يكون الامر بيد العبد قبل النكاح واذا لا يصح وهذا الحكم في نكاح ابنه
وعلى هذا المطلقة التلت اذا خافت على نفسها ان لا يطلق المحلل فالحيلة
فيه ان تقول زوجت نفسي منك على ان امري اطلق اي وقت شئت
الحقود والفسوخ من الفضول نتوقف على اجازة المالك خلافا للنسائي
سواء كان تمام العقد او شرطه عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله شرط
العقد لا يتوقف فالواحد يتوقى طرفي عقد النكاح بان كان واليا من
الجانبيين او وكلاهما او واليا من جانب ووكلا من جانب او واليا
من جانب واصيلا من جانب ولو كان فضوا ليا من جانبيين يتوقف
عند ابى يوسف ولو جرى العقد بين الفضولين فهو موقوف بالاتفاق
فصل في بيان المحرمات الاصل فيه قوله تعالى حرمت عليكم
امهاتكم وبناتكم الآية قال ابن عباس رضى الله عنه جميع المحرمات
في النكاح اربعة عشر في النصف سبع منها بالنسب وسبع منها بالسبب
وتسع من هذه الجملة حرام حرمته مؤبدة بنات الرشد وبنات الرنية
سواء في الحرمة عندنا خلافا للشافعي في البنات المخلوقة من هؤلاء

لان الجزئية والبعضية لا تختلف بالملك وعدمه وانما صالحة للحرمة
 نكاح الاخت في عدة الاخت لا يجوز عند ناسي اكان الطلاق
 رجعي او يائيا خلافا للشافعي في الطلاق البائن وكذلك نكاح
 عمتها وخالتها في عدتها لقوله عليه الصلوة والسلام لا تنكح المرأة
 على عمتها ولا خالتها وهذا خبر مشهور والمجمع بين الاختين وطيا
 حرام والنكاح وملك اليمين فيه سوا والقرابة والرضاع فيه سواء لان
 الجميع بينهما يفيض الى قطع الرحم والقرابة المحرمة للنكاح محرمة للقطع والاصل فيه
 ان نكاح امرأتين لا يجوز الاخرى على تقدير انها لو كانت ذكر لا يجوز
 المجمع بينهما وتصور الذكورة شرط من الجانبين عندنا وعند من قد
 من جانب واحد يكفي للحرمة وان تزوج اختين في عقد واحد يبطل
 نكاحهما لعدم الاولية منهما وان تزوجهما على التعاقب صح نكاح
 الاولى وبطل الثانية ويفرق القاضى بينهما ولا شيء عليه ان لم يدخل
 بها وان كان قد دخل بها فلها الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا
 حل عليه ولا عليها للشبهة وعليها عدة صيانة لما تزوج وعزل امرأته
 الاولى حتى تنقضى عدة الثانية سواء دخل بالاولى او لم يدخل بالاولى
 لدخولها حكمها والثانية لدخولها حقيقة لا يجمع بينهما وطيا كن
 تزوج اخت امته الموطوءة جاز النكاح ولا يطاق واحدة منهما ما لم يحرم
 وطى الامه بسبب من الاحساب لان الامه موطوءة حقيقة ولانكحة
 والموطوءة فلا يجمع بينهما وطيا رجل له امتان اختان فقباهما بشهوة لا
 يجوز له ان يجامع واحدة منهما ولا يمسها حتى يحرم على نفسه بتزويجها او قتلها
 الاخرى ودواعي بمنزلة الوطى وطى الصغيرة لا تشهى لا يوجب الحرمة

لعله ان
 نكاح امرأتين
 لا يجوز
 سببها
 عطف عنه

وهي التي بنت ست سنين والمشتمية التي بنت تسع سنين وما بينهما
مشكل امرأة اذ دخلت في فرجها ذكر صبي وهو ليس من اهل الجماع لا يثبت
به التحريم والتحليل ولو اتى امرأة في دبرها لا يجب حرمة المصاهرة وكذا
لو مس امرأة بشهوة فامتنى بخلاف الصوم حيث لا يفسد بالمس ما لم
ينزل حيث يصير موافقة ومن ههنا اذا اتصل به الا نزال لم يبق سببا
لوطي فلا تقرب حرمة المصاهرة وتفسير الشهوة ان ينتشر الله او غير
او يتحرك او ميلان القلب ان كان شين كبير او مس المرأة بشهوة كمس
الرجل في الحرمة يكفى بشهوة احدهما فيه والمراهق والمراهقة كالبالغ
والبائغة فيه ولو مس امرأة ابية او ابنة او مس اخرا امرأته او بنتها
بشهوة يثبت الحرمة ولو نظر الى فرج امرأة بشهوة يثبت والمراد به الفرج
الداخل وهو الصحيح وعليه الفتوى لو نظر صبي الى فرجها وهي قائمة
لا تثبت الحرمة رجل نظر الى فرج بنته بعينه وقمى ان تكون جارية
فوقعت منها بشهوة فان كانت الشهوة على بنته حرمت عليه امها وان
كانت وقعت على ثمنها لم تحرم امرأته لان النظر الى فرج بنته لا يكون
بشهوة رجل فحرم امرأة شراب يكون محرما لبنتها وامها لانه لا يجوز
نكاحهما ولو مس امرأة على ثوب رقيق ان كان تصل اليه حرارة بدنهما
يثبت والا فلا ولو مس شعرها بشهوة لا يثبت الحرمة الخلوة الصحيحة
توجب الحرمة في ام امرأة دون بنتها ولو دخل بامرأة وقال لمرأعها
فصلت المرأة لم يجز له ان يتزوج باختها متى تنقضى عدتها لقيام الخلوة
مقام الدخول في حقها فصل في الانكحة الفاسدة يجوز تزويج
الكتابيات ولا يجوز تزويج المجوسيات والوثنيات ونكاح اهل الشرك

لا يحل لنا
مسها بحسنة
عنفته

نكاح فيما بينهم وقال مالك النكحة الكفارة فاسدة واذا تزوج الكافر بغير
 شهوة في عدة كافر وذلك في دينهم جائز ثم اسلموا اقر اعليه عند ابي
 حنيفة وقال نزل النكاح فاسد في الوجهين الا انه يتعرض له من قبل
 الاسلام وقال ابو يوسف ومحمد في الوجه الاول كما قال ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى في الوجه الثاني كما قال نزل في لا يجوز نكاح المرتد
 والمرتدة ابدا والاحرام لا ينافي في جواز النكاح خلافا للشافعي ويجوز تزويج
 الاممة مسلمة كانت او كتابية وعند الشافعي لا يجوز للمرتد تزويج الاممة
 الكتابية والاصل فيه عندنا كل وطئ يحل بملك اليمين يحل بملك
 النكاح كالاممة الكتابية وما لا يحل بملك اليمين لا يحل بملك النكاح
 كالاممة المجوسية طول المرة لا يمنع جواز نكاح الاممة وعند الشافعي
 يمنع فاذا انحصر عنه يجوز النكاح ويختلف في نكاح الحرة على الاممة
 وفي نكاح الاممة على الحرة فان جمع بينهما في عقد واحد فنكاح
 الحرة جائز ونكاح الاممة لا يجوز وان تزوج اممة بغير اذن مولاهما ثم
 تزوج حرة ثم اجاز المولى لم يجز نكاح الاممة لانه لو اجاز يجز من وقت
 الاجازة وعند ذلك تحته حرة ونكاح الاممة في عدة الحرة من طلاق
 بائن لم يجز عند ابي حنيفة ولا يجوز للحر ان يتزوج اكثر من اربع من الحر
 والاماء وقال الشافعي لا يجوز من الاماء الا واحدة فاذا تزوج خمسا
 من الحر اشربوا ربع من الاماء في عقد واحد يجوز نكاح
 الاماء لانه انفرد ونكاح المحارم لا يجوز ويلغو
 الاممة وبقي نكاح الاممة ولا يجوز للعبد اكثر من اثنتين خلافا لما لك
 فان طلق الحر احدى الاربع لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى ينفق عليها

لو اجمعه كما هو
 لو انفك
 سبيل جليل
 عفي عنه
 لو اجمعه
 ينفق
 سبيل جليل
 عفي عنه

خلافا للشافعي كالحلاف في نكاح امرأة في عدة اختها اذا تزوج
 المرأة غير كفوفلا ولياء الا عتراض عليها دفعا لضرر العار والتقرب
 الى القاض كما في خيار البلوغ ما لم يفرق فاحكام النكاح فاسد والطلاق
 تصرف في النكاح والقاض يفسخ اصل النكاح فلا يكون طلاقا فان
 دخل بها او خلا بها فلها المهر وان لم يدخل بها فلا مهر لها وعليها
 العدة والنفقة وسكوت الوالي ليس برضاء وان طالت المدة
 او لم تطل لان السكوت لا يبطل الحق الثابت فان رضى احد من الاولياء
 فمن دونه او ابعد منه حق الاعتراض فيجعل كل واحد منهم كالمنفرد
 فيثبت ان لا لا قرب واذا رضيت المرأة لا يبطل حق الاعتراض لان
 حقها غير حق الاولياء لان الثابت الاولياء دفع عار لا يكافيهم الثابت
 لها حياة نفسها من ذلك الاستغراش فسقوط احدهما لا يبطل الاخر
 الوالي اذا تزوج المرأة بغير كفوفرها القاض بطلها شوته وجت هي بغير
 اذن الوالي فلو لم يرض عليها لان النكاح الثاني غير الاول فلا
 يكون الرضاء بالاول رضاء بالثاني فالحاصل ان الكفاة معتبرة في
 النكاح من جانب الزوج عندنا خلافا لما لك لان الشريعة قاي الا ان
 تكون مستفرشة للجنس فلا بد من اعتبارهما ويعتبر في الاسلام
 من كان له ابوان في الاسلام الا عند ابي يوسف ومن كان له ابوان
 في الاسلام يكون كفوا لمن كان له اباء في الاسلام فيعتبر في المال
 ايضا وهو ان يكون مالك المعجل والنفقة بظاهر الرواية وروى عن
 ابي يوسف انه اعتبر القدر على النفقة دون المهر ونكاح المتعة
 باطل خلافا لما لك ونكاح الموقت باطل خلافا لفرق بينهما

له لعله
 والثابت لها
 صيانة الخ
 سيد جليل
 عطف عنه

اذا طالت المدة او قصرت لان من شرط النكاح التابيد والتقويت
 يبطله وعكسه الاجامه والله اعلم **فصل** رجل زنى امرأة فحبلت
 منه فلما استبان حملها تزوج الذي زنا بها جاز نكاحها منه لان الرحم
 مشغول بمائه فان جاءت بولد بعد النكاح بستة اشهر ثبت منه وان
 اتهم الرجل بامرأة فظهر الحمل والرجل منكر شترت وجهها جاز نكاحها عند
 ابي حنيفة ومحمد ولكن نفقة لها عليه لانه ممنوع عن الاستمتاع
 بها رجل تزوج بحبلى من الزنا جاز نكاحها عند ابي حنيفة ومحمد ولكن لا يطع
 حتى تضع حملها كيلا يصير سابقا ولو كان الحمل مما ثبتت النسب من
 الغير فالنكاح باطل بالاجماع ولو كان الحمل ثابتا منه جاز نكاحه
 بان وطئ المرأة لشبهة فحبلت منه شترت وجهها وكان الحمل من السبي
 فالنكاح فاسدا وان تزوج امرؤ له وهي حامل منه فالنكاح باطل كيلا
 يصير جامعا بين فراشين بخلاف ما اذا كانت حاملا ومن وطئ جاريتها
 شترت وجهها جاز النكاح لانها ليست بفراش لولتها حتى لو حبلت بولد
 لا يثبت النسب منه الا بالدعوة الا ان عليه ان يستبرأها صيانة
 لمائه واذا جاز النكاح فللزوجة ان يطأها عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد احب الي ان لا يطأها حتى يستبرأها لانه احتمل بما المولى
 فوجب التنزه وكذا لو رأى امرأة تنزى في فترتها وجها حل له وطئها قبل
 الاستبراء عندهما وعند لا يطئها حتى يستبرأها لهما ان الحكم بجواز
 النكاح حكم بعد الشغل بخلاف الشراء ان الشغل لا يمنع جواز الشراء
فصل في الاولياء المولى شرط لصحة النكاح في الصغار والمجانين
 والمماليك بالاتفاق سواء كان المولى ابا او جلا او غيره من العصبات و

الترتيب فيه كالترتيب في الارث ولا يشترط اجتماع العصبات بالاجماع
 لان الولاية اذا ثبتت للاشخاص ثبتت لكل واحد على انفراد كل واحد
 الاقرب فالاقرب وعند عدمه فلا بعد وعند عدمه فللقاضى ان يزوجهما
 او ياذن لها في الزوج اذا زوج الصغيرة والصغيرة يجوز سواء كانت
 الصغيرة بكر او ثيباً وعند مالك غير الاب والجد اما في العاقلة البالغة
 بكر كانت او ثيباً اذا كان زوجها وليها يجوز بالاجماع واختلفوا فيها
 اذا تزوجت نفسها بغير ولي يجوز في ظاهر رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وفي رواية عن ابي يوسف ايضاً سواء كان زوجها كفواً او غير كفواً ومروا
 الحسن عن ابي حنيفة يجوز اذا كان كفواً او افلاً وهو المختار للفتوى
 لانه الاقرب للاحتياج لانه كمن واقع لا يدفع ولا كل قاض يعدل وروي
 عن محمد ان النكاح بذن الوالى باطل كما هو قول الشافعي وعندنا
 في رواية ينعقد موقوف الى اجازة الوالى معناه لا يجوز له وطئها قبل
 اجازة الوالى ولا يقع فيه الطلاق ولم يتقاربت احدهما من الآخر
 قبل الاجازة وعندنا مثل قولهما قال ابو حفص ان لم يكن لها ولي يجوز
 وان لها ولي يتوقف الى اجازة الوالى قال ابن ابي ليلا ان كانت بكر الا
 يجوز وان كانت ثيباً يجوز وقال مالك والشافعي ان النكاح لا ينعقد
 بعبارات النساء اطلاقاً سواء تزوجت نفسها او بنتها او كانت وكيلة من
 الغير ولنا قوله تعالى **تَنْكِحُوا ذَوِيْكُمْ** لا اضافة النكاح الى المرأة دل
 ان عبارتها معتبرة ولقوله عليه الصلوة والسلام لا تترحق بنفسها
 وهى التي لا يعمل لها وقوله عليه السلام ليس للولى مع الثيب امر وقال ايضاً
 لامرأة او هي فانكحي بمن شئت ومروى ان امرأة تزوجت ابنتها من رجل

له لعله فان
 كان الاقرب
 حاضراً فلا وقت
 الخ ١٢ والله
 اعلم
 سيدنا الحسين
 عفي عنه

فاجاز له على مرضى الله تعالى عنه لانها تملك الخلع فتملك النكاح لان الخلع
 تملك البضع عنها والنكاح تملك البضع منها الى الغير لانها تملك بدل
 بضعها وهو مهر فتملك بضعها ولها اختيا زال زواج ولها تصرف في مالها فيكون
 لها تصرف في بضعها لكونها عاقلة متميزة بين الصلاح والفساد واما
 الجواب عن قوله عليه السلام النكاح الى العصبات اى حال وجو دهر
 وبه يعمل وهذا لا ينفي الحكم عن غيرهم لان تخصيص الشيء بالذکر
 لا يدل على النفي كما عداه والى قوله عليه السلام لا نكاح الا بولي ومثل
 هذا عن قوله لا ينفي الجواز عن غيره ايضا عن قوله عليه الصلوة والسلام
 لا فساد الا بالسيف وانما نسبت الولاية الى العصبات باعتبار الشفقة وكمال
 الرافة وهذا المعنى موجود في غيرهم كالمرء والنخل وذی الرحم المحرم
 واما قوله عليه السلام ايماء امرأة تكنت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها
 باطل روي هذا الحديث سليمان موسى عن الزهري فلما عرض ذلك على
 الزهري فانكر الزهري فلم يأخذ ابو حنيفة بهذا الحديث امرأة شافعية
 المذهب زوجت نفسها من رجل شافعي او حنفي بغير ولي يجوز ولو سئل
 عن جواب الشافعي اجيب من جواب ابي حنيفة انه يجوز اذا اجتمع وليان
 ايهمان زوج جاز والاول الحق وتزوج الاب والجد الصغير والصغيرة لانهم
 لكمال الولاية ووفور الشفقة حتى لا يثبت لهما الغيا بعد بلوغهما انتقلا
 الولاية وقصور الشفقة فيدخل فيه تزويج القاضى هو الصغير والمعلم
 بالخيار ليس بشرط في حقها لانها تتفرغ بمعرفة احكام البشرى بخلاف
 الامم الاب والجد اذا اقر على الصغير او الصغيرة بنكاح لم يصدق الابنية
 او بتصدق بعد ادراكهن ابي حنيفة واذا كان الولي فاسقا لا يمنع جواز

اعلمه واما
 قوله عليه
 السلام في
 سيجيل نصيب
 على له وايضا
 قوله عليه الصلوة
 والسلام في
 سيجيل نصيب
 عنه

نكاح أو لادة الضغار خلافا للشافعي ولا يجوز للمولى إلا جبارا عند الصغر
وعند البكارة إذا غاب المولى الأقرب غيبة منقطعة جاز من هو أبعد
منه إن يزوجهها وحده الغيبة المنقطعة قيل هو ملة السفر وهو اختيار
المتأخرين وإذا كان يحال لم ينتظر جواب الأقرب يفوت الكفو الخاطب
وهو أقرب إلى الفقهاء بالغة تزوجهها وليها فبغائها الحزف قالت ما أريد
الزوج أو قالت ما أريد فلا نأى يكون ردا أو لا فرق بين قوله زوجتك والباك
من غير صوت يكون رضاء وبالصوت لا تكون رضاء اب الصغيرة قال
الأخضر وجت ابنتي هذه من ابنك فقال أبو الصغير قبلت ولم يقل لابني
يقع النكاح لابنة لأن المزوج أضاف النكاح إلى ابنه ولغير العصباء
من الأقرب ولاية تزويج الصغير والصغيرة أيضا عند عدم العصباء
كالأم والأخت والحال عند أبي حنيفة وهذا استحسانا والقياس ليس هو
ذلك وهو قول محمد وأبو يوسف فيه مضطرب رجل قال لأجنبية
أني أريد أن أزواجك من فلان فقال بالقياسية توأميدني وقالت
توادي أنى يكون إذا نزلوا قالت بالكذب في نظروا قالت أليكن يكون
وكيلا البنت إذا قبلت الهدية لا يكون إذا نزلوا إذا قبلت المهر يكون إذا
فصل في نكاح العبد والامثلة يجوز نكاح العبد والامة إلا باذن
مولاها وقال مالك يجوز للعبد أن يتزوج بغير إذن المولى لأنه يملك
الطلاق فيملك النكاح ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا عبد تزوج
بغير إذن مولاه فهو عاهر لا في تنفيذ نكاحها بغيرها إذا النكاح عيب فيهما
ويجوز للمولى أن يجبر عبده أو أمة على النكاح عندنا سواء كانا صغيرين
أو كبيرين وعن أبي حنيفة في رواية لا يجبر العبد وهو قول الشافعي بخلاف

لعله وقول

أبو يوسف فيه

مضطرب

سليمان بن حسين

عنه

لعله وفيه

النكاح بعينها

إذا النكاح

عيب فيها

سليمان بن حسين

عنه

الأمة لأنه تمليك البضع للغير وهو حقه وإذا تزوج العبد باذن مولاه
 فالمهر دين في رقبة يباع فيه كما في دين التجارة لأن هذا دين وجب
 في ذمته لوجود سببه عن اهل والمنع كان حق المولى فقد زال باذنه
 فيظهر في حقه وإذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها
 أو فارقها فليس هذا باجازه لأن رد هذا العقد يسمى طلاقاً ومفارقة
 وهذا اليق بحال العبد المملوك قال طلقها طلاقاً رجعياً يصير اجازة وإذا
 تزوج المولى امته فليس عليه ان يبوء لها بيتاً للزوج ولا نفقة على زوجها
 ويقال للزوج متى ظفرت بها وطبعتها فان بئرها بيتاً وسلمها اليه فلهما
 النفقة والسكنى وان بدا له ان يستخذمها له امته تزوجت بغير اذن
 مولاه ثم باعها المولى فاجازة المشتري نكاحها فان كان قد دخل بها زوجها
 يصح اجازته لانه يجب العدة عليها ولا تحل للمشتري فيصير اجازته
 وان لم يدخل بها زوجها لا تصير اجازته لانها حلت للمشتري بالحل البات
 فيبطل الحل للموقوف وكذا اذا مات المولى قبل الاجازة ان كان قد دخل
 بها المولى صح اجازة ابنه لانها لم تحل له وان لم يدخل بها اجازة ان
 دخل بها زوجها كما حلت امرؤ لزوجته بغير اذن مولاه ثم اعتقها
 قبل ان يدخل بها زوجها بطل نكاحها لانه لما اعتقها وجب على العتاق
 والعدة تمنع نفاذ النكاح ان دخل بها زوجها ثم اعتقها جاز نكاحها
 لان قيام العدة من وطئ زوجها تمنع وجوب عدة العتاق والمهر للمولى
 وفي الاستحسان لا ينبغي ان يجب لها مهر وإذا تزوج المولى امته ثم
 اعتقها فلها الخيار اذا كان زوجها او عبداً لاطلاق الحديث في بريرة
 رضى الله عنها قال ملك بضعك فاختاري وقال الشافعي ان كان زوجها

حراً فلا خيار لها وإن كان زوجها عبداً أفلاها الخياراً جازت نكاحها
 أو شخيت ثم خيار العتق وخيار المخيرة يمتد إلى آخر المجلس يبطل
 بالقيام عن المجلس وخيار البلوغ لا يمتد في حق البكر فلا يبطل بالقيام
 وفي حق الثيب والغلام يبطل به كما يبطل بالسكوت لأن سكوتها
 رضا وخيار العتق يثبت بالامتناع دون الغلام وخيار البلوغ يثبت
 فيها وخيار الغلام لا يبطل ما لم يقل رضيت أو يحكي منه شيء يعلم
 به الرضاء ثم الفرقة بخيار العتق لا تكون طلاقاً لأنه مختص بالانثى
 وكذلك خيار البلوغ لأنه مختص بالانثى بخلاف خيار المخيرة فإنه طلاق
 لأن الزوج ملك إليها ثم خيار العتق لا يقتصر إلى القضاء لأنه ضرر يخفى
 صغيرة لها حق الشفقة ولها خيار البلوغ فلما ادركت لو اشتغلت بأهل
 يبطل الآخر فقول طلب المحقين لا يبطل وأحد أمهات ولو زوج ابن أخته
 من أبيه صح نكاحها خلافاً للشافعي وعليه المهر فان ولدت منه لم قصر
 أم ولد ولا يصير الولد حراً ولا قيمة لأنه ملك أخاه ولو زوج الأب جارية
 لابنه جاز النكاح بالاتفاق وعليه المهر فان ولدت منه ولداً لا تصير
 أم ولد له والولد حراً كما قلنا **فصل في المهر** أقله عشرة دراهم
 وهو حق الشرع والبالغ إلى مهر المثل حق الأولياء والاستيفاء والاستفا
 بعد ما ثبت حق المرأة فإذا سبى عشرة وما زاد فعليه المسمى إن
 دخل بها أو مات عنها وإن طلقها قبل الدخول بها والخلوة فلها العشرة
 عندنا لقوله عليه السلام لا مهر أقل من عشرة لأن وجوب العشرة حق
 الشرع فلا ينقص منها أظهار الشرف المحل فيقدر بماله خيراً والعشرة
 استدلالاً بنصاب السرقة وقال الشافعي المهر ما يجوز ثمنها في البيع

قليلا كان او كثيرا لانه حقه فيكون التقدير اليها وقال اخر لها مهر
 مثلها لانه تسمية مالا يصلح مهر او لو طلقها قبل الدخول بها والخلوة
 يجب خمسة دراهم عند علمائنا الثلاثة وعند من فرجح المتعة
 وعند الشافعي يجب نصف ماسي وان تزوجها ولم يسرها مهر
 يصير النكاح لان صحة النكاح لا تختص الى تسمية المهر بخلاف البيع
 لان معنى النكاح لغة الضر والازواج فيتقرب الزوجين ولكن يجب
 مهر امثل عندنا لقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بعد جفها
 مدة لها مهر امثل سنا بها الا وكس ولا شطط وقال الشافعي في الموت
 قبل الدخول لا يجب عند اكثرهم فان طلقها قبل الدخول بها فلها
 المتعة وهي ثلاثة اقواب من كسوة مثلها والصحيح ان فيه يعتبر
 حال الزوج لا يزاد على نصف مهر امثل ولا ينقص من خمسة دراهم
 وانما يجب هذا لادفع الى حشة الفراق ولو تزوجها بشرط ان لا مهر
 فهو خالص حقه فلها نفقة ابتداء كما لها اسقاطه انتهاء وان تزوجها
 ولم يسرها مهر اثرت اضرابا على تسمية فهو لها ان دخل بها او مات
 عنها وان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة وفي قول ابى يوسف
 الاقل والشافعي لها نصف المفروض وان نرادها في المهر لزممت الزيادة
 خلا فالزفر فاذا صحت الزيادة هل ينصف بالطلاق قبل الدخول
 عند ابى يوسف ينصف والمرأة ان تمنع نفسها من زوجها الاستيفاء
 المهر المجلد ولو كان كلها مؤجلا ليس ان تمنع نفسها لما انها استقطت
 حقه بالتأجيل وفيه خلاف ابى يوسف وان دخل بها برضاء منها
 قبل الاستيفاء فلها ان تمنع نفسها عند ابى حنيفة حتى يعطيها مهرها

فلا تسقط النفقة لهذا الامتناع لان الامتناع حق وقال ليس لها
 ان تمنع نفسها لان المعقود عليه صار مسلما اليها بالوطية الواحدة
 ولهذا يتأكد كل المهر بها كالباقي اذا سلم المبيع قبل الثمن ولا يبي
 حذيفة ان النكاح عقد عمن يعتقد على الاقتناع مويدا والاستمتاع يجرئ ساقته
 فساقته فقد رما مكننت اليه صح فلهما قدر ما بقى لها حق المنع كما لو
 باع اعدا اذ افسلم البعض ولهذا يحتاج التمكين في كل مرة لان البضع
 في يدها ولا ان المهر مقابل الوطيات الموجودة في هذا النكاح
 لان كل وطى تسليط على البضع المحرم فلا يجوز اخلاعه عن العوض وانما
 يتأكد كل المهر المرة الاولى لان ما وراءه مجهول فلا يصح الانفصال
 لكن اذا وجد بعد وطى اخر صار معلوما جاز ان ينزع احدهما ولا يبي
 اذا جنى جنابة تصير قبته مشغولة ثم اذا جنى جنابة اخرى يصير
 من احدهما الاول كذا همنا واذا اوفاهما كل المهر فله ان ينقلها حيث
 شاء من قرية الى قرية ومن قرية الى مصر ومن مصر الى قرية وقيل
 لا يخرجها الى غير بلد هارجل بعث الى امرأته متاعا ودرهما ثم تشتري
 بها شيئا فاختلعا فقال هو كان من المهر وقالت المرأة هو كان
 من هدية فالقول للزوج الا في الطعام الذي يواكل كمثال اللحم والخبز
 فالقول قول المرأة وفي قول ما يبقى ويتأخر مثل الدقيق والعسل
 فالقول قوله وما كان واجبا على الزوج مثل الدرع والخمار فالقول
 مثل الحببة والملاحة فالقول قوله انه من المهر والمهر يتأكد بالدخول
 بها لانه يستوفى في واحد العوضين فيجب الاخر وكذا يموت احد الزوجين
 لان العقد ينتهي به او بالخلوة الصحيحة وفيه خلاف الشافعي لانها

ان احدهما يبي
 سيد جارية
 غفيرة

ياخذ المبدل حيث رفعت الموانع وليس في وسعها الا هذا فثبت ان
 المبدل منه اعتبارا لساخر المعاوض وتفسير الخلوة الصحيحة وهو ان
 يجتمع في مكان وليس هناك مانع يمنع من الوطى حسا وطبعاً
 او شرعاً وفي صوم النذر والكفارة والقضار وايتان والاصح انه لا يمنع
 واذا تزوج امرأة ودخل بها ولم يعرفها لا يكون خلوة صحيحة لان
 الخلوة انما تقوم مقام الوطى اذا تحقق التسليم منها ولا يتحقق الا
 بالمعرفة وكذا اذا دخل بها في المسجد او في الحما لا يثبت اذن الناس
 في دخولها وخلوة المحبوب صحيحة عند ابي حنيفة وكذا الرققاء وقال في
 الاصل الرق والقرن يمنع صحة الخلوة لان هذا اعدل من جهة من عليها
 التسليم واعتبرنا بخلاف الجب ما العنة لا تمنع صحة الخلوة بالاتفاق
 وكذا قال القدر ويري ان المانع اذا كان شريعياً كالصوم والحجيج تجب
 العدة لثبوت التمكن حقيقة وان كان حقيقياً كالمرض والصغر لا تجب
 العدة لانعدام التمكن حقيقة وقال ابن ليلى لا تجب العدة كيف ما كان
 وهو اقل قياس لانه طلاق قبل الدخول بها واذا اختلفا في قدر المهر حال
 قيام النكاح يحكم مهر مثلها وايهما شهد به فالقول قوله مع يمينه
 وان كان بعد الطلاق قبل الدخول بها فالقول قوله في نصف المهر عند
 ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف القول قوله قبل الطلاق وبعده
 الا ان يدل على شيء مستند كما لا يتعارف مهرها عادة رجل توأضعا
 مع امرأة في السر ان لا يكون بينهما نكاح واطهر عند الناس نكاحهما
 بشرائطه رياء وسمعة يكون نكاحاً لان الحسن لا يمنع صحته ولو توأضعا
 محل اقرار بالنكاح لا يكون نكاحاً ولو توأضعا في مقيد المهر بان اتفاقاً

في السر على مائة دينار ثم اظهر عند الناس ما كتبتين فالمهر مهر السر
 عند ابي يوسف وهو رواية عن ابي حنيفة وعندهما المهر مهر
 العلانية ولو اشهد على السر على مهر فمهرها السر بالاتفاق فتسوية
 ان يشهد شاهدين فحسب لان النكاح لا يصح بدونهما ولو اشهد ثلاثة
 في العلانية ولو تراضعا في جنس المهر بان اتفقا على مائة درهم واطهرا
 عند الناس مائة دينار فلهما مهر مثلها في رواية وفي رواية المهر مهر
 العلانية **فصل** واذا كان بالزوجة عيب فالخيار للزوج في رد
 النكاح عندنا وعند الشافعي الخيار في العيوب الخمسة وهي الجنون
 والجدام والبرص والرتق والقرن وان كان بالرجل جنون او برص
 فلا خيار لها عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لها الخيار كما في
 الحب والغنة وان كان عينا بجله الحاكم سنة قهرية فان علمت المرأة
 حاله ثقت زوجت لا خيار لها والحصى لا يوجب جلا كما يوجب جلا العنين والمحجوب
 لا يوجب جلا **فصل في القسم** يجب على الرجل ان يعدل بين امرأتين
 في القسم بالسوية الا في الوطى ولا يقدر المساواة فيه فهو نظير المحبة وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يعدل بين نساء في القسم ويقول اللهم
 هذا قسمي فيما املك ولا تقواخذني في ما لا املك يعني من زيادة المحبة
 لبعضهن والبكر والشيخ والقديمة والجديدة فيه سواء عندنا الا اذا
 كان احداهما امة فالمرأة ليلتان والاممة ليلة واليه ان يسافر من شاء
 منهن والا ولى ان يقرع بينهن تطيبا لقلوبهن ومداة السفر لا تحسب
 حتى لو رجع ليس للآخرى ان تطالب منه تلك المدة وكذا الوأبت عند
 احداهما ثمر حاضنت الاخرى تستقبل العدل بينهما وما مضى مقلد لغير

له لعله لا يقبل
 المساواة

سبيل حسن

عفيفة

انه ياتر فان عاد الى الحول بعد ما حكم عليه يعذر وان رضيت احدهما
 بترك قسمتها لصاحبته جاز له حقه ولها ان ترجع في ذلك لان
 هذا اسقاط حق لم يجب بعدالة فلا يسقط ولا يعزل عن امراته المحررة
 الا برضاءها لان لها حقا في قضاء الشهوة والولد ويعزل عن امته
 بغير اذنها لانها ليس لها حق في الولد اما في قضاء شهواتها انما ملك
 للمولى فلا يعتبر ولا الاحتداد للمعزل في امراته فيثبت النسب بغير
 مدلة وفي الامنة المنكوحته الاذن في العزل للمولى عند ابي حنيفة
 وعندهما للامنة رجل له امرأة وهو يقوم بالليل ويصوم بالنهار يا ميرة
 القاضى بيت اياما معها ويفطر عندها احيا فاذ اطلبت المرأة ذلك
 رجل له امرأة فاراد ان يتزوج عليها اخرى ان خاف ان لا يعدل
 بينهما لا يجوز له ان يتزوج وان علم انه يعدل بينهما ففعله وان
 يفعل ذلك فهو ما جوز لانه ترك ادخال النعم على امرأة وكذلك
 المرأة اذا ارادت ان يتزوج على امرأة وسعها ذلك وان ترك يتاب
 مسائل متفرقة امرأة ادعت على رجل نكاحا فجدد له فاقامت
 المرأة البينة يقضى بالنكاح وجمود لا يكون طلاقا وسعه ان يطأها
 ولها ان تمكنه من الوطى وان لم يكن يتزوجها في الحقيقة عند
 ابي حنيفة بناء على ان قضاء القاضى فيما ولايته في العقود والفسوخ
 ينفذ ظاهره باطنا عندنا وعندهما ينفذ ظاهره لا باطنا حتى لا يجوز
 ولا يسع لها ان تمكنه عندهما وان لم يكن لها بينة تحالف الزوج ما هي
 زوجة لي وان كانت زوجة لي فهي طالق باين لان الاستحلاف يجرى
 في النكاح عندهما وهو المختار للفتوى ويحتمل ان يكون كاذبا

له لعله وان
 يفعل ذلك
 فهو ما جوز
 لانه ترك
 ادخال النعم
 على امرأة
 وكذلك
 المرأة اذا
 ارادت ان
 يتزوج على
 امرأة وسعها
 ذلك وان ترك
 يتاب
 مسائل متفرقة
 امرأة ادعت
 على رجل نكاحا
 فجدد له فاقامت
 المرأة البينة
 يقضى بالنكاح
 وجمود لا يكون
 طلاقا وسعه ان
 يطأها
 ولها ان تمكنه
 من الوطى وان
 لم يكن يتزوجها
 في الحقيقة عند
 ابي حنيفة
 بناء على ان
 قضاء القاضى
 فيما ولايته
 في العقود
 والفسوخ
 ينفذ ظاهره
 باطنا عندنا
 وعندهما ينفذ
 ظاهره لا باطنا
 حتى لا يجوز
 ولا يسع لها ان
 تمكنه عندهما
 وان لم يكن لها
 بينة تحالف الزوج
 ما هي زوجة لي
 وان كانت زوجة
 لي فهي طالق
 باين لان
 الاستحلاف يجرى
 في النكاح
 عندهما وهو
 المختار للفتوى
 ويحتمل ان يكون
 كاذبا

في حلفه ولا يقع الطلاق بالبحود فلا بد من التطلق وكذا لو ادعى
 رجل بامرأة نكاحا وهي تحمد واقام الرجل ببينة يقتضي لها بالنكاح
 كما ذكرنا وذكر الزعفراني ان القضاء بالنكاح بحضور من الشهود وبه
 اخذ عامة وشروط ههنا الاحتمال ان يكون البينة كاذبة فلا بد من
 النكاح والنكاح لا ينعقد الا بحضور من الشهود وبه اخذ عامة العلماء
 ولو حلفت المرأة في دعواها او صدقت الزوج يصير نكاحا بينهما
 قضاء رجل زوج ابنته الصغيرة من رجل وهو قال لا اشرب المسكر
 قط لثرو جد شريفا مدينا وكبرت الصبية وقالت لا ارضى بنكاح
 هذا ان لم يكن اب الزوج معروفا بشرب المسكر وكان من اهل الصداق
 كان لها الخيار لانه غير كفولها رجل زوج ابنته وسلمها الى بيت زوجها
 بجهاز شرقال انه كان عامرية قبل قوله لانه هو المسلم اليه وقيل
 لا يقبل قوله الا ببينة وقيل الجواب على التفصيل اذا كان الاب من
 الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عامرية وان كان الاب عمو لا يجوز
 مثله يقبل قوله انه عامرية ولو بعث الى امرأة ثقب باليسر له ان يستره
 ولكن صاحب الثوب ليسترد له بحجة ولو اخذ اهل امرأة شيئا عند
 التسليم للزوج ان يسترد له لانه رشوة رجل بعث هداية الى رجل
 ليتزوج بنته فلم يتفق ذلك يسترد منه ما كان باقيا في يده كالمستقر
 اذا الهدى للمقروض هداية فلم يقضه يسترد منه رجل قال لامرأة
 غفرا لله لك فقد وهبت مهرك فقالت اري بخشيد مكرهية الا ان
 يكون بطريق الاستهزاء ولو قال لامرأة قولي وهبت مهري منك
 فقالت ذلك واه لا تحسن العربية لا تصح الهبة بخلاف الطلاق والعنا

له اهل وشرك
 الشهود ههنا
 وقتا آخر
 سيدنا حسين
 عفي عنه

له اهل ان
 وهبت مهره
 وانما عامر
 سيدنا حسين
 عفي عنه
 له اهل كين هبة
 سيدنا حسين
 عفي عنه

رجل تزوج امرأة على أنها بكر فدخل بها فاذا هي ثيب فلها كمال المهر
 لأن البكارة لا تستحق بالنكاح والمهر مقابل البضع بالبكارة بخلاف
 ثمن المبيع في الجارية والعذرة تذهب بأشياء فله الظن بها سكران
 نرويح بنته الصغيرة باقل من مهر المثل لا يصح النكاح امرأة ماتت
 وبعثت إلى أهلها شاة أو بقرة لينحوا عليها وذكركميتها يوم المبعث
 فله ان يرجع قيمتها والا فلا ويجوز للمسلم ان يتزوج كتابية وغيرها
 او لي منها **كتاب الرضاع** هو في الشرع عبارة بمص شخص مخصوص
 وهو ان يكون رضيعا في موضع مخصوص وهو من ثدي انثى بنى آدم في وقت
 مخصوص وهو مدة في الرضاع قليلة وكثيرة سواء اخذنا اذا حصل في مدة
 الرضاع بوجوب حية الجزئية لاطلاق قوله تعالى وامها تكم الا أرضعنكم
 وانما تكمن من الرضاعة لقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من
 النسب والقليل اذا وصل الى جوفه سواء وصل من ثدي او ظرفا او وصل
 بالوجور والسعوط او محتاطا بالداء واللبن غالب وسواء كانت المرضعة
 بكرا او ثيبا لها زوج او لم يكن حية او مية يثبت الرضاع عندنا لانه
 رضاع ومعنى الرضاع في انبات اللحم والنشاء الفهم وبالقطار في الاذن
 الاحليل لا يثبت وفي الاحتقان خلاف محم وقيل الانبات انما يكون
 بالا على الا بالاسفل وعند الشافعي لا يثبت الا بخمسة رضعات وعند
 مالك لا يثبت الا بثلاث رضعات ومدة الرضاع ثلثون شهرا عند أبي حنيفة
 وعندهما سنتان وهو قول الشافعي وعند زفر ثلث سنين فاذا مضت
 المدة لم يرتعلق به التحريم ولا يعتبر اطعام قبل المدة الا في رواية عن
 أبي حنيفة اذا استغنى عنه الصبي وروى الحسن عن ابي حنيفة اذا افطم

له لعله وقع
 في مدة الرضاع
 سيد حميد بن
 عرفة

الصبي في الحولين فيعود الصبي بالطعام ثم ارضعت في المدة امرأة
 اخرى لا يثبت الرضاع في ظاهرا الرواية وهل يباح الا رضاع بعد
 المدة فيه خلاف والواجب على النساء ان لا يرضعن كل صبي من
 غير ضرورة وان ارضعن فليحتطن او ليكن احتياطا والاصل فيه
 ان كل صبين اذا اجتمعا على تداوي امرأة واحدة لم يجز لهما
 ان يتزوجا بالآخرى لانها اخ واخت باعتبار الامر ولبن الفحل يتعلق
 بالتحريم خلافا للشافعي في احاد قوله وهو ان ترضع المرأة صببية
 على نزعها ابلاها وبنتا له ويصير الزوج الذي نزل منه اللبن ابا
 للرضيعة حتى لو كان لرجل امرأتان فارضعت احدهما صببيا
 والاخرى صببية فتحرم هذه الصبية للصبي عندنا كما حكم عبد الله
 بن عباس رضي الله عنهما باعتبار لبن الفحل لان اباهما واحدا وكذا
 لو ارضعت احداى امرأتين صببية فتحرم هذه الصبية على ابنه من
 امرأة اخرى ولو نزل من احداى امرأتين لبن من غير ولد فارضعت
 صببية لا تحرم على ابنه من امرأة اخرى لانه لم ينزل من اللبن رجل
 تزوج امرأة فلها لبن من الاول ثم طلقت من الزوج الثاني فارضعت
 صببية فاللبن من الاول حتى تلد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
 ان علم انه من الثاني فهو من الثاني وان اشكل فهو من الاول وقيل
 انه يعلم بالشحانية والرقعة وعند محمد يثبت منها وبعد الولادة
 يثبت من الثاني بالاتفاق امرأة ادخلت حملة في فرج صبي ولم يلد
 اللبن دخل في حلقة او لم يلد دخل في حلقة اللبن لا يثبت الحقة لان
 الحرمة لا تثبت بالشح صببية ارضعت من بعض نساء اهل قرية

في احاد
 في ابلاها
 سيحيط بصبي
 عنقه

ولا تدري من كانت ثورت وجهها رجل من اهل قرية فهو من سعة واذا
ظهر جلد المرضعة وخافت على ولد بالهلاك ونزوها معسر يباح لها
ان تسقط قبل ان يخلق عضو لانه ليس بالحى واقل مدته مائة وعشرون
يوما على ما قالوا اذا لم ياخذ الصبي تدري غيره امه او لم يواجد من يرضعه
تجبر للام على الرضاع وعليه الفتوى لان الرضاع كان مستحقا عليه بانه
وعند مالك تجبر للام على الرضاع اذا لم تكن شريفة اقران هذه المرأة
امر او اخته او ابنته من الرضاع او من النسب لثقال او همت او اخطأت
او نسيت فصدقته المرأة يجوز ان يتزوجها خلافا للشافعي لان هذا
مما يقع فيه الاستنباط والحمل والحرمه حق الشرع وكل واحد منهما
امين فيه ولا يكتل بهما احد وان ثبت على اقراره لم يجز له ان يتزوجها
ولو اقرب عدما تزوج امرأة انها اخت من الرضاع وان اقر عليه اشهد
عليه يفرق بينهما وان رجع قبل الاخبار ولم يشهد لم يفرق خلافا للشافعي
وان قال لامرأته هذه بنتى من الرضاع ويثبت على ذلك ان كان
يولد مثلها بمثله وليس لها نسب معروف يفرق بينهما ولا تقبل في الرضا
شهادة النساء منفردات وانما يثبت بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
لانه ما يطلع عليه الرجال ولا نه يلزم بطلان النكاح الثابت بها وبطلان
محلية العقد ان كان قبل العقد وهذا يصح له ولو اقامت عليه حجة
وبينة يفتى له بالخذل للاحتياط لانه ترك نكاح امرأة يحل له نكاحها
وعند الشافعي يثبت بشهادة اربع نسوة وعند مالك يثبت بشهادة
امرأة واحدة رجل تزوج ثورا خير مسلم وامرأة ثقة انها اخته من
الرضاع لم يفرق بينهما الا بحجة تامة ولكن ينبغي ان يتنزه فيفارقها

لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقف موقف التهم
 وإن يقع وطيا حلالا ولا خيرا من أن يقدر على وطئ حرام ولا بد من
 أن يطلقها لأنها منكوبة للمرأة أن تزوج بغيره بغير طلاق منه
 ويعطيها نصف مهرها إن كان قبل الدخول بها لا احتمال وبجوابه
 ويستحب لها حكمها أن لا تأخذ لاحتمال بطلان النكاح وإن كان
 بعد الدخول تأخذ قدر مهرها ومثلها وتتنزه عن أخذ الزيادة
 منه لأنها لا تستحق من وجهه وإن لم يثبت الفرقة بهذا الخبر بقى
 النكاح على حاله ولا يجوز له أن يتزوج اختها وأربعاً سواء حتى
 تفسد فساد العقل بحجة تامة **كتاب الطلاق** وهو في الشرع
 عبارة عن رفع القيد المحكم وأزالة الملك عن محله وهو تصرف مشروع
 إذا صدر من أهله مضافاً إلى محله فركنه قوله أنت طالق و
 طلقتك والأهلية فيه كون المطلق عاقل بالغاً والمحلية كون المرأة
 منكوبة زوال الملك عن المحل وانتقاله إلى المهر وقيل الطلاق مصل
 من طلق يطلق من نصر ينصرف وقيل هو مصل من باب التفعيل كالتسليم
 والسلام لا مصل فيه الخطر عندنا لقوله عليه السلام تزوجوا ولا
 تطلقوا وقوله عليه السلام ما خلق الله مباحاً أحب إليه من العتاق
 وما خلق الله تعالى مباحاً أبغض إليه من الطلاق لأن في الطلاق
 قطع الوصلة التي تعلقت به مصالح الدنيا والآخرة
 للحاجة عند التنازع والتشاجر فيقد ربقاً وما ينفع به الحاجة وهو
 إيقاع الواحد في كل طهر واحد لم يجامعها فيه ويتركها حتى تنقضي
 عدتها والخلاص بالواحدة يحصل فلا حاجة إلى الزيادة عليها ولا غيرها

له أهله ثبت
 سبيلها في حسينه
 عن عنه

طلاق بلا كراهية عند الجمهور ولهذا استحسنتها الصحابة رضي الله عنهم
 وعند الشافعي الأصل الإباحة في الطلاق لقوله تعالى ولا جناح
 عليكم إن طلقتم النساء وقوله تعالى فطلقوهن ولا تفاوت فيه بين
 طلقة واحدة وبين ثلاث عند الإباحة له الثلاث جملة وتفرقها في طهر
 واحد وإن ايقاع الثلاث شرع حتى يتضاد منه الحكم المشرع ولا
 يجامع للخطر كما هو المذهب بخلاف الطلاق في حالة الحيض فإنه مكروه
 لأنه تطويل العدة عليها وهو ضرر بها وإذا طلق الرجل امرأة المدخول
 بها ثلاثا أو اثنين بكلمة واحدة في طهر واحد فطلقها عقب الجامع وثلاث
 الحيض فهذا كله بدعي فيقع الطلاق بها ويأثر به الزوج ويصير عينا
 خلافا للشافعي وفي ايقاع الواحدة البائية اختلاف في كونها بدعي
 وعند الروافض لا يقع الطلاق في حالة الحيض وكذا في الطهر الذي
 جامع فيه أو طلقها ثلاثا في ثلاثة أطهار يصير سيئا من حيث الوقت لا من
 حيث العدة وعند مالك يصير بدعيًا لأن عند الإباحة لا واحد وإن
 كانت المرأة لا تحيض من صغرها وكبر يطلقها في كل شهر تليقة وإن
 كان الأيقاع في أول الشهر يعتبر الشهر بأوله وإن كان في وسطه يعتبر
 الأيام فطلاق الحامل يجوز عقب الجماع في زمان الحمل ثم زمان الحمل
 وإن طال فهو طهر واحد عند محمد كما لممتد طهرها وعندهما كل شهر
 منه يقوم مقام طهر كالأنثى والصغيرة فصل في صريح الطلاق
 وكنائمه صريح الطلاق قوله أنت طالق ومطلقة وطلقتك يقع بهذا
 الألفاظ الطلاق الرجعي لأن هذه الألفاظ تستعمل في الطلاق ولا تستعمل
 في غيره فكان صريحاً فيه وأنه يعقب الرجعية لقوله تعافا مسكوهين معروف

والان النكاح ع عقد مرغوب فيه مندوب اليه فالله تعالى ترحم علينا
بتأخير حكم الطلاق الى انقضاء العدة وهو البينة أو التظليق يقع عند
الغضب فلا بد له من الندامة فاذا اطلقها ثلثا او بائنا فقد ابطال حقه
بغير حاجة ولهذا اقاوا يا ترفيه نشر الطلاق الرجعي لا يحرم الوطى ولا
دواعيه لان الرجعة استدامة النكاح لا اعادته ولهذا تصير الرجعة
بالقول وبالفعل وبدون الاشهاد بخلاف ابتداء النكاح وعند الثلث
يحرم الوطى وانه بمنزلة ابتداء النكاح ولهذا لا تصير الرجعة
الا بالقول والاشهاد عنده في كل حرمة المصاهرة شصريح الطلاق
ليستغنى عن النية لانه صريح فيه لغلبة الاستعمال في الطلاق لا
غير فلا يحتاج الى النية والنية انما تعتبر في تمييز احد المحتملين
وكذا تعتبر نية الابان فيه لانه قصد فيه وكذا لا تعتبر فيه
نية التثنت والاثنتين عندنا لان اللفظ لغة فرد لا يحتمل العدد
والنية الخالية عن اللفظ الدال عليها لا تعتبر لان الطلاق يثبت
بهذه الالفاظ بطريق الاقتضاء فلا عموم له وقال الشافعي يقع عائق
لانه يحتمل لفظه فان ذكر الطالق ذكر الطلاق كذا ذكر العالم
ذكر العلم ونوى الطلاق وثاق لم يدين في القضاء لانه خلاف
الظاهر وايدى فيما بينه وبين الله تعالى ولو نوى الطلاق عن العمل
لم يدين في القضاء ولا في الدنيا وعن ابي حنيفة رحمه الله يدين
فيه واما الكنايات كلها تدين خلافا للشافعي في التثنت وهو
قوله اعتدى واستمري رحما وانت واحدة واما الخلع والطلاق
على بائن باجماع لانه بمنزلة اليقين في حق الزوج لا يصح رجوعه

لا يحتمل له

نوى الطلاق

نوى وثاق

سيد خير حسين

عن عنه

قبل القبول فلا يصح فيه شرط الخيار وقيل الخلع طلاق بائن عندنا
وعند الشافعي اذ المرينى الطلاق يصير فسخا عندنا حتى لو خالها
بثلاث مرات فانه لا تحل له حتى تنكح زوجا اخر عندنا خلافا له ولو
خالها ثم طلقها يقع عندنا وعندنا لا يقع لان الصريح لا يقع بالخلع
عندنا ولو قال انت طالق ونوي به التلث يصح لان المصداق اسم جنس
يحمل الكل ولو قال انت طالق انت طالق يقع طليقتان رجعيتان
لان الصريح يلحق بالصريح ولو قال نويت التكرار والخيار صدق وانك
لا قضاء وكذا لو قال انت طالق وطالق او انت طالق وطليقتك ولو قال
انت بائن لا يقع البائنية لان البائن المتنجزة واما البائن المعلق لا
يلحق به عندنا فروا بانها اثر خالها او على عكسه لا يلحق به بالاجماع
والصريح يلحق بالبائن وبالصريح كما لو خالها ثم طلقها ولو قال لها انت
طالق كل يوم مرتفع واحدة لان الموصوفة بالطائفة بها في يوم موصوفة
في كل الايام بخلاف قوله انت طالق في كل يوم حيث يتكرر الطلاق
يتكرر الايام حتى يقع ثلث تطليقات **فصل** واذ اطلق الرجل
امراة قبل الدخول بها طلقة تقع بائنة وان طلقها اثنتين او ثلثا يقض
عليها ايضا لان الطلاق متى قرن بالعدو فالواقع هو العدو فيقع الكل جملة
فان فرق الطلاق بانه بالاولى ولم تقع الثانية لا تعد امر المحلية بالث
والصريح والكنايات فيه سواء ولو قال انت طالق وطالق ان دخلت
الدار فدخلت الدار وقعت ثنتان لان الجملة متعلقة بوجود الشرط
وكذا في قوله انت واحدة وواحدة ان دخلت الدار ولو قال لها ان دخلت
الدار فانت طالق وطالق فدخلت وقعت واحدة عن ابى حنيفة لان

له لو قال
ولو قال انت
طلاق والله اعلم
سبيل جليل
عن عنه

الأول جملة تامة والثاني جملة ناقصة والجملة التامة مستغنية عن النسخة
 وكذا في قوله أن دخلت الدار فانت واحدة وأحدة ولو قال فواحدة
 بالفاء مع الواو تقع واحدة وهو الأصح ولو قال لامرأته أنت طالق أمس
 فيقع الطلاق فصل في الإضافة وإذا قال الرجل لأجنبية أن تزني
 فانت طالق فنزوها طلقت خلافا للشافعي لأن المعلق بالشروط سبب عند
 وجوب الشرط عند نفاكهة يتلفظ عند ذلك فيصير وعنده سبب في الحال
 وفي الحال لا يحل له فلا يصح اثر التعليق في تأخير الحكم ولو قال أن تزني
 فانت طالق وطالق أو قال بعد ما أخرى فنزوها طلقت وأحدة عند
 أبي حنيفة وعندهما ثنتان لأن الواو للجمع والجمع بحرف الجمع يلفظ
 الجمع لو قال لها أنت طالق وطالق أن تزني وبتك فنزوها طلقت ثنتان
 بالاتفاق لأن الواو وضع للجمع لا للترتيب ولا للقران والفاو وضع للجزاء
 والتعقيب وإذا قال لامرأته أن كلت فلا ناو فلا فانت طالق فكلمت
 أحدهما لم يقع الطلاق ما لم تتكلم الآخر وهذه المسئلة على وجوب أن وجد
 الشرطان في ملكه تطلق وإن وجد في غير ملكه أو وجد الأول في ملكه
 والثاني في غير ملكه لا تطلق لأن المعلق بالشرطين ينزل عند وجود
 أحدهما وإن وجد الأول في غير الملك والثاني في الملك بان طلقها بعد
 حلف وانقضت عدتها فكلمت فلا نا ثم تزني وبتك فكلمت الثاني تطلق عند
 خلافا للزفر وإذا قال أن كلت فلا فانت طالق وإن كلت فلا نا فخلفت
 طالق تطلق بكلام واحد هما لأن كل كلام شرط وجزاء ولو قال لامرأة
 أن دخلتماها تين الدارين فانتما طالق فدخلت أحدهما الدارين والآخر
 أحدهما طلقتا خلافا للزفر لأن الجمع إذا قوبل بالجمع تنطبق الأحاد على

الاحاد واذ قال ان اكلت او شربت فانت طالق لا تطلق ما لم يوجد
 الاكل والشرب في ملكه وان قال ان اكلت فانت طالق لا تطلق
 ما لم يوجد الاكل والشرب في ملكه ولو قال انت طالق ان اكلت
 او ان شربت فانت طالق تطلق باحدى الشرطين وان قال ان اكلت
 فانت طالق وان شربت فانت طالق تطلق بايهما وجد وكذا لو قال ان
 اكلت او شربت وان قال ان شئت او ابليت فانت طالق لا تطلق ان شئت
 او ابليت لان جمعها شرط ولا يتصور اجتماعهما وان قال انت طالق وان
 لم تشأى تطلق على احد الشرطين وان قال لها ان دخلت الدار فانت طالق
 ثلاثا فطلقها ثنتين وتزوجت بزوج اخر ودخل بها ثمر عادت الى الاول
 فدخلت طلقت ثلاثا عند ابى حنيفة وابى يوسف وعند محمد طلاق
 ما بقى من الطلاق وهو قول زفر لان الزوج الثاني لا يهدم مما دون
 الثالث عندهما ولو قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم
 طلقها ثلاثا فتزوجت غيرها فدخل بها ثمر رجعت الى الاول ودخل
 بها لم يقع شيء وقال نرقيقع الثالث لان التنجيز لا يبطل التعليق عند
 ولو طلقها طلاقا بايئنا مادون الثالث والمعلق قبل الدخول الدار ثم
 دخلت في العدة تطلق ما بقى من الطلاق والمعلق ب الشرط لا يتكرر
 الا في كلمة كلما بان قال كلما دخلت الدار فانت طالق يتكرر الطلاق
 بتكرر الدخول حتى يقع ثلاث تطليقات فان تزوجت بزوج اخر ثم
 عادت الى الاول ودخلت الدار لم يقع خلافا لزوج ولو قال كلما
 تزوجت انك فانت طالق فتزوجها ثلاث طاقث ثلاثا فان تزوجها بعد
 زوج اخر طلقت ايضا كما قال زفر لان هذا تعليق الطلاق بالملك والمالك

لا يتفاوت بعد التزويج بزوجه آخره و قيل بخلاف المسئلة الاولى
 حيث تعلق الطلاق بالدخول في الملك ولم يوجب جدا الا الطلاق الثلاث
 فقط ولو قال كلما تزوجت امرأة فحق طالق فأي امرأة تزوجها يقع
 عندنا خلا فاما لك تقول تزوج المطلقة يقع ايضا ولو قال كل امرأة
 اتزوجه فحق طالق فأي امرأة تزوجها تطلق خلا فالشافعي ثم لو تزوج
 المطلقة لا تطلق ولو قال أي امرأة اتزوجه فحق طالق فهذا يقع على
 امرأة واحدة لا فحسب ولو قال لو لدايه ان زوجتني امرأة فحق طالق
 فوجه امرأة لا تطلق لان هذا التعليق لا يصح لانه غير مضاف الى ملك
 النكاح وتزوجه بغير امرأة موقوف باجازه والطلاق لا يقع في النكاح
 الموقوف ولو قال لا امرأة ان خطبتك فانت طالق ثم خطبها وتزوجه
 لا يقع لانه لما خطبها وجد الشرط وانحلت اليمين في غير الملك ولم يبق
 اليمين حالة التزويج ولو قال مرا بن في دهيدي قيد يقع والمختار انه
 لا يقع لان حيث يقول الولي زوجة الشرط ولم يثبت له الملك حتى
 يقبل ولو قال اكر من كشت كم بجملة القرية فامراتي طالق ان تزوج
 فيها نرعا او فالكرا او قطنا يقع ولا يقع بالسقي والحصاد والكرم الجيد
 حلف ان لا يعمل مع فلان فالحميلة ان يشتري ذلك الشيء الذي يعمل
 فيه فيعملة ثم يبيعه من صاحبه اذا فرغ من العمل رجل حلف ان لا
 يدخل دار امرأة فباعته الدار ثم استاجرتها فدخلها لم يحث ولو
 قال ان امهلت طبنجك فوضعت امرأته القدر في الكانون ولم يكن
 في الكانون نار فاقدرت غيرها لا تطلق رجل قال لا امرأته ان فعلت
 حراما فانت طالق فيمينه على الحرام المطلق وهو الزنا رجل قال ان تزوجت

له لعلة تنفع
 سيد عبد الحسين
 عفي عنه

له لعلة او غيرها
 سيد عبد الحسين
 عفي عنه

له لعلة ولو
 قال ان امهلت
 طبنجك فانت

طالق ١٢
 سيد عبد الحسين
 عفي عنه

في هذه القرية في طالق فتزوج امرأة من القرية في موضع آخر لا تطلق
 ولكن الو قال من هذه القرية يقع رجل قال لامرأته ان شئتمك فانت
 طالق ثم قال يا بنت الزانية تطلق لانه في العرف يعد قدا لامرأته
 وان كان في الحقيقة قدا فالامها رجل قال لامرأته ان غسلت ثيالي
 فانت طالق فغسلت ذيل اركه لا يقع الطلاق امرأة قالت لزوجها
 ان اقمتم معك فالمجوس خير مني فالاصح انها ليست بردة ان اقامت
 معه ولكن ينبغي ان يجب الكفارة فيه لان تنجيزه كفر وتعليقه يصير
 يميناً رجل قال ان تزوجت امرأة او امرأة من بيت زوجها في طالق
 وامر رجلا ان يزوجه فزوجه لا تطلق لانه تمام الحنث بلا جزاء رجل
 قال لامرأته ان لم اشبعك من الجماع فانت طالق فجامعها ولم يقارنها
 حتى انزلت لا يقع الطلاق رجل طلق امرأته طليقة واحدة ثم قال ان
 راجعتها في طالق ثلثا فاذا انقضت عدتها فزوجه لا تطلق ولو كان
 الطلاق بائناً تطلق لان حقيقة الرجعة غير ممكن فانصرف الى مجازة
 وهو ابتداء النكاح بخلاف الاول ولو قال ان اردت ان اتزوج فلانة
 في طالق ثم تزوجه لا يقع شيء لان اليمين عند الارادة يحل بلا جزاء فصل
 رجل قال لامرأته انت طالق فسكت وقيل له كم طلقت فقال ثلثا تطلق
 ثلثا عند ابي يوسف فان عندنا اذا قال لها انت طالق ونوى الثلث يصح
 نية كما هو قول الشافعي ويحتمل ان يكون هذا قول ابي حنيفة فان عندنا
 اذا طلق الرجل امرأته تطليقة واحدة ثم قال جعلتها ثلثا تصير ثلثا
 ولو سكنت بعد ما طلق واحدة ثم قال ثلثا لا يقع ثلثا ان كان سكوتها
 بغير عدو ولو قال لها انت طالق ثم قال قدا طلقك يقع اخرى لان كلمة

قد يذکر لتأكيد الحال ویدکر لتأكيد الماضی فلا یصیر للماضی للاحتمال
 ولو قال قد كنت طلقتك لا یقع بأخری ولو طلقها تطليقة رجعية ثم
 قال جعلتها باینة ولو قال أنت طالق كل الطلاق یقع ثلثا وكذا لو قال
 أكثر الطلاق ولو قال أنت طالق لا قليلا ولا كثيرا یقع ثنتان عند
 أبي حنيفة ولو قال أنت طالق من واحدة الى اثنتين أو مابين واحدة
 الى ثنتين فهي واحدة ولو قال من واحدة الى ثلث أو مابين واحدة الى
 ثلث یقع ثنتان عند أبي حنيفة وعندهما في الأول یقع ثنتان وفي
 الثانية یقع ثلثا وعند زفر في الأول لا یقع شیء وفي الثانية یقع
 واحدة وهو القياس ولو نوى واحدة ثم مع ثنتين یقع ثلثا ولو قال
 أنت طالق من هنا الى الشام یقع واحدة رجعية وعند زفر باینة ولو
 قال أنت طال بمكة أو في مكة یقع الطلاق في الحال في كل البلاد لان
 الطلاق لا یختص بمكان بخلاف الزمان ولو قال يدك أو رجلك طالق
 لم یقع شیء خلافا للزفر والشافعی كما قوله طفرک وربعک ولو قال
 نصفک أو ثلثک طالق یقع لان المحل لا ینجزی في حق الطلاق فیری
 الكل ضرورة كما في قوله نصف الطلاق أو ثلثه فالطلاق لا ینجزی
 فیتکامل ولو قال لامرأته انما منک طالق لا یقع خلافا للشافعی ولو قال
 انما منک باین أو حرام ونوی به الطلاق یقع لان البینونة والحرفه مشترکت
 بينهما وان قال أنت منی ثلثا یقع ان نوى وان لم ینف لا یقعهما الا في حال
 مذاکره الطلاق إمراة قالت لن وجه طلقنی فقال قد فعلت طلقنی
 قالت زدنی فقال فعلت طلقنی أخرى ولو قالت طلقنی فقال
 قد طلقتك یقع ثنتان كذا راوی عن محمد وقيل ثلثا ان نوى لثالث

ولو قالت طلقني طلقني فقال قد طلقك قيل يقع ثلثا نوى
 او لم يقع ولو قالت طلقني ثلثا فقال طلقك يقع ثلثا ولو قيل اطلقت
 امرأتك فقال احسبها مطلقة لا يقع ولو قال لامرأته انا برى من نكاحك
 تطلق ولو قال انا برى من طلاقك لا يقع لان المرأة من الشئ تركه
 او اعراض عنه رجل قال طلق امرأتك فقال احسنت على وجه الحكم
 لا يكون اجازة ولو قال يرحمك الله او يقبل الله منك تكون اجازة ولو
 قالت لزوجي انا برى من نكاحك فقال من نكاحك انا برى من نكاحك يقع
 رجل قال لامرأته طلاقك على واجب او لا زواج ثابت او فرض لا يقع
 في الكل عند ابي حنيفة وذكر ابي حنيفة في واقعاته يقع في الكل
 لان نفس الطلاق لا يكون واجبا ولا فرضا ولا لازما ولا ثابتا وانما
 يجب بعد وجوب سببه ولو قال لعبد اعتقك على واجب لا يعتق والفرق
 بينهما في ذلك ان العتق قد يجب فلم يقضى هذا اللفظ وقوة العتق ولو
 قال لامرأته بامطلة ان كان بمانه وج قبله قد طلقها قال عنيت به
 الاخبار فيما بينه وبين الله تعالى وان لم ينو الاخبار به طلق ولو قال
 لست لي امرأة ولست لك زوج او قال لامرأة اولست لك زوج او
 قال ما انت لي بامرأة او ما انا بزوجك او مات زوجك ان نوى يقع عند
 ابي حنيفة والا فلا ولو قالت لزوجي انا برى من نكاحك فقال صدقت ان
 نوى الطلاق يقع عند ابي حنيفة ولو قيل له هل لك امرأة فقال لا قيل
 هذا ايضا على الخلاف وقيل لا يقع في قولهم جميعا لانه كذب محض وكذا
 في قوله نكحت زوجك لا يقع وان نوى لان المحجوز انكار ما مضى ولو قيل له هذه
 امرأتك فقال لا طلقك ولو قال لامرأته قد طلقك الله ذكر في الواقعات

لا طلاق
 فيما بينه وبين
 الله تعالى
 سيدنا حسين
 عليه

انه يقع وان لم ينفى لا يقع ولو قال اخوانه وارواه يقع تطليقتان رجل
قال لامرأته انت طالق مائة تطليقه فقالت ثلثا يكفني فقال الزوج
ثلث لك والبل في لصوا حبنا لا تطلق المحاطبة ثلثا ولا تطلق غيرها من
نساء لان الن ايد على الثلث لغوا فقد صرف الغوا اليمن ولو قال
لامرأته امر نساي بيدك فليس لها ان تطلق نفسها رجل له امرأتان
فقال هذه الطلاق وهذه طلقت الاولى ولم تطلق الاخرى وقال
هذه وهذه طلاق طلقت الاخرى دون الاولى ولو قال حلت طلاقك
او وهبت طلاقك او رضيت طلاقك او شئت طلاقك تقع تطليقة
واحدة وان لم ينفى لانه صريح في الطلاق ولو قال اردت طلاقك
لا يقع ولو قال انت طالق باسراة الله او بحسنة الله او بحبته او برضا
لا يقع ولو قال بعلمه او برضا عه يقع ولو قال انت طالق ثلثا ان شاء
الله تعالى او ما شاء الله لا يقع سواء علم من الاستثناء او لم يعلم ولو
قال انت ثلثا وثلثا ان شاء الله يقع عند ابى حنيفة رحمه الله لان
قوله وثلثا اصل ولو استثنى في نفسه له ان يطأها اذا بين المحروف
والافلا والسرأة ان لا يمكن نفسها من الوطى ما تسمع الاستثناء ولا فرق
بين تقديرا الاستثناء وتأخير كما في الشرط عند له وبه فاختار
لهذا يشترط الاتصال به ولو جرى على لسانه لفظ الكفر لا يكفر بالاتفاق
ولو جرى على لسانه لفظ الطلاق والعناق من غير قصد يقع عند محمد
وعند ابى يوسف يقع العتق ولا يقع الطلاق وقال ابو حنيفة على
عكسه ولو جرى على لسانه لفظ النذر يلزمه بالاتفاق رجل حكم طلاق
رجل فعند هذا ذكر ذلك الطلاق خطرياً له طلاق امرأته ان نوى

الا نشاء قطلق امرأته والا فلا ولو قال لامرأته تراقذلت بالناء قيل
 ان كان عالما لا يقع وقيل لا يقع لا فرق بين عالم وجاهل ولو قال تغدلت
 ذلك صدق فيما بينه وبين الله تعالى ولو قال انت طال ان نوي يقع
 ولو قال انت طال يقع ان نوي او لم يقع ولو قال انت طاق ان نوي يقع
 ولو قال انت طارق لا يقع وان نوي ولو قال اربيع طرق عليك مفتوحة
 لا يقع وان نوي ما لم حذى ولو قال ابعدى عني ونوي به الطلاق
 يقع ولو قال انت طالق الى سنة يقع في الحال لان الطلاق لا يحتمل
 التأبيد رجل قال لامرأته قولي انا طالق ان قالت تطلق والا فلا
 بخلاف ما اذا قال لرجل اخر قل لامرأتي انها طالق حيث طلقت
 قال ذلك الرجل او لم يقله والفرق بينهما ان في الاولى امر بالانفشاء
 وفي الثانية امر بالخيار واذا قالت المرأة لزوجها عن غضب
 ان كان ما في يدي في يدي استنفذت يدي نفسي منك فقال ما في
 يدي في يدي فطلقت نفسها وقال ما عنيت به الطلاق والقول
 قوله لان محتمل فلا بد من النية ولو قال لربيق بيني وبينك عمل
 ان نوي يقع وكذا في قوله لا نكاح بيني وبينك ونوي به الطلاق
 امرأة قالت لزوجها انك قد تزوجت علي امرأة فقال كل امرأة لي هي
 طالق تطلق المخاطبة الادوية عن ابى يوسف ولو قيل له انك امرأة
 في طالق تطلق غير هذه فقال كل امرأة اتزوجها في طالق وانت طلقت
 امرأته في الحال بخلاف قوله ان تزوجت امرأة في طالق وانت لم تطلق
 هي حتى يتزوج لانه علقها بالشروط ولو قال كل امرأة تزوجتها في طالق
 فالحيلة فيه ان يزوج الفضولي منه وهو مخبره بالفعل دون القول

له اجله ولو
 قال ما عنيت
 به الطلاق
 قال قول
 سيد جليل
 عن
 له اجله قال
 في طالق
 سيد جليل
 عن

روي هشام عن محمد أنه لا يحنث بالقول أيضا رجل ظن أن الزكاس
 فاسد قال تركت هذه المرأة تترطهر أنه كان صحيحا لا يقع الطلاق والتك
 شهيد أن عند امرأة بطلاقها أن كان زوجها غائبا جاز لها أن تتزوج
 غيره وإن كان حاضرا تسأل عنه فإذا أجدها حتى إلى القضاء ويسع لها
 أن تمكن لزوجها قبل القضاء رجل قال لامرأته المطلقة الرجعية تزوجك
 يصير مباحا لأن العمل بحقيقة التزوج متعذر فيصير إلى مجازة وهو
 الرجعية رجل قال لامرأته إن ذهبت إلى قرية كذا فانت طالق فذهبت
 إلى قرية أخرى ووردت بضياع تلك القرية ولم تدر دخل عمل من القرية
 لا يقع الطلاق لأن القرية اسم للعمل فزاد رجل حلف أن لا يطلق امرأته
 فإذا دان يطلقها ولا يحنث به فينبغي أن يؤول إلى مدة فمضت مدة الأيل
 وقم الطلاق ولا يحنث أو يتزوج امرأة رجعية ويأمر امرأته أو اختها
 أو أمها بأن تزوجها ولو قال حلال الله على حرام أو كل حلال على حرام
 يقع على الطعام والشراب وما ينوي غيره الطلاق وغيره وإن الطلاق
 يكون الأيل وإن نوى ثلث فتلتا ولا يصرف على المأكولات والمشروبات
 والقياس أن يحنث كما فرغ لأنه باشر فعلا مباحا وهو النفس وهو قول
 زفر إلا أن هذا سقط اعتبارا للضرورة عندنا فيصير ما قلنا وقال
 المتأخرون يقع به الطلاق عن غير نية لغلبة الاستعمال فيما يعرف
 وعليه الفتوى ولهذا لا يحلف إلا الرجال وإن لم يكن له امرأة يكون
 يميناً فيجب بالحنث ولو علقه بفعل مستقبل ثم وجد الشرط فالحكم
 فيه هو الطلاق وإن كان له امرأة والاف كفاية ولو قال إن فعلت
 كذا فحلال الله على حرام وقد كان فعله طلق امرأته وإن لم يكن له امرأة

لو علمه لشهد
 شاهدان ١٢
 سيدنا جليلي
 ففعله

فلا شيء عليه لأنه يمين الغموس ولو قال لامرأته ان تزوجت عليا
 ما عشت فحلال الله على حرام ثم تزوج امرأة عليها يقع على الكل واحدة
 منها تطلق رجعية رجل اشترى امرأة وقعت الفرقة بينهما لان النكاح
 عقد ضروري فلا يظهر اثره عند القوي وهذه الفرقة لا تطلق فسخ
 ولو اعتقها بعد ما استبرأها ان شرط طلقها قبل ان تمضي مدة تنقضي بها العدة
 يقع الطلاق عند محمد وعنده ابي يوسف رحمه الله لا يقع والفتوى
 على قوله ولو اشترت امرأة زوجها يقع الفرقة ايضا لو جود المانع بين حكم
 المالكين ولو احتقت نكاحها ان شرط طلقها وهي في العدة لم تقع الفرقة عند
 ابي يوسف وقال محمد تقع وان اشترته ثمرات ان ولدت منه ولدا يعتق
 واذا وطئ الرجل احدا امرأته في الطلاق الميهم تعينت الاخرى الطلاق
 وفي وطئ المولى احدى امتيه في العتق الميهم لم يتعين عند ابي حنيفة
 رحمه الله فصل في الاستثناء رجل قال لامرأته انت طالق ثلاثا
 الا واحدة طلقت ثنتين وان قال الا اثنتين طلقت واحدة ولو
 انت طالق ثلاثة الا ثلاثا يصح فيقع ثلث لأنه استثنى الكل من
 الكل باطل وهو بمنزلة تخصيص العام لان التخصيص لا يتم الكل فلا يقع
 منه شيء حتى يصح ولهذا يبطل قول من يدعي انه استخرج بعض ما تكلم
 ورجوع عن بعض ما قال فانه لو اوصى بثلاث ماله لا يصح الاستثناء مع
 ان الوصية قابلة للرجوع ولو قال انت طالق انت طالق الا ثلاثا تطلق
 ثلاثا ولو كرر حرف العطف بان قال انت طالق ثلاثا الا واحدة واحدة واحدة
 واحدة وكذا لو قال انت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة الا ثلاثا ولو
 قال انت طالق ثلاثا الا ثنتين وواحدة طلقت واحدة ولو قال انت طالق

واحدة واثنين طلقت ثلثا والاصل فيه ان في كل موضع لا يمكن
الدفع من الحملتين لا يصح الاستثناء ولو قال انت طالق ثلثا الا
ثلثا الا واحدة وقعت ثنتين لان الاستثناء من النفي اثبات
ومن الاثبات نفي فصل في الطلاق المريض اذا طلق الرجل
امراته في مرض موته طلاقا بايضا وهي في العدة ورثت منه وان
مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها وقال الشافعي لا تراث في
الوجهين لان الزوجية بطلت بالطلاق وهو سبب الميراث ولهذا
لا يراث منها اذا ماتت وقال مالك توارث ما لمرث تزوج بزوجه اخر
لقول عثمان رضى الله عنه من قرأ من كتاب الله رد عليه من غير
فصل ولنا ان الزوجية سبب الارث والزوج قصد ابطاله فير اليه
قصد لا بتأخير عمل الطلاق الى انقضاء العدة والاصل في طلاق الفأ
متى ابان الرجل امراته المدخول بها في مرض موته بلا سوال ولا رضاً
منها وهي في العدة ومن اهل الميراث وقت الابانة وتوارث عنه لما قلنا
ومن كان محصوا او في صفة القتال اذا طلق امراته لا يكون الفأ لان الغا
السلامة كذا راكب السفينة ومن قد ملققتل في رجيم او قصاص اذا
طلق امراته ثمرات لمرثت خلا فالزفروا المريض اذا كان بحال لا يقوم
لحواله يخاف من الهلاك يثبت له حكم الفأ الذي يحج ويذهب
يختم كل يوم فهو بمنزلة الصبي والعقد والمفارج ان كان قد ايسر
فهو بمنزلة الصبي امرأة المريض قالت طلقني واحدة فطلقها ثلثا
استحسانا مسأكل متفرقة رجلا شرب الخمر فهدم فقال عقده
بالهدم فطلق امراته لا يقع وهذا اذا يكن النبيل شديدا اما اذا كان

شديد ان يقع على قياس قول محمد لانه حرام عنده ولو زال عقله بالسكر
 فطلق امرأته لا يقع لو زال عقله بالبنج ولبن الرماك او شرب دواء فسكر
 فطلق امرأته لا يقع وروى عن ابى حنيفة انه من شرب البنج حتى زال
 عقله فطلق امرأته يقع اذا علم حين شربه انه يزيل العقل واكل البنج
 حرام لكونه مضر يزيل العقل لا عينه حرام فان عينه حلال واذا اكره
 الرجل على شرب الخمر فسكن فطلق والصحيح انه لا يقع الطلاق ولا يلزم
 المحل وذكر في العيون عن محمد انه يقع لانه ما زال عقله بالاكراه وانما
 زال عقله بالشرب رجل كتب الطلاق كناية مرسومة وذلك يجري
 مجرى النطق فيقع الطلاق من وقت ما فرغ من الكتابة لان الكتابة
 قامت مقام العبرة باعتبار الحاجة ولو علق الطلاق بجمي الكتابة لم يقع
 ما لم يصل الكتاب اليها ثم الكتاب اذا كان متبينا غير مرسوم كالكتابة
 على الجدار او اوراق الاشجار او هوليس بحجة من القادر على التكلم فلا يقع
 الا بالنية والدلالة واما اذا كان غير متبين كالكتاب على الهواء والماء
 وهو بمنزلة كلام غير مرسوم وذلك لا يفيد كلاما ولا ثبت به الحكم
 اما المتبين المرسوم كالنطق في الحكم ولو قال طلقت امرأتى فلا تها
 بغير اسمها لا يقع الا ان ينفى بها لان الغالب يعرف بالاسم ولو قال تريد
 طالق وه امرأته وقال لمرأتى لا يصدق قضاء رجل قال لامرأته
 اشتريت طلاقك بمهرك فقالت اشتريت لا يقع الطلاق ما لم يقل الزوج
 بعث هو المختار رجل طلق امرأته بالعربية وهو يعلم ان بهذا يقع
 الطلاق ولكن لا يعلم معناه يقع الطلاق به وكذا في العتاق والابراء
 عن المهر والدين امرأة ارادت الخروج فقال ان خرجت فانت طالق

فجلست ثم خرجت بعد ذلك لا تطلق رجلا طلق امرأته ثلثا ثم تزوجها
قبل التحليل فجأت منه بولد ولا يعلمان فساد النكاح يثبت بالنسب
وان كانا يعلمان بفساد لا يثبت ايضا عند ابى حنيفة امرأة سمعت
ان نروجهما طلقها ثلثا وهي لا تقدر ان تثبت ولا تقدر ان تمنع نفسها
منه فلهما ان تقتله اذا اراد قربانها ولكن لا تقتله بالالة حتى لا يجب
القصاص عليها والحيلة في هذه المسئلة ان المرأة تغير هيتها او تغطي
وجهها حتى لا يعرفها نروجهما ويقول اخر انك تزوجت هذه المرأة وان
قال ما تزوجتها فيقول ان كنت تزوجتها في طالق ثلثا ان قال نعم فيكون
اقرار منه ثم تكشف وجهها واذا اقتضت انها مطلقة ثلثا ونروجهما
منكر ولا بينة عليه لا يجب ان يحلل نفسها بنزوح المطلقة الثلث
بشرط التحليل جازم النكاح ويكرو تحلل الاول عند ابى حنيفة وقال
ابو يوسف لا يصح النكاح ولا تحلل الاول وقال محمد يصح النكاح
ولا تحلل الاول واذا نوى بقلبه شرط التحليل لا يكره وتحلل الاول
بالاتفاق رجل علق الطلاب بالتزويج تزوج امرأة فاستفتى شافعي ^{لهب} ماذا
فافتى على مذهبه انه لا يقع الطلاق فتقوا انه لا يكون حجة في محقه
ولو حكما شافعي اخر فحكم على مذهبه والامير انه ينفذ حكمه لا يفتد
فيه وكذا الحيلة في كل تعليق بالملك وسببه والا فضل للرجل ان
يعطى مهر امرأته قبل الدخول بها والا فضل للمرأة ان لا تأخذ منه
شيئا حتى يدخل بها باب العدة علة الحق البالغة بعد الدخول
في الطلاق والفسخ تنقضي العدة بثلاثة اقرأ عندنا هو الصحيح وعد الامة
حيضتان وعند الشافعي الاطهار وعدة الانيسة والصغيرة ثلثة اشهر

لقوله تعالى واللاي ينسن من الحيض واللاي لم يحضن وعدة الائمة
 مقدرة بخمسة وخمسين سنة وعليه الفتوى وعدة المتوفى عنها زوجها
 اربعة اشهر وعشر ايام سواء كانت صغيرة او كبرى مدخول بها او غير
 مدخول بها لاطلاق النص وعدة الحامل تنقضي بوضع الحمل سواء كانت
 مطلقة او متوفى عنها زوجها كحرة كانت او امة لا طلاق قوله تعالى واولات
 الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن وعدة الاماء نصف عدة الحرث بالاشهر
 وان كانت المرأة الياسة واعتدت بالشهوى نذرأت الدم تنقضي ما مضى
 بالشهوى واستئناف العدة بالحيض ومعناه اذا رأت الدم على العادة لان
 عود العادة يبطل الياس وهو الصحيح فظهر انه لم يكن خلقا لان شرط الحلقة
 عند تحقق الياس بالاصل بدوام العجز الى الممات كالقدية في حق الشيخ
 الفاني هذا على قول من لم يقدر الاياس بمدة وعلى قول من قدره بمدة نذر
 رأت الدم لم يكن حيضها كالصغيرة التي لا تحيض مثلها اذا رأت دما وبعدها
 يعتد بالشهوى لم يستأنف لانه الاصل في حقها اذا مات مولى امرؤ عندها
 او اعتقها فعدتها ثلث حيض لقول عمر رضي الله عنه عدة امرؤ لثلاث
 حيض ولا نكاحا وجبت بزوال الفرائش واشبه المنيحة وعند الشافعي عدتها
 حيضة واحدة لانها تجب بزوال ملائ اليمين واشبهت الاستبراء وان كانت
 لا تحيض فعدتها ثلثة اشهر عندنا كما في النكاح وابتداء العدة في الطلاق
 عقيب الطلاق وفي الوفاة عقيب الوفاة وان لم يعلم بالطلاق والوفاة
 حتى مضت العدة وانقضت عدتها واختار مشايخنا في الطلاق من وقت
 الاقرار بنفي التهمة الموضوعة في المتوفى عنها زوجها عن علي رضي الله عنه
 من وقت الخبر والعدة في النكاح الفاسد عقيب التفريق او على عزم الواطي

على ترك وطبها عندنا وقيل الترك في النكاح الفاسد لا يتحقق إلا بالقول
 بان يقول تركتك وخليتك وقال زفر عن احوال الشرطيات ولا ينبغي ان
 تخضب المعتدة ولا باس بالتعريض في الخطبة وتفسيره قال ابن عباس رضي الله
 عنه هو ان يقول اني اريد ان اتزوج وعن سعيد بن جبير في قوله قولاً معروفاً
 وهو ان يقول اني فيك راغب واني اريد ان اجمع وقيل هذا في حق المتوفى
 عنها زوجها اما في حق المطلقة لا يجوز التعريض لانها لا تخرج كذا ذكره في شرح
 تاويلات امرأة زارت اباها فطلقها زوجها عندهم كان على المرأة ان تعود
 الى منزلها امرأة اقرت بانقضاء عدتها بالحيض لم تصدق في اقل من سنتين
 يوما عند ابي حنيفة وعندهما لم تصدق في اقل من تسعة وثلاثين
 يوما وعند الشافعي لم تصدق في اقل من ثلثة وثلاثين يوما **فصل**
اكثر مدة الحمل سنتان لقول عائشة رضي الله عنها الولد
 لا يبقى في البطن اكثر من سنتين ولو يقدر فلاك مغزل وانما قالته سماعا
 اذا العقل لا يهتدي اليه واقله ستة اشهر لقوله تعالى وحمله وفضاله
 ثلثين شهرا وقال الشافعي اكثره اربع سنين تقريبا بانقضاء العدة لاحتمال
 العلوق في العدة لحيوان تكون ممتد الطهر فان جاءت لاقل من سنتين
 بانت من زوجها وان جاءت به لاكثر من سنتين يثبت نسبه ايضا
 وتصير رجعة والمبوتة يثبت نسبها اذا جاءت به لاقل من سنتين
 لانه يحتمل من وقت الفارقة لم يثبت نسبه لان الحمل حادث بعد الطلاق
 فلا يكون منه لون وطبها محرما لان يدعيه لاحتمال انه وطبها بشبهة
 في العدة ويثبت نسب الولد المتوفى عنها زوجها ما بين
 المواقاة وبين السنتين وقال زفر اذا جاءت به بعد انقضاء عدة

الوفات ستة أشهر لا يثبت النسب لأن الشرع حكم بانقضاء العدة
 بالشهر كما اقرت بالانقضاء كما بين في الصغيرة إلا أن لانقضاء عدتها
 جهة أخرى وهي وضع الحمل بخلاف الصغيرة فصل من اخو بالولد
 اذا وقعت الفسقة بين الزوجين فالام حق ما لم تزوج ولا ين
 الامر اشفق واقدار على الحضنة فكان الدفع اليها انظر اليه اشار الصديق
 رضي الله عنه دفعها خير من شهد له يا عمر حين وقعت الفسقة بينه وبين
 امرأته فان كان الصغير رضيعا ان وجدت من مرضعة باقل فترضعه
 الامر او مرضعة بغير شيء يدفع اليها لانها ترضعه عند الامر بخلاف ما اذا
 ارضعت الامر بذلك القدر ترضع الامر ومحق الحضنة للام وقومها من
 النساء سواء كانت مسلمة او كتابية او مجوسية وان تزوجت الام
 او ماتت فامر الامر اولى فان لم تكن فامر الاب اولى من الاخوات فان لم تكن
 جدلة فالاخوات اولى من الخالات والعمة وفي رواية الخالة اولى من الخت
 لاب واذو القربتين منهن اولى من ذى قرابة واحدة وكل من تزوجت
 من هؤلاء يترك حرم محرر من الصبي لا يسقط حقها كالجدة من الامر اذا تزوجت
 من الجدة للاب والخالة اذا تزوجت اجنبا يسقط حقها والامر والجدة
 احق بالغلام حتى ياكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده
 وقد مر الحضنة تسع سنين وهما احق بالجارية حتى تحيض ومن
 سواهما احق بها حتى تبلغ حدا تشتهى ولا خيار للغلام والجارية
 وقال الشافعي الخيار اذا كانا عاقلين لان النبي صلى الله عليه وسلم
 خيره بينهما فلما قال عليه السلام اللهم اهدنا لهذا فوقف الانظر بترك
 دعائه عليه السلام واذا اراد ان يخرج بولد له الصغير من الحضر

له لعله
 فخير بينهما
 والله اعلم
 صحيح
 صحيح

تجب النفقة لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الوط
كرها واذا لم تنزل المرأة في البيت لا تلزم النفقة اليها بقدر
الامكان حتى ان زوجها كان صاحب مائدة والتمكن قد ار
ما يكفيها ليس لها المطالبة بالفرض فاذا عجزت عنه تفرض لها
كل يوم مقدار ما يكفيها بالمعروف فوق التقدير ون التنذير
نظر للجانبين وقال الكرخي يعتبر حال الزوج وهو قول الشافعي
وقيل يعتبر حال المرأة والصحيح يعتبر حالهما وعليه الفتق وتفسيره
ان كانا موسرين تجب نفقة اليسار وان كان معسرين تجب نفقة
الاعسار وان كانت موسرة والزوج معسر تجب نفقة متوسط
ثم الاطعام غير مقدار عندنا وانما تجب قدر كفايتها بالمعروف
وذلك يختلف باختلاف الاشخاص والافاق والاماكن
وعند الشافعي هو مقدار على الموسر مدان والمعتوسط مد ونصف
وعلى الفقير مد ولا يلد من الخبز والادام وادنى الادام اللبن
والزيت ولا يلد من الدقيق والماء والحب والملح والدهن في
البيت واذا امتنعت من الطبخ والخبز لا يجبر عليها اذا كانت من بيت
الاشتراف وكانت بها عادة وان كانت المرأة عن تحمل نفقاتها
فعلها الطبخ والخبز لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل خدامة
داخل البيت على فاطمة رضي الله عنها وان امتنعت خادمتها من
الطبخ لا يجب نفقتها عليه لان نفقتها مقابلة بالخدمة اما الكسوة
فقد روى بدريين وخمسينين وملحفة في كل سنة درهم صيف وهو
الرقيق ودرهم شتوي وهو الثخين وخمار من ابريسم وخمار من

قزو لم يذكر السر او يل في الصيف ولا بد في الشتاء ولم يذكر المكعب
 والخف لانه من اسباب الخروج ولا بد من الخف لها ولكن لا يجب
 الخمد لها والكسوة تفترض للمرأة في كل ستة اشهر ويفض الطحال
 في كل شهر وقيل ان كان الزوج محترفا تجب يوافيها ما وان كان
 تاجر اشهر فاشهر او ان كان دهقان سنة فسنة واما السكنى فعليه
 ان يسكنها في دار مفردة بين قوصا الحين مما يكفيها موضع من الوضوء
 او غيره ولا له على وعليه حائل حتى لا يطلع عليها احد وليس فيها احد
 من اهله الا ان تختار ذلك ولو غصب دارا فاسكنها فالمرأة ان
 تمنع من السكنى فاذا امتنعت فليست بمباشرة ولا يمنع الزوج محار
 من الزيارة في كل شهر ويجب النفقة للمبتقاة كالمطقة الرجعية
 وعند الشافعي لا نفقة للمبتقاة كالمتقاة في عنقها زوجها الا اذا كانت
 حاملا واذا اطلق الرجل امرأته طلاقا باينا او مات عنها زوجها فخطبها
 رجل في عداتها فقال انفق عليك مادمت في العدة بشرط ان
 تتزوجيني فرفضت بذلك فانفق تزوجت منه ولو تزوج
 لان هذا شرط فاسد وان انفق عليها من غير شرط والصحيح ان هذا
 اذا الموت تزوج لانه تبرع الاصل في الفقرة اذا جاءت من قبل
 الزوج بفعل مباح او محظور تستحق النفقة والسكنى اما اذا وقعت
 من قبل المرأة ان وقعت بفعل مباح كخيار البلوغ والعنف وعدم
 الكفاءة كان لها النفقة وان وقعت بفعل محظور كالردة ومطاع
 ابن الزوج لا تجب النفقة على رجل كفل المرأة عن زوجها نفقة
 كل شهر ابدأ ان شرط لها تجب النفقة على الكفيل ايضا لان العدة

لاهله تجب
 نفقة العدة
 سيد جليل حسيني
 عفي عنه

بمثلة النكاح واذا مضت المدة في النكاح او في العدة والزوج
لا ينفق عليها سقطت النفقة التي مضى عليها عندنا الا انها صالحة من جهة
واليس يعوض الا ان يفرض القاضيه فيه ونفقة الزوجة لا تصير
دينا في الذمة عندنا الا بقضاء القاضيه او بالرضى واذا مات احدهما
قبل الاستيفاء سقطت وان استوفى نفقة السنة ثمرات لم يستمر
منها شيء عند ابي حنيفة و ابي يوسف وعند محمد والشافعي تجب لها
نفقة ما مضى ويرجع ما بقى رجل اذا عجز عن نفقة امرأته لم يفرق
بينهما وعند الشافعي اذا عجز الزوج عن نفقتها يفرق بينهما ويقال لها
استديني عليه ثرا الاستدانة ان كانت بامر القاضيه فالعزم يرجع
على الزوج فان كانت بغير امر القاضيه فانه يرجع على المرأة **فصل**
نفقة اولاد الصغار والانات المحسرات على الاب لا يشاركه
فيه احد كما لا يشارك في نفقة الزوجة ولا تسقط بفقرك وكذلك
نفقة الاب والجداد وان خالفاه في دينه لقوله تعالى **صَاهِبْهُمَا**
فِي الدِّينِ مَعْرُوفًا فنزلت الآية في حق الابوين الكافرين لان
لهما ثوابا في ملك واجرة الامرضاع كالنفقة وهي على الاب ولا
يجب استخباره زوجته او معتدته لترضع ولدها منها لانه الرضاع
مستحق عليها ديانة فلما اقدمت عليه بالاجرة ظهر قد رتها فصار
واجبا عليها فلا يجب اخذ الاجرة على الواجب ولا يجب نفقة الاولاد
الذين كبروا والكبار على الاب الا اذا كان زنا او مريضا ولا يجب
نفقة الابن المحسر على ابيه حكما ونفقة الابوين على الابن الموم
والبنت المومسة في ظاهر الرواية هو الاصح ولا يشترط العجز عن

الكسب فيها بخلاف نفقة ذي رحم محرمة فان العزوف
 شرط في الذكور دون الاناث وتجب نفقة ذوى الامر حاكم
 المعسر ^{عليه} الموسرين خلافا للشافعي على قدر الميراث لكونه محررا
 حتى كانت نفقة الاخ المعسر على الاخوات الموسرات المتفرقات
 اخماسا وان كان له عمر وعمة وخال وخالة فالنفقة على العم
 باعتبار الميراث وان كان العم معسرا فالنفقة على العمة والخال
 اثلاثا على قدر الميراث ويجعل العمر كالميت وحدها اليساهن
 مقدرا بالنضاب التي تجب فيها صدقة الفطرو عن محمد مقدرا
 بما يفعل عن نفقة نفسه وعياله شهر الا ان المعتبر في حقوق
 العباد انما هو القدرة دون النضاب فانه للسيرة والفتوى على
 الاول ولا يجبر على النفقة الا للاربعة للابن الصغير والبنات
 البالغة بكر كانت او ثيبا والزوجة والساوك والمجد الصغير
 بمنزلة الاب والجد بمنزلة الاب الفاسد بمنزلة الاخ عبد ان
 لرجلين فغاب احدهما والاخر حاضر يرفع الامر الى الفاققة ^ظ فاققتها
 عليه ثري يرجع على النائب بحصته ان حضر وكذا لو كان لامراة
 بنتان فقضى القاضي عليهما بالنفقة فغاب احدهما او امتنع
 وانفق الاخر يرجع على الاخر بالنصف عبد صغير او من اوجازية
 لا توجد مثلهما يجبر المولى على البيع اذا امتنع من الاتفاق عليه
 ولو اعتقه سقطت عنه النفقة ولا يجبر على نفقة الدواب الا
 انه يؤمر بيانة وقيل يجبر عليه وهو قول ابى يوسف والشافعي
 ولهذا ايا شر بترك الاتفاق للنهي الوارد فيه عن تذييب الحيوان

له لعله
 والجد الفاسد
 بمنزلة الاخ
 سيد جبر
 عفي عنه

واضاعة الممال بخلاف ما اذا امتنع عن سقي أرضه واشجاره
كتاب العتاق العتق تصرف مندوب اليه لقوله عليه
 الصلوة والسلام ما يما مسلم اعتق مؤمنا اعتق اليه بكل عضو
 منه عضوا من النار ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل العبد والمرأة
 الامة ليتحقق مقابلا للاعضاء وان ليس بعبادة ولهذا يصح من
 الكافرين واما الاعتاق لاجل الصنم والشيطان مكروه والعتق
 والحرية عبارة عن القوة يقال عتق الطير اذا قوي وطار وفي
 الشريعة عبارة عن القوة الملكية التي تطهر في بني آدم وبها يصير
 المرأ اهلا للملكية والقضاء والولاية والشهادة ونفاذ التصرف
 ويدفع تصرف الغير عن نفسه فيثبت به الملكية وهو الحرية
 وهو احيا الميت من وجهه وكون المعتق مالكا واهلا للعتق شرط
 في صحة العتق ثم العتق يثبت بالصريح مثل قوله انت حرو ما اشبه
 والكتابة كالطلاق وقوله لا سبيل لي عليك وما اشبه ذلك فالصريح
 لا يحتاج الى النية والكناية تحتاج اليها ولو قال انت حر من
 عمل كذا لا يعتق في القضاء ولو قال وهبت لك نفسك عتق
 نوي او لم يوقبل العبد او رده وكذا لو قال بعث نفسك منك
 لان بيع العبد من نفسه اعتاق وكذا لو قال تصدقت عليك
 نفسك ولو قال فرجك حر عتق لانه يعتبر عن جميع ولو قال ذكرك
 حر لا يعتق في ظاهرا الرواية ولو قال هذا ابني ويثبت على ذلك
 وهو يولد مثله بمثله وليس له نسب معروف يعتق وان قال هذا
 والدي يعتق في القضاء رجل بعث غلامه الى بلد ولو قال له ان

استقبل احد افقل انا حر لا يعتق ولو قال اهل بغداد او عبدا بغدا
 احرار وعبدا من اهل بغداد لا يعتق ما لم ينو عند ابى يوسف فكل
 لو قال كل عبدا في هذه السكة او في الجامع حرو عبدا فيها ولو قال
 كل عبدا في هذه الدار فهو حرو عبدا فيها عتق بالافتق ولو
 قال لعبدا قد اعتقتك الله تعالى عتق وان لم ينو هو المختار ولو قيل
 اعتقت هذا العبد فاعطى برأسه بنحو لا يعتق لانه قادر على
 العبادة فلا يقو ما الاشارة مقامها بخلاف السبب رجل امر
 عبدا بشئ فامتنع منه فقال له انت الا حر لا يعتق ولو قال
 لعبدا انت لا يعتق عند ابى حنيفة وان نوى خلا فالخير وقيل
 خلا فالج يوسف ولو قال انت عبدا الله لا يعتق بالاجماع ولو
 قال هذا الا حر وشار الى عبدا عتق في القضاء ولو قال لعبدا
 حرا واصلا حرا نعلم انه بشئ لا يعتق والا يعتق ولو قال لامرأة
 امرئ في جاريتي حرة فعتقتها فاعتقت ولو قال كل عبدا لي حر لا يعتق
 العبد المشتهر لا يعتق عبدا عبدا ولو قال كل مملوك املاك او كل
 مملوك لي حري بعد موتي وله مملوك فاشترى اخرا الذي عند صاحبه
 مديرا والذي اشترى ليس بمدبر ولو مات عتق من التثنية ايجاب
 عتق ايضا ولو قال كل اشترى الى سنة فهو حرا فاشترى عبدا
 عتق في الحال ولو قال رأسك رأس حرو بدينك بدين حر لا يعتق
 ولو قال لعبدا ابتاعك حرو عتق الابن دون الاب ولو قال ابتاعك ابن
 حرو عتق الاب دون الابن ولو قال لعبدا يا ازاله واد هو المختار
 ان نوى لا عتاق يعتق والا فلا ولو بها لفظ العتق ان نوى عتق

لو اعله ما انت
 لو اعله
 لو اعله
 لو اعله

لو اعله
 لو اعله
 لو اعله
 لو اعله

وكذا لفظ الطلاق ولو قال لعبد اذهب حيث شئت لا يعتق
 العبد وان نفى ولو قال لامته انت طالق او يمين ونفى به
 العتق يعتق عندنا لان الطلاق رفع القيد الثابت بالنكاح
 والاعتاق اثبات القوة ولا مناسبة بينهما ولو قال ان اشتريت
 عبد افهوجر فاشترى بشراء فاسد لا يعتق ولكن انحلت اليمين
 لا الى جزاء حتى لو اشترى بشراء صحيح واشترى عبد اخر لا يعتق
 ايضا ولو قال لعبد ان اشتريت فانت حر فعنه لا يعتق لانه
 دحا عليه وليس بشتم وكذا قوله لا بارك الله فيك مسلم خرج
 من دار الحرب الى دار الاسلام وخرج معه حربي لا يصير عبد الله
 عبد اخذ الكفار وادخلوا في دار الحرب فثروا منهم عتق
 لانهم ملكوه باحرارهم ولو اعلق بعض عبد عتق ذلك
 البعض ويسعى في بقية قيمته لو لا عند الجحيفة ولا يعتق
 كله وعندهما يعتق كله والاصل فيه ان الاعتاق يتجزئ
 عند الفقترة وعندهما لا يتجزئ وهو قول الشافعي وكذا التمام
 والاستيلاء والكتابة لا يحنف قوله عليه الصلوة والسلام
 من اعلق بعضا من عبد عتق ما عتق ورق مارق فالحاصل
 ان الاعتاق انزاله المملك عند المملك حقه والرق حق الشرع
 وهو لا يتجزئ والعتق يتجزئ كالبيع والاعتاق عند له ولاية
 الاعتاق في الباقي وشريكه ولاية التضمن والشريك ولاية
 الاستسواء سوى ان كان المعتق معسرا او موسرا عند له لان ليس
 المعتق لا يمنح وجوب السعاية عند المستسعى كالمكاتب

له لعله
 الاستسعاء
 سبيها يستع
 عتق

وولدها من نزع وجهها مملوكة لسيدها ترجيحاً لما نُهلان مائة مستهلك
 بها بخلاف ولد المحرور وولد الحر حر على كل حال لأن جبايتها
 أرجح وولد أم الولد والمكاتبة على صفة أمه **فصل التدبير**
تعليق العتق بالموت إلا أنه يصح لأنه تعليق المعتق بامركاين
 وهو الموت عقداً لازماً ولهذا لا يصح رجوعه عنه لأنه سبب
 في الحال حكماً بخلاف سائر التعليقات بالشروط وهي على خطر
 الوجود فلا يكون سبباً في الحال عندنا وإنما يصير سبباً عند وجود
 الشرط وأما التدبير فلا يكون سبباً عند وجود الشرط فلا بد أن
 يكون سبباً قبله فلا يجوز بيع المدين المطلق خلافاً للشافعي بخلاف
 سائر التعليقات بشرط أم الو علقه بامر على خطر الوجود فهو كسائر
 التعليقات بالشرط فيجوز بيعه نحو أن يقول أن مت في سفري
 هذا أو من مرض كذا فانت حر فليس بهدماً وكذا لو قال أن مت
 إلى مائة سنة فانت حر لأن الموت على هذه الصفة التي وصفها
 ليس بكائن فان مات على الصفة التي ذكرها يعتق كما يعتق المدين
 معناه من التملك لأنه يثبت حكم التدبير في آخر جزء من أجزاءه
 يتحقق ملك الصفة فيه وولد المدين والمدة برة مدين أو ولد
 المدين برة تبعاً لأمه وولد المدين باجماع الصحابة لأن التدبير
 وصف لازم فيتعدى إليه لو ولد المكاتب **فصل في الاستيلاء**
 فإذا ولدت الأمة من مولاهما فقد صارت أم ولد له لا يجوز
 بيعها ولا تمليكها لقوله عليه الصلاة والسلام مراعتها ولداها
 فلا بد من الدعوة في ولد الأمة بخلاف ولد المنكوح حتى إذا انفك

له لعله
 ولد المحرور
 حجة حسنة
 عن عتق

له لعله
 بخلاف قول
 المكاتب
 حجة حسنة
 عن عتق

انتفى كولد الاممة لان قرابتها وسط يشبه المنكوحه من وجه
والاصل في امية الولد فان ثبت حقيقة العتق في الولد
يثبت في امه حق العتق وهو حرمة البيع لانها تتبع له في ثبوت
هذا الحق لان النبي عليه السلام اضاف العتق فيها اليه واذا اراد
ان يطلأ امته لا تصير ام ولد له فانه يبيعها من ابنه الصغير ثم
يتزوجها لا تصير ام ولد له واولاده منها احرار ولو استولد امته
الغير بنكاح ثم ملكها صارت ام ولد له خلافا للشافعي لو استولد
بملك يمين ثم استحققت الجارية بطلت امية الولد والولد حر
بالقيمة باجماع الصحابة ثم اذا ملكها تصير ام ولد عند خلافا
للشافعي رجل له امه فوطيها ان احصنها ولم يعزل عنها فجات بولد
ان يعترف به ديانة ولا يسعه النفي الظاهر انه منه وان عزل
عنها ولم يحصنها فهو في سعة ان شأينفیه وان شأيدعيه لانه يمكن
انه قد عزله في الفرج الخارج ويظن انه لا يدخل او قد كان دخل
وعزل في الخارج ثم عادها او جامع قبل ان ينزل يحتمل ان تحبل
بائع الماء الذي بقي في ذكره ولو نزل في الجارية فجاءت بولد ثم
اشترىها لا تصير ام ولد له لان امية الولد باعتبار النسب النسب
لم يثبت به بخلاف ما اذا وطئها ثم ملكها ثم جاءت بولد الاب
اذا وطئ جارية ولده فجاءت بولد فادعاه يثبت نسبه منه لان
الاب يملك مال الابن عند الحاجة وعليه قيمة الجارية لانه
ليس بحاجة اصلية هذا ان كان الاب حيا وان كان الاب ميتا
يثبت من الجدا ايضا وكفر الاب ومرتته بمنزله موته رجل زوج

لعله
بالماء الذي
نصفه
سبيل حبيب
عق عنه

أمته من عبده فجأت بولد ثراد عاه المولى لا يثبت النسب منه
 ولكن يعتق باقرا مراه بالنسب والولد ولد الزوج لانه ذو فراش
 واذا حبلى الجارية في ملك رجل فباعها فولدت عند المشتري
 فاعتقها ثراد عى البائع المولى يصح دعوته وياخذ المولى ويرد
 حصته من الثمن واذا اعتق المولى ثراد عاه البائع لم يصح دعوته
 لانه لو ثبت حصه العبد في المولى ثبت من جهته في الجارية
 حق العتق لان الاصل في هذا المولى والامر تبع له فلو لم تثبت
 في المولى حصه العبد من جهته فلا يثبت في الامر حق العتق
فصل في الكتابة الكتابة عقد مندوب اليه لقوله تعالى
 فكاتبوهما ان علمتم فيهم خيرا وهذا الامر ليس بايجاب بالاجماع
 وانما هو امر مندوب هو الصحيح والمراد بقوله فيهم خيرا ان لا يضرب
 المسلمين بعد العتق وان كانوا يتضررون فتركه افضل ولو كاتب
 عبدا على مال وشرط عليه وقبل العبد ذلك صار مكاتبا واما
 اشتراط قبول العبد فلا نه مال يلزمه فلا بد من التزامه والمولى
 اضربه فان قبل المال خرج من يد المولى ويصير في يد نفسه يصير
 ذمته كذمة الحرة بدل الكتابة في ذمته حتى لو وهب المولى
 له بدل الكتابة يعتق في الحال لان هبة الدين ممن عليه الدين
 يصح من غير قبول منه ثم هو الحق باكتسابه من مولاة وهو لم
 يخرج من ملك المولى ولا يعتق الا باداء كل بدل الكتابة في ظاهر
 الرواية لان العتق مقابل بشرط الاداء والشرط يقابل بشرط
 جملة لا يقدر والكتابة تؤثر في نقصان الملك في العبد لا في الرق

كانه كان مملوكا يدا او سرقية وبالعقد صار مملوكا سرقية لا يدا
 ولهذا لا يجوز عتقه ووطي المكاتبة ويلزم المهر والرق كامل فيه
 ولهذا لا يجوز عتقه عن الكفارة بخلاف المدا بر وامر الولد
 لان الرق ناقص فيهما والمالك كامل الا ترى ان اعتقهما عت
 الكفارة لا يجوز ولا يمنع الوطي وهو لا يحل الا بكمال المالك
 ولهذا لا يحل وطي الجارية المشتركة الا ان قيمة المدا بر يعتبر
 ثلثا قيمته لان الاستحدا م راق والكتابة من جانب المولى شرط
 وجزء فهو بمنزلة اليمين حتى لا يتقبل الفسخ ولا يحتمل النقص
 ولهذا لا يصح رجوعه عنه ومن جانب العبد قبول المالك العتق
 معلق بادائه وهو شرط ينفسخ من جهة حتى يجوز بيعه برضاة
 واله ان يعجز نفسه فيرد الى الرق لان حق العتق فيه معلق بشرط
 قبض فلا قبض فلا يعتبر شرط بعض بدل الكتابة ليس بلازم خلافا
 للشافعي في شرط ربه او ثلثه ويجوز اشتراط المال حاله وموجله
 خلافا للشافعي في الحال ولو قال لعبد انت حر على الف وباع
 نفسا لعبد منه عتق بقبوله كما في البيع والمال دين في قوته
 حتى يصح الكفالة به بخلاف بدل الكتابة لانه ثبت مع المنة في
 وهي ينال في الرق على ما عرف ولو علق عتقه باداء مال صح وصار
 ما ذونا مثل ان يقول اديت الى الفاق انت حر عتق بتخليتها اليه
 وهو تفسير جبر المولى على قبضه من غير ان يصير العبد مكاتبا حتى
 لا يسر الى ولد المولى ودقيل الاداء كتاب لا يمان اليمين
 في اللغة عبارة عن القوة وفي الشريعة عبارة عن عقد وبرد

في الخبر في المستقبل بتحقيق الصدق منه دانما سمي
 الحلف لانهم كانوا يبالغون ويصافحون بالايمن تأكيد لما
 عقدوا وهي انواع يجب البر عليه ان كان يمينه على ايجاب طاعة
 او ترك معصية ونوع لا يجب البر عليه ان كان على ايجاب معصية
 او ترك طاعة فالختم اولى فيه ونوع يكون البر اولى فيه اذا كان
 يمينه على ايجاب المباح واما اليمين بغير الله تعالى كشرط صالحة
 الحلف عبادة فهو مشروع لان الجزاء بحمله على وجود الشرط
 وامنعه ومبنى الايمان على العرف والعادة والعادة فيما يتعارف
 الناس الحلف به يكون يميناً والا فلا وتحرير الحلال يمين خلاف
 للشافعي ولو قال الخمر على حرام فالصحيح انه يكون يميناً وقيل انه
 لا يكون يميناً اخبار لا يمين ويمين الكافر ونذره لا يصح خلافاً
 للشافعي وقوله الطالب الغالب لا افعل كذا فهو يمين لتعارف اهل
 بغداد ولو قال على يمين او نذر ان لا افعل كذا يكون يميناً ولو كان
 كاذباً فيه وقيل لا يمينت ديانة اذا فعل ذلك ولو قال هذه
 الدار حرام على يكون يمينه على الاتفاق وفي الاطعام على الاكل
 وفي اللبس على اللبس وقوله وعمر والله وبالله وعهد الله وميثاقه
 لا افعل كذا يكون يميناً لتعارف وكل ما كان يعجزه كفرا كان
 تعليق يميناً عندنا مثل ان يقول ان فعلت كذا فانا بري من الله
 تعالى في الحال كفر والكفر واجب الامتناع فاذا علقه بشرط فقد
 اكمل الامتناع فيكون يميناً وقال انا بري من الصوم والصلوة ان
 افعل كذا اراد به فرضية الصوم يكون يميناً وان اراد به اجر الصوم

لا يمين
 بل اخبار
 يمين
 سئل
 عن

لا يكون يميناً واليمين الغموس لا يوجب الكفارة خلافاً للشافعي
 بالنص ولا نهى كبرى المحضرة واليمين مشروعة وكفارة عبادة
 فلا يوصف الكبيرة بالمشروعة ولا ن حقيقة لا يتصور وهو البر
 فلا يصار الى مجازة وهو الكفارة ويمين اللغو هو ان يحلف على
 امر باض او في الحال وهو يظن انه محال والامر بخلافه وعن عائشة
 رضي الله عنها هو ان يقول الرجل لا والله وعند الشافعي ما يجري
 على لسانه من غير قصد والقاصد والناسي والخاطي والمكره
 في اليمين سواء وعن قاضي القضاة فخر الدين قال وعن علي بن رزق
 وعن النخعي النية في اليمين نية المستحلف ان كان مظلوماً وان كان ظالماً
 فالمعتبر فيه نية الحالف وبه اخذ ابو حنيفة ومحمد وهذا اذا
 كان اليمين بالله تع واما اذا كان اليمين بالطلاق فالمعتبر فيه نية
 الحالف مطلقاً قال الكرخي نية في اليمين نية الحالف سواء
 كان ظالماً فعلى هذا قول اصحابنا وليس للرجل ان يحلف رجلاً
 بالطلاق والعناق وبعضهم يجوزوا وهو مفوض الى راي الامام
 ولا يجوز للرجل ان يقول لعمر فلان ان افعل كذا فان وفي بالشرط
 يوفى في يمينه ويكون كبيبة ولا يكفر به ينبغي ان يحث في يمينه
 لان التعظيم في الحقيقة لا يكون الا الله تعالى **فصل** واذا قال
 والرحمن الرحيم لا افعل كذا ان اراد به السوء لا يكون يميناً ولو قال
 والله تالله متعمداً لليمين وكذا لو قال والله والله في ظاهر الرواية
 وعن محمد في اسمه الواحد لا يتعد ولو قال ان افعل كذا فانا
 بري من الكتب الامر بعة فاذا حث فعليه كفارة واحدة ولو قال

انا جري من التورية وبري من الاجميد وبري من الزبور وبري
 من الفرقان فعليه اربع كفارات اذا حنت ولو قال انا بري من كل
 اية من القرآن ترحنت فعليه كفارة واحدة وقال انا بري من
 كتب الفقه ان افعل وفيه مكتوب بسم الله الرحمن الرحيم يكون
 يمينا ولو قال انا بري من الله تعالى ورسوله فعليه كفارتان ولو قال
 بسم الله لا افعل كذا لا يكون يمينا لعدم الوزن ولو قال انا بري
 من هذا الذي ذكرنا ان فعلت وهو يعلم انه كاذب فيه وقت
 اليمين يا ثوبه للغموس ولا يكفر هو الصحيح وان اعتقد انه يمين
 وقيل ان علم ان حكم اليمين ككفر يكفر وهو المختار لان الاقدام
 عليها رضا بالكفر ولو قال وحق الله تعالى ان يكون يمينا عند ابي حنيفة
 ومحمد لان الحق يذكر ويراد به الطاعة والطاعة حقوق الله تعالى
 علينا وهو امتثال الامروالامتناع عن النهي فيكون حالها غير الله
 تعالى ولو قال وبحق لا افعل كذا لا يكون يمينا لانه يذكر ويراد به
 تحقيق الوعد ولو قال بحق النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون
 يمينا ولكن حقه عظيم وكذا الوقال بحق الايمان وحق القرآن
 لانه متعارف ولان العالم يذكر ويراد به المعروف كما قال اللهم
 اغفر علمك فينا اي معلوماتك **فصل في النذر والنذر**
 ايجاب عين الفعل المباح على نفسه تعظيما لله تعالى بذكر اسمه ايجاب
 العبد معتبرا بايجاب الله تعالى لوقال الله على صوم او صلوة صم
 نذره ولو قال على تسبيح او تهليل او تحميد في الاصل نذر
 ولو قال الله على حج او صوم سنة يلزمه فيجب الوفاء به وان علق

لا
 لعدم العاقبة
 سبيلها

نذرا بشرط بان قال ان فعلت كذا فعلى حجة او صوم سنة
 ففعل فعليه الوفاء بنفس النذر لا بطلاق الحديث وهو ظاهر
 الرواية ولا يخرج عن العهدة بالكفارة وعن ابي حنيفة بحجة
 كفارة يمين وهو قول محمد ويخرج بالوفاء بما سعى ايضا
 معين هو مخير بين الكفارة وبين الوفاء بما سعى وهو احد
 قولى الشافعي وهو اختيار شمس لائمة السرخسي قيل هذا
 المتخير قبل وجوب الشرط وهو قول الشافعي لما فيه صداقة ما
 املكه فعليه الكفارة لان فيه معنى اليمين وباعتبار صفة نذر
 فعليه الوفاء بما في تنخير بينهما وان كان الشرط يراه اذ كونه بان قال
 ان شفى الله مريضى فعلى حجة فعليه الوفاء بما سعى لا بغيره
 معنى اليمين ولو قال على نذرا ونذرا لله لا افعل كذا فهو يمين
 وموجبه موجب اليمين اى البر عند الوفاء والكفارة عند الخلف
 ولو قال على نذرا ان احج ماشيا يلزمه ان يحج ماشيا الى ان يطوف
 للزيارة لانه التزام القربة بصفة الكمال فيلزمه كما اذا نذر الصوم
 متتابعاً ثقل ان كان من مكة ما يعتاد المشي ان لا يركب وفى
 ظاهر الرواية يلزمه المشي اذا خرج من بيته ثم اذا بعد المسافة
 وشق المشي ان يركب يلزمه دمه لانه اذا دخل نقضها نافية ولكن
 يخرج عن عهدة النذر عندنا وقيل يلزمه المشي من وقت الاحرام
 ولو نذر صوماً في مكة او يوم عاشوراء او صلوة في المسجد الحرام
 او في المسجد الاقصى او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لشوام في غيرها يجوز ويخرج عن العهدة مع ان المشي افضل

واولى كمن نذر ان يصلي صلوة في ليلة القدر فصلى في غيرها يجوز
 لان ما اوجبه الله تعالى من الصلوة لا يختص بمكان فكذا ما اوجب العبد
 على نفسه وكنز النذر ان يتصدق على فقراء مكة ثم تصدق
 على فقراء غير مكة يجوز لان الفقراء لا يتعينون بالنذر والصلوة
 مع تفاوتهم في الفضل وقال زفر يتعين الوقت والدراهم
 والفقراء رجل نذر ان يتصدق بعشرة دراهم خبز افتصدق بثمن
 الخبز او بشئ اخر مثل قيمته يجوز لان دفع القيمة في حقوق الله
 تعالى جائزة ولو هلكت الدراهم للمند و مرة قبل التصديق سقط
 النذر وقال ان فعلت كذا افا لفت درهم من مالي صدقة وليس
 عنده الامانة يلزمه الامانة هكذا روي عن محمد كمن
 اوجب على نفسه الف حبة يلزمه ان يحج بنذره قد رما بعيش
 وان لم يكن عنده شئ فلا شئ عليه لان النذر في غير املك لا يصح
 والنذر ان يصوم رجب فصام قبله يجوز عند ابى حنيفة وروى يوسف
 ولو قال مالي صدقة لا يدخل المديون التي على الناس في نذره واذا
 نذره بذبح ولد لا يلزمه شئ عند ابى يوسف والشافعي ولا نذر
 بمعصية فلا يصح كمن نذر ان يصلي صلوة بغير طهارة وعن ابى حنيفة
 ومحمد يلزمه شاة وفاء لنذره اعتباره بقصة الخليل عليه الصلوة
 والسلام واذا نذر بذبح عبده لا يلزمه شئ لان النص مرد في
 الولد والعبد ليس في معناه وعند محمد يلزمه شاة ايضا
 اعتبارا بالولد وكذا لو نذر بذبح نفسه لا يجب شئ عند ابى حنيفة
 خلافا لمحمد رحمهما الله تعالى **فصل في الكفارة**

لا يلزمه
 الامانة
 عند
 سيبويه
 عنده

الكفارة على الحنث لا يجوز وعند الشافعي يجوز بالمال لو جوزه السبب
وهو اليمين كالتكفير بعد الحنث ولهذا يضاف إليها ولنا أن الكفارة
ستر الجناية ولا جناية قبل الحنث واليمين ليست بسبب ولو اعتق
عبدا الكافرا في كفارة اليمين يجوز عندنا بإطلاق النص ولو اعتق
عبدا مريضا يرحى له الحيوة ويخاف عليه يجوز ولو أعطى ثوبا خلقا
عن كفارة ينظر أن كان بحال يمكن ألا تنفع به في أكثر ما الجدي
يجوز وألا فلا وإن أعطى السر أو يبل للرجل فيه خلاف وكذا في إعطاء
الانزارة إليه فيه خلاف رجل حنث وهو مؤسر ثم أعسجزه المهر
وفي عكسه لا يجوز والمعتبر فيه حال الأداة الواجب عنه ولو أعطى
خمس مائة مساكين طعاما وكسا خمسة مساكين أن كان طعاما تمليك
يجوز وإن كان طعاما باحة ينظر أن كان الطعام رخص يجوز وإن كان
اغلا لا يجوز لأن التمليك في الكسوة شرط وليس في اباحة الطعام تمليك
وأما طعام التمليك وهو أن يعطى عشرة مساكين كل مسكين نصف صاع
من بهر ولا بد من عدد عشرة مساكين ومقدار الطعام وأما طعام
الطعام وهو الأكلتان مشيعتان غداة وعشاء والمعتبر فيه الأشباع
دون المقدار وإن كان فيهم صبي فطر لا يجزيه لأنه لا يستحق في كماله
ولأنه من الأداة في خبز الشعير يحصل الشباع وفي خبز الحنطة لا يشترط
الأداة رجل مات وعليه كفارة اليمين سقطت اليمين إذا كانت مؤبدة
بذكر الأبد ومطلقة لا تجب الكفارة إلا بقوات البر وموت الخالف
لأن البر قبله موجود وإذا كانت مقيدة بذكر الوقت لا يجوز الكفارة
إلا بمضى ذلك الوقت ولا يجب بموت الخالف **فصل** ولين حلف

لوجود الخروج الى قصد مكة وهو الشرط اذا الخروج عبارة عن الا بفضال
 من الد اخل الى الخارج ولو حلف لياتين البصرة لم يحنث حتى يدخلها
 لان الاتيان عبارة عن الوصول ولو حلف لا يذهب اليها قيل هو
 كالاتيان وقيل كالخروج وهو الاصح لانه عبارة عن الزوال ومن
 حلف لا يسكن هذه الدار فخرج منها بنفسه واهله ومتاعه فيها
 ولو يريد بالرجوع اليها حنث لانه يعد ساكنا ببقاء اهله
 ومتاعه فيها عرفا والبيت والمنزل والمحلة بمنزلة الدار ولو كانت
 اليمين على المصير يتوقف البر على الانتقال هكذا امرى عن ابي سفيان
 يعد ساكنا في الذي انتقل عنه والقرية بمنزلة المصير في الصحيح
 ولو كانت اليمين بالليل وهو معدود الى الصبح وقيل ان كان باب
 الدار مغلقا وكذا ان منعها فانع من الخروج لا يحنث وفي مثله
 الحروف يحنث به قال ابو حنيفة لا بد من نقل المتاع بلا تاخير في
 هذه المسئلة حتى لو بقي وبر مثالا لا يحنث لان السكني يثبت بالكل
 فبقي ما يبقى شيء منه ولو شق عليه تحويل المتاع فالحيلة فيه ان يبيع
 المتاع من غيره وهو يخرج بنفسه لا يحنث وعند ابي يوسف يعتبر
 نقل الاكثر وعند محمد لا يعتبر نقل ما يقوم به لان ما ولاه ليس
 من السكني ولهذا يقال انتقل فلان بهذا القدر قالوا هذا احسن
 وادق للناس والنقل الى السكة او مسجد لا يعتبر ولو ارادت
 المرأة الى الخروج قال زوجها ان خرجت فانت طالق فجلست ثم
 خرجت لا يحنث وقد مر في الطلاق وكذا اذا اراد الرجل ان يضرب
 غيره فقال له اخران ضربته فبدي حرقته وجرة وهذا يسمى

لو حلف
 لياتين البصرة
 سيدنا حسين
 عفي عنه

يمين فورد تفروا بوج باظهاره وجهه ان مراد المتكلم الرد على
الضربة او يجرجه عرفا وبنى الايمان على العرف ولو حلف لا ياكل
هذا الطعام مادام في ملك فلان فباع فلان بعضه ثم اكل الخالف
ما بقى منه لا يحنث لان شرط الحنث الاكل حال بقاء كل في ملك
فلان ولم يوجد ومن حلف ان لا ياكل خبزا فاكل اقراصا يقال له
بالفارسية كليجه او اكل يسيرا يقال له بالفارسية نواله قال محمد
لا يحنث وكذا لو اكل ثريدا او لو حلف ان لا ياكل الرمان فمضها
لا يحنث لان الاكل هو المضغ والابتلاع وكذا السكر والحنث اذا مض
قشره ولو حلف ان لا ياكل البيضه لا يحنث حتى ياكل البياض والصفرة
ولو حلف ان لا ياكل خبز فلان واكل خبزا وهو مشتمل بینه وبين
اخر حنث ولو قال رقيق فلان لا يحنث حتى ياكل البياض جميعه
لان الرقيق اسم لجميع اجزائه ولو قال طعام فلان فباع فلان
طعامه ثم اكل لم يحنث وحلف لا ياكل لحم شاة فاكل لحم
عنز يحنث لان الشاة اسم جنس وقيل لا يحنث وعليه الفتوى
وكذا في الجواميس والبقر وقيل اذا حلف ان لا ياكل بقرة
فاكل لحم جاموس حنث وفي عكسه لا يحنث ومن حلف ان لا
ياكل لحما فاكل شحما لا يحنث وفي القياس يحنث وان اكل لحم
خنزير يحنث لانه لحم ولكنه حرام واليمين قد يقع للمنع من الحرام
كمن حلف ان لا يشرب الخمر والرأس والاكاء في يمين
الاكل ليس بلحم الكبد والطحال والكرش لحم في بلاد يباع
ذلك اللحم والافلا ولو حلف ان لا ياكل حلوا فاكل شيئا له

في عيني ابي
 الحمد
 له
 يباع ذلك
 فيه والافلا
 من حسين
 عن

حلاوة يحنث ولو أكل البطيخ لا يحنث ولو قال لا يأكل حلواً بالمد
يحنث بالمطبوخات الحلو ولا يحنث بالسكر والزبيب وحلف لا يأكل
الحل فالتحل سلباً جامناً فأكله لم يحنث ولو حلف لا يأكل فحلها
فاكل طعاماً لم يحنث وقال الفقيه أبو أليث لا يحنث ما لم يأكل
عين الملع وعلية الفتوى ولو حلف لا يأكل حراماً مغضات فأكله
يحنث لأن الحرام في اليمين هو الحرام المطلق عند الأكل لا شبهة
فيه وإن خلف غضب حنطة فظن أنها أكل قبل أدا الضمان أيضاً
لأن الحرمة ثابتة قبل أدا الضمان ولو باع ذلك الشيء أخراً فأكله
لا يحنث لأنه ليس بحرام مطلقاً رجل معه درهم فحلف أن لا
يأكلها فاشتري فلوساً اشتري بالفلوس شيئاً أخراً فأكله
ولو قال لو ألدية والله لا أكل من مالكما فورث منهما فأكله
لم يحنث لأنه أكل مال نفسه ومن حلف لا يأكل فلفلاً فأكله
طعاماً فيه فلفل أن وجد طعمه يحنث ومن حلف لا يأكل
من غزل فلانة فباعته فلانة غزلها فأكله من ثمنه لم يحنث
ومن حلف لا يأكل مما زرع فلان فباع فلان زرعه فأكله
يحنث ومن حلف لا يذوق طعاماً ولا شراباً فذاق أحدهما يحنث
وقيل لا يحنث بأحدهما أن نوي الكل وعلية الفتوى ومن حلف
لا يأكل مع فلان طعاماً لم يحنث ما لم يأكل معه في أناة واحد غير
الشراب بحيث إذا شرب معه في مجلس واحد ولو حلف لا يشرب
من هذا الماء فأنجم فأكله لم يحنث لأنه لم يبق اسم الماء ولو
ذاب شراب يحنث ولو حلف لا يشرب سكران فصب في حلقه

له لعله
ويحنث
والله أعلم
محمد حسين
سنة ١٢٨٥
عقبة

سكر او دخل في جوفه بغير فعله لا يحنث ولو امسكه ثم شربه
 يحنث رجل حلف ان لا يشتري بقاء فاشترى ارضا فيها بقل حنث
 ولو حلف لا يشتري اجرا فاشترى دارا مبنيه بالاجر لا يحنث وفي
 شراء الحائط يحنث ولو حلف لا يشتري لبنا فاشترى شاة في ضرعها
 لبن لا يحنث وكذا في شراء الصوف ولو حلف لا يبيع شيئا فامر
 غيره فباعه لا يحنث بخلاف النكاح ولان الحقوق تتعلق بالعاقل
 وان كان الحالف من الاشراف وهو لا يبيع بنفسه حنث بامر غيره
 رجل اراد ان يشتري ثوبا فقال البائع والله لا ابيع بعشرة ثوبا
 بتسعة لا يحنث صح ولو قال المشتري والله لا اشترى بعشرة ثوبا
 اشتراه باحد عشرة يحنث لانه اشترى بعشرة وزيادة ولو قال ابيع
 الا بعشرة فباعه بتسعة حنث ولو قال لا اشترى الا بعشرة فاشترى
 باحد عشرة حنث ولو حلف لا يشتري لامرأة ثوبا فاشترى خمارا
 لا يحنث لان الخمار لا يسمى ثوبا رجل قال ان اشتريت هذا العبد
 فهو حر فاشتراه بالخياد يعتق وفي خيار البائع لا يعتق رجل حلف
 ان لا يتزوج فزوجه ابواه لا يحنث بخلاف ما اذا وكله بحيث
 عند حلف ان لا يتزوج فزوجه مولا لا يحنث بخلاف ما وكله
 وهو كانه فيه لا يحنث ولو حلف مولا ان لا يتزوج عبده
 فزوجه غيره واجازه المولى بالقول يحنث ولو حلف لا يتزوج بنته
 الصغيرة او امته عن محمد لا يحنث بالتوكيل ولا بالاجارة وعند
 ابى يوسف يحنث بهما وعن ابى حنيفة رانه يحنث بالتوكيل في
 الصغيرة ولا يحنث في الكبيرة رجل حلف ان لا يتزوج فزوجه

فضولي واجازة بالقول يحنت بالفعل رجل حلف ان لا يتاخر حتى يقرأ
 كذا من القرآن فنامجا لسامن غير قهرا لا يحنت لانه لا يمكن
 الا حنتا زعنه ولو حلف ان لا ياخذ عن فلان درهم فاخذه منه
 فلو سا فيها درهم وهو لا يعلم بذلك يحنت لو اخذه منه دقيقا فيه
 درهم وهو لا يعلم لا يحنت لان الدارهم قد تجعل في الفلوس
 عادة ولا تجعل في الدقيق الجار والوكيل حلف ان لا يسرق فاخذ
 الفواكه من الكرم الى بيته بنية الاكل لا يحنت ولا يكون سرقا
 ولو اخذه من الحبوب للاكل يحنت ولو حلف ان لا يعمل مع فلان
 فعمل مع شريكه يحنت ولو عمل مع عبده المأذون لا يحنت بجل
 حلف ان لا يشارك مع فلان ثروث شيئا معه لا يحنت بجل
 حلف ان لا يزرع اجرة ولا مزارعة يحنت بغلامه واجيره الذي
 يعمل له عند اليدين رجل حلف ان لا يكون مزارعا فلان وهو
 مزارع له ان نقض العقد من فوره لا يحنت رجل حلف ان لا يخالف
 ولا يصالح فواكل من فعله لا يحنت بخلاف الهبة والقضاء يحنت به
 رجل قال لامرأته ان اغتسلت منك فعلى كذا فجامعها فالفارق تيمم
 حنت رجل حلف ليصين اليوم خمس صلوات بالجماعة ولا يغتسل فيها
 فانه صلى الفجر والظهر والعصر بالجماعة ثم جامع امرأته ثم اغتسل
 بعد المغرب ثم صلى المغرب والعشاء بالجماعة لم يحنت لان غسله
 وقهر ليلته انها را رجل حلف ان لا يعيد ثوبه من فلان فاعاد وكيله
 يحنت وبه يفق رجل حلف بطاوق امرأته ان لا ينظر الى الحرم فنظر
 الى وجه فلانة في النقاب قال محمدا لا يحنت ما لم يكن اكثر وجهها

مكشوا فاولو حلف لا ينظر الى فلان فنظر في امرأة فراه لم يحنث ولو
 حلف لا البس من غزالك فلبس عمامته من غزها لا يحنث عن محله
 وكذا الفروة وغيره ومن حلف ليضرب فلانا بالسيف فضربه
 بعرضه فبرأ في يمينه وان ضربه وهو في غملا لم يبرء في يمينه
 رجل حلف لا يسلمه الشفعة وسمع البيع وسكت بطلت شفעתه
 ولا يحنث به لان الشرط كنف التسليم ولم واكذ الو حلف ان لا
 ياذن لعبدا لثمره يبيع ويشترى فسكت صار ما ذنا ولا يحنث
 رجل اكره امرأته على هبة مهرها فوهبت مهرها ثم ادعى الزوج
 الهبة هل يسمع ان تحلف المرأة بانها لم تهب مهرها ينبغ ان تقول
 لن وجهي عند القاضي اتدعى هبة بالطوع فلها ان تحلف فاهبت
 عن طوع لا نهما صادقة فيه وهو المختار **مسائل متفرقة**
 سئلوا اماما با حذيفة ر عن رجل فيمن دخل عليه السارق واخذوا
 امواله وحلفوا ان لا يخبر بهم فابو حذيفة ر امر ان يكتب اسماء
 جيرانه وعرضوا عليه كل من كان سارقا اذ اسئل عنه ليسكت
 ففعلوا فخرج المتاع وعن الحسن ر انه علم ان الملاك يحلف فكتب
 على كفه الم ملك ا حالف هذا الم ملك وأشار بمننه الى يسارة وعن
 ابي حذيفة ر انه حلف لا يجمع جمع فقال في اخره حتى يقوم الساعة
 عن خطابه وعن النخعي ر انه كان متواريا عن الجماعة فجأ طالب
 فخط خطا ملاما فقال لخادمتة قولي ليس هناك يعني الخط
 رجل هرب في دار رجل فحلف صاحب الدار ما راى اين هو
 واراد به في اى مكان هو من هذا الدار لا يحنث رجل حلف ان لا

ام له
 من الشرط

التسليم

بي جلد ١٢

والله اعلم

له له

ما وهبت عن

كعج ١٣

مع له عن

الجماعة ١٤

جيرانه

سئل ر

عن

يكلم فلا نأفها رسول^ه في الصلوة وهو خلفه لا يحنث لأنه لا يسلم
كلما لا نرضاها شرط والسلام واجب عليه رجل قال لا خسر
كم اكلت من تهرى فقال خمسة وهو اكل عشرة لا يكون كاذبا
من الخمسة فيها دخل وبهذا الو حلف بالطلاق والعناق لا يحنث
رجل اراد ان يتزوج امرأة وله امرأة واهل المرأة يقولون انك
امرأة فالحيلة فيه ان يبعث امرأته الى مقبر ثم يحلف وقال كل
امرأة سقى في طالق لا يحنث سلطان اخذ مال الغير بالظلم وحلفه
لا يخاصم بعده فيه ان يخاصم غيره عنه بغير امره وهو يقول للقاضي
قد حلفني كذا كذا حتى يعلم القاضي ماله في امره برده بمضونة غيره
عنه رجل حلف ان لا يكفل احدا ينبغي له ان تكفلت فعلى ان اتصدقا
بفلس فاذا اطلبوا منه الكفالة يقول علي يمين ولو اضطرر اليها يتكفل
ويتصدق بفلس رجل حلف ان لا يشتري جاررية فاشترى نصف
الجاررية واتهب له النصف لا يحنث وابويوسف اجازة في مسألة
عشرة الاف درهم قال ابو سليمان يمكن للرجل ان يقول فالحيلة
وما المختص في هذه المسئلة وما لا صحابنا كتاب الحيلة وابو حنيفة
لوقطع جواب مسائل معدودة فقال لا ارى فالهرو ومحل اطفال
المشركين واذا بال الخنثى من الفرجين معا اذكر امر انثى والمثلكة
افضل امر الانبياء ومتى يصيرا الكلب معلما وحلة سور الحمائم متى
طيب لحم بحلاله وتوقفه في هذه المسائل من جلالة قدره
وعلو امره في العلم وغاية ورعه في الزهد حيث توقف لم يجازفه
والتوقف عند عدم الدليل نوع علم رجل حلف ان لا يهب لقلا

الصلوة
فصل في الصلاة
ووسائلها

عبد الجبار بن عبد الله

عَنْ عَمْرِو بْنِ
عَلِيٍّ قَالَ سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ
أَنْ يَقُولَ مَنْ
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يَمُتْ

فوهب له شيئاً وهو لا يقبل يمحت في يمينه لأنه عقد تبرع في التبرع
 يتم بوجوه فعل المتبرع ولا يتوقف على القبول كالصدقة والقرض
 والقرض والوصية وغيرهما رجل حلف أن لا يضرب امرأته وقد
 شعرها أو خنقها أو عضها أو قرضها حنت لأن الضرب المبرض موم
 وقد تحقق ألا يلام بهذه الأشياء وإن كان في حالة الملاعبة
 لا يمحت لأنه مما نحت وكذا قصد ضرب غيره فاصحابها قال الفقيه
 أبو الليث ر أن كان يمين بالفارسية لا يمحت بهذه الأشياء فالمرء
 يضربها ولو ضرب بعد الموت لم يمحت لما بينا أن الضرب هو الموم
 وإذا لا يتحقق بعد الموت والذي يعذب في القبر بعد الموت
 يوضع فيه الحياة بقدر ما يتألم ولا الحيوة الحقيقية ولو قال
 لا ضربتك حتى أقتلك فهو على المبالغة على الضرب دون القتل
 رجل حلف أن لا يضرب ولده فامرأته فاضرب به لا يمحت وفي
 العبد يمحت بامرأته لأن منفعة الضرب راجعة إلى الأمر
 فيجعل كانه باشره بنفسه ومن حلف لا يفعل كذا تركه
 أبداً لأنه نفي الفعل مطلقاً وإن حلف ليفعلن كذا ففعله
 في مرة واحدة يبرئ يمينه لأن الملتزم فعل واحد فيبرئ به كجاء الأمر
 المطلق ولا يتحقق الحنت إلا بموت الحالف أو بفوات الحمل إن
 حلف ليقتلن فلانا وفلان ميت وهو عالم به حنت لأنه عقد
 يمينه على حيوة لا يحدث الله تعالى فيه وهو متصور في الجملة
 فيعقد التصويرة وإن لم يعلم لا يمحت لأنه عقد يمينه على حيوة
 كانت فيه ولا يتصور فيه بعد الموت والقياس في هذه المسئلة

له لعله
 والتبعات
 تتم بوجوه
 فعل المتبرع
 سبيل يمينه
 غفر عنه

على المسئلة الكون وهو ان يحلف ان لم يشرب الماء الذي
 في هذا الكون اليوم وليس في الكون ماء لم يحنث والصحيح ان
 العلم ليس بشرط في هذه المسئلة فان كان فيه ماء فاهريق
 قبل الليل لم يحنث وهذا عند ابى حنيفة ومحمد بن قيس
 رحمهم الله حث في ذلك كله لان تصور البر ليس شرطاً لنعق
 اليمين عند لا حتى لو حلف لا مس السماء يصح يمينه وعندهما
 تصور البر شرط فيه لان الحكم لا يصل في اليمين البر فاذا فات
 البر يضرب الى الكفارة لانها خلف عنه **كتاب الحلال**
 هو المنع لغة ومنه سمي الباب حلالا لمنعه الناس عن
 الدخول في البيت وسميت العقوبات حد الكونها مانعة عن
 ارتكاب المحرم والمعقول في مشروعيةها هو حصول الاضرار
 بتضرده واخلال العالم عن الفساد وفي الشريعة اسم لعقوبة
 مقدرة تجب حق الله تعالى لا يسمى القصاص حد اما ان حق
 العبد ولا التعزير بعد ما التقدير ثم الزنا لا يثبت الا بشهادة
 اربعة رجال او باقرار الزاني اربع مرات في اربعة محالس مختلفة
 من المقر عند الامام تحقيقاً لستره وندب اليه ودم من يشيع الفاحشة
 والزنا اتيان الرجل من قبل المرأة في غير ملك ولا شبهة الملك
 وشبهة الملك بمنزلة الملك والحد كما سقط بالشبهة يسقط بالنص
 والمجالس المختلفة هي ان يذهب المقر حتى يتوارى عن بصر لقاض
 ثم يجيء فيقر والرجل والمرأة في الحد سواء الاطلاق النص غير ان
 المرأة لا ينزع عنها ثيابها الا الازار والرجل يضرب قائما والمرأة

له لعلة
 لستره
 من يشيع
 الفاحشة
 سبيل
 عليه

قاعدة لقول عمر رضي الله عنه والربط والامساك غير مشروع
 والحفر للمرأة احسن عند الرجم لانه استترها وتركها لا يضرها
 مستورة بثيابها ولا يحفر للرجل والاحصان شرط في الرجم اغلاظ
 الجنايات وذلك عندنا نوفر النعم كمال المال وحده العبد نصف
 حده الحر ونقصان الجناية لنقصان النعمة وان قال شهو الزنا
 تعدنا النظر اليها قبلت شهادتها لانه يباح لهم النظر اليها فممنوع
 لتحمل الشهادة فاشبه الطبيب والتقادير يمنع صحة الشهادة عندنا
 ولا يمنع صحة الاقرار وهو غير موقت عندنا ابى حذيفة وانما هو
 مفوض الى راي الامم في كل عصر وعن محمد انه مقداره بشهر
 وهو رواية عنها وهو الاصح وكذلك في حد الشرب عند محمد
 وعندنا لا تقبل بعد زوال الرائحة وحد القذف لا يورث
 عندنا خلافا للشافعي لان في حد القذف حقان حق الله تعالى
 وحق العبد وحق الله تعالى غالب حتى يستوفي فيه السلطان وعندنا
 حق العبد غالب حتى يصح عفو المقدون وعندنا ابى يوسف
 في العفو مثل قول الشافعي ويجري فيه التداخل عندنا خلافا
 له والرجوع بعد ما اقر لا يقبل بالاتفاق لان المقدون وفيه له
 حق وهو دفع العار عن نفسه والجلد مع النفي لا يجتمعان عندنا
 وكذلك الحد مع المهر خلافا للشافعي والجلد مع الرجم لا يجتمعان
 عندنا خلافا لاصحاب الظواهر للواطاة لا تقجب الحد عندنا
 ابى حذيفة ولكن يعزرو ويحبس واثبات البهية لا يجوز الحد
 ولكن يعزرو ولهذا لا يمهله وحد الشرب والزنا لا يسقط بالتوبة

في الحفر
 الجنايات
 هو اغلاظ
 الجنايات
 وذلك عندنا
 نوفر النعم
 وكما المال
 سيد حسين
 عفي عنه

اربعة شهد وأعلى رجل بالزنا شهوا قس على ذلك مرة واحدة
 بطلت الشهادة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ولا يحسد لأن
 شرط البينة وقعت معتبرة فلا تبطل إلا بأقراره معتبرة ولا قول
 مرة معتبرة رجل اعصى عن امرأته فجاءت غيرها فوطيها يجب
 الحد لأن المرأة امرأته ظاروا ولو قالت اني فلانة لا يحسد كما لو نكح
 غير امرأته واذا نكح الصبي والمجنون بامرأة طأ وعته فلا حد
 عليه ولا عليها وقال نمر فر والشافعي يجب عليها الحد واذا نكح في
 بالغ بمجنونة او صغيرة تجامع مثلهما حد الرجل خاصة واذا استنجر
 امرأة ليطأها لا يجب الحد عند أبي حنيفة ولا يجب حد الزنا
 على الاكراه عند أبي حنيفة وفي رواية اختلاف الشهود
 على طوع المرأة يسقط الحد عند أبي حنيفة واذا ضرب بعض
 الحد في الزنا او في شرب الخمر فهرب فحرزنا بامرأة اخرى
 او شرب خمر أي حد المستقبلا وفي القذف ان قذف آخر
 نكح قذف آخر ان كان المقتوف الاول حاضرا يكمل الاول ويحد
 حد المستقبلا رجل واجب عليه الحد وهو ضعيف الخلقة يخاف
 عليه الهلاك اذا ضربه كما يضربه غيره يضرب حفيفا مقدر
 ما يحتمل الواحد اذا قذف جماعة او قذف واحد امرأته يكفيه
 حد واحد عندنا اذا قال لرجل يا زانية لم يجد عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف لأنه وصفه بصفة المرأة وهي التمكن وذلك يقتضي
 عن الرجل في الزنا فقد نفى واذا قال لا خري يا خبيث يجوز ان يقول
 لا بل انت الا في كلمة توجب حدا مثل ان يقول يا زانية فقال

له لعله
 لأن المداغيف
 امرأة ظاهرا
 والله اعلم
 سيد جليل
 عفو عنه

لا بل أنت فانهما يحدان جميعا فان معناه لا بل أنت زان وان يتجاوز
 عنه وعفا فهو افضل وان قال لا مراته يا زانية فقالت لا بل أنت
 حدث المرأة ولا لعان بينهما وان قال لا مراته يا زانية فقالت
 زانيت بك فلا حد ولا لعان ومن قذف امرأة ولها ولد لا يعرف
 ابوه فلا حد عليه لقيام مادة الزنا وكذا اذا قذف رجلا وهو وط
 جارية مشتركة وان قذف رجل رجلا وط امت المجوسية او اتى
 امرأته وهي حايض فعلى القاذف الحد لان الحرمة مع قيام الملاي
 موقفة وكانت الحرمة لغيره ولم يكن زنا ومن اقرب بشر الخمر
 بعد ذهاب رائحتها لم يحد عند ابى حنيفة وابى يوسف جميعا الله
 لان الرائحة شرط عندهما لحد يث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
 واحد السكر وهو ان لا يفعل السكران منه نطقا قليلا ولا كثيرا
 عند ابى حنيفة وعندهما حد السكر هو الذي يهتد ويختلط
 كلامه واليه اكثر المشايخ وقال الشافعي يعتبر ظهور اثره وعند
 ابى حنيفة انه كان في مدينة النبي عليه الصلاة والسلام
 فرأى جماعة قالوا وجدنا رجلا معه ركوة الخمر هل يجب
 عليه الحد فقال ان وجدناه ولو امرتد سكر ان لا تبين امرأته
 لان انكفر من باب الاعتقاد وذا لا يتحقق بالسكر ولا يقيم المولى
 الحد على عبده الا باذن الامام عندنا قوله ان يعزرها اذا اسأاد به
 لا يجاوز به الحد وكذا في امرأته وكل شيء صنعته الامام ليس
 فوقه امام اخر يا حمارا وخنزيرا لم يعزرا للتيقنه بالكذب
 فلا يلحق به الشين وان كان المقدوف من الاشراف كالفقهاء

له لعان
 بل لينة الخمر

له لعان وقال
 يا حمارا خنزيرا

والعلوية يعزروا وان كان من العوام لا يعزروا ولو نفى ابنه الصغير
يعزروا والتعزير اكثر من ستة وثلثون سوطا واقله ثلث جلدات
وذكر بعض مشائخنا انه غير مقدر بشئ وهو مفوض الى امرائه
الامام باي شئ ضربه حتى قيل تعزير الاشرف كالامنة والساطين
هو ان يادروا تعزيرا لفقهاء هوالة شخاص الى باب القاضى وتعزير
الاعواسط هو الحبس وتعزير العوام الضرب **كتاب السرقة**
هي اخذ مال الغير غير اذنه على سبيل الخفية والاستتار سميت
بذلك لان الانسان يطلب غفلة صاحب المال وفي السرقة الكبر
القطع باخذ مال في مكان لا يلحقه الفوت وقاطع الطريق يطلب
غفلة التزم حفظه ذلك المكان وهو السلطان وفي النص اشارة
الى ان العقل واللبس في السارق شرط لقوله جزا ما كسب انكالا
والنكال لا يكون الا بالجناية والحناية لا تتحقق بدونها وكون
المال المسروق نصا باجمونه الاشبهة فيه شرط وجوب القطع وهو
عشرة دراهم او بلغ قيمته عشرة دراهم من النقرة الخالصة حتى
لو سرق نقرة تساوي عشرة دراهم مضروبة لا يقطع وعند
الشافعية الضراب ربع دينار والمعتبر وزن سبعة مثاقيل لانه مال
خطير وما دونه حقير والا انسان لا يحفظ الحقير وان سرق دينارا
يساوي عشرة دراهم قيل لا يقطع لان الاصل عشرة دراهم وفي
باب السرقة واذا سرق قممته تساوي عشرة دراهم وفيها ماء
او نبيذ لا يقطع للشيبهة ومن سرق احدا ابويه او ولد له او ذا
محرم منه لم يقطع وكذا اذا سرق احدا الزوجين من الاخر وان سرق

من أمه من الرضاع قطع و فرق أبو يوسف ر أن في الأمر لا يقطع
 و في الاخت يقطع و إذا سرق صاحب الحق من مال من عليه الحق
 من جنس حقه و قد ر لا يقطع و في خلاف جنسه و الزيادة
 عليه اختلاف و إذا سرق من السطح يقطع لأنه حرز و كل مكان
 شق هذه الحفظ الامتعة فيه لا يعتبر الحافظ كالدور و الحوانيت
 و الخان و الحمام لأنه يحترق و ن الحافظ قوم نزلوا خافس و قد
 بعضهم من بعض ف صاحب المتاع يحفظ و جعله تحت رأسه لم يقطع
 و لو كان في مسجد جماعة يقطع و الفرق بينهما أن الخان حرز
 بنفسه فلا يصير لمال محرزاً بالمالك فلا بد من الإخراج من محرز
 المقطع و أما المسجد فليس بحرز فيصير لمال محرزاً بالمالك فمجرد
 الأخذ يقطع و إذا سرق من الحمام نصاً بالليل يقطع و بالليل يقطع
 الأخذ لأن الحمام حرز بالمكان إلا أنه يختل الحرز بالاذن و لو سرق
 منه ثوباً تحت رأس رجل قطع عند أبي حنيفة لا محرزاً بالحافظ
 كما في المسجد و عند محمد لا يقطع لأنه خلل في محرزاً فضا كقرب
 موضوع فيه و عليه الفتوى و أما الحمام في أن نام فسرقة من الحمام
 شيء يضمن و أن كان غير فاعرفظن أنه ثوب يضمن أيضاً و أن لم يعلم
 لا يضمن لأنه مودع عنده و هذه مسألة الوديعة و كذا الخان و حوانيت
 التي إذا سرق منها ليل يقطع لأن الأذن مختص بالهاردون الليل
 و المال في هذه المواضع محرز بالمكان حتى لا يشترط حضور صاحبه
 و لا يجب القطع إلا بإخراج منه المسافر إذا جمع متاعه في الصحراء
 و بات عنده يقطع السارق منه لأنه محرز بالحافظ و المعتبر الحفظ

له لعل لا يقطع
 و جعل تحت رأسه

المتعاند والناكر عند متاعه يعلل حافظا ولا فرق بين ان يكون
 صاحبه زائما او غير ناكر سواء كان المتاع عند له او تحته وهو الصبي
 ويقطع الاخذ بمجرد الاخذ ولكن يشترط حضور صاحبه عند الاخذ
 ولو سرق في الجو الق في ظهر الدابة او سرق الدابة مع الجو الق
 لا يقطع لانه ظاهر غير محرم الا اذا كان مع الدابة من ليس يقفها
 فيقطع فيه وان شق الجو الق واخذ ما فيه قطع لانه محرم بالجو الق
 ومن نقب بيتا بشهادة واخذ له واخذ المال لم يقطع وعنه ابى
 ابو يوسف ربه يقطع وان ادخل يده في الكراوة في الصندوق واخذ
 ما لا يقطع ومن نقب البيت بغية اذن صاحبه ثم دخل فيه سارق
 اخر لم يضمن الناقب لانه صاحب سبب والسارق مباشر كما فتح
 باب القفص فطار الطير منه والغاصب والمستق دعه ان يخافهم
 في قطع يد السارق وكذا المستجير والمستاجر والمستبضع والقباض
 على سوار الشراة والمرتمن والمضارب ولو شق السارق ثوبا في
 الحزن ثم اخرجته وهو نصاب لم يقطع عند ابى يوسف ربه رجل سرق
 ثوبين قيمة كل واحد منهما تسعة ينظر ان اخرج احدهما ثم دخل
 واخذ اخر لم يقطع ولو رأى في الصلوة سارقا يسرق مال الغير
 فله ان يقطع الصلوة وان لم يقطع يانكر وكذا اذا اخذ من مال
 المصلي كوز قطعها وان لم يقطع لا يثرفيه رجل سرق شيئا من مال
 مؤدته ثرواات المؤرث وهو وارثه لا وارث له غيره لم يؤخذ
 في الدنيا والاخرة لان الحق ينتقل اليه ولكن الثر السارقة عليه
 لانه جنى على مؤرثه هذه المسئلة تدل على من له على اخر دين

له لعله
 ليس في قها ١٢
 سيد جليل حسنة

له لعله
 كقصة ١٢
 سيد جليل حسنة

فمنع المديون دينه ظلما لثروات صاحب الدين انتقل الدين الى
 وارثه حتى لو اراد اليه او ابراءه عنده براء ولكن حق الخصم بالمنع
 ظلما باق للميت وهو حقه في الاخرة لا في الدين القطع مع الضمان
 لا يجتمعان عند خلاف الشافعي واذا انقصت قيمة المال من
 النصاب بتراجع سفر ينقطع القطع عند خلاف الشافعي لان
 النصاب شرط وقت القضاء سارق دخل البيت واخذ المال او يريد
 ان ياخذ فلصاحب المال ان يضربه حتى يلقي وان قاتله يجوز ان
 يقتله فاذا الحكم في خارج البيت سواء كان المال قليلا او كثيرا
 اذا كان المال في يده لا طلاق الحديث وان دما فليس له ان يقتل
 السارق اذا ندم وتاب هل يجوز له ان يجيز صاحب المال بما فعل
 ان امن عن تعديته يجوز ولا يجوز له حقه اليه بطريق من غير
 ان يجزى وان دخل مكانا جازا ان يقتله وقال ابو يوسف وان
 يندم ولا يستغيث بالناس ولو نكب حائطا ولم ينفذ نقبه حتى
 علم صاحب البيت فالقاعليه حجر ا قتله لا قصاص عليه وعليه
 الكفارة وعلى عاقلته الدية وعن عصام ان امير اسئل عن
 سارق اوتي به وهو ينكر السرقة فقال عصام على المنكرمين
 فقال الاميرها تقاسي طافا مضربا الا عشرة اقر بالسرقة اتي به
 فقال سبحان الله تعامدايت جورا الشبه بالعدل من هذا الضم
 خلاف المشروعة فلا يفتى به سارق واجب عليه القطع فلم يقطع
 الا ما يريد بالثقة لان القطع حق الله تعامدا يترك قوم كابر
 في مصر ليلا ونهارا او بين قريتين متفادتين فانه يجوز عليهم

لا يقطع
 لغيره
 سبيل
 عفو عنه

احكام قطع الطريق عندنا استحسننا لقوله عليه الصلوة والسلام
 وقوله تعالى انما اجزاء الذين يجادون الله ورسوله الاية والمجابهة
 انما يتحقق في المفازة التي لا يخلق فيها غوث لان الناس انما يسافرون
 في المفازة والبنو ادي معتمدين على حفظ الله تعالى لقوله عليه
 الصلوة والسلام ان المسافر وما له قلت الى ما وقاله الله تعالى فمن
 تعرض لهم فيها فاجاب الله تعالى بخلاف المصير يلحقهم الغوث فلا
 يصير محارباً لله تعالى وعن ابي يوسف انه ان كان خارج المصير او كان
 بقربة يجب عليه هو الحد لانه لا يلحقهم الغوث وعندنا ايضاً
 في المصير ان قاتلوا انتحاراً بالسلام يجب الحد لان السلاح لا يكسبه
 وكذا ان كانوا قاتلوا اليلاً بغير سلاح لان الغوث يبطل بالماضي
 وقطاع الطريق ان قتلوا انفسا ولم يخذوا اما لا يقتلوا امام
 حداً او ان اخذوا اما لا ولم يقتلوا انفسا قطع الامام ايديهم و
 ارجلهم من خلاف لان العقوبة تتغلظ بتسليط الجناية وان
 قتلوا واخذوا المال فالامام بالخيار ان شاء قطع ايديهم وارجلهم
 خلاف ثمر صلبهم وان شاء صلبهم حياً حتى يموتوا ولا ضمان عليهم فيما
 اخذوا من المال او جرحوا جرحاً اذ اجرى عليهم الحد كما في السرقة
 الصغرى والدرى والمباشرة فيه سواء كما في القراءة والقتل بسيف
 او حجر او غيره لا سواء لم يقطع الطريق وان لم يخذوا اما لا ولم يقتلوا
 انفسا حبسهم الامام حتى يجد ثاقوبة وهو النقي من الارض وان
 قطع بعض القافلة الطريق على البعض لم يجب الحد لان الحرمة
 واحد فصارت القافلة شراً واحدة **كتاب اللقيط**

له
 لعله بتعليق

اللقيط ما يلتقط من الارض اى يرفع منها سى به تقا ولا باعتبار ما له
 لا استصلاحه حاله وفي الشريعة هو اسم لحي موجود من بنى ادم انما
 يطرح اهله خوفا عن العيلة او فرارا عن تهممة الزينة وتضييعه اثم
 واحياؤا لا مندوب اليه وهو دفع سبب الهلاك عنه ولهذا كان
 رفعه اولى من تركه مندوب اليه وان غلبت على ظنه ضياعه
 يجب اخذه اللقيط باعتبار الاصل والدار ونفقته من بيت المال
 وهو المروي عن عمر رضي الله عنه والملتقط متبرع في الانفاق
 عليه لعدم الولاية عليه الا ان يامسها الفاضل فيكون ديناً عليه
 ولا يجوز اخذ الاخر من الملتقط لانه ثبت له حق الحفظ بسبق غيره
 بلا معارض وان ادعى مدعي انه ابنه ثبت نسبه منه لانه
 يقتضيه بالنسب ويعبر به بعده ويجوز للملتقط ان يقبل الهبة
 والصدقة لاجله لانه نفع محض ويسلمه في صناعة ويؤجره
 وفي الجامع الصغير قال لا يؤجر وهو الاصح لانه لا يملك تلاف منفعه
 فاشبهه العدم بخلاف الامر فانها تملك منافع ولذا هابا لا استخدام
 والاجارة اذا كان في حجرها وكن ذلك الاخر والعم **كتاب**
اللقطة اللقطة ما يلتقط من الاموال من غير اولى صد
 ترك اللقطة اولى من اخذها صيانة لنفسه عن العهدة واللقطة
 امانة في يد الملتقط اذا شهد انه اخذها ليحفظها على صاحبها
 وصفة الاشهاد ان يقول من سمعتموه يمشط لقطة فدلوا على
 والاخذ بعد الاشهاد مندوب اليه وهو واجب اذا خاف الضياع
 لا ما دون بالاخذ شرعاً ولو اخذها بغير اشهاد فهو لك في دلايضمن

له لعله
 ومنه على

عند أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله وعند أبي يوسف رء هذا
 اذا قال الملتقط اخذته للمالك كذبه المالك وان لم يجد من يشهد
 او تركه خوفا من الظلمة يقبل قوله انه اخذها ليردها وان وجدها
 في منازعة وهو لم يجد من يشهد ثم وجد من يشهد ولم يشهد حتى ضاع بعض
 ان كذبه المالك ولم يفصل بين القليل والكثير في رواية محمد
 ومالك والشافعي رحمهم الله وقال في ظاهر الرواية ان كانت
 عشرة دراهم فصاعد احد فها هو الا ان العشرة مال خطير لهذا
 يجب القطع لسرقتها ويستحل بها البضع وفيما دون العشرة عرفها
 اياما والصحيح التقدير في مدة التعريف غير لا تمريل مفوض الى
 راي الملتقط انه يعرفها في موضع الذي اصحابها او في الجامع
 للناس ليصل الخبر الى صاحبها الى ان يغلب على ظنه ان صاحبها
 لا يطلبها بعد ذلك ثم بعدة ان شاء امسكها حتى يجئ صاحبها
 وهذا اعزمية وان شاء تصدق وهذا رخصة وهذا اذا كان
 الملتقط غنيا والمالك يثبت للفقير قبل الاجازة وان كان
 فقيرا لانه يتصدق باذن الشرع بخلاف بيع الفصولي حيث
 يثبت المالك للمشتري بعد الاجازة وان كان فقيرا محتاجا
 يجوز ان ينتفع بها وكذا الذي اشتراه منه وقال الشافعي ان كان
 الملتقط غنيا يجوز ان ينتفع بها ايضا واذا اجأ صاحبها ان شاء امسك
 الصدقة وله ثوابها لان الفقير ملكها قبل اجازته فلا حاجة
 الى بقاء المحل وان شاء ضمن ايضاً من لانه سلم ماله الى غيره لا يغير
 اذن الشرع لا يتنا في الضمان كما في الكل قال الغير حالة المخصصة

ان كان فقيرا
 يتصرف

وان امساك الملتقط في اصحابها ليستفسر منه وزنها وكيفيةها
وكما انها فان اصاب في ذلك دفعها اليه وياخذ منه كفيلا نفسه
العاملة تحمله ولا يجبر على الدفع عند اخلا فمالك والشافعي
رحمهما الله لان حق مقصود كمالك فلا يستحق الرجعة وهو البينة
اعتبارا بالملك وان وجد شيئا مما لا يبقى عرفها الى ان يخاف فشاها
لثقة صدق بها وان اصاب شيئا وهو يعلم ان صاحبها لا يطلبها مثل
قشور الرمان والفاوة والسنايل بعد الحصاد جائز له الانتفاع بها
من غير تعريف ولكنه يبقى على ملك مالكها لان التملك من المجهول
لا يصح فان جاء صاحبها ياخذها منه لانه عين ماله والا باحة تخرج ان لا
تزيد المالك بخلاف الحشيش في رصده والماء في نهره وان كان
مجتمعا في موضع لا يجوز ان ياخذ لان الظاهر ان المالك ما اباحه
بعد ما جمعه وان اخذ اللقطة تفردها في موضعها يضمن لانه التفر
الحفظ على نفسه بخلاف من اخرج الخاتم من يده فالتفر تفرده في ذلك
الوقت في يده لا يضمن هذا اذا اخذ له لنفسه وان اخذ له ليعرفه لثقة
رد له الى موضع لا يضمن لان الاخذ للتعريف لا يوجب الضمان وان
وجد لقطة فضاعت منه ثرو جدها في يده اخر فلا يضمنه فيه
لان الشافعي له ولاية الاخذ كالاول بخلاف الوديعة ويجوز الالتقا
في الشاة والبعير والبقر وقال مالك والشافعي رحمهما الله ان كان
البعير والبقر في الصحراء فلا فضل ان يتركهما وكذا الفرس
لان لها ما يدفع عن نفسها الهلاك فيقل الضياع والملتقط اذا انفق
عليها بامر القاضى يرجع على صاحبها اذا حضر وله ان يمنعه منه حتى

ياخذ النفقة وان هلك في يده قبل جسه لا يسقط النفقة وان
 هلك بعد جسه تسقط كالرهن **فصل في الابقاع علم**
 ان الابقاع تمرق العبد في الانطلاق واختيار سوء الاخلاق
 وتعرض ماله لتهلك في رد له مولاة فهو احسان منه فله
 جزاء الاحسان وهو الجعل لثقل ان اخذ العبد افضل من تركه
 لانه يختفى مولاة ولانه احيا مال انسان وسعه ان يترك
 ايضا صيانة نفسه من التزام المونة وقيل في الضالة كذلك
 وقيل تركه افضل لانه لا يبرح عن حياته واذا اخذ البق له
 ان يات به الى السلطان لانه لا يقدر على حفظه بنفسه عادة
 بخلاف اللقطة ثم السلطان يحبس لانه لا يؤمن على اباقة ثانيا
 بخلاف الضالة وفي رد الابقاع على مولاة من يامسيرة ثلثة ايام
 فله عليه اربعون درهما رد الابقاع على مولاة يقول شريح رضي
 وفيما دونه يوضي وقيل سحابة وهذا استحسانا وفي القياس
 لا يكون له شيء الا بالشرط كما في العبد الضال الا انه يجب
 باتفاق الصحابة على وجوبه لان في ايجابه صيانة مال الناس لانه
 حامل للرد والمداير وامر الولد بمنزلة القن فيه هو الصبي ثم من
 يدعيه انه ملكه لا يستحقه الابينة ولا يؤخذ كقيل فمعه وان
 اخذوه لا يكون شيئا وان لم يكن له بينة اقر العبد انه لم يدفعه
 اليه بكفيل لقصور الحجج لاجل ما يحتل الصدق والكذب ومناع
 لهما في الحال والبراد ولاية الحبس حتى يستوفى في جعله كحبس
 البائع من المشتري والورد ابوالمولى او ابنه وهو في عياله او احد

له لعله بن
 مسير ثلثة ايام
 د
 له لعله بن
 لا يوق على مولاة
 يقول صريح
 يقول صريح
 سم لعله وقيل
 سمايه
 سم لعله لاجله

الزوجين على الآخر فلا جعل له وكذا السلطان وكذا أوصى اليتيم
 ومن يقول وفي عبد الصبي فالجمل في ماله لأنه مونة ملكه وإن
 البق من الذي رده فلا شيء عليه لأنه أمانة في يده هذا إذا شهد
 وقت الأخذ وفي بعض النسخ لا شيء له وهو الصحيح لأنه أمانة في يده
 هذا إذا شهد وقت الأخذ وفي معنى البيع من المشتري وكسب لا بقر
 ملوك لأنه كسب عبده وإن أجره الراد والأجرة له ولكن يتصله ببحث
 السبب كمن اتخذ كوزا بكذا أي غيره ولو صالح الجمل على شيء قليل
 يجوز ولو وصل شيء فقال من دلتى فله كذا فدل أنسان فلا شيء
 له وإنه لا جعل لرد الضال بالأجماع لعدم السماع فيه وإن قال
 لرجل بعينه فله أجره مثله **كتاب المفقور** إذا سافر
 رجل أو أسر ولا يعلم حياته ولا موته وهو حي في مال نفسه حتى
 لا يقسم ماله بين الورثة ولا تتزوج امرأته وميت في مال غير حتى
 لا يرث منه قبل الموت بل يتوقف نصيبه لأن حيوانه بأقية
 وعند الشافعي هو يرث في الحال لأن الأصل هو حي وقا الموت
 منتف عنه حتى يقوم الدليل عليه ولا يفرق بين امرأته
 حتى يتولاه مائة وعشرون سنة من يوم موته ثم بعد ذلك
 يحكم بموته وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية
 يحكم بموت أقرانه وهو المختار ولا قيس أنه لا يقدر بشيء والرافق
 أنه يقدر بتسعين سنة وقيل مائة سنة وفي المرأة التي
 ابتليت به قال لها النبي صلى الله عليه وسلم وهي امرأته حتى
 ياتها البيان وقال لها على كرم الله وجهه فلتصبر حتى يتبين

لا شيء له
 لا شيء له
 لا شيء له
 لا شيء له

موته أو طلاق ولا أن النكاح ثابت يقينا أو الموات حالة الغيبة في
 حيز الاحتمال فلا يزال بالشك وقال مالك إذا مضى أربع سنين يفرق
 القاض بينه وبين امرأته فتعتد عدة الوفاة ثم تزوج بمن
 نشأت لأن عمر رضي الله عنه هكذا أفق أسهوان الحق بالمدينة
 ولأنه منع حقها بالغيبة في السنة عملا بالشبهتين **كتاب**
الكرهية تكلم العلماء في المكروه وعند محمد أن كل
 مكروه حرام وهو من عاداته إذا لم يجد نصا قاطعا كان أطلق لفظ
 الكراهية وفي الحال إذا لم يجد نصا قاطعا قال لا بأس به أو قال
 لا خير وعندهما المكروه الأقرب إلى الحرام وليس بحرام وهو بمنزلة
 الشبهة ويسمى هذا الكتاب الاستحسان وهو طلب الحسن السهول
 والرفق للناس من الأمور وقيل هو الأخذ بالسعة ابتغاء بالدعة
 وهو أخذ القياسين إلا إذا كان الدليل طاهرا جليا وأثره ضعيفا
 يسمى قياسا جليا وإن كان باطنا خفيا وأثره ضعيفا يسمى قياسا
 خفيا وإن كان باطنا خفيا وأثره قوي يسمى استحسانا والترجيح
 منها بالاثرة لا بالخفاء والظهور كالذي يامع العقبي وقد يقوي أثر
 القياس في بعض الفصول فيؤخذ به وقد يقوي أثر الاستحسان
 فيرجح به **فصل في النظر واللمس** وينظر الرجل إلى الرجل
 إلى جميع بدنه إلا ما بين سرته وزكته ويرى ما دون سرته حتى
 يجاوز زكته ويحذف أن السر ليست بعورة خلافا لما قاله
 الشافعي والركبة عورة خلافا لما قاله أيضا وانفذ عورة خلافا لما
 الظواهر ما دون السرة إلى منبت الشعر عورة خلافا لبعض الناس

راجع
 وينزل
 راجع
 راجع

وقد روي ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
الركبة عورة وقال لبعض الصحابة غطرك بكتك فانها عورة وحكم
العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في
السرة حتى ان كاشف الركبة ينكر عليه برفق وكاشف الفخذ ينكر
عليه بعنف وكاشف السرة يوبأ اذا لم يحل وما يباح النظر اليه منه
يباح للمس والغلام اذا كان صبيحاً جميلاً لا يحل اليه وما منها ما يباح
ايراد النظر اليه ونظر المرأة الى المرأة كنظر الرجل الى الرجل للمحاشنة
اليه منها وما يباح للمس ويحرم الرجل الى امرأته والى مملوكته
فله من القرن الى القدم بالشهوة وغيرها ويجوز للرجل ان ينظر
الى فرج امرأته والاولى ان لا ينظر لانه يورث النسيان وكذا
المرأة الى فرج زوجها وقيل الاولى ان تنظر اليه ليكون ابلغ في
تحصيل الشهوة وينظر الرجل من ذوات محارمه الى الوجه والرأس
والصدر والساقين والعضدين ولا ينظر الى ظهرها وبطنها لقوله
تعالى ولا يبدن نريتهن الا لبعولتهن الآية المراد بها مواضع
الزينة وهو ما ذكر ويدخل الشعر والاذن والعين والقدم
فيه لان البعض يدخل على البعض من غير اشتراط والمرأة في
ثياب مهنتها عادة فلوا او جبت لا يدي الى تخرج وما يباح النظر
اليه يباح للمس بخلاف وجه الاجنبية وكيفية حيث يباح النظر
اليه ولا يباح للمس وكذا القاض والشاهد واذا احتاجت الى
الدكان والازالة لا بأس بان يمس مآوئها واثابها وياخذ ظهرها
وبطنها دون ما تحتها وينظر الرجل الى مملوكته غير ما يجوز

لما لم يحل
لا يحل النظر
اليه
لما لم يحل
وينظر الرجل
لما لم يحل
الى الصبي
الى الدكان

النظر الى محارمه ويلزمه اذا علم انه يتعظ به اما اذا علم انه لا يتعظ
 به لا يلزمه الا لا يتقرب تركه وينبغي ان يكون التعريف اولا
 باللفظ والرفق ما يكون ابلغ في الوعظ والنصيحة ثم التعريف
 بالقول الى العتب تقريبا لئلا يكثر افة الخمر وتلاف المعارف
 وقيل للامر باليد والعلماء باللسان والعوام بالقلب اقل له
 عليه اراد حوال الله تعالى هو ان يكون سببا ولكن الفجرة عن
 العصبات بينهما حتى لو قتل به يكون شهيدا او يجوز تركه اذا خشي
 على نفسه الهلاك فينجبر بينهما والمنكرات في قراءة القرآن اللحن
 وفي الصلوة ترك تعديل الاركان واساة المصلين ادا بها وقد
 ورد في الاثر في رأس في صلواته مسيا فهو شريك الاثم والسكوت
 عن المنكرات مع القدرة عليها مكروه والمنكرات في الاذان
 تغيير الالحان والنغمات وتكرار الاذان في مسجد واحد والمنكرات
 في السوق اكثر من ان يحصى وعلى الرجل ان يامر اهله بالصلوة
 وله ان يضرب امرأته على تركها الصلوة ولا يجبر عليها لانها
 وسيلة الى العباداة وهي ليست من اهلها وكذا اذا اخرجت
 من بيتها بغير اذنه ودعا الى فراشه فلم تجبه فله ان يودعها
 وله ان يطلقها وان لم يقدر على ايفاء مهرها حتى قالوا ان من
 لقي الله تعالى ومهرها في ذمته خير من ان يطأ المرأة لا تضل
 ولا يجوز ان يضرب امرأته على ترك الطبخ والخبز لانه ليس واجب
 عليها استحسانا وليس للمرأة ان تخرج الى مجلس العلم بغير اذن
 زوجها وان كان زوجها عالما سئلت منه عما وقعت لها نازلة

في محارمه
 وفي التعريف
 الاول اذا
 جاء الخمر
 والله اعلم
 سيدنا حسين
 عفي عنه

وان كان جاهلا هو سئل من العلماء في علمها فان امتنع الزوج
من السؤال كان لها ان تخرج بغير اذنه لان طلب العلم فريضة
فيما يحتاج اليه كسائر الفروض فتقدم على حق الزوج فالاولى
ان لا تخرج بغير اذنه ما لم تقع لها نازلة رجل له ان يكتب كتابا
ويبعث الى ابيه ينظر فيه ان وقع في قلبه ان الاب يقدر على
منعه يحل له ان يكتب ويبعث اليه والا فلا وكذا المحكومين
الزوجين وبين الرعية والسلطان امرأة لها اب زمن وليس له
احد من يقوم عليه زوجها يمنعها من الخروج كان لها ان تعص زوجها
وتطيع والد لها موثنا كان او كافرا فيقدح حقه على حق الزوج
لان النص ورد في حق الابوين الكافرين ولا يجوز لمسلم ان يقول
اباه النص في الى البيعة رجل له ام شابة تخرج الى الو لا لعم
والمصائب وليس لها زوج ولم يكن للابن ان يمنعها ما لم يثبت
انها تخرج الى الفساد فاذا ثبت ذلك عند لا يرفع الامر الى القاض
واذا امره بالمنع كان له ذلك رجل فاسق يتخذ الضيافة للفساق
كان للمرأة ان تمتنع من الخبز والخبز لهم وان لم تقدر ان تمتنع
فله ان تخبز وتطبخ وتنوي انهم ما داموا مشغولين بالاكل
يمتنعون من الشر كالرجل جلس عند الفساق وهو ينوي انهم
يمتنعون عن الفسق في تلك الحالة كان له ذلك ويؤجره رجل
ظهر الفسق في ولده ينبغي لجارته ان يعظه بعظة وان لم تمتنع
ينبغي له الامام وهو ان شاء الله وان شاء الله ولا يخرج المرد
الى الجهاد الا باذن الوالدین وفي سفر التجارة والحج يجوز ان يخرج

بغير اذنها اذا كانا مستغنيين عنه **فصل فيما يوجب الكفر**
وفيما لا يوجبها الرضاء بالكفر مستغنا الكفر لا يكون كفر لقوله تعالى
عن قصة موسى عليه السلام واشدد على قلوبهم فلا يفقهوا الآية
وانما الرضاء بالكفر مستحسن له كفر كمن امر امرأة بان ترتد تبين
من نزول وجهها فقد كفر الامر قبل ان ترتد راي ابو نوح ابنه تكلم في
الكلام فنهاه فقال انت تتكلم فيه فقال نحن نتكلم وكان الطير على
رؤسنا وانقرت تكلمون ويريد كل واحد منكم كفر صاحبه ومن
اراد كفر صاحبه فقد كفر هو من هذا كره جماعة من العلماء الاشتغال
بالكلام وقال الفقيه ابو الليث سمرقندي ر^ه من اشتغل بالكلام
من اسمه من العلى يعنى اذا كان بواى الى تسويد العقائد
وانارة البدع الخنف اما معرفة الله تعالى وتوحيده ومعرفة
النبوة واجب ولو قال لا اله الا الله وان يقول الا الله ولم يقل
لا يكفر لانه معتقد ومصر على ايمانه ولم يجد نظيرا ليه معتقدا
حقيقة يكفر ولو قيل الا مرض للسلطان لا يكفر لانه يريد به الجنات
لا العبادات واذا قيل الا رضى بين يدي الظالم ولو قال للسلطان
الظالم انه عادل يكفر وقيل لا يكفر لانه قد يعدل في شئ ما وعن
سفيان الثوري رحمه الله من نزع عمران المعوذتين يستأمن
القرآن لا يكفر لانه متناول ولو جلس في مجلس الشراب على مكان
مرتفع وذكر مضاحيك يستهزى بالملك فضحكوا كفر واجمعها
ولو قال فعلذا شهد ان هما نست وفعل كفر ان هما نست
قيل يكفر ولو قال الفقيه ر^ه بعلن لا يكفر ولو قال المودن الله اكبر

وقال الاخر كذبتك يكفر من ساعته ولو تمن ان لا يكون الخمر والزنا
محروما في جميع الاديان ولو قال من يحتاج الى كثرة المال والحال
يخاف عليه الكفر رجل ضرب انسانا فقيل الست بمسلم لا يكفر
اذا اخطأ ولو قال في مرضه ان شئت تقفيتني مسلما وان شئت
كافرا يكفر ساحر يسحر ويوقى الخلق من نفسه ويقتل لمريده وساحر
يسحر وهو جاهل لا يستتاب منه يقتل واذا اثبت سحره دفعا
للضلالة عن الناس وساحر يسحر تجربة ولا يعتقد به والمراد
عن الساحر غير المتعوف ولا صاحب الطلسم والذني يعتقد اسلام
والسحر في نفسه حق كاي ناله لا يصلح الا للشر والضرورة
بالخلق فيصير من موما واما علم النجوم فهو على نفسه حسن غير مذموم
وهما قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى
والشمس والقمر بحسبان والراستخون في العلم يقولون ان الشمس
والقمر والنجوم مسخرات بامره والاسناد لال بسير النجوم وحركتها
الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقد مره كاي ن كاستدل لال
الطبيب من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى وقد مره
اراد عن علم الغيب لنفسه يكفر ثم تعلم علم النجوم مقدرا ما يعرف
به مواقيت الصلوة والقبلة والمناف في بخلاف الشهادة والاصول فيه
ان المناف ان كان يعتمد دليلا يتحقق المعارضه بين النفي والاثبات
في ترجيح النافي وان لم يعتمد عليه بترجيح وان اخبر حرقلة واخر
عبد ثقة بالحل فالعمل باكثر الراي فان كان في جهة الحل عبد
ان لا يأس باكله وان كان في جهة الحرمة مملوكا لا يوق كل

العلم
والضلال
جاء حسبي
سبحانه
عنه

لأن طمانينة القلب بالمشي أكثر وإن كان كل واحد منهما اثنين يعمل
 بقول الحرين ولو اشترى لجماء وقبضه فاجرم مسلم ثقة أنه ذبيحة
 محوس لا ينبغي أن يأكله ولا يطعمه إلا خولاؤه أخبر بامر ديني ولكن
 لا يراد إلى صاحبه لأن قول الواحد ليس بحجة في إبطال حق العباد
 ولو اشترى جارية أو طعاما وأخبره مسلم ثقة أنها غصبة من
 فلان فهو في سعة في الأكل والوطى وإن حب أن يقترب منه
 لأن الجزيرة العين وإنما أخبره بعد الملك والشرع يكذب به
 ظاهر ومن علم جارية أنها لرجل قرأى أخريديعها ينبغي أن لا يشتريها
 حتى يعلم انتقالها إليه بملك صحيح أو وكله يبيعها منه ووهبها
 له وإن قال وكلني ببيعها وأنه ثقة وغلب على ظنه أنه صادق
 وسعة أن يشتريها ويطأها أنه أخبر بخبر صحيح ولا منازعه له والقول
 قوله وإن غلب على ظنه أنه كاذب لا يتعرض لها مسلم ثقة أخبر
 الغائب طلق امرأته ثلثا أو مات أو جأ محتابا بطلاقها وأكبر
 رأيها أنه صادق لا بأس بأن تعتد وتزوج بزوجه الآخر لأن
 القاطع طار ولا منازعه له شهد أعاد لأن امرأة أن تزوجها
 طلقها ثلثا وأنكر زوجها ثمرات الشاهد أن لم يسعها المقام
 معه لأنه كانها سمعت من زوجها أنها لو شهدا عند القاض
 حكم بجرمتها وينبغي للمرأة أن تقتل نفسها بحال أو تهرب منه
 ولكن لا يسعها أن تزوج بزوجه آخر قضاءها لأنها منكو حتى ظاهرا
 حتى جأ عند ها يقال بفلوس آخر بطلت ما ينفع في البيت كالمحل
 والأصابون ونحوه فلا بأس ببيعه وإن طلب مجايل أكله

الصبيان كالجن والزيب ينبغي ان يبيعه لانه كاذب ظاهر
 وقبول من الهند لا يد الصبي والعبد جائز العرف والعادة والظاهر
 انها صادات **فصل في التحري** التحري طلب الصواب
 يطلب بغالب الراي عند تعذر الوقوف على حقيقة الشيء ورجل
 صلي الى جهة من غير تفكير يجوز صلواته ما لم يتبين الخطأ حملاً له
 على الصلاح وان كان اكبر رايه انه خطأ يعيد لان كاليقين
 وان شك وصل الى جهة بلا تحرفان تبين انه امخطا او اكبر رايه
 على الخطا او لم يتبين يعيد في ذلك كله لانه لزمه التحري
 اذا عجز عن اصابة القبلة فكان التحري من فرائض الصلوة بخلاف
 الاول لا تعدل الشك فيه وان تبين انه مصاب القبلة جازت
 صلواته لحصول المقصود وان كان اكثر ظنه انه اصاب القبلة
 لا يجزيه لزمه التحري بيقين وان تبين في خلال الصلوة اصاب
 القبلة استقبله لان افتتاحه وقع ضعيفا فلا يبني القوى على
 الضعف وان شك وتحري وصل الى جهة التحري يجوز بكل حال
 بقول علي رضي الله عنه قبله المتحري جهة قصداً ولا ن جهة
 التحري قبله عند تعذر اصابتهما وقد اتى به بخلاف ما اذا صلي
 في ثوب ثرتين انه كان نجسا والماء الذي توضع به كان
 نجسا يعيد صلواته وان اصاب القبلة لان الصلوة والوضوء
 بالماء النجس ليس يجزيه والصلوة الى غير القبلة تجزئ في الجملة
 اعتبارا بالتطوع حالة الاختيار في خارج البلد وبالفرض حالة
 الاضطرار كما مروا ان تبين خطأه في الصلوة يتحول الى القبلة

له اهله
لما يتحقق
سبيل الحسين
عنه

وبني لانه لم يتحقق بعد الفراغ لاعادة عليه فكذلك خلاها
وان صلى بعض صلواته بالتحري الى جهة تروقه تحريه الى جهة
اخرى يتحول اليها بخلاف ما اذا كان له ثوبان احدهما طاهر والاخر
نجس فتحري فيهما ووقع تحريه على ثوب فضلى بعض صلواته ثم وقع
تحريه على ثوب اخر يتقمنه ولا يعتبر تحريه الثاني لانه لو وقع
تحريه في الاول احكم بطهارته ونجاسة الثاني لا يتحول النجاسة
منه الى الاول ثم ما ادى بالاول جائز وما ادى بالثاني فهو فاسد
رجل دخل مسجدا لا محراب له وفيه قوم من اهله تحريه صلى
ثم علم انه اخطأ يعيد لان التحري معتبر عند عدم الادلة
وههنا السؤال ممكن فلا يعتبر التحري ولو اشبهه بمكة ولم يكن
بمحضرته من يسأله فضلى بالتحري ثم تبين انه اخطأ عن محمد
انه لا يعيد وهو لا قيس والمحجوس اذا تعذر في حبسه فقبلته
جهة التحري واذا اختلط المذبح بالميتة فالمعتبر للغلبة فيه
وقيل علامة الميتة انها اذا القيت في الماء تغوص لما فيها
من الدم واذا كان بعض الثياب نجسا يتحري ويصلى على ما وقع
تحريه سواء كانت الغلبة للطاهر او للنجس لان عين الثواب ما هو
نجس وانما النجاسة هي المجاورة واما الميتة فمحرمة العين فعند
علية الحرام صار لكل حرام مسائل متفرقة
ويكره للمقتدي الا يقتل الى اهل الباطل والضراء الا يقدر الضرورة
ولان الناس يظنون انه راض بشيء فاذ اسألا يتكلموا بالحق الا
اذا خاف على نفسه الهلاك او على عضو من أعضائه لا بأس بغيره

لدفع شره دفع الرشوة لدفع الظالم امرجا نزل رجل ذكر الله تعالى
 في مجلس الفسق على وجه الاعتقاد ان الفسقة تشتغلون بالفسق
 وان اشتغل بالتسبيح تاجر نشأ الثوب وهو يصلي ويسبح يريد به
 اعلام المشتري بجودة الثوب يكره قال الواعظون لقومه كبروا صلوا
 على النبي صلى الله عليه وسلم ثيابون بخلاف الخالس والفقاع
 فتح الفقاع يقول لا اله الا الله واراذا تغيب الشترى يا شرب
 بخلاف المسئلة الاولى لان التعظيم لله واجب في كل زمان خصوصا
 عند سماع اسمه تعالى رجل قرأ القرآن ولم يعمل بموجب قرأته
 فقرأت طاعة ثياب عليها وعسى ان يحمله ذلك على العمل
 وكذا لو صلى اذا ارتكب المعاصي لانه مطيع لله تعالى بصلواته
 وعاصي بمعصيته ويكره ان يجعل شيئا في كاعذ فيها مكتوب
 اسم الله تعالى او كان على بساط المملك لله يكره القعود عليه وقال
 بعضهم الحروف المجردة تعظيم مثل الف مجردة حتى كرهوا ان يكتب
 اسم ابي جهل على الهدف لاجل الحروف رجل كتب التعويد شيئا
 من القرآن او من التورات او من الانجيل وقال اعطيت لكم
 هداية شراخذ منهم شيئا لا يحل لان اخذ المال على الهداية لا يجوز
 ومثله كتب الاحاديث والفقه لاجل الحفظ لا يكون رجل تمنى
 الموت يخاف المعصية لرباس ولو تمتي لضيق المعيشة او عداوة
 عدا او غيرة لا يجوز ولو مرض ولم يعالج حتى مات لا ياتر بخلاف
 الجماع اذا لم يأكل حتى مات بالجموع يا شربة وكذا اكل الميتة
 حالة الخمصة والاكل لان الاكل قدر ما يعيش ولا يموت

او لمالك
 من كتب
 من كتب
 من كتب
 من كتب

فرض وأما الشفاء في التداوي فهو من ههنا رضي الله عنه أنه
 لا بأس بقطع اليد من الأكله وشق البطن والمثانة وما يجرد
 بحرا لا يخشى التلف وأن لم يفعل ذلك قيل قد ينجا وقد يموت
 أو قيل ينجا ولا يموت يعالج وأن قيل لا ينجا ولا يموت يعالج وقيل
 لا ينجا أصلا يجوز ترك المعالجة امرأة ماتت وفي بطنها ولد
 يضرب قال محمد بن إيسق من الجانب الأيسر والله تعالى خلق
 حوامن آدم عليه السلام من ضلعه الأيسر وحكى عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى أن ذلك بامرأة فحاش الولد وصيانة الولد
 عن الهلاك واجب بخلاف ما إذا ابتلع درة غير نفوسات ولم يترك
 ما لا يشق بطنه وعن سفيان رضي الله عنه أنها تترك حتى
 يسكن الولد وحكى أن امرأة ماتت وكان الولد يتحرك في
 بطنها فلم يشق بطنها ودفت كما كانت ترويت في المنام تقول
 ولدت لا تنبشوا قبري لأن الظاهر أنها ولدت ميتا صبي جامعها
 وقت الولادة أو جاء رجله أو يتحقق موته يجوز قطع أطرافه الحبل
 لا تقصر إذا قال أهل الطب أنه يضرب بالولد وكذا الحجامة والعلق
 كافر أسلم وهو شيخ قال أهل البصر لا يشق للخنثى ترك لأن
 الواجبات تترك بالعداوة والسنن أولى وكذا المسلم الذي
 لم يخنث حاله الصغير تركب ثقيب أذن البنت الصغيرة يجوز استحسانا
 الحاجة ولا بأس بالحقنة لأن التداوي مباح ولم يفصل في الكتاب
 بين الرجال والنساء إلا أنه لا يستعمل المحرم كالخنزير وغيره لأن التداوي
 بالمحرم حرام ولا ينقض به الوضوء إلا أن يخرج منه شيء بعد

وصوله الى جوفه التداوي بلبن الاثنان لا باس به وفيه نظر
 لان لبن الاثنان حرام مع انه ظاهر والاستشفاء من الحرام حرام
 كالحنف والاباس بعبادة الالهو دي والنصراني اذا كان في جواره
 لانه نفاع بر في حقهم فيجوز ولكن لا يتبع جنازتهم ولا باس بقبول
 هدية العيد التاجر واجابة دعواته واستعارة دابته استحسانا
 ولا يقبل الداهم والدنانير والثوب منه ولا باس بكى
 البهائم واختصائها واختصا الهرة لان فيه منفعة وايضا ان
 يجعل الرجل في عنق عبده الرابية وهو طوق الحديد وهو
 حرام لانه عقوبة اهل النار كالحرق بالنار ولا يكره التقيد
 عن الاباق صيانة عن الضياع رجل مات وترك مالا يعلم ابنه من
 اين حصل من كسب خبيث كبيع الباذق واخذ الرشوة والظلم
 ان علم صاحبه يرد عليه والا يتصدق بنية خصم ابيه والتورع
 له من هذا المال اولى وما اخذه المغني والناثقة الا مرفيه
 ليس من الاول لان صاحبه المال اعطاه برضاة من غير شرط وحصل
 بسبب جميع رجل مات وعليه دين قد نسيبه قيل ان كان من
 التهمة نرجو ان لا يؤخذ الله تعابه وان كان من عصب يؤخذ به
 وان كان ابنه صاحبه فعليه ان يودي اليه رجل له على اخوين
 وهو لا يقدر على استيفاء ابدلة عنه خيره من تركه عليه
 لان في الاجل تخليص المسلم من ملالة الدنيا وعذاب الاخرة
 فكان له ثواب رجل خصم فمات خصمه ولا وارت له يتصدق
 عن صاحب الحق مقداره حتى يكون ودیعة عند الله تعالي

فيوصله إلى خصمه يوم القيمة من عليه الحق إذا استحل فاحل منزله
 الحق وهو لا يعلم قد رآه ينظر أن كان كثيراً بحيث لو علمه لا يحل له
 لا يبرأ باحلاله وإن كان قليلاً يبرى ولو قال إخاصمك فليس
 شيء ولو قال أبرأتك من مال عليك ولا يعلم ما عليه يبرأ من الكل
 قضاءً وأما ديانة لا يبرى إلا بقدر ما يتوهم أن له عليه رجل
 قال إذا تناول فلان من مالي فهو له حلال فتناول فلان من غير
 علمه بأباحة يحل له ولا ضمان عليه ولا يشترط به علم الأباحة
 وإن قال كل إنسان تناول من مالي فهو له حلال قال محمد
 ابن سلمة رآه لا يحل لأنه لا يبرأ عن المجهول لا يصح وقال أبو منصور
 هو جائز لأنه أباحة والأباحة عن المجهول تصح ولو قال أبرأتك
 عما تأكل من مالي ينيغي أن لا يصح لأنه أبرأ عما يلزمه
 بالتناول فيكون أبرأ دين يستحبه لا عن دين واجب عليه الخضا
 بالحناء للرجل يجوز للتدأوى ولا يجوز للزينة ولا تخضب يد الصبي
 ورجله للزينة فيحمل للنساء دون الرجال ولا يجوز للرجل أن يسوق
 لحيته إلا حالة الغزو ويكون صاحب نساء وجوارى إذا طلب منه
 ذلك ولا بأس بالاكتمال يوم عاشوراء لو ردد الأثر فيه ولا بأس
 بزخرفة البيت وتجسيده إذا كان من الحلال وإن لا يظلم على
 أحد أما نقش لمسيح بهاء الذهب والجص والساج لا بأس به
 والتصدق على الفقير خير منه وقيل هو قربة تحسنة وقيل
 يكره والصحيح أنه لا يكره ولا يستحب وعليه الفتوى أما التخصيص
 فحسن لأنه يحكم البناء هذا إذا فعله من مال نفسه أما إذا فعله

من مال الوقف لا يجوز لما فيه من تضييع المال حتى لو فعل من مال
 الوقف المتوفى يضمن رجل مريد أن لا يسلم عليه وإن سلم
 فعليه رد ذلك لا بأس به والسلام على أهل الذمة ولا يزيد في جوابه
 عليكم فإن كان له حاجة فلا بأس بالسلام عليهم ولا بأس على المجازين
 ولا يسلم على الشاب رجل سلم على آخر فعليه أن يرده قدر ما
 يسمعه الغلة إذا بدأت فلا بأس بقتلها قتل الجراد يجوز لأنه صيد إن
 كان فيه ضرر للناس إحراق القمل بالنار مكروه لأنه إذا كثرت الكلاب
 في قرية يتضرر الناس بها أمرارها بها تقتلها وإن امتنعوا رفع الأمر
 إلى الحاكم رجل له كلب عقور يعرض كل من يمر فلا همل المحلة أن
 يقتلوه وإذا عرض رجلا همل يجب الضمان على صاحبه قيل إن
 أشهد وأعليه يجب الضمان والافلام مثل الحائط المائل وفيه نظر
 المستقرض إذا أهدي للمقرض شيئاً فالأفضل أن لا يقبل وحكى
 أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن لا يستظل بجدار عزيمة قال ابن المبارك
 إذا سأل السائل لوجه الله تعالى عجبني أن لا يعطيه شيئاً لأنه عظم
 ما سأل الله تعالى كذا إذا قال بحق الله تعالى لا بأس يجمع السرقة
 والشواك والحشيش في أرض غيره أو في الخان ولصاحب الأرض
 أن يمنع عن دخول أرضه ويجوز أخذ الطين من الطين في أرض
 الدعة إذا لم يضر به أخذ طريق وأسمع نبي أهل المحلة فيه مسجداً
 العامة أن كان لا يضر بالطريق فلا بأس به وليس للرجل أن يمر في
 أرض الغير إلا بالضرر ومرة ويجوز قص الشارب والأظفار أي وقت
 طال ولم يوقت بوقت وهو سنة ويقصه حتى يتوارى شفقتة

لا بأس
 من مال
 الوقف
 يقتلها

لا بأس
 قيساً على
 الاستقلال

لا بأس
 الدفعة
 من الجنبين
 عن غيره

العليا وحلقه يداعة عند البعض لأنه يشينه وكذا حلق اللحية وأما
 قصها سنته وهو ما زاد على قبضة إلا إذا كانت لحية طويلة ونشف
 الأبط سنة وحلقه جائز وحلق الرأس جائز والقنح منهي امرأة
 حلفت رأسها لوجع أصابها إلا بأس به ولا فهو مكروه ويجوز التقاط
 السنابل بعد الحصاد كما خلد ثوب خلق مرغى لو جرد الأذن دلالة
 يرميه ولكن ملك المالك فيه باق ولا يبطل بالرق ولا بأباحت
 حتى يجوز الأخذ له وإذا أخذ العين فهو له يجوز أن يأكله ويجوز أن
 يملكه غيره بخلافه أباحت الطعام حيث لا يملكه غيره وكذا اقتشور
 البطن والرمان ونقاة الخوخ والمشمش إذا كان متفردا وما يجب قمع
 من الدهن في قصعة الدهان وما يسيل من خارج القصعة فهو
 للدهان وما يسيل من داخله ان زاد للمشتري شيئا فهو له أيضا ولا
 فهو بمنزلة اللقطة يتصدق به لا بأس للمرأة أن تتصدق من منزل
 زوجها بشئ يسير كالرخيف ونحوه لأن ذلك غير ممنوع في العادة
 رجل سبب دابته وأخذها انسان وأصلحها فلا سبيل للمالك
 عليها إذا قال عند السبب هي لمن أخذها وإن قال لا حاجة لي فيها
 فله أن يأخذها من يده والقول مع يمينه أن اتخذ برج في قرية
 ينبغي أن يحفظها ويعلفها ولا يتركها بغير علف حتى لا يتضرر الناس
 به أعظم من قبل الساع ولا ضمان على الساعي قياسا لما تلف
 سعيه ولكنه ياتر في الاستحسان يضمن بعد الاعتناق وكذا
 إذا دل السارق على المال لا يضمن ولكنه ياتر لأنه صاحب سبب
 بالسار معاشره بخلاف ما إذا دل المودع السارق على الوديعة

بحيث يضمن لانه التزام حفظه ولو خرس للغير فتمت لها الغارسة
 ولكن لا يطيب ولو كان ارض الحوزة كروما واشجارا ان كان يعرف
 ابايها لا يطيب لاحد وان لم يعرف فهو بمنزلة ارض نبتت من المال
 يتصدق السلطان بما حصل منها ويصيب الاكره تطيب لهم وهذا
 طريق الفتوى واما طريق الاحتياط ان لا يأكل ايضا وان كان
 ارض قضيب الاكره تطيب اذا اخذ وامزعة او اجارة ولا بأس
 وهو من عادة العرب وهو شد الحيط في اصبعه للتذكير رجل مات
 وامر وراثته ان يقرأ القرآن على قبره فالأصح انه غير مكروه والمأخوذ
 قول محمد ولا يجل لاحد ان يلعن على اهل القبلة ولهذا قالوا يلعن
 على من يد بعد موته وينبغي ان يعو لسانه بالخير لا بالشتم المسابقة
 بالفرس والقدم والرمي تجوز عندنا بالتجربة والرياضة لقوله عليه
 السلام لا سبق الا في خوف او لضل او حافر والمراد به الابل والرمي
 والفرس وكذا المصارعة والمسابقة ان شرط ان سبق اخذ المال
 وان سبق اخذ منه منه فهذا عين القمار لا يجوز وان شرط ان سبق
 اعطاه الاخر له يجوز وان شرط ان سبق اخذ المال من الاخر وان سبق
 ياخذ يجوز ايضا وان شرط الاطعام لاصحابه واخذة والشرط باطل
 والمأخوذ له وان اخرج احدهما دينارا وقال ان سبقتي فهو لك
 وان سبقتك فهو لي يجوز قال شمس الأمتاء على هذا ما يجري
 بين الفقهاء من المناظرة والبحث في المسائل يعني بفتي بالحوائز اذ لم
 يكن قمارا لمصلحة الترخيب في البحث وتحصيل العلم كتب فيها اسم الله
 تعالى او مصحف يستغنى عنها تلقى في الماء الجاري او تكف في خرقه

نظيفة وتدفن في أرض ظاهرة ولا تحرق ولو غسل في الماء الجاري
 وأخذ القرطيس فهو أفضل ويكره اللعب بالشطرنج والندى والرعبة
 عشر وكل هو ومحل واحد منها حرام بالنصر وعن الشافعي أن اللعب
 بالشطرنج مباح لما فيه تشييد الخواطر ثمران قام يسقط عد التث وال
 فلا والتسليم على من يلعب به لا بأس عند أبي حنيفة وعندهم أكره
فصل اظلم على لذي أشد من الظلم للمسلم لأنه من أهل
 النار فلا يبرحوا لعفو ولهذا قالوا دخل المسلم دار الحرب ناجرا إيمان
 لا ينبغي أيعد ربههم لأن الغدر حرام وإن غدر بهم وأخذ منهم شيئا
 لا يصيب ملكا محظورا لو ردا لاستيلا على مال مباح إلا أنه مباح
 لأنه حصل بسبب الغدر فيوجب خبثا فيوم بالتصديق بخلاف
 الأسير حيث يباح له التعرض من مالهم لأنه ليس بينه وبينهم
 عهد مال الحربي مباح في دار الحرب إذا أخذ المسلم بغير غدر فهو له
 حلال وإذا غلب الكفار على أموالنا وأحرزوها بدأهم ملكوها
 عندنا لأنها زالت يدا المالك عنها لنزول العصمة كالمال المباح
 فظهرت يدهم عليها كما تملك أموالهم ولهذا لا يضمون بالاتلاف
 كما يضم ولا يملكون أحرارنا ولمدبرنا ومكاتبنا وأمهات
 أولادنا ونحن نملك عليهم عليهم جميع ذلك لأن السبب انما ثبتت
 الحكم إذا كان المحل صالحا له المحل والمال المباح والمالية ههنا بالرق
 ولا رق علينا وفي رفق غير تام من مدبرنا وأمهات أولادنا خلل ولهذا
 ثبتت حرمة البيع لا نغداد سبب الحرية من وجه بخلاف مراقب
 الكفار لأن الشراء اسقط عصمتهم بسبب كفرهم جزا استنكا وهم

عن عبادة الله تعالى وجعل لهم انقا لنا عبد المسلم انق قد خل دار
 الحرب فاخذوا ولم يملكوه عند ابي حنيفة لزوال يد المولى بخروجه
 من دار الاسلام وظهور يده على نفسه بخلاف العبد المقيم في دار
 الاسلام بقايد المولى حكما بقيام اهل الدار وعند هيا يملكون ان
 العصمة قد زالت كما لو اخذوا من دار الاسلام وان ند بعير اليهم
 فاخذوا ولا ملكوه لتحقيق الاستيلاء واذا احاصر العدو وبلاد المسلمين
 وطلبوا الموارعة منهم على مال يجوز دفع المال اليهم اذا خافوا
 منهم الهلاك لان دفع المال عن النفس واجب والوثن الذي يجرد
 الياري جلت قدرته او المشر ك اذا قال لا اله الا الله يحكم باسلامه
 لان المشر ك يقرب الله تعا حيث قال الله تعالى ولئن سالتهم من خلقهم
 ليقولن الله ولكن ينكر وحدا نية الله تعالى اذا قيل لهم لا اله الا
 الله يستكبرون فاذا قال لا اله الا الله فقد اقر بما هو مخالف
 لا اعتقاده وكذا اذا قال اشهد ان محمد رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لان كل من يدعي اليه ينكر رسالته نبينا عليه الصلوة
 والسلام واما الذي اقر بالتحديد فيجوز رسالة محمد عليه الصلوة
 والسلام وهم اليهود والنصارى فهم يقررون بوحدانية تعا ويدعون
 صفة الاسلام ويقولون المسلم مر معاد الحق ويزعمون ان الحق ما هم
 عليه واذا قالوا لا اله الا الله لا يحكم باسلامهم ما لم يقولوا
 محمد رسول الله وامنهم من اقر بالتحديد والرسالة لا يحكم
 باسلامهم بالشهادتين ما لم يبروا عما كانوا عليه ومنهم من يقول
 هو نبي العرب لا نبي بنى اسرائيل ومنهم من يقول هو نبي الكفاة

اللعنة
 وبغيرهم

اللعنة
 كل من يدعي
 يؤمنه

اللعنة
 اسم معاند

اللعنة
 محال صيني
 سائر

ولكن لم يبعث بعدا ولو قال اسلمت لا يحكم باسلامه ولو قال
دخلت في الاسلام يحكم باسلامه لانه يدل على دخول حادث
ولو قال المجوسي اسلمت وانا مسلم يحكم باسلامه لانهم لا يدعون
بهذا الوصف لانفسهم الكافر اذا صلى في جماعة المسلمين يحكم
باسلامه عندنا واذا صلى وحده لا يحكم باسلامه والله اعلم
كتاب الغصب هو في اللغة اخذ الشيء من الغير
في سبيل انتغلب والعدوان سوءا كان ما لا او غير مال يقال
فلان غصب زوجة فلان او ولده او في الشريعة هو اخذ مال
مستقوم مخترم جهرا على وجه يزيل به يد المالك حتى لو كان زواجا
الغصب كاللؤل واللبين امانة عندنا ان هلك من غير تعدي لضمان
عليه لانه لو تفت يده منها وقال الشافعي هي مضمونة لانه وجد
اثبات اليد فيه كالاصول وانزالة يد المالك قصدى واثبات
يد الغاصب ضمنى فهو على عكسه واستثنى امر العبد وحمل الدابة
وسكنى الدار على وجه التعدي غصب لانه وجه ازالة اليد
محكما لالة الاستعمال بخلاف الجاوس على البساط الا انه لضمان
عليه هذه الامنافع الا ان ينقص العين باستعماله فيترحم للنقصان
وقال الشافعي يضمنها فيجب اجراء المثل وقال مالك ان سكنها
يجب اجراء المثل وان عطلها لا شيء عليه وقيل ان كان الغصب
انما يتحقق فيما ينقل ويحول لتحقق ازالة اليد هو قول ابي حنيفة
وابي يوسف وقال محمد في غيره ايضا وبه قال الشافعي رحمه
الله تعالى حتى لو غصب عقارا هلك في يده لم يضمنه عندنا

وعند لا يضمن لتحقيق اثبات اليد فيه ومن ضروره ثبوت يده
 وزوال يده المالك لاستحالة اجتماع اليدين على محل واحد فتتحقق
 الغصب وهو قطع يد المالك عن الانتفاع وإيهما ان العقال يضمن
 بالاستيلاء لعدم إزالة اليد والنقل كمن ركب دابة غيره ولم
 ينقلها الى موضع والمنع عن الانتفاع لا يوجب الضمان كما لو قعد
 المالك عن المواشي على الغاصب رد العين المغضوبة ان كان
 باقيا في يده لقول النبي صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت
 حتى ترده لانه فوت يده واليد مقصودة بها يتيقن صدق النصف
 والانتفاع فيجب رد العين وهو الموجب الاصل فاذا عجز عنه
 يجب مثله ان كان مثليا لان المثل كامل صوره ومعنى في الجنس
 والمالية فيقوم مقام العين ثم المكليات والمورونات والعدديات
 المتقاربة كالجن والبيض والتفاح والكمثرى والمشمش والخوخ
 والخبز والخل والعصير والقطن والصوف كلها مثلى وكذا الدقيق
 والسويق وقال في الاصل يجب في السويق قيمته لان بين السويق
 والسويق تفاوت كثيرينفاوت القليل وخاط السمن به فلم يبق
 مثليا اما اللحم مختلف فيه وكذا الغصب فاذا عجز عن اداء المثل
 فيجب قيمته في المكان الذي غصب قيمته ذلك لتفاوت القيمة
 مثل في المالية ولكنها ناقصة في الصوره وما يتفاوت احاده
 في القيمة من العدديات فهو ذات القليل فاذا عجز عن اداء القيمة
 افسديات الزمان فاذا وجد الغاصب في غير البلد الذي
 غصب ينظر ان كان الغصب دراهما او دنانير لا يتفاوت بين

الموضعين في مبردة أو مثله إليه وأن كان غيرهما من مثليات
 كالخطة والشعر سواء كانت قيمته أقل أو أكثر أن شاء أخذ مثله
 وأن شاء أخذ قيمته وأن شاء حتى يرجع إلى بلده فيأخذ منه فيه
 وأن كان غير مثلي فعليه قيمته إذا تلف في يده هذا إذا كانت
 القيمة سواء فيهما أو أكثر في الموضع الذي وجدته وأن كانت
 أقل أن شاء أخذها بالقيمة في المكان الذي غصب وأن شاء
 حتى يرجع إلى بلده فيأخذها فيه وإذا أدى الغاصب القيمة فيما
 يجب القيمة والقاضي يحرمه على قبضه فيصير الغاصب بقبضها وأن
 وضعها في يده أو حجره عند غير القاضي يبرأ أيضاً وأن وضعها
 بين يديه لا يبرأ بخلاف رد الوعده حيث يبرأ بالتخلية عنده
 ولا يبرأ بالرد إلى دار المالك فيها بخلاف رد العارية حيث
 يبرأ بالرد إلى دار المالك لأن العارية تترده كذا عرفوا في الدنيا
 قيل لا يبرأ حتى يقبض وما هلك من المغضوب في يد الغاصب
 بفعله أو بفعل غيره ضمنه لأنه يجب عليه رده إلى دار المالك
 حقيقة أو معنى وقد تعذر به الهلاك في يده فيجب الضمان وما
 نقص منه في يده ويضمن العاقب بالهلاك وفي نقصانه مختلف فيه وفي غصب
 الأموال الربوية لا يمكن تضمين النقصان مع استرداد العين لأنه
 يودي إلى الربوي ربح الغاصب فيما غصب لا يحل كان المغضوب
 عرضاً أو نقداً لأنه حصل بسبب الغصب بخلاف الربح في البيع
 الفاسد حيث اجترأ في الثمن لأن الثمن في ما يتعين ولا يحل للمشتري

الربح في البيع لانه يتعين بالتعين رجل أجر آخر الاجرة لانه هو
 العاقد ولكن لا يحل له بسبب تمكن النقصان بسببه يضمن النقصان
 مع مرد العين ما ضمن النقصان يحل من الاجرة لان المضمونات
 تملك بالضمن ويتصدق بالفضل منه فريد عند ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف رحمهم الله يطيب الفضل ونواجر العبد يصلح له
 ان يقبض الاجرة فان اخذها الغاصب فهو وان كان باقيا في يده
 وان اتلفه لضمان عليه عند ابي حنيفة رء وعلى هذا الخلاف اذا
 اجر المستعير المستعارة وتصرف المودع في المودعة وربح فيه وهذا
 محله بمنزلة ربح الغاصب ولو هلك المضمون في يد الغاصب
 حتى ضمنه له ان يتعين بالغلبة التي حصلت من الغاصب في اداء
 الضمان لان المحبت لاجل المال والهدى الوادي اليه يباح له التناول
 فيزول المحبت بالاداء اليه رجل غصب الفان اشترى بها عينا
 وباعها بالف وزيادة لا يطيب الربح عندهما خلافا لابي يوسف
 وقوله ثم اشترى بها اشارة فيما اذا اشترى بها شيئا فاشار اليها
 ونقد منها يجب التصديق اذا اطلق ونقد منها وشار الى غيرها
 ونقد منها وشار اليها ونقد من غيرها يجب التصديق لانها
 لا تتعين بالاشارة قال مشايخنا لا يحل له التناول منه قبل
 ان يضمن وكذا بعد الضمان هو الصحيح وقيل اذا ضمن يباح له لانه
 يصير مبادلة بالتراضي وكذا اذا ابراءه يحل له والربح لا يطيب
 له بضمان العين واذا اشترى بها طعاما يساوي الغير فاكلها
 لم يتصدق بشئ في قولهم جميعا لان الربح انما يتعين عند اتق

له اجرة
 بالاجرة
 من حصة
 سببه

الجنس وكذا كل مال حرام اذا اشترى بها شيئاً ولم يصفه لم يبيع
 انى تلك الدار هم طاب ذلك الشيء قال ابو منصور ربي طيب له الشيء
 ما لم يبيع الدار هم اولاً وقول الكرخي والفتوى على قولهم وقيل كلاهما
 سواء في التوادد لو اشترى ديناراً بعشرة دراهم ونقد الدار هم
 المغصوبة لا يحل له الا متقاع بالدينار ما لم يواد الضمان لان صاحب
 الدار هم اذا استحق الدار هم فسد العقد ويجب عليه رد الدينار
 بخلاف ما لو اشترى بها شيئاً غير الدينار ونقد منه يحل له الشيء
 لان استحقاقه لا يفسد العقد لان الثمن لا يتعين به فعلى هذا قالوا
 لو غصب ثوباً واشترى به جارية لا يحل له وطهرها ولو تزوج به امرأة
 يحل له وطهرها لان باستحقاقه يلزمه رد الجارية دون النكاح
 ولو غصب عبداً فباعه فضمنه المالك قيمته جازيعة ولو اغتقه
 فترضه من القيمة لم يجز عتقه الساطان اذا غصب مال الغير فحلف
 بحاله لا يمكن تمينه لا يملكه عند ابي حنيفة حتى ويجب عليه الحج
 والزكاة وايد الغصب امانة عندنا متصلة كالسمن والجمال
 او منفصلة كالولد والتمر وضمان الغصب لا يجب بالغصب وانما يجب
 بالارتفاق والغصب لا يتحقق في الزوايد لعدم ازالة يد المالك
 عنها وقت الغصب فلا يجب الحيوان الا اذا امنعها او تعدي عنها
 لان ذبحها واكلاها او باعها وسلمها فيضمن وعند الشافعي ربه هي
 مضمونة لانتبات يده عليها وكذا امانه الغصب لا تضمن عندنا سوى
 استوفائها هو او عطلها لعدم تحقق الغصب فيها كما مر قال الشافعي
 يضمنها فيجب اجر المثل وقال مالك ان استوفاهما يجب اجر المثل

لو كان
 بان ذبحها
 سبيلاً
 عن غصبه

وإن عطاها لأشئ عليه ومن غصب عينا فغصبها المالك قيمتها وإذا غصبها المالك
 إذا وجد عندنا لأن المضمونات تملك بأداء الضمان لاستحقاق اجتماع
 البذل والمبدل في ملك واحد حتى لو ظهر العين بعد أداء الضمان
 وقيمتها مثل ما ضمنه أو أقل فلا خيار للمالك فيما قد ضمنه يستكمل
 في ظاهر الرواية وهو الأصح خلافه يقول الكرخي وإن كانت قيمته أكثر
 مما ضمن وقد ضمنها يقول المالك فلا خيار له وإن ضمنها يقول الغاصب
 فله الاختيار بعد مرضاه وإذا تغير العين المضمونة بفعل الغاصب
 حتى زال اسمها وأعظم منافعتها زال ملك المالك عنها وملكها
 الغاصب وضمن قيمتها عندنا كمن غصب شاة فقتلها أو طبخها
 لأنه أحدث صفة متقومة فيصير حق المالك لها كالحاكم واجبه
 في ترجيح الأصل الذي فات من وجه ولكن لا يطيب له ولا يفتع
 بها حتى يودي استحقاقا يقول النبي صلى الله عليه وسلم اطعموها
 أو سار في الشاة المذبوحة بغير رضا صاحبها هذا يفتي ذوال
 ملك المالك وحرمة الانتفاع للغاصب ولأن المضمونات تملك بأداء
 الضمان وفي إباحة الانتفاع بها فتربط باب الغصب وهو لا يجوز في
 القياس يحل الانتفاع بها وهو قول حسن ونزول رحمها الله تعالى
 لأنه يثبت الملك مطلقا كما يجوز تصرفه كالبيع والهبة وقال
 الشافعي لا ينقطع حق المالك بالصرفه وهي رواية عن أبي يوسف
 لأن العين باقية فيبقى ملكه وعن أبي يوسف في نهول عنه لكن
 يباع في دينه وهو الحق به من الغرماء بعد موته وإذا غصب
 حنطة فنزعها أو نواة فغرسها يحل له الانتفاع بها قبل أن

بدل لها الوجوه الا مستفاد من كل وجه بخلاف ما تقدموا ذا البراء
 المالك الغاصب صح امرأه سوءا كان الغصب قائما في يده او هلكا
 في يده لان امرأه المغموب عن الضمان كما برأ المودع المودع ورجل
 غصب طعاما فاطعمها المغموب منه ذلك المال ابرأ عن الضمان
 سوءا علم به او لم يعلم رجل غصب ما لا تفرغ غصب خذير المغموب
 منه ذلك المال من الغاصب فالمالك بالغيا نان شاء ضمن الاول
 وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الاول لم يبرأ الثاني وان ضمن الثاني
 او جعله مقام دينه يبرأ الاول رجل غصب ارض الغير فشق فيها
 نخرا لا يجوز الوضوء ولا الشرب من هذا النهر لان الارتفاع بملك
 الغير لا يجوز رجل قطع تاتلة من ارض رجل وغرسها في ناحية منها
 فالغرس للغارس لانه حصل بصرقة وعليه قيمة الزاوية فيؤمس
 بقلعها رجل غصب مال ذمي او سرق منه يتعاقب يوم القيمة
 وخاصة المسلم وكذا خاصة الدابة على الادنى لا يرحى منها العفو
 ثر قيل لا وجه ان يعطى للكافر على المؤمن فتعيب العيوبه ومن
 غصب من مسلمو خمر اخلها او جلد ميتة قد باعها فلم يباح الخمر
 ان ياخذ الخمر بغير ثمن فياخذ الجلد بما اراد الدباغ فيه لان التخليل
 بمنزلة غسل الثوب النجس واما الدباغة فانه اذا اتصل بالجلد
 مال متقوم كالعص وغيره وهو بمنزلة الصبغ في الثوب وان
 استهلكها ضمن الخمر ولا يضمن الجلد عند ابي حنيفة لان في
 الخمر ماله حتى يجلسه عنه حتى يستوفي الدباغ وعندهما
 يضمن الجلد مد يوغا ولو هلك في يده لم يضمن بالاجماع

في الماله
 فالحكمة
 في الماله
 الطحامة
 في الماله
 فالحكمة
 في الماله
 في الماله
 في الماله

كتاب الوديعة الفرق بين الوديعة والأمانة

فالوديعة خاصة والأمانة عامة وحمل العام على الخاص صحيح
 ودون عكسه فالوديعة هي الاستحفاظ بقصد أو الأمانة هي الشيء
 الذي وقع في يده من غير قصد الاستحفاظ بان هبت الريح على
 ثوب انسان والفته في حجره الوديعة أمانة في يد المودع إذا
 هلك في يده من غير عمد فلا ضمان عليه للنص أو الحاجة اليه ليس
 للمودع ان يودع عند آخر قصد إلا ان صاحب الوديعة رضى بحفظه
 ودون حفظ غيره إذا وقع في دائرة حريق أو غرق أو بهوت المودع
 وليس احد في عياله فيسلمها الى جاره لأنه تعين طريق الحفظ لهذا
 في هذه الحالة فيرتفع^{عليه} المالك دلالة ولو أودع المودع عند آخر
 ثم أخذ منه برأ عن الضمان وكذا كل خلاف إذا وجد منه ثم عاد الى
 القاء يرى عن الضمان عندنا كما إذا ركب الدابة ثم نزل أو ليس
 الثوب ثم خلع بخلاف الأمانة وبخلاف ما إذا وجد الوديعة
 ثم أقر حيث لا يرى عن الضمان لا يجوز ذلك قد عزل نفسه عن
 الحفظ يجوز^{للمالك} الوكيل الوكالة فصار يدها فاصبا فيها لا يضمن
 إلا إذا وجد عند غير صاحبها لا يضمنها عند الحلال عند أبي يوسف
 خلافا لزم لأن الجود عند غير صاحبها من باب الحفظ وإذا أودع
 عند آخر هلك عند فاصحاب الوديعة أن يضمن الأول دون
 الثاني عند أبي حنيفة لأن الأول لما دفع لم يصير متعديا بل دفعه
 إلا إذا فارق عنه فاذا فارق فقد ترك الحفظ الملتزم فيضمنه
 بل ذلك وأما الثاني فقد قبضها من يد أمين فلا تعدى منه كما إذا

المالك
 فارتفع^{عليه}
 المالك
 إلى الوفاء
 من الجود
 عن

هبت الریح علی ثوب غیره فالقتہ فی حجره وعند ہمالہ ان یضمن
 ایہما شاء لان الاول متعدي منہ بالتسليم اليہ والثانی یقبض
 مال الغیر بغیر اذن غیر انہ یضمن الاول ہولم یرجع علی الثانی لانه
 لما ضمنہ ہلک باداء الضمان فصارت کانه اودع مال نفسه وان ضمن
 الثانی یرجع الی الاول کانه ہوالذی اوقعہ فی هذا الضمان واذا
 خلطها بالمودع بمالہ حتی لا یتیز ضمنہا کخاٹ الدار ہور بالدار اہم
 والخطة بالخطبة تقر لا سبیل للمودع علیہا عند ابی حنیفة ^و ویكون
 المخلوط کله للخاط لانه استہلاک من کل وجه لعدم الی وصول الی
 عین حقہ وعند ہما انہ یصر مشترکا بیدہما لانه استہلاک من
 وجه دون وجه واذا خلطها بغیر جنسہ کخاٹ الخطة بالشعیر
 وخالط الزيت بالخل انقطع حق المالك فیہ بالاجماع وانما
 حقہ التضمین لانه استہلاک صورۃ ومعنی الا ان فی الاول
 طریق التیز فی الثانی منعه وان خلط من غیر فعلہ فهو شریک
 لصاحبہ بالاتفاق ولا یضمنہ لعدم الصنع منہ وان اتفق ^{لہ}
 بعضہما شرد مثله فخالط هذا یصیر استہلاک و للمودع ان
 یسافر بالودیعة وان کان لہ حمل وموۃ عند ابی حنیفة لا ینالک
 الامر والمفانرة محل الحفظ ولہذا یمالک الاب والوصی ذلک
 الا اذا نھا عن ذلک بخلاف الاستحفاظ بالاجرة لانه معاوضہ
 فیقضى التسليم فی مکان العقد ولا یسافر بہا فی البحر وکذا اذا کان
 الطريق مہجوا وان قال احفظہا فی هذا البیت فوضعہا فی بیت
 اخر من الدار لم یضمن کما اذا قال احفظہا فی هذا الکتیف فوضعہا

لا
 ان یضمن
 الاول

لا
 فان

رفق
 صبی
 عنہ

في الصندق او على عكسه لا يضمن كما اذا قال احفظها في هذا
 البيت فوضعتها في بيت اخر من الدار لم يضمن ان كان مثله
 بخلاف الدارين لان بين الدارين في الحرز رجل اودع عند
 مجاور عليه فاستهلكه لم يضمن الصبي ويضمن العبد بعد العتق
 لانه سلطه بتحويل يده الى ماله وانه صحيح في حق تعين العبد
 البائع دون الصبي لان العبد من اهل الا لتزام وهو التزم الحفظ
 على نفسه واما الصبي فليس من اهل الا لتزام فبقى في حقه
 مجرد التسليط وان كان العبد مازونا يضمن في الحال وعلى هذا
 اذا اقرض صبيا او عبدا مجورا وباعه يكون تسليطام صاحب الدار
 اذا قام من دكانه الى الصلوة فصاعت الوديعة من دكانه
 فلا يضمن لان جيرانه يحفظونه عرفا فلا يكون مضيجا قاض
 اخذ اموال اليتامى ومات ولم يتبين اين هو ان كان المال في
 يده لا يضمن لانه مات مجهلا وان كان في يد امثاله لم يضمن قيم
 الوقف اذا مات مجهلا لا يضمن وكذا اذا مات احد المتعاضدين
 مجهلا واما سائر الامناء اذا ماتوا مجهلين ضمنوا رجل ادخل دابة
 في دار رجل فخرجها صاحب الدار لم يضمن اذا هلك وان وضع
 ثوبا في دار رجل فلذهب وهو راها في خارج الدار يضمن اذا
 هلك لانه لا ضرر فيه واخراجها يكون اتلافا في الوديعة
 التعدي شرط الضمان كالحامى اذا نام او غاب منه فحرق الثوب
 يضمن كما في السرقة رجل دفع الى اخيه درهم لينثر في العرس
 ليس له ان يحبس نفسه لانه مأمور بالنثر والحبس ضده

العبد يضمن
 الدارين
 الحفظ
 على نفسه
 عند عبده
 صبي عليه
 حبل صبي
 عطفه

وكذا ليس له أن يدفع إلى غيره لنثره ولو دفع إلى آخر فشره
فليس له أن يلتقط منه ولو دفعه سكرًا يشره جازله أن يدفع
إلى غيره لينشره وله أن يلتقط منه إذا نثره لأن نثر السكر على
السهو له ولكن ليس له أن يجسه لنفسه وإن أخذه واحدا ثم
سقط من يده لا يجوز لأخر أن يأخذه وإن وقع في ثوبه أن ضمه
فهو له وإن قال المودع وضعت الوديعة في داري فنسيت
المكان لا يضمن وإن قال لا أدري وضعت في داري أو في موضع
آخر ضمن وإن قال وضعت الوديعة في يدي ثم قمت فنسيتها
يضمن لأنه ضيعها بالنسيان وإن قال وضعت بين يدي في داري
ينظر أن شيئًا لا يحفظ في عرسه الدار مثل جرة الذهب يضمن وإن
قال سقط مني يضمن وإن قال لا أدري أضاعت أم لا يضمن رجل
جاء بثوب إلى رجل قال هذا الثوب وديعة عندك أو وضعه
عنده ولم يقل شيئًا ثم ضاع يضمن لأنه ثبت الوديعة عرفًا فهو
مستحفظ دلالة وإن قال لا أقبل الوديعة فتركه عنده ثم
ضاع لم يضمن لأنه صرح الرد دابة أو متاع تركه عند جماعة
فقام واحد منهم وضاع المتاع فالضمان على الآخر وكذا في الخان
والدس رجل جاء عند قاض بوديعة ليودعها عنده فقال
زنها ثانيا فوزنها فاداه تسعة آلاف وقال القاضى لو شقت
ثوبى ما كنت تصدقوننى رجل دخل في الخان فقال لصاحبه
إني أربط دابتي قال هناك فربط ثم خرج فضاحت الدابة يضمن
صاحب الخان **كتاب العارية** العارية حايضة

لعله
هو
سيد حسين
عنه

وهي تملك المنافع بغير عوض لأنه لو كان يورثوا أحسان ولهذا ينبغي
 بلفظ التملك سميت بذلك لتعريفها عن العوض وانها مشتقة
 من العرية وهي العطية وقيل هذه مشتقة من التعاور وهو
 التناوب في المنفعة ولهذا المقتض بما يمكن ألا انتفاع به
 مع بقاء العين ولهذا كانت إعادة المكيل والمؤن ونقضا ألا
 باستهلاك العين وما يملك ألا انتفاع على أن يكون العين
 مضمونا عليه يكون فرضا وقال الكرخي هي أباحة ألا انتفاع
 بملك العين لأنها تنعقد بلفظ الأباحة بدليل أنه لا يشترط
 بيان المدة والجهالة تمتنع صحة التملك ولهذا يعمل فيه
 انتهى وبه قال الشافعي ولهذا ليس له أن يعير غيره عند لأن
 المباح لا يملك أن يبيع غيره ويجوز للمستعير أن يعيره ما استعاره
 للركوب والحمل هذا إذا كانت مطلقة في ألا انتفاع والوقت
 حتى لو ركب هو ليس له أن يركب غيره وأن ركب غيره ليس له
 أن يركبه وأن عينها بأن قال يركب فلا يؤم فليس له أن يجاوز
 فيما سماه وكان العين أحدهما دون الآخر وليس له أن
 يواجره لأن الأجرة فوقها فلا يضمن بما ذونه وللمعير أن يرحم
 إلى العارية متى شاء لأن المنافع التي لم توجد يكون رجوعا
 وامتناعا يحول ساعة فساعة فيثبت المالك حدها وثباتها
 وبالنسبة إلى المنافع التي لم توجد يكون رجوعا وامتناعا
 عن التملك كما لو واهب شيئا ولم يسلمه إليه والعارية
 وأمانته في يده أن هلك من تعد فلا ضمان عليه سواء

هلك من استعماله او من غير استعماله لان قبض العين لا انتفاع به
 باذن صحيح فلا يكون مضمونا عليه كالمستاجر وقال الشافعي رحمه الله ان هلك
 من استعمال المعتاد لا يضمن وان هلك لا من استعمال المعتاد يضمن
 لان قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقاق مقدم كالمقبوض بسو
 الشراء ولو قال لصاحب المتاع لا تدفعه الى اخر قد فزع ضمن هذا في مال
 يختلف باختلاف المستعمل رجل استعار شيئا فضاهاه عند ان يطلب صاحبه
 وهو لا يجنب الضياع ووجد الرد ثم اخبره الضياع يضمن وقيل ان لم يكن
 أيسا من وجوه لا يضمن رجل استعار دابة فنام في المفازة ومقودها
 في يده فجاء انسان فقطع المقود واخذ الدابة لا يضمن وان خرج المقود من
 يده لا يضمن هذا اذا نام مضطجعا وان نام جالسا والمقود في يده لم يضمن
 رجل استعار دابة الى الطاحونة فشدّها في باب الطاحونة فضاهاه لا يضمن
 رجل اخذ كوزا انقضاء يشق سقط اي فسقط من يده وانكسر لا ضمان لانه عاريد
 وكذا الحكم في قضاها الحمام وكذا لو اخذ الكوز من دكان باذن صاحبه وان
 استعار عينا فردّها الى دار المالك ولم يسلمها اليه لم يضمن لان العارية
 ترد هكذا كالمالك البيت الا اذا كان عقد جوهر ومثله فانها لا ترد الى داره
 ولا الى خادمه وانما ترد الى يده كسر الذهب والوديعة ولو رد الدابة الى
 اصطبل مالكها لا يضمن استحسننا ولو ردّها مع عبده او احميه او عبدا صاحب
 الدابة لا يضمن لان عبده ممن في عياله وله لدفع اليه ولم يفصل بين عبدا
 يقوم عليه والذي لا يقوم عليه وفي الاصطبل قيدة وقالوا لو دفع الى عبدا
 الذي يقوم عليه لا يضمن ولو رد في يد اجنبي يضمن فدلّت المسئلة على ان
 المستعير لا يملك الا يداه قصدا او قيل يملك الا يداه قصدا الا انها دون

الاعارة وعليه الفتوى فالحاصل ان الملك يملك والمباشر لا يملك والوديعة
 تعارف الاعارة المطلقة عندنا اذ كان لا يختلف باختلاف المستعمل ولا
 يوجب كونه فوقه وفي ايداعه قصداً واختلاف والا صح كونه دون
 والمستاجر يوجب ولا يعار ولا يودع الا باتفاق الراهن والمرتهن **كتاب**
الشركة وهي عبارة عن اختلاف النصيبين ولا يعرف احدهما
 من الاخر ويطلق على العقد وان يوجد الاختلاط وهي جائزة لان النبي
 صلى الله عليه وسلم بعث والناس يتعاملون بها فقوله النبي صلى الله عليه
 وسلم بان شركة ملك وهو ان يثبت الرجلان عينا او يملكها بالشري
 والهبة والصدقة او الاستيلاء او اختلاط مالهما من غير صنع احداً ويختلطها
 لا يمكن التمييز وركنها اجتماع النصيبين وحكمها ان يكون كل واحد من
 الشركين في نصيب الاخر كما جني لا يجوز التصرف فيه الا باذنه صاحبه
 اما في نصيب نفسه يجوز له التصرف فيه بغير اذن شريكه باع نصيبه
 من شريكه او من غير شريكه اما في الخلط والاختلاط فانه لا يجوز بيعه
 من غيره الا باذنه لانها مجاورة لا شركة لا قصد او دلالة اما شركة
 العقود مفوضة وعنان وشركة الوجوه وشركة المصنائع وهذا كلها
 جائزة وقال الشافعي رحمه الله لا تجوز المفاوضة وهو القياس وكذا
 شركة الوجوه والمصنائع وقال مالك لا ادري ما المفاوضة ومركن
 شركة العقود الايجاب والقبول وموجبها ان يكون محل واحد
 منها وكيل عن صاحبه فمن شرط المفاوضة الوكالة في اعمال التجارة
 وتوابعها وكفالة في ضمان التجارة ولو احقها والاستواء في اموال المال
 شرط ابتداء او انتهاء ومن شرط العنان الوكالة دون الكفا ولا يشترط

في شركة
 راجع
 في
 شركة
 نصيب

خلط خلافا للزفر والشافعي رحمهما وكذا بتسليم المال بخلاف المضاربة
 ولا تصح الشراكة إلا بالدراهم والدينار والفلس النافقة لا تجوز
 في ما سوى ذلك لأن غيرهما يتعين بالتعين وأما البئر كان يرجع رواج
 الثمن يجرى والأفلا لأنه بمنزلة فقال مالك رحمه الله تجوز الشراكة بالعروض
 والمكيل والموزون أيضا إذا كان الجنس واحدا فاشبه النقص بخلاف
 المضاربة لأن القياس يابى جوارها فلا يجوز بغير النقص فاختصر على مؤد
 وإن أراد الشراكة بالعروض باع كل واحد بعض ماله الآخر عقد الشراكة
 وهذه الشراكة مملوكة لا عقد وإذا صحت الشراكة فالربح على ما شرطت والوضعية
 على قدر المالكين وهو المثلث رعن على كرم الله وجهه لأن شرط جميع الربح
 لا يجوز لأنه لا يربح شراكة وإن شرط الربح والوضعية مصعفاً
 لا يجوز الشراكة لأنه شرط فاسد ولا يبطل العقد به والشراكة تبطل بموت
 أحد الشريكين لأنها تضمن الوكالة وهي تبطل بالموت وإذا فسدت الشراكة
 فالربح على قدر المال كالوضعية وتبطل شراكة التفاضل كالزراعة
 الفاسد وإذا فسدت الشراكة لا يبقى حكم الشراكة وإن كان المال عروضاً
 بخلاف المضارب إذا عزل حيث يجوز له أن يبيع المعروض بعد فسادت
 حتى ينفذ رأس المال رجلاً أن اشتركا واشترى بامتعة تفرق أحدهما
 لا يعمل معاً بالشراكة وغاب أياً ما وعمل الآخر بالامتعة فالحاصل
 من الربح للعامل وهو يضمن قيمة نصيب شريكه لأنه انفصلت الشراكة
 حكماً أحد الشريكين فهي صاحبه عن بيع النسبة يجوز نهيها ابتداءً وانقضاء
 امرأة أعطت بئراً للعليق إلى امرأة أخرى وقامت أخذت عليه حتى أدركه
 والقياس أنه لصاحب البئر وللآخر قيمة الأوراق واجرة المثل

له العمل
 إن كان
 سبيلاً
 صبيح

له العمل
 أعطت بئراً
 امرأة والأوراق
 لا عمل
 سبيلاً
 عطف عنه

فالحيلة فيه ان يقرض نصف البذرا ويبيعه وكذا الاول وراق احد
الشركيين يوافقهما يلزم صاحبه من الغرم والعمل شريك الدار اذا غاب
فالشريك الاخر ان يسكن جميع الدار استحسانا لانه لو لم يسكنها خربت
الدار ولو دفع بقرة لآخر على ان يكون السمن بينهما نصفين والسمن لصاحبها
وفي الدين اختلاف فالحيلة فيه ان يبيع نصف البقرة منه وفي الدين
المشتركة اذا اراد احدهما ان يأخذ نصيبه ولا يشاركه شريكه فالحيلة
فيه ان يبيع من المطلوب كفا من الزبيب بقدر نصيب الدين ويؤاخذ من
الدين رجل قال ما اشتريت اليوم من انواع التجارة هو ديني وبينك يثبت
فيه الشراكة رجل اشترى عبدا قال له الاخر اشترى كفي فيه فشره فشره
اخر اشترى كفي فيه فشره وان كان الثاني علم مشاركة الاول فله ربع
العبد وان لم يعلم فله نصف وللأول نصفه ويخرج المشتري من البين
عبدان بين رجلين فقال احدهما للثالث اشترى كرك في هذين العبدان
ولم يحجز صاحبه صار نصيبه بينهما نصفين احد الشريكين اذا قال لصاحبه
انا اشترى هذه الجارية لنفسى فسكت شريكه لم يكن اجازة حتى يقول نعم
الشراكة في المباحات كالاحتطاب والاحتشاش والاصطياذ لا يجوز والمناخ
لاخذ وللعين اجرمثله ولو احتطبا اثنان وخلط بينهما فلا يقبل قول احدهما
في الزيادة معلما ان اشترى كرك في تعليم القران يجوز لانه يجوز الاستيجار
والشراكة **كتاب المضاربة** هي مشتقة من الضرب في
الأرض هو السير وفي الشرح عبارة عن عقد بين اثنين ومن جهة الآخر
العمل فالحاصل منه الربح بينهما سعى به لان المضارب يستحق الربح
بسعيه وعمله ومشروعيته الحاجة الناس اليها والفقير الذي يحتاج

على ان
يكون السمن
والدين بينهما
نصفين فالسمن
لصاحبها
سائر نصيب
عقده

الى المال فمست الحاجة الى شرع هذا العقد لا تنظام مصلحة وركنها
 الايجاب والقبول ومن شرطها ان يكون رأس المال دراهم أو دنانير
 مساهما الى المضارب حتى يمكن التصرف فيه والمال في يد امانة ابتداءً
 فاذا اراد ان يتصرف فيكون وكيلًا وإذا ربح فيه فيكون شريكًا وإذا
 فسدت يكون اجيرًا وإذا خالف فيه يكون غاصبًا ومن شرطه ان
 يكون الربح بينهما مشاعًا ولو شرط احدهما دراهم وسماة من الربح فسدت
 المضاربة وان شرط الجميع لرأب المال يصح بضاعة في يده وان شرط
 جميعه للمضارب يصح ايضًا ويصير قرضًا وان شرط المضارب العمل على
 رأب المال معه لا يجوز لانه يمنع التولية ولو شرط عبده معه يجوز لان
 العبد يد معتبرًا خصوصًا عند اشتراط العمل عليه وصار ما ذونا ولو دفع
 شيئًا من مال المضارب الى رأب المال بضاعة يصح وما اشترى به رأب
 المال فهو على المضاربة لانه يصير وكيلًا فيه في التصرف وقال زفر
 تفسد المضاربة لان رأب المال لتصرف في مال نفسه ولو دفع الى المضارب
 لا يجوز لان المضاربة انما تجوز اذا كان العمل من المضارب ولا تصح المضاربة
 بالعروض كما بينا في الشراكة لان القياس يابى بجوازها لانه امتياز
 ياجز مجهول الا النص ورد في النقدين فيراعى جميع ما ورد به النص
 ولو دفع اليه عروضًا وقال بعه واعمل مضاربة ثمنه جاز لانه وكيل
 واجازة فلا تنافي بينهما وكذا لو قال له اقبض مالي على فلان واعمل
 به مضاربة تجاز لنا قلنا وان قال له اعمل بالدين الذي عليك لا يجوز
 لانه لما اشترى شيئًا يقع الملك للامر فيصير مضاربة بالعروض لان
 الدين لا يتبين الا عند النقْد وهو حالة الشراء كان في الذمة واذا

صحت المضاربة جاز للمضارب ان يتصرف فيه صنف التجارة وانواعها
كالبيع والشراء والمسافرة والتوكيل والايداع والرهن والارتمان
والاجارة والاستيجارة ولا يملك الا قراض لانه ليس بتجارة ولا يملك
الا استدانة الا باذن صاحب المال وكذا الا يملك الاستدانة على رب
المال لانه تصرف بغير رأس المال والتوكيل مقيد برأس المال فلا
يحمل ان يتجاوز عنه الا ان ينص عليه صاحب المال فاذا نص فلا يبقى
مضاربة فيصير بمنزلة الوجود مضارب معه الف فاشترى بها ثيابا
فصاحبها بمائة من عند لا يصير شريكا لانه ليس فيه عين قائم بخلاف ما
اذا اصبحها من عند صاحبها شريكا لان الصبيح غير قائم فيه حتى يبيع كان له
حصصة الصبيح ولهذا اذا اصبح الغاصب العين صاحبها شريكا ولو قصرها وحملها
لا يصير شريكا صاحبها وعن ابي يوسف رحمه الله ليس لمضارب ان يسافر
لانه تعريض على الهلاك وعن ابي حنيفة رحمه الله ان وقع المال في يده
ليس له ذلك وان وقع في غيرها له ذلك ولا يرفع الى اخر مضاربة الا
بالتخصيص من رب المال والتقويض المطلق لانه شئ لا يضمن بمثله ولو
رفع الى اخر مضاربة لم يضمن بالرفع اليه ولا يتصرف الثاني فيه حتى
يرجع عند ابي حنيفة رحمه الله لان اليه ايداع وايضا فتملكها
واما الربح فيه فهو اثبات الشراكة فيه فيضمن به وعندهما يضمن بتصرف
الثاني لان المضاربة تتحقق به وعند زفر رحمه الله يضمن بالدفع اليه
وان خص له رب المال التصرف في بلد بعينها او في نوع تجارة منها او مع
شخص معين لم يجز له ان يتجاوز ذلك لان التخصيص فاقد واذا اراد
المال ان يكون المضارب ضامنا فالحيلة فيه ان يقرض المال ويسلم اليه

المضاربة
الف

ثم يأخذ منه مضاربة ترضع المال مضاربة وقيل يقرض المال الأدهم
 ترضعها كما بالداهم على ربح ما شرط للمضارب والشريك إذا سافر
 فقفته ونفقة دابته من مال المضاربة من غير أسراف وله الأدام
 المعروف مثل اللحم وغيره والفواكه المعتادة وقيل نفقة الشريك
 غير المذكورة في المبسوط ولا تسقط نفقة المضارب منه بالاتفاق
 ما لو رجع إلى وطنه وأدبج إلى مصره يرد ما بقي من النفقة إلى
 رأس المال ولو سافر ورجع بحاله ومال المضاربة فالنفقة من المالكين
 بالحصص ولو ما دون السفر أن كان بحيث يغدو أو يروح فيبيت بأهله
 فهو بمنزلة المخرج إلى السوق فقفته في ماله وإن كان بحيث لا يبيت
 بأهله فقفته في مال المضاربة ومن ذلك غسل ثوبه وأجرة أجير
 يخدمه وعلف دابة يركبها وأما الداء ففي ظاهر الرواية وعن
 أبي حنيفة رحمه الله من مال المضاربة أيضا لأنه أصل من يده
 فصار كالنفقة وإذا مات رب المال المضارب لا يعزل حتى يعلم بعزله
 وعن له يتوقف على علمه فإذا عزل أن كان في يده الجنس رأس المال
 ليس له أن يتصرف فيه بعده فإذا كان رأس المال داهم وفي يده
 دنانير أو على عكسه أن يبيعها استحسانا وإن كان فيه دين على الناس
 أن يأخذ الربح أجيرة الحاكم على اقتضائه كالبيع والسمسار وإن لم يأخذ
 الربح لم يجبر عليه ويقال لكل رب المال على الاقتضاء أو يقال له
 أجل عليه وما أهلك من مال المضاربة فهو من الربح دون رأس المال
 لأن الربح تابع وصرف الهلاك إلى التابع ولو كما يصرف الهلاك إلى العفو
 في الزكاة إلا إذا أراد الهلاك على الأصل فلا ضمان على المضارب لأنه

أمين واذا دفع الى عبده الماذون ما لا مضاربة فاشتري معه
نفسه جاز ومبار مجبور او يكون لرب المال ولو دفع ما لا مضاربة الى
جاهل جاز ان ياخذ الرخ ما لم يعلم انه اكتسب المحرم **كتاب**
الصيد والذبائح الصيد هو الاصطياد لغة وقد يطلق على ما

يصاد وشرط ثبوت الملاك فيه كون الصيد غير مملوك لاحد سبب
ثبوت الملاك الاخذ وثبوت الملاك فيه حكم الاصطياد والحل منه
حكم الزكوة او ما قام مقامها وشرط الحل ان يكون الصائد والذابح
من اهل الزكوة بان يعقل الذبح والتسمية وان يكون الصائد من اهل
الاصطياد بان يكون صاحب ملة القويم اعتقادا كالمسلم او دعوى
كالذمي والبالغ والصبي العاقل والمرأة والمجنون والاقلت فيه سواء
وهذا افضل مباح لغير المحرم في غير الحرم بالنص والاجماع وصيد المحرم
لا يحل في الحل والحرم وكذا ما ذبح في الحرم من الصيد سواء كان الذابح
حلالا او محرما لان هذا الصنع محرما فلم يكن زكوة بخلافه اذ ذبح المحرم
غير الصيد في الحرم لانه فعل مشروع ويجوز اصطياد ما يوق كل لحمه من
الحيوان وما لا يوق كل لا طلاق النص والمقصود منه الا تنفخ اما بالحمة
او بجلده او بهيشه والاستدفاع ثلث فكل ذلك مشروع ويجوز الاصطياد
بالليل لمطابق النص والنهي وورد للشفقة فيه **فصل الجوارح**

يجوز الاصطياد بالكلب المعلم وسائر الجوارح من كل ذي ناب من السباع
كالفهد والكلب وغيرها ومن كل ذي مخالب من الطيور كالبارق والسق
وغیرها لقوله تعالى وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ اَوْ مُعَلِّمِينَ الصَّيَادِ
واسم الكلب يقع على كل السبع نحو الاسد وغيرها وعن ابى يوسف

استثنى الأسد والذئب من ذلك لأنهما لا يعلمان نهيها إلا سدا
لعلوهما منه والذئب لحسن استتاره وتعليم الكلب أن يترك الأكل ثلث مرات
وما اصطاد إلا إلى الثلث حرام وفي الثلث اختلاف وتعليم البازي
أن يرمع إذا دعوته وهو ما نقله عن ابن عباس رضي الله عنه ولا زال الكلب
الوف وعادته ألا تنهاب وإن تعلم تركه أنتهاب العادة المألوفة وهو
ترك الأكل وأما البازي متوق حش متفرق أن تعليمه الإجابة عند
الدعوة لأنها ترك العادة المألوفة وعن أبي حنيفة رحمه الله التعليم
مفوض إلى رأي المبتلي به كما هو الأصل وإن أرسل كلبه أو بازية وذكر
اسم الله تعالى عند إرساله فأخذ الصيد وجرحه فمات حرا أكله
ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية ليقوم زكاة الاضطرابي حتى لو خفقه
ولم يجرحه لم يؤكل وكذلك في المرمى حتى أصابها بعرضه لم يؤكل لأن
الزكاة اسم لفعل جارح له في خروج الدم والكامل منهما أن يقطع
العروق التي يجري الدم وهو زكاة الاختياري والقاصر منهما ما يجرحه
وهو زكاة الاضطرابي فإن انعدم فعل الزكاة أصلا فلا يحل وإن ترك
التسمية عمدا عند إرساله لا يؤكل عندنا بالنص وإن تركها ناسيا حل
وإن أكل منه الكلب لم يؤكل وإن أكل منه البازي أكل وقال مالك
والشافعي رحمهما الله تعالى لا يباح ما أكل منه الكلب وإن أدرك المرسل
صيدا حيا وجب عليه أن يذكيه لأن الزكاة الاختيارية أصل وهو قطع
الأوداج وهو قطع ما بين اللبنة والحسين فإذا عجز عنها يصادف إلى المبدل
وهو زكاة الاضطرابي وهو الجرح أي موضع كان على قدر وسعه كما لو ترك
من النعم في البير فزكته العقر والجرح في أي موضع قدروا أن تترك

أكله
والجرح

أو

التذكية حتى مات لم يוכל وكذا فيمن أرسل البازي أو السهم لانه
 قد رعى الأصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل حكم البذل وإذا لم
 يتمكن وفيه من الحيوة فوق ما يكون في المذبح لم يוכל في ظاهر
 الرواية وعن أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله أنه يحل
 وهو قول الشافعي لانه يقدر على استعماله أما لو بقي منه عيوقة مثل
 ما بقي في المذبح لم يוכל لانه ميت حكما بزكوة الاضطرابي وبعضهم
 قالوا ان لم يتمكن لفقد الالة يוכל بالاجماع وان لم يتمكن بضيق
 الوقت لم يוכל أيضا خلافا للشافعي رحمه الله لانه لما وقع في يده
 لم يبق صيد فيبطل حكم الزكوة الاضطرابي وعن الحسن مثله وأما الشوق
 بطنه وأخرج ما في بطنه ثم أدركه المرسل حيا ثم مات يحل وقيل عند
 أبي حنيفة رحمه الله لا يحل لانه ترك زكوة الاختياري هذا إذا لم يذبح
 أما إذا ذبحه يحل عنده لان الزكوة وقعت في موضعه هذا إذا كانت
 مستقرة فيه وإذا لم تكن مستقرة فيه فلا يحتاج الى الذبح عندنا ولو ذبح
 المجرع وهو حي وقت الذبح وتحرك بعده يוכל عند أبي حنيفة رحمه الله
 والاعتبار بالحركة لا سيلان الدم منه وكذا المتردية والنطيحة والموقودة
 والذي يشق بطنه وفيه جيلة خفيفة أو بيضة وعليه الفتوى لقوله
 تعالى لا ما ذكبيم وعند أبي يوسف رحمه الله ان كان ما يعيش مثله
 لا يحل وعند محمد رحمه الله ان كان ما يعيش مثل ما يعيش المذبح
 يحل والا فلا رجل شق بطنه شاة ثم أخرج ولدها وذبحه ثم ذبح الشاة
 ينظر ان كانت تعيش من ذلك الشق حل لان الزكوة وقعت في موضعه
 وان لم تعيش لانها ماتت بالشق لا بالذبح ولو أرسل كلبه الى صيد

و اخذته غيرة يحل عندنا خلا فاللشافعي رحمه الله لان المقصود
 حصول الصيد به وقد وجد فسقط اعتبار التعيين لانه ما هو في
 وسعه ولو ارسل على صيد كثير وسمى مرة حالة الارسال
 يكفيها اذا اخذ الكلب فيحل بهذه التسمية الواحدة بخلاف ذبح
 الشاتين بتسمية واحدة مرة واحدة بعد اخرى حتى يواظب
 احد بها على الاخرى وذبحها مرة واحدة يكفيها ايضا ولو ارسل كلبه
 على صيد فاحذه وقتله ثم اخذ اخر فقتله اكل جميعها لان الارسال
 قائم كما لو رمى الى صيد فنقد منه واصاب اخر ولو جثر على الاول
 زمانا طويلا ثم اخذ اخر فقتله لم يواكل الثاني لانقطاع الارسال
 بالاستراحة ولو ارسل الباز لمعلم على صيد فوقه على شيء ثم اتبع
 الصيد فاحذه يواكل اذا لم يكن مكثه زمانا طويلا ولا يثبت الا باحة
 بدون الارسال في الكلب والبازي ولو ارسل مسلم كلبه فزجرة
 بجوسي فانزجر بزجرة فلا باس بصيده ولو ارسل بجوسي فزجرة
 فانزجر به لم يواكل لان الزجر دون الارسال فلا يثبت به الاكل
 الكلب اذا اتبع الصيد فزجرة صاحبه فانزجر واخذ الصيد ومثله يحل
 اكله خلا فاللشافعي رحمه الله رجلا ن لكل واحد منهما كلب فارسلهما
 فاحذه احدهما الصيد وجرحه وقتله اخر يحل اكله والملاح الاول لان
 الاول اخرج عن الصيد به والارسال من الثاني حصل على الصيد فالمعتبر
 في الاباحة والمجراحة حالة الارسال فلم يجز بخلاف ما اذا ارسل
 الثاني بعد ما جرحه الاول حيث لا يواكل اذا قتله الثاني رجل نصب
 شبكة فتعلق به صيد فتخلص ثم اصاب اخر فهو للثاني لان الاول

لم يملك لعدم قدرته على اخذها ولو لم يتخلص من الشبكة ولكن صاحبها
 فتح الشبكة فتخلص من الشبكة ثم اخذها فهو الاول لانه كان قادر على
 اخذها ومن حفر بيرا لصيد فوقه فيه صيد فهو للحافر ولو حفر بيرا لصيد
 يكون الصيد للاخذ **فصل في الرمي** رجل سمع حسن ظبي فرماه
 فاصاب الى صيد اخر حل للضارب لان قصده الا اصطياذ وكذا لو رمى
 اسدا فاصاب صيدا او قال زفر رحمه الله ان رمى الى سباع فاصاب
 صيدا لم يربو كل لان الا رسال فيه ليس للاياديه ولو سمع حسنا رمى
 او حسن حيوان اهلي او خنزير فرماه فاصاب صيدا لم يربو كل لان هذا
 الفعل ليس اصطياذا ولو رمى الى مكة او حداة فاصاب صيدا ايحل في
 رواية عن ابي يوسف رحمه الله لانه صيد وفي رواية لا يحل لانه
 لا ذكوة فيها رجل رمى الى صيد فاصابه في جذبه جراحة اخرى من غير
 جراحة السهم لم يربو كل لانه موهوم يمكن الاحتراز عنه محرما والجواب في
 ارسال الكلب في هذا كما لجواب في الرمي رجل رمى الى طائر ولم يدر
 انه وحشي ام اهلي فاصاب صيدا ايحل لان الظاهر انه فيه امكن حش الطير
 الد واجرالتاوى البيوت كالحمامة وغيرها اهلي لا يحل بل ذكوة الا يضطري
 وكذا الظبي المستامن وما لق حش من النعروف ذكوة العقر والجرح وعن
 محمد رحمه الله ان الشاة اذا نذت في الصبراء فذكوها العقر وان نذت
 في المصهر فذكوها الذبح بخلاف الابل والبقر اذا نذت فذكوها العقر في
 المصهر وغيرها لانها يدفان عن نفسها ولو رمى الى صيد فوقه على شئ منصوبة
 او قصبة قائمة لم يربو كل لاحتمال الموت بسبب اخر ولا نه ممكن الاحتراز
 بخلاف ما اذا وقع على الارض ولو وقع على صخرة فانشق بطنه لم يربو كل ولو

رماه بحجر فقتل لا يواكل لاحتمال انه قتله بثقله وان كانت به حدة
يحل لتعيين الموت بالجرح ولو لم يبعث او يعود حتى قتله لم يواكل لانه
مات بالقتل لا بالجرح الا اذا كان له حدة والاصل في هذه المسائل
ان الموت اذا كان مضيا فالجرح يحل وان كان مضيا فالثقل
لا يحل وان شك يحرم احتياطا ولو رماه بسيف او سكين فاصابه حدة
فجرحه يواكل وان اصاب فقار لسكين او مقبض السيف لا يحل ولا
يواكل لانه قتله ولا الجرح الحديد وغيره في الجرح سواء ولو لم يصب
فقطعه عضوا منه اكل الصيد اذا مات منه ولم يواكل العضو وقال الشافعي
اكل جميعا اي الملبان والملبان منه اذا مات منه لانه مبان بذكوة الا يضطر
ما لو بان الرأس بذكوة الاختياري واما اذا قطع اثلاثا فالأكثر مما يلي
الرأس لا يواكل ثلث المؤخر واما لو قطع الثلث المقدم او قطع نصفين
يواكل الجميع بالاتفاق والاصل فيه ان الملبان من الحي حقيقة او حكما
لا يحل والملبان من الحي صورة ومعنى يحل وذلك بان يبقى في الملبان
منه حيوة قدر ما يبقى في المذبوح وانه حيوة صوة لا حكما ولهذا
لو وقع في الماء ومات يحل **فصل في الذبح** الذكوة شرط للحل
الذي يحل لقوله تعالى الا ما ذكيت لانه قبيح الدم النجس من اللحم فكما
يثبت به الحل يثبت به الطهارة في المأكول وغيره وكذا التسمية شرط
للحل عند الذبح وعلى المذبوح لا على الألة وفي الصيد على الألة عند
الارسال والرمة حتى لو اصطحب شاة وسمى وذبح بشفرة اخرى يحل
ولو سمي على سهم ثم رمى بغيره فاصابه لا يحل ولو ذبح شاة فوقعت
في الماء ومات فيه يواكل بخلاف ما لو رمى الى الصيد فاصابه ثم وقع

في الماء ثم يواكل وان ترك الذابح التسمية عمدا لا يواكل انما هو النص
 وان تركها ناسيا اكل وقال مالك لا يواكل في الوجهين وقال الشافعي
 يواكل في الوجهين وقيل ليس باختلاف منه وانما هو خلاف اجماع
 الصحابة رضي الله عنهم اجمعين لا يسع فيه الاجتهاد ولهذا الو قضى
 انقاضه بحمله وجوازيه لا ينفذ قضاء ولا الخلاف فيما بين الصحابة
 رضي الله عنهم في من ترك التسمية ناسيا قد ذهب ابن عمر انه يحرم
 وهو اخذ مالك قد ذهب على رضي الله عنه وابن عباس رضي الله عنه
 انه لا يحرم وهو اخذ علماء و ناء والمسلم والذمي في ايتان التسمية
 وتركها سواء والمتفق عن ابن عباس رضي الله عنه في التسمية بسم الله
 والله اكبر ولو قال بسم الله محمد رسول الله موصولا لا معطوفا
 يحل ويكسر ولو قال بسم الله ومحمد رسول الله بالكسر يحرم لانه
 اهل لغية الله ولو قال الحمد لله او قال سبحان الله يحل يريد به التسمية
 ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله وذبح لا يحل في اصح الروايتين ولو
 قال اللهم اغفر لي او قال اللهم تقبل مني وذبح لا يحل ولو قال اقبل
 التسمية او بعدها فلا باس به والذكر الخالص المجرد شرط لقول ابن
 مسعود رضي الله عنه جرد التسمية عند الذبح ما بين الحلق واللية
 واللية في الحامع الصغير لا باس في الحلق ووسطه واعلاه واسفله
 لانه مجمع العروق والاوراج وفيها انها رالدم على ابلغ الوجوه والعروق
 التي تقطع في الذكوة اربعة الحلقوم والمرى والودجان وقال مالك لا بد
 من قطع اربعة لان قطع الثلث بدون احد الاربع لا يمكن فيثبت هذا
 ضرورة وقال الشافعي اذا قطع الحلقوم والمرى يكفي عندنا ان قطع اكثر

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

رواية عن ابى حنيفة ر. اي ثلث كان وفي رواية لا بد من قطع الحلقوم
 والمرى واحدا لودجين وهو قول ابى يوسف ر. لان الحلقوم مجرى
 النفس والمرى مجرى الطعام فيتوب احدهما عن الآخر وقال محمد
 لا بد من قطع اكثر كل فرد وان قطع نصف الحلقوم ونصف الاوداج
 لم يبق كل ذكره في الجامع الصغير ويكره ان يضيغ الشاة فيجل شفرته
 قد امها لو رود النقي فيه وكسر العنق قبل ان يسكن مكره ولا ينعقد
 الحيوان بلا منفعة وكذا اقطع رأسه قبل ان يسكن وكذا التثنية وكذا
 اذا انتحر قبل ان يبرأ لا يكره لانه لا اثر بعد ما سكن ومن ذبح شاة
 او بقرة فوجد في بطنها جدينا ميتا لم يوكّل وليشعر عند ابى حنيفة ر.
 لانه اصل في الحيوة حتى يتصل حيواته بعد موتها لانه حيوان دموى
 فلا يجعل تبعال له في حق الذكوة وقال لان تفرخه يوكّل لانه
 جزاء وهو قول الشافعي ر. ولو وجد لا حيا ولم يبق من حيواته
 مقدار ارباع ثمرات يوكّل ويكره ذبح الشاة الحامل اذا كانت مشفرة
 على الولادة شاة مريضة بقي فيها من الحيوة مقدارا بقي في المذبح وحي
 بعد الذبح اذا ذبحها تحل عند ابى حنيفة ر. واذا ذبحها ولم يعلم
 حيواتها ان فتحت فاحا او عينها اكلت وان حقت لا توكل وكذا اذا نام
 شعرها او قبضت ربطها والمعتبر فيه الحركة لا سيلان الدم وقيل ان
 سال تحل وان لم يسئل لا تحل التحرف في الابل والشاة مستحب والنقسط
 اسهل سنور قطع دجاجة لا يوكّل بالذبح وان تحركت **فصل فيما**
يحل اكله وملا يحل ولا يجوز اكل ذى ناب من السباع
 ولا ذى مخالب من الطيور المنهى والمراد من كل ذى ناب لذى يصيد بنابه

لعله
والى راجان

لعله

التخام

مبارك حسيني

لعله

فوقها

مبارك حسيني

ومن ذى مخلب الذي يصيد بمخلبه والمخلب للطير كالظفر للانسان
والسبع هل يختطف منتهب جاح قاتل كالاسد والذئب والباري
والشاهين والفهد والضبع والتعلب وقال الشافعي^٢ الضبع^٢ التعلب
مما يؤكل وذو المخلب من الطيور كالسقر والباري والشاهين والنسر
والعقاب ومعنى التحريم في هذه الاشياء صيانة بني آدم كرامة لهم
ولا يؤكل الذي يقع على الحيفة وكذا الغراب ولا يابس باكل العقعق
عند أبي حنيفة^٢ وكذا الابس بلهدهد والخطاف والفاخته ويكره اكل
الضرب عندنا خلافا للشافعي^٢ وكذا جميع الحشرات لانها من الخبائث
ويكره لحم الفرس عند أبي حنيفة^٢ وهو قول مالك رحمه الله والكرهية
كراهة تحريم وهو الاصح والتزجيم بالحرم اولى النبيل فقد قيل لا يابس
بشربه لانه ليس في شربه تعليل الة الجهاد ولا يؤكل من حيوان الماء
الا السمك لان سوا السمك خبيث والطافي منه لا يؤكل وكذا الذي
مات خنق انفه وان مات منه بالحر والبرد فيه روايتان وقال الشافعي^٢
يجل اكل حيوان الماء كاله لا طلاق قوله تعالى واحل لكم صيد البحر
استثنى مالك وجماعة من العلماء منها الخنزير والكلب والانسان
والخلاف في الاكل والبيع سواء حيوان علف نجاسة فهو نجس في الطير
نجس ثلثة ايام وفي الشاة عشرة ايام وفي الابل والبقر شهرا يعلف
بعلف طاهر ثم يذبح طاهرا واذا فرخ الطير في ارض رجل فهو لمن اخذها
وكذا اذا باض فيها وتكش طي فيها لانه مباح سبقت يده اليه والارض
ليس تجعل بهذا الاشياء فصارت كالسمك والداراهم المنتورة اذا
وقعت في ثوب رجل وقت ما نثره لم تضر ملكاله الا ان يكف ثوبه وان

اخذوا واحدا ما نثره سقط من يده لم يجز للاخر ان ياخذ لانه ملكه
 بالخذ واذا غسل النخل في ارض رجل يصير ملكا له لا رضه كالشجرة
 الثابتة او التراب المجمع فيه بجريان الماء **كتاب الاضحية**
 الاضحية واجبة على كل مسلم مقيم موسر في يوم من الاضحية ويرد بها
 التضحية والاضحية اسم ما يضحى بها والدليل على الوجوب ما روي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم على كل في كل عام غنيرة واضحيات وكلمة
 على الوجوب ثم نسخت بعنزة وهي شاة كانت تدبح في رجب في الجاهلية
 وبقيت الاضحية على حالها لانها توفى بها وقتها والوجوب
 يقتضي الى الوجوب عن ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انها سنة
 مؤكدة ويجب على نفسه لانه اصل بالوجوب عليه وعن ولدا الصغير
 في رواية كصدقة الفطر وعن ابي حنيفة لا يجب عن ولدا الصغير
 في رواية كصدقة الفطر وهو الظاهر وان كان للصغير مال يضحى
 ملكه وقيل لا يضحى من مال الصغير في قولهم جميعا لان القرية تناوى
 بالارافة والصدقة بعد التطوع فلا يجوز من مال فلا يمكنه ان ياكل
 كله والبدنة والبقر تجزي عن سبعة لكن شرط ان يقصد الكل قرينة
 وان اختلفت واجباتها كالاضحية والقران والمنة وقال مالك
 تجزي عن اهل بيت واحد وان اكثر من السبع ولا يجوز من اهل بيت ان
 كان اقل منها ولو اشترى بقر لا يريد ان يضحى بها عن نفسه ثم اشترى فيها
 ستة اجزاء استحسننا وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر في الاضحية
 من الايل والبقر والغنم ويرد الشرح بغيرها ووقتها من طلوع الفجر
 من يوم النحر ويومان بعده فالحاصل ايام النحر ثلاثة وايام التشريق

له اهل
 اضحية
 عليه
 ١١

له اهل
 اهل بيت
 عليه

ثلاثة أيام والكل يمضي بأربعة أيام وأولها خاص وأخرها تشريق الخاص
والمتن سلطان نحر وتشريق ويجوز الذبح بلبا ليها إلا أنه يكره وقال
الشافعي ثلاثة أيام بعد النحر ولا يجوز منقطع الأذن والذنب وإن
كان أكثر الأذن والذنب معها جاز وأختلف الرواية في مقدار الأكثر
قليل هو أكثر من الثلاث وقيل هو الثلاث اعتباراً بالوصية قبل الرية
هذا كله عن أبي حنيفة رء وعندهما هو أكثر من النصف ولا يضي
بالعمياء والعوراء والعرجاء التي لا تستقي ويجوز بالجاء وهي التي
لا قرن لها ولا يجوز السكا وهي التي لا أذن لها خلقة والجرباء إذا كانت
سمته يجوز الخد من الضان وهو ما تمت له ستة أشهر قليل سبعة
أشهر والثني من الضان والمعز ابن سنة ومن البقر ابن سنتين و
من الأبل خمس ويدخل في البقر الجاموس كما يدخل في الغنم المعز
ويكره أن يجز صوف الأضحية وكذا الانتفاع بلبنها سبع شاة أفضل
من بقرة واحدة وقيل البقر أفضل منها تعظيم لشعائر الله تعالى وقيل
يعتبر بالرجب عنهم للفقير إذا اشترى أضحية فسرقت فاشترى أخرى
ثم وجد الأولى فعليه أن يضي بها لأن الوجوب عليه بالشري فتعذر
الشري يتعد إلى وجوب عليه بخلاف الغني فالوجوب ما يحجب الشرع
والشرع لا يوجب عليه الأضحية واحدة ولهذا لو مضى أيام النحر
وهو لا يضي أن كان فقيراً وكان اشترى شاة بنية الأضحية يجب عليه
أن يتصدق عنه وإن كان غنياً يجب أن يتصدق قيمة الشاة سواء كان
اشترىها أو لم يشتر لأن الواجب عليه أراقة الدم في أيام النحر لا يتقل
الأيام إلى الدم فمضى وقمها عاد معنى القرية إلى العين وهو التصديق

٢١
لعلة
ميدان حسيني

٢١
لعلة
ميدان حسيني

٢١
لعلة
ميدان حسيني

وهو المنقول في الأصل كالجمعة بعد فوقها يقضى الظهر وكالصو يعطى
 قلبية الفقير اذا اشترى ارضية فضاغت ليس عليه غيرها الا انها تعينت
 بالشرى فسقط بها لانه بخلاف الغنى ولو ضحي للميت فالاجرة للمالك
 لنفسه هذا اذا لم يأمرك الميت فليس له ان يتنازل منه هو المختار لانه
 وقم عن الميت ومن غصب شاة فضحي بها ضمن قيمتها وجازت عن الارضية
 لانه اذا ملكها بالضم ان ملكها من وقت الغصب بخلاف مالوا وورع شاة
 عند اخر فضحي بها حيث لا يجوز عنه لانه ملكها بعد الذبح **كتاب**
الوقف هو في اللغة الحبس وفي الشرع على قول ابي حنيفة ترة هو
 حبس لعين على ملك الواقف والتصدق بمنفعته على الفقراء بمنزلة
 عارية ثقل المنفعة معدومة والتصدق بالمعدوم لا يجوز فلا يصح
 الوقف اصلا عندنا والاصح انه جائز عندنا غير لازم بمنزلة العارية له
 ان يجمع عنه قبل الحكم ويملك لان ملكه باق ولهذا له ولاية التصرف
 في غلاته الى مصارفها ونصب القوامر فيها بخلاف المسجد لانه جعله
 خالصا لله تعالى ولهذا لا يبقى له حق الانتفاع به بعد لا بخلاف الاعتناق
 لانه اتلاف وازالة ملك والفتوى اليوم على امضاها فيما بينه وبين
 الله تعالى ويمنع عن الصرف والرجوع عنه وعندهما الوقف حبس لعين
 على حكم ملك الله لان له فيه كان حق التملك ولا يباع ولا يوهب ولا يورث
 فصار بمنزلة المسجد وجعل ارضه مسجدا او الاعتناق ثقل ابو حنيفة
 لا يبرأ ولملك الواقف عن الوقف الا ان يحكم به حاكم او يعلقه بموته
 ويقر حكم القاض وهو ان الواقف يسلم الواقف الى المتولي ثم يرجع بعد
 فيختصمان الى القاضي فيقضى القاضي بلزومه فيؤكد به لانه قضائهم في

فيلحق بالمقطوع به كذا ذكره في الفتوى اما تعليقه بالموت فالصحيح انه
 لا يزول الملك الا اذا تصدق بمنافع موبداً فليزمه قضاء بمنزلة
 الوصية بالمنافع فيلزمه من غير حكم الحاكم والمراد الحاكم المولى واما
 المتحكم فيه اختلاف المشائخ ولو وقف في مرض موته قال الطحاوي
 فهو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزمه عند ابي حنيفة^٢
 وعندهما يلزمه الا ان يعتبر من الثلث والوقف في الصية يعتبر
 من جميع المال واذا كان الملك يزول عندهما ويؤثر بالقول عند
 ابي يوسف وهو قول الشافعي بمنزلة الاعتناق ولانه اسقاط وعند
 محمد لا يبدل من التسليم الى الموقوف لانه حق الله تعالى ما ثبت فيه
 في ضمن التسليم الى العبد اذا صح الوقف خرج عن ملك الموقوف
 ولم يدخل في ملك الموقوف عليه لان الوقف يمنع ثبوت الملك لاحد
 ووقف المشايخ جائز فيما لا يحتمل القسمة كالدور والعقار عند ابي يوسف^٣
 كالحق لان القبض ليس بشرط عندنا فكذا اما يتم به وهو القسمة
 والمقصود منه قسمة العلة لا قسمة العين وعند محمد لا يجوز لان
 القبض شرط عندنا فكذا اما يتم به كالهبة فيما يحتمل القسمة لئلا يصح عند
 ابي يوسف مطلقاً قسمة عندنا لا يصح اذا طلب الشريك القسمة لان القسمة
 تميز وافراد الانصبا اما فيما لا يحتمل القسمة كالبيرو والحمار والقنابل
 عند محمد لا يصح كالهبة والصدقة ولو وقف ايضاً لئلا يستحق جزء منها
 بطل الوقف في الباقي عند محمد لانه ان كان الشيوع مقارناً به يمنع
 صحته فكذا اذا كان لاحقاً به كما في الهبة بخلاف ما اذا وقف في موضع
 وفي المال ضيق حيث يصح من الثلث لان الشيوع فيه طارو لو استحق

جزء معين لم يطل في الباقي لعدم الشبوع وكذا في الهبة والصدقة
 ووقف المنقول فيما فيه تعامل يجوز عند محمد وهو قول الشافعي
 كتخت الجنائز وتبايعها والمر والعائن والقدر والمراحل والطابق
 استحسانا والقياس قد يترك بالتعامل كالاقتضاء وقال أبو يوسف
 يجوز وهو القياس وقال محمد يجوز حبس الكرخ والسلاح أي وقفه
 في سبيل الله استحسانا وأبو يوسف فيه معه وقال أبو يوسف
 ووقف المنقول إذا كان تبعا للأرض يجوز وقد ثبتت المحرقة بما لا
 يثبت مقصودا كالشرب في البيع والبناء ولو وقف بقرة على المرباط
 ليكون لبنها وسمها لبناء السبيل يجوز ويبدأ من غلة الوقف
 بعمارة شرط العمارة له اقتضاء تصرف بعمارة المسجد حصريا
 وادنه إذا كان الوقف له أو قرض الوقف على رأي القيم وإن لم
 يعرف يعتبر إلى ما قبله رجل بنى مسجد أو خرب حوله واستغنى عنه
 يبقى مسجد عند أبي يوسف لأنه أسقط منه فلا يعود إلى ملكه
 وعند محمد يعود إلى ملك الثاني أو إلى وارثه كإدري المسجد إذا استغنى
 عنها ويبقى مسجد عند أبي يوسف فهو لمن طرحه أو يباع ويصرف
 ثمنه إلى إدري آخر إن كان له قيمة وأمن أخذه قرش الأجر في
 المسجد من بناء المسجد وأما بناء المنزلة من وقفه أن شرط الوقف
 يجوز والأقلا وقف قد يمر لا يدري بشرائط الوقف ومصادرها يفعل
 ما فعلوا من قبل قيم الوقف إذا انفق من ماله في الوقف راجع إلى الغلة
 ولكن ولو أعاره لا يقبل قوله إلا ببينة ولا يجوز له أن يصرف الغلة
 لحوائج نفسه على أن يرد مثله أو قيمته وكذا المحكم في مال المستقيم

وينتزع عنه غاية التنزه والخادم للمسيح من الوقف ما شرط له الوقف
 وليس المحاكم ان يجعل خادما له وان لم يشرط الوقف ولو شرط
 الوقف ان يتبدل به ارضا اخرى ان شاء ذلك عند الحاجة عند ابي
 يوسف وعند محمد رحمهما الله الوقف باطل وهذا بناء على من جعل غلة
 الوقف لنفسه او جعل الولاية اليه يجوز عند ابي يوسف لان الوقف
 ازالة المالك الى الله تعالى على وجه القرية فاذا شرط لنفسه فقد جعل
 ما صار مملوكا لله تعالى لنفسه وهذا يجوز وقال محمد لا يجوز كانه
 الوقف بنزع على وجه القليك وبعد هذا لا يتحقق القليك من نفسه
 كالمصدقة وكذا استولى الظاهر على الوقف يجوز للوقف ان يأخذ من
 قيمته ويشري به محلا اخر مقامه وكذا اذا خاف القيم من السلطان
 يجوز ان يبعه ويتصدق بثمنه والفتوى ان لا يبيعه اذا استخرج شرائطه
 اذا ثابت فائبة للمسلمين يجوز ان يستقرض من اموال المسيحي قدر
 الحاجة ولا يحل لاحد ان يهدم المسجد ليبنيه احكم منه الا ان يخاف
 الهدم قرية تفرقت اهلها وخربت وفيها مسجدين يريدان ان يخربا يجوز
 بيع خشبها بامر القاضي ويصرف ثمنها الى مسجد اخر وكذا الرباط وكذا
 فيها يربى بنيت بالاعجر وارادوا ان ينقلوا اجرها الى بئر اخرى وينبغي
 انه يتصدق على الفقراء او يصرفه الى بئر اخرى او الى القاضي وكذا
 القنطرة ولو وقفت في هذا الوادي وصار الماء الى شعبة اخرى وان
 احتاج ذلك الموضع الى قنطرة جديدة ينظر ان كان الجديلة للامة
 وليس بقريه فقنطرة اخرى جازف الوقف الى الجديلة والاولاد
 قد لا يريد ان يخرب يجوز للقاضي ان يؤجر فيعمر باجرتها حتى تعم

له اهل
 وليس بقريه
 فكل احدى
 من الجديلة

مسجد قلير خربت فليس لأهلها أن يبيعوا النقص ويبدلوا بئنه في مسجد
 آخر في موضع ماء لعمارة المسجد أو في الطرف للشرب لا يجوز التوضي به
 إلا إذا كان كثير وكذا لا يجوز دفع الجمد من السقاية متعلما غاب
 عن البلد أقل من ثلاثة أيام فله وظيفة استحسانا ولو غاب أكثر منها لا
 يطالب بما مضى وإن غاب أكثر من شهرين يؤخذ منه وإن كان في المص
 ولكن إذا اشتغل بالفقه لا يسعه أن يأخذ وظيفة وإن كان لرجل
 أوقاف مختلفة فخطأ أنزال بعضها إلى بعض صا رضاء منا وإذا كان
 الأوقاف المختلفة لمسجد واحد لا بأس بخلطه وإن كان الواقف
 مختلفا ولا يجوز رهن الوقف لأنه فيه تعطيل منافع الوقف اتخاذ
 الرباط أفضل من العتق والتصدق **كتاب هبة** هي التبرع لغة
 وفي الشريعة عبارة عن تمليك المال لغيره لا بطريق التصدق والهب
 من أهل الشرع وهو كونه عاقلا بالغأ حرا وهو عندنا هم مشرك وعليه
 اتفق إجماع الأمة وركنها الأصل فيها الإيجاب وهو قوله وهبت
 لأنه عقد تبرع غير لازم ولا معاوضة فيه فيلزم بالتبرع بخلاف البيع
 فإنه عقد معاوضة فاقضى الفعل من الجانبين وينال على التراضي
 ولا يثبت الملك للمشتري إلا بقبوله ولهذا لو حلف أن لا يبيع عبدا
 فلان فباعه وهو لم يقبل لم يحنث ولو حلف أن لا يهبه فلان فهبه
 ولم يقبل حنث فاما القبول في هبة دليل على رضاها إلا أن العقد
 غير لازم ولهذا لو رده لم يردده دفعا إلحاق منه الغير ولا يثبت
 الملك له بالقبول وإنما يثبت بالتقبض والتقبض في الهبة بمنزلة القبول
 في البيع ولهذا لو وهب الموهوب له الهبة في المجلس بغير الواهب

لأهله
 والحب ١٢
 من حسبي

لأهله
 من الغيب ١٢
 من حسبي

قبل القبض لجان استحقاقا لان الواجب منه تسليط على القبض و
 القبض ملحق بالقبول وهو يعتبر في المجلس دونه وكذا الملحق به الا
 اذا نهى عن القبض في المجلس لان الدلالة لا تعمل في مقابلة الصريح
 وقال يثبت الملك له فيه قبل القبض اعتبارا بالبيع والصدقة واذا
 تلف بلفظ ينبي عن تملك الرقبة يكون هبة وان كان ينبي عن
 تملك المنافع يكون عارية الاعطاء والعطية والنجلة يستعمل استعمال
 الصريح ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا يجوز له اي مخرج عن املوك الواهب
 ومقسومة وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة عندنا اي فيما لا يحتمل
 القسمة كالحمام الصغير والبيد لانه لو قسم لم يبق منتفعا انتفاعا كاملا
 بخلاف ما يحتمل القسمة فانه منتفع في الحالين كالارض والدار وكان
 القبض لا يتحقق في المشاع الا انضم غير الموهوب به وقي تجوز الزام
 مونة القسمة على الواهب وهو لم يلزم به ووهب من شريكه لا يجوز
 لان الحكم يدار على نفس الشيوخ بخلاف ما لو اجر شريكه نصيبه يجوز
 لان القبض في الهبة منصوب عليه وقال المشافعي يجوز في الوجهين
 لانه عقد تملك في المشاع كالبيع وكونه متبرعا لا يبطل الشيوخ
 كالحوصية ومن وهب شقصا مشاعا فله الهبة فاسد لما ذكرنا فان قسم
 وسلمه جاز لا فسادا للمانع والهبة فاسد لما ذكرنا فان قسم اراد به
 البطون فان طعن وسلم لم يجز لان الموهوب معدوم وضافة التملك
 الى المعدوم لا تصح ولهذا ان غصب خنطة فطحنها يقطع حق المالك
 لا بد من تجديدا لعقد وقت التسليم بخلاف المسئلة الاولى وهبة
 اللين في الضرع والصوف على ظهر الغنم والزرع في الارض والتمرف

م والهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولو وهب رقيقا في خنطة او دهن في سمسمة

التخل بمنزلة المشاع وإذا كانت العين في يده أمانة فينبوب عن القبض
 بخلاف ما إذا باعه منه فلا ينبوب عنه قبض أمانة لأن القبض في البيع
 مضمون والقبض في الهبة قبض أمانة والحاصل أن القبضين إذا اتجاستا
 ناب أحدهما من ناب الآخر وإن اختلفا ناب المضمون وعلى عكسه
 لا ينبوب وإذا وهب الأب لابنه الصغيرة هبة ملكها الابن بالعقد لأنه
 فيه إيبه قبض فينبوب عن قبض الهبة هذا إذا كانت الهبة في يده أو في
 يده أو إذا كانت في يده الغاصب أو في يده المرقن لا تملك بالعقد ولو
 وهب دار الرجلين لا يجوز عند أبي حنيفة خلافا لهما ولو وهب لرجلين
 أحدهما ثلثها والآخر ثلثيهما لم يجز عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا
 لمحمد ولو وهب لكل واحد منهما نصفاً فكل من لم يجز عند أبي حنيفة كما لو
 وهب لهما ولم يفصل لأن تملك الكل منها تملك البعض المشاع منها
 فيمنع الجواز ومحمد مر على أصله يجوز في الفصول كلها عندنا لأنه تملك الكل
 منها فلا يتحقق الشيوخ وأبي يوسف فرق بين ما أطلق وبين ما فصل منه
 والفرق أن الإطلاق لا شيوخ فيه فيجوز وفي التخصيص على أن لا يفصل
 به يدل ثبوت الملك لهما في البعض فيصير شائعاً فلا يجوز ومن وهب لجنب
 هبة فله الرجوع فيها عندنا إلا أن يعرض أو تزيد فيها زيادة متصلة
 أو يموت أحد المتعاقدين أو يخرج الهبة من ملك الموهوب له في الهبة
 وإذا وهب لذي رحم محرمة فلا رجوع فيها عندنا لأن كل عقد
 أفاد مقصوداً وقم له زماً والمقصود من الهبة لذي رحم محرمة صلة
 الرحم وقد حصل فلا رجوع فيها وأما المقصود منها للجنب العرض وما
 حصل مقصوداً فله الرجوع فيها ولا يخرج عن نوع كراهة خلافاً للشافعي

على خلاف ما قلنا وهبة أحد الزوجين الآخر حالة بقاء الزوجية
بمنزلة هبة القرابة ولا يصح الرجوع عن الهبة إلا بالتراضي أو بحكم
الحاكم لأنه مختلف بين العلماء فلا بد من القضاء أو الرضاء حتى لو كانت
الهبة عبداً فاعتقه قبل القضاء ينفذ ولو منع منه فملك في يده
لمريض من أعيان المملك فيه إلى أن يقضى القاضى بالرد عليه ثم بعد القضاء
به أو بالرضاء يكون فسخاً من الأصل حتى لا يشترط قبض الواهب ويعبر
في الشائع وإذا وهب شيئاً لشرط العوض اعتبر القاضى في العوضين
فيبطل بالشروع لأنه هبة ابتداءً فإذا انقضى صاحبه العقد وصار في حكم
البيع يرد بالعيب وخيار الروية وتستحق فيها الشفعة وقد انقلبت
الهبة لازمة بالتعويض فيصير بيعاً فيجمع بينهما وقال الشافعي هو بيع
ابتداءً وانتهاءً لو جرد معنى البيع وهو التملك يعوض وإن قال الموهوب
له الواهب خذ هذا عوضاً عن هبتك أو في مقابلتها أو جزاءها أو مكافئها
أو بدلها أو ثوابها فهذا كله عوض أما أن أوهب له هبة ابتداءً لا يكون عوضاً
ولكل واحد منهما أن يرجع في هبته والهبة بالتقيد باطله مثلاً أن
تقول المريضة لزوجها أن مت في مرضي هذا فمهرى عليك صدقة فهو
باطل وهكذا الغريم قال للمدين أن مت في مرضي هذا فالدين لي عليك
صدقة وإن قال أنت حل منه فهو جائز ولو قال للمدين أن جاء غداً
فأنت بري من الدين الذي عليك أو قال إذا أديت غداً إلى نصفه فانت
بري من النصف الآخر فهو باطل لأنه ابتداءً الدين منه وهو إسقاط من
وجهه وتقليدك من وجهه ولو وهب عيناً على أنه بالخيار رجعت الهبة وبطل
الخيار وكذلك الوارء عن حقه على أنه بالخيار صرح الأبرار وبطل الخيار و

رد بالبيع بخلاف القياس رجل قال وهبت هذا الشيء فلما اخذ منه
 شيئاً واحداً واحداً فهو له وان اراد الا بآخرة دون التملك وان قال
 لاخر هبني هذا الشيء على وجه المزاح فهو هبة وسلبه اليه يصير هبة
 ولو قالت امرأة لزوجها وهبت لك مهري على ان يحسن اليها الهبة
 باطلا وهو المختار ولو قال لامرأة ابري عن مهر كحقي اهب لك كذا
 كذا اقامته لتراخي الزوج عن الهبة ليعود المهر على حالها ولو وهبت مهرها
 لابنها الصغير والمختار انه لا يجوز لانه هبة من غير قبض وتمليك من غير
 من عليه الدين بخلاف هبتها لزوجها لانه تمليك منها ما هو في ذمته
 وتمليك الدين من عليه الدين اسقاط حقها واذا ارادت المرأة ان تهب
 مهرها لزوجها ان ماتت وان لم تمت هو في ذمته ينبغي ان يشتري من
 زوجها با ومندبها بمهرها ان ماتت بطل الخيار وان عاشت يرد
 الثوب بخيار الروية والهدية في العرس او في الختان فما يصلح منها للصبي
 فهو له مثل ثياب الصبيان ونحوه وما لا يصلح له فلا يبيعه فما كان من
 اقارب الامر فهو لها الهدية الى المعلم والمؤذن في العيد والنذر والمهرجان
 فلا ياسب به اذا لم يسئل ولم يلح في ذلك رجل غرس من شجرة الكرم او غيرها
 باسم ابنه لا يكون هبة له وان قال جعلته لابني يكون هبة له وعلى
 الاب ان يعدل بين اولاده في الهبة حتى لو هب لاحد اولاده دون
 الاخر يكره لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك الرجل الذي
 هب لاحد ولديه دون الاخر لا تشهد على الحي ولا يودي الى العداوة
 والبغضاء وقطيعة الرحم ثم العدل عند ابى يوسف انه يهب
 لكل واحد منهم مثل ما وهب للاخر وعند محمد انه يهب للابن

الثلاثين واللبنت الثلث اعتباراً بالميراث وهو العدل في الشرع إلا أن
 يكون أحداً أو لعدة طالب العلم فلا بأس بأن يفضل على غيره لا من أجل
 جعل لابنه الصغير ثوباً ثراً إذا كان يعطى لابنه الآخر ليس له ذلك إلا
 بطريق العارية ولو قال ابن جوال كندم يتسكن في الأجر فالحبة على الخطة
 دون الجوالق ولو قال ابن جوال كندم تراست بكسر الألف فالحبة على
 الجوالق دون الخطة **فصل في الصدقة** الصدقة كالحبة ^{لأنها} لا تقبض
 ولا تجوز في مشاع يحتمل القسمة عن أبي حنيفة ^و ولو تصدق بشئ مما
 يحتمل القسمة على اثنين أو وهب لهما لم يجز عند أبي حنيفة ^و ولو تصدق
 به على فقيرين أو وهب لهما جاز بالاتفاق لأن الحبة للفقيرين صدقة
 لأن المقصود منه الثواب وقد حصل بها وهو أخراج المال في سبيل الله
 تعالى وهو أحد لا شريك له والفقير نائب عنه وفي رواية عنه الصدقة
 كالحبة ولم يفضل بين الفقير والفقيرين وأما الصدقة على الغني ^{لأنه}
 الحبة إلا أنه لا رجوع فيه عنه لمحصل المقصود وهو الثواب وإن نذر أن
 يتصدق بماله لزمه أن يتصدق بحسن ما يحب به الزكاة وهو العشر
 استحسننا وإن نذر أن يتصدق بملكه لزمه أن يتصدق بالجميع وروى
 أنهم ساء أي يتناول الكل بينهما وهو القياس والأرض الخراج لا تدخل
 بالاتفاق والعشرى تدخل فيه عند أبي يوسف ^و خلافه لمحمد قال الشافعي
 إن علق بشئ ط يكون يميناً يصح والأفلا وقال مالك يتصدق بثلاث ماله فيما
 وقال الشعبي لا يلزمه شئ ثراً الفرق بين المال والمالك فاسم المال مقروناً
 بالتصدق يفهم منه أموال الزكاة كما قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 واسم المالك شامل للكل إلا أن المخرج إضافة الصدقة إلى المالك ثم

يقال له امسك ما تنفقه على نفسك وعيالك الى ان تكسب مالا فاذا
 اكسبت مالا تصدق بمثل ما امسكت وقيل ان كان محترفا يمسك قوته
 يومه وان كان صاحب استغل ان يمسك قوته شهرا وان كان دهقانا
 يمسك قوته سنته وان كان تاجرا يمسك مقداره ما يرجع الى بلد
 رجل له دارهم وهو يحتاج اليها فالانفاق على نفسه افضل امر الصداقة
 ينظر ان كان يصدر على الشدة فالصدقة افضل والا فالانفاق على نفسه
 افضل لما روي ان رجلا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عند دينار فماذا
 اصنع به قال انفق على نفسك فقال عندي دينار اخر فقال انفق على
 عيالك فقال عندي دينار اخر فقال تصدق به غريم قال لمديونه
 تصدق بما لذي الذي عليك على من شئت يجوز لانه جعل امان الله تعا وهو
 معلوم بخلاف ما اذا قال اعطك مالي عليك ممن شئت حيث لا يجوز
 لانه عليك الذين من غير من عليه الدين عن ان يؤكل يقبضه وهذا لا
 يجوز وقال وهبت لك ما عليك او تصدقت به عليك يجوز لان هبة الدين
 ممن عليه يصح من غير قبول منه ولكن يرد بالرد لانه اسقاط لا تمليك
 ولو كانت الكفالة تحتل الجحالة لان الجحالة في الاسقاطات لا تمنع
 الصحة كما لو ابرأ البائع المشتري عن العيوب رجل له على اخر دين فاخبر
 ان المديون قد مات فقال الغريم قد وهبت منه او جعلته في حل
 ثريان انه لو هبت فليس له ان ياخذ منه لانه وهبه مطلقا لا مقيدا
 بشرط فيكون اسقاطا لما روي ان عائشة رضي الله تعالى عنها ان سائلة
 سألت عنها فامرقت خادمتها ان تعطي لها شيئا اعطتها فلما رجعت
 قالت عائشة رضي الله عنها قالت بارك الله فيكم قالت عائشة رضي الله

عنها الحقها قول بارك الله فيكم ليكون قولاً يقول والصدقة ثلث الفضل
 وعن المنصور فيمن يخرج الكسرة إلى المسكين فلم يجز فيضعها حتى يجز
 فاكلها اطهر عنها ان شاء المكدى الذي يسأل الناس الخافا وياكل
 اسرافا يجر المتصدق على صدقة فالكريم يتيقن انه يصرفه إلى المعصية
 وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل له كثر السائل فمن نعطى قال
 من رزق قلبك عليه والمتصدق يثمن العبد افضل من العبد اذا غلب
 على ظنه انه يجزى منه الشيعة بعد الحق **كتاب البيوع**
 البيوع جمع بيع بمعنى مبيع والمبيع اجناس مختلفة واصناف
 متفارقة ويجمع المصداق لاختلاف انواعه وابوابه الحاصل بالمصدر
 كعلم وعلوم ثمر البيوع في الغالب يقع على اخراج المبيع عن الملك فلهذا
 وكذا لفظ الشراء ان البيوع وضع للايجاب فالبا ان الايجاب اصل
 والثلاثي ايضا اصل واما الاشتراء والابتياح وضع للقبول والبيع في
 اللغة هو المبادلة وفي الشريعة مبادلة مال بمال سواء كان المال
 منتفعا به في الحال او لم يكن كبيع الحجر والارض السبعة بخلاف الاجارة
 والبيع يشتمل على عقد المقابضة وهو بيع الدين غير لان الصرف وهو
 بيع الثمن بالثمن وعلى السلم وهو بيع الدين لعين لان المسلم فيه في الزمة
 هو دين رأس المال متعين بالقبض ويقع على بيع مطلق وهو بيع العين
 بالدين ويقع على بيع اللازم والموقوف والصحي والفاسد ثمر البيوع ينقل
 بالايجاب والقبول اذا حصل من اهله وهو كونه عاقلا يعقل البيوع
 وان يكون راضيا او مضيا فالى محله وهو ان يكون مقلدا للتسليم و
 الاعتقاد عبارة عن انضمام كلام احد المتعاقدين الى الآخر الى الايجاب

عما يدايه كقوله بعث واشتريت لا ينعقد بلفظ المستقبل لانه يرد
 بين الوعد والحال بخلاف النكاح ولان البيع بغتة وللنكاح مقلدا
 وهو قوله اعطيت بكذا لو ضيت او خذ به بكذا ومعنى قوله بعث واشتريت
 لانه يؤول الى معناه والمعنى هو المعتبر في هذه العقود ولهذا لا ينعقد
 بالتعاطي من النفيس والخسيس الصحيح عند ظهور السفر فتحقق المرضة
 به فاذا اوجب احد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار وان شأ قبل في
 المجلس وان شاء رولان حكم العقد لا يلزمه من غير رضا فاذا لم يتفق
 حكم والموجب الخيار وانما يمتد الى المجلس لان المجلس جامع للتفرقات
 فاعتبار ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة لا دفعا للعسر وتحقيقا
 لليسر الكتاب فيه كالمخطاب في اعتبار المجلس وكذا الارسال فاذا
 حصل الايجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو احدا منهما اذ من عيب
 وعدم روية وقال الشافعي لهما الخيار في المجلس لقوله عليه الصلاة
 والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ويهاذا تفرق الايدان ونحن
 نقول المراد به تفرق الاحوال يعنى ان الموجب خيارا الرجوع عما قاله
 قبل قبول صاحبه واصحابه الخيار ايضا ان شاء قبل وان شاء رد وهذا
 الخيار ثابت لهما ما لم يتفرقا قولان قال احمد هما باعته وقال الاخر
 اشتريت لا يبقى الخيار بعد ذلك وانما ساء لهما متبايعين قبل قبول
 الاخر على طريق المجاز والاعراض المشار اليها لا يحتاج الى معرفة مقلدها
 في جواز البيع لان الاشارة اليها في باب التعريف من تسمية الوصف
 وجهالة الوصف لا تقضي الى المنازعة وقوله والاعراض يتناول المبيع
 والثمن ومعرفة مقلد الثمن شرط في السلم والاثمان المطلقة لا تضم

عنها الحقها قول بارك الله فيكم ليكن قولاً يقول والصدقة ثلث الفضل
وعن المنصور فيمن يخرج الكسرة إلى المسكين فلم يجز فيضعها حتى يجز
فأكلها أطعموها أن شاء المكدى الذي يسأل الناس الخافا ويأكل
أسرافا يجر المتصدق على صدقة فالكريهين أنه يصرفه إلى المصيبة
وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل له كثر السائل فمن نعطى قال
من رزق قلبك عليه والمتصدق بثمن العبد أفضل من العبد إذا غلب
على

Scum carq. anclt

af ellajmū' mcllūā dir al- masā'il
al-mudallil bi-al-dalā'il.

٢٥

Scum carq. anclt

Fatāwī al-mawā'il.

الب

متة

كه

وكا

وا

اا

ه

والبيع يسلم في

بيع الثمن بالثمن وعلى المسلم وهو بيع الدين لعين لأن المسلم فيه في الدين
هودين رأس المال متعين بالقبض ويقع على بيع مطلق وهو بيع العين
بالدين ويقع على بيع اللازم والموقوف والصحيح والفاسد ثم البيع يتعقد
بالإيجاب والقبول إذا أصد من أهله وهو كونه عاقلاً يعقل البيع
وأن يكون راضياً أو مضافاً إلى محله وهو أن يكون مقلداً للتسليم و
الاعتقاد عبارة عن انضمام كلام أحد المتعاقدين إلى الآخر إلى الإيجاب

عما يدل عليه كقوله بعث واشتريت لا ينعقد بلفظ المستقبل لأنه يرد
 بين الوعد والحال بخلاف النكاح ولأن البيع بغتة وللنكاح مقلداً
 وهو قوله أعطيت بكذا لو ضمت أو خذاه بكذا ومعنى قوله بعث واشتريت
 لأنه يؤدي إلى معناه والمعنى هو المعتبر في هذه العقود وهذا لا ينعقد
 بالتعاطي من النفيس والخسيس الصحيح عند ظهور السفر فتحقق المرضة
 به فإذا أوجب أحد المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار وإن شأ قبل في
 المجلس وإن شاء رد لأن حكم العقد لا يلزمه من غير رضا فإذا لم يتفقد
 حكمه لموجب الخيار وإنما امتد إلى المجلس لأن المجلس جامع للتفرقات
 فاعتبار ساعات المجلس بمنزلة ساعة واحدة لا دفعاً للعسر وتحقيقاً
 لليسر والكتاب فيه كالخطاب في اعتبار المجلس وكذا الأرسال فإذا
 حصل الأيجاب والقبول لزم البيع ولا خيار لو أحدا منهما أو من عيب
 وعدم روية وقال الشافعي لهما الخيار في المجلس لقوله عليه الصلاة
 والسلام المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وإيهما تفرقا إلا بدان ونحن
 نقول المراد به تفرق الأحوال يعني أن الموجب خياراً للرجم عما قاله
 قبل قبول صاحبه وأصحابه الخيار أيضاً إن شاء قبل وإن شاء رد وهذا
 الخيار ثابت لهما ما لم يتفرقا قولاً بان قال أحد هما بعث وقال الآخر
 اشتريت لا يبقى الخيار بعد ذلك وإنما ساء لهما متبايعين قبل قبول
 الآخر على طريق المجاز والأعراض المشار إليها لا يحتاج إلى معرفة مقلداً
 في جواز البيع لأن الإشارة إليه في باب التعريف من تسمية الوصف
 وجهالة الوصف لا تقضي إلى المنازعة وقوله والأعراض يتناول المبيع
 والثمن ومعرفة مقلداً الثمن شرط في السلم والأثمان المطلقة لا تضم

إلا أن يكون معرفة القدر به والصرفه أراد بها إذا لم يكن مشار إليها
 وكل جهالة تقضى إلى المنازعة عن التسليم تمنع صحة البيع ومن باع
 سلعة بثمن قيل للمشتري أدفع الثمن أو لا لأن حق المشتري هو المبيع
 متعين بالتسمية فلا بد من أن يتعين حق البائع وهو الثمن والدراهم
 والدنانير لا تتعينان في العقود والفسوخ فيحتاج إلى قبض الثمن
 أو لا حتى يكون عيننا بعين تحقيقاً للمساوات ولو قبض المشتري لمبيع
 بغير إذن البائع قبل قبض الثمن فالبائع أن يسترده من يده لا كراهن
 إذا أخذ المرهون من يد الرهن **فصل في الخيار** ثلث البيع نوعان
 لا زمر كالبيع بلا خيار وغيره لا زمر كالبيع بالخيار والبيع والشراء علة لزوال
 الملك أو لشيء منه ثم المانع عن الحكم أو إعماله يمنع انعقاد العلة كبيع
 الحر ومانع يمنع تمام العلة كبيع مال الغير ومانع يمنع الحكم كخيار الروية
 ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب وخيار الشرط جائز في البيع للبائع
 والمشتري ولهما الخيار ثلاثة أيام بالنص لا يجوز أكثر منها عند أبي حنيفة
 ومنه فروا الشافعي خلافاً لهما لأن النص ورد على خلاف مقتضى العقد
 وهو الزوم فاخذنا فيما ورد فيه النص ومن اشترى ثوبين على أن يأخذ
 أحدهما شأياً بال عشرة إلى ثلاثة أيام يجوز وكذا في الثلاثة لأن الثلاثة قد يكون
 جيداً أو ردياً أو وسطاً وفي اثني عشر يوماً لا يجوز خيار التعين ومن له
 الخيار يمنع لزوم العقد من جانب دون الجانب الآخر ومن شرط الخيار
 أنه لا يجوز في المدة بغير حضرة صاحبه وليس له أن يفسخ إلا أن يكون
 الآخر حاضر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ويراد بحضرة علمه ومن مات
 وله الخيار بطل خياره ولم ينقل إلى ورثته خلافاً للشافعي بخلاف خيار

العيب والتعين ومن اشترى عبدين على انهما بالخيار في احدهما
 فالبيع فاسد الا ان يتبين الخيار في احدهما معيناً ويفضل ثمنه
 ومن اشترى كتاباً على انه بالخيار لا يبطل خياره بالدراسة ويبطل
 بالاستنساخ وشرط الخيار لغير العاقدين يجوز استحساناً ومن اشترى
 ماليرة فلا خيار الروية اذا رآه ان شاء اخذه وان شأ رده للحدِيث و
 قال الشافعي لا يجوز اطلاق المبيع مجهول ومن باع ماليرة فلا خياره
 وهو الاصح هذا اذا كان المبيع مقدراً للتسليم وعن ابي حنيفة في قوله
 الاول له الخيار وخيار الروية غير موقت بوقت وكذا خيار العيب و
 التعين بل يبقى الى ان يراه او يوجده ما يبطله وما يبطل خيار الشرط من
 عيب او تصرف يبطل خيار الروية والاصل فيه روية فايدل على
 العلم بالمقصود يكفي كوجه الحارية والدابة وكفلها واما التمكيل و
 الموزون يكفي بالنموذج وكذا مال يرتفأت احادة كالجوز والبيض في
 رواية واما ما يتفأت احادة كالتياب والدواب لا بد من روية كل
 واحد منهما حتى لو راى احداً للثوبين فاشترىهما لمرأى الاخر جازان
 بهما لان في رد احدهما تفريق الصفقة قبل تمامه لان خيار
 الروية يمنع تمام الصفقة بخلاف خيار العيب فان صفقة تمر مع خيار
 العيب بعد القبض وكذا لا يتمكن من الرد بغير قضا عند علم الرضا
 فيه بخلاف خيار الروية والشرط ونظر الوكيل كنظر المشتري فيه بيع
 الاعمى وشراءه جائز عندنا وله الخيار اذا اشترى وفي الاستيضاع
 الخيار المشتري عند ابي حنيفة وخيار الروية والشرط لا يجوز في
 السلم والضرر لان احتمال الفساد فيها بمنزلة حقيقة الفساد واذا اشترى

ارضاء ولو لم يرها فزعمها الا كما مر ثمرها ليس له ان يبردها واذا اطعم
 المشتري على عيب بالمبيع فهو بالخيار ان شاء اخذ لا بجميع الثمن وان
 شاء رد لا ان مطلق العقد يقتضي السلامة فعند فواته يتخير كيان
 ينصر المشتري بلزوم ما لا يرضى به وليس له ان يمسكه ويأخذ النقصا
 لان الاوصاف لا يقابلها بشئ من الثمن لان البائع لم يرض به والد عن
 ملكه الا بالثمن المسمى ولا يفيض منه دفعا للضرر عنه والمرد بالعيب
 هو الذي كان عند البائع ولو لم يرض المشتري عند العقد ولا عند القبض
 وكل ماوجب نقصان الثمن عند عادة التجار فهو عيب والمعرفة في معرفة
 يعرف اهله ومن هذا المعنى العوى والنشل والزمان والاصبع والرائحة
 والناقصة والسن الساقط والسن السودا والظفر الاسود والضمم
 الخرس والقروح والشيحاج واشتر الجراحة والامراض كلها عيب يوجب
 فوات جزء من المبيع من حيث الظاهر دون الباطن واما السعال القديم
 وانقطاع الحيض في غير او اذنه واستمراره خارجا عن المعتاد وهو بة
 الشعر والسمط والشيب في غير او اذنه عيب يوجب النقصان من
 حيث المعنى دون الصورة واذا اشترى جارية فامتد طهرها فمجرد
 انقطاع الحيض لا يترد ما لو تدع طهرها لم يترد الى النساء ومعرفة
 ارتفاع الحيض يفوض الى الاطباء والاباق والبول في الفراش و
 السرقة عيب في الكبير والصغير اذا كان صغيرا يعقل ذلك ولا يقاس
 ما حدث حالة الكبر على حالة الصغر لان هذه الاشياء تختلف
 بالصغر والكبر والزناء وولد الزناء والنحو الذي فرع عيب في الجارية
 دون الغلام والكفر عيب فيهما ومن اشترى عبدا على انه كافر فوجد لا

مسلم لا يترده خلافا للشافعي لأنه زوال عيب لا عيب وإذا حدث
عند المشتري عيب وأطلع على عيب بالمبيع كان عند البايع فله أن يرجع
واضر المشتري يتجبر برد النقصان إلا أن يرضى البايع أن يأخذ بالعيب
الحادث ومن اشترى ثوبا فقطعه ثم وجد به عيبا يرجع بالنقصان
لأنه امتنع الرد بالقطع لأنه عيب حادث ونقصه فيه لا يبطل خياره
بخلاف خيار الشرط والروية ولو قبل البايع به له ذلك لأن الافتتاح
لحقه وقدر رضاه وكذا إذا قطعه وخاطه ثم أطلع على عيب يرجع
بنقصانه وليس للبايع أن يأخذ صيانة الحق المشتري ثم أطلع على عيب فيه
وكذا الصبيغ في الثوب والسمن في السوق فإذا باعه المشتري ثم أطلع
على عيب لم يرجع بشيء لأنه صار حابسا للمبيع ببذعه وإن باعه بعد
ما رأى العيب يرجع بالنقصان لأن الرد ممتنع برضاء فلا يكون حابسا
للمبيع ولهذا قلنا لو اشترى ثوبا وقطعه لولد الصغير وخاطه ثم
وجد به عيبا لا يرجع بالنقصان لأنه زال ملكه قبل الخياطة لصغيره
بجعله لولد الصغير هبة له ثم يصير قابضا للهبة وكانت الخياطة
حصلت بعد تمام الهبة كما لو وهب الأجنبي وسلمه إليه ثم أطلع على
عيب ولو كان الولد كبيرا يرجع بالنقصان لأن الهبة لا تنزل بالقبض
ولو كانت الخياطة حصلت على ملكه والافتتاح كان ثانيا لمات المبيع
ثم أطلع على عيب يرجع بالنقصان وفي قتله المبيع لم يرجع عندنا
إلى حنيفة إذا باع وشرط البرأة من كل عيب ينجو عندنا لأن البرأة
اسقاط الحق عندنا وفي الاسقاطات الجهالة لا تقضي إلى الممانعة وإن
كان في صفة التقليك لعدا الحاجة إلى التسليم وعند الشافعي لا يصح

بناء على مذهبه لأن في الأبرار معنى التخليك وتخليك المجهول لا يصح حتى يرتد
 بالرد ويدخل في هذه البراءة العيب الموجود والحادث قبل القبض عند أبي
 يوسف لأن الفرض التزام العقد بأسفط حقه عن صفة اللانزومة
 وذلك بالبراءة عن الموجود والحادث جميعاً وقال محمد بن لا يدل على
 الحادث وهو قول زفره لأن البراءة لا تتناول وقال المشتري أنا برى
 من كل داء لا يبرأ عن العيب غير داء لأن الداء داخل ولا ينعكس
 ولو قال من كل عيب يبرأ عن جميع ومن باع عبداً الباعه المشتري نثر
 مرد عليه بعيب فإن قبله بقضاء اقاض بالبينة أو باليمين أو أنكر
 الاقرار وثبت بالبينة له أن يرد على بايعه لأنه فسخ من الاصل وإن
 قبله بغير قضاء القاضى ليس له أن يرد لأنه يبيع جديداً في حق الثالث
 وهو الثالث ولو اشترى بقرة أو شاة فشرب لبنها أو باع نثر اطعم على عيب
 لا يرد بالعيب لكن يرجع بالنقصان فالخاصل أن الذي توالد من غير المبيع
 إذا اهلك في يده يمتنع الرد كاللبن والسمن والذي لا يلقى له منه كالكسب
 والحلة لا يمتنع الرد وليس له للمشتري لأنه حصل في يده وضمانه وأحدث
 في يده من المبيع لا يكون مبيعاً بخلاف اللبن وغيره وإن وجد في الشاة
 عيباً نثر شرب لبنها أو باع يكون رضاً به لأنه انتفاع وإن وجد في المبيع
 عيباً نثر عرض على البيع يمتنع الرد بخلاف ما لو قضى دينه ذيقاً أو قال
 انفقته ولو اشترى جامرية فوجد لها فداها أو كانت دابة
 فركبها في حاجته فهو رضاً بخلاف خيار الشراء حيث لا يبطل خياره بالركوب
 لأن الاحتياك يحصل بالاستعمال وإن ركبها ليردها على بايعه لا يكون رضاً
 وكذا إذا ركبها ليسقيها أو يشترى لها علفاً أو كان حروفاً أو كان العدل واحداً

لا يكون رضاء اللحم في اللحم عيب إذا كان خارجا عن العادة وإذا اشترى
 عبدا فوجد له غير محترف أن مولودا كبيرا فهو عيب والأفلا ولو اشترى
 جارية على أنها عذراء فوجد لها ثيبا فإن زناها وقت ما علم بلا لبث
 ترد والأفلا ولو اشترى على أنه فحل فاذا هو خصي يرد لأنه عيب ولو
 اشترى على عكسه لا يرد لأنه شرط معيبا فوجد له سليبا ولو اشترى
 جارية مرضعة فوجد لها عيبا فأمرة بان ترضع صبيا لا يكون رضاء
 لأنه استخف أمرا والاستخف أمر لا يكون من الرضاء ومن اشترى ببيضة
 أو بطيخا أو قثا أو خيارا أو تفاحا أو سفرجلا أو رما فأكسره فوجد له
 عيبا إن كان لا ينتفع به أصلا كالقرع المر والبيضة المذرة يرجع بكل
 الثمن لأنه ليس عاقل فكان البيع باطلا وهذا إذا أكسرها ولم يستهلك منه
 شيئا بعد ما علم لا يرجع بشيء وإن كان ينتفع مع فسادة يرجع بالنقصان
 ولا يرد له عند فالان الكسر عيب حادث هذا إذا كان البطيخ أو غيرها
 واحدا أما إذا كان كثيرا فوجد في بعضها عيب ترد المعيب بخلاف ما إذا
 وجد في بعض الحبوب واللوز والفسنق عيبا يرد الكل لأن الفساد من الشيء
 وإذا كان الفاسدا قليلا كاللؤلؤ واحد والثمين والثلاثه تجوز البيع
 استخساذا لأنها لا تخلو عن قليل وفي الكثرة لا يجوز لأنه جميع بين المال
 وغيره كبيع الحرم العبد ولا يعتبر في الحبوب والبيض واللوز صلاحية
 القشر وعلم المشتري في المبيع غيا قبل الشراء ثم الرد لأنه رضاء به وعلم
 الاستحقاق لا يمنع الرد التراب في المحنطة إذا كان خارجا عن العادة
 عيب إن شاء يرد لها وإن شاء يأخذها ويرجع بالنقصان ومن اشترى
 مكيلا أو موزنا فقبض ثم وجد به عيبا يرد الكل أو يأخذها

لأنه إذا كان من جنس واحد فهو كشيء واحد وقيل إن كان في عاتق
 فهو بمنزلة عدلين اشتريتهما وقبضتهما وتزوجا بأحد هما عيبا يرد العيب
 خاصة خلافا لفرقة وتعريف الصفقة بعد تمام البيع لا يمنع ولو استحق
 بعضه فلا خيار له في إرد ما بقي لأنه لا يضره التبعض كالأستحقاق
 لا يمنع تمام الصفقة ولو اشترى بذرا خريفا فأذاهو بذرا بيعي أو بذرا بطيخ
 فأذاهو بذرا قشائرا كان قائما والأيرد مثله لو اشترى شيئا وتزوج به
 عيبا ففتح أصم البائع وتركها أياما ثم خاصم وقال أمسكت هذا المدة
 حتى انظره ولو أملا لا يكون رضا رجل في يده سلاحه معيبة وهو يعلم
 بذلك يجب أن يبيعه حتى لا يكون المشتري معزوما فيه ولم يبيعه عند
 البيع قالوا يصير فاسقا مردودا لشهادته ولا بأس ببيع المحضة فيها شعيير
 يرى وإن طحنها لا يجوز بيعها إلا أن يبين ذلك ولو اشترى دقيقا فخذ
 بعضه ثم علم أنه معيب يرد ما بقي بحصة من الثمن ويرجع بقصده العيب
 بحصة خبز رجل اشترى كتابا على أنه تأليف محمد فأذا التأليف من حسن
 ابن زياد أو من تأليف غيره فالبيع جائز وله الخيار **فصل في البيع**
 الفاسد ببيع الميتة والدم والحر باطل لا تعدل مكرن البيع وهو مبادلة
 مال بمال فإن هذه الأشياء لا تعدل ما لا عند أحد ولا يكون محلا للبيع
 سواء كان المال مبيعا أو قفيا أو ببيع الخمر والتخزير إذا كان بالدينار كالدراهم
 والدينارين باطل إذا كان بالعين فالبيع فاسد حتى يملك ما يقابل به وإن كان
 مالا يملك عين الخمر والتخزير ما بيع الشيء بالخمر والتخزير بأن اشترى
 ثوبا بالخمر أو تخزير فهو فاسد لو جاهد حقيقة المبيع وهو مبادلة مال بمال
 عند أهل الذمة إلا أنه غير متقوم عندنا ولهذا أيرده المسلم من المسلم

فيخل الخمر ويسبب الخنزير فلما جعلها ثمناً فالمقصود فيه تملك الثوب
 بهما فيكون اعزاز الثوب دونهما بخلاف ما اذا جعلهما مبيعاً حيث يكون
 اعزازهما وقد امر الشرع بالاهانة وترك الاعزاز فيهما والاصل في
 البيع المبيع والثمن تبع له ألا ترى أنه للمبيع وجوب دايدون الثمن ولا وجوب له
 دايدون المبيع إلا في السلم للضرورة والمقصود في البيع تملك المبيع
 المعين والثمن وسيلة فيه لما أنه يجب في الذمة والبيع الفاسد
 يقيد المالك عند اتصال القبض ويجب قيمة الثوب دون الخمر فيكون
 المبيع مضموناً في يده خلافاً للشافعي رء وأما الباطل لا يقيد المالك
 حتى لو هلك المبيع في يده المشتري يكون أمانة عند البعض كأن العقل
 غير معتبر فبقي القبض بأذن المالك وعند البعض يكون مضموناً كالقيد من
 بسوء الشر أو الباطل أعمر من الفاسد ولا ينعكس وبيع امرأ لولد المداير
 والمكاتب فاسد ومعناه باطل لأنه يثبت استحقاق الحرية فيهم ومن
 جمع بين حر وعبد وشاة ذكية وميته بطل البيع فيها فثبت بيع الكل عن
 أبي حنيفة رء لأن الفساد القوي إذا دخل في سلب العقد فثبت بيع الكل
 عند لا وقالوا إن يسمى لكل واحد منهما ثمن جانبي في العقد وإن جمع
 بين حر ومداير وعبد وعبد غير لا يصح البيع في العبد بحصة من الثمن
 خلافاً لفرء لأن الفساد فيه ضعيف لا يمحى ونزعت بيع في الكل لأن بيع
 المداير يختلف فيه وكذا إذا جمع بين عبد وأمرأ لأن بيع امرأ لولد
 يجوز حتى ينفذ بالقضاء عند البعض أما بيع المكاتب يجوز برضاه في
 الأصح وإذا قبض المشتري في البيع الفاسد بأمر البائع أو بحضرة قبل
 الافتراق وفي العقد عوضاً لكل واحد منهما مال ملك المبيع ولزمت

القيمة في ذوات القيمة والمثل في ذوات الامثال واذا املاك اهلك عينه
او تصرفه قبل يملك عينه حتى يملك منافع المبيع ايضا واليا ثم يملك القيمة
ايضا خلافا للشافعي لو جرد ركن البيع من اهل مضافا الى محله فوجب
القول بان عقاده وكل واحد من المتعاقدين في حقه دفعا للفساد عن
نفسه وهذا قبل القبض اذا كان الفساد في صلب العقد لقوته فان
باعه المشتري لمن اخر فقد بيعه لانه ملكه في ملك التصرف وليسقط حق
الاسترداد به لتعلق حق المشتري الثاني فبطل حقه الاول وهو كان حق
الشرع فيقلد حق العبد على حق الشرع للحاجة لان الاول مشرع
باصله دون وصفه وفيه مسجل قد لا يجوز بيعه لان المبيع لا يدخل
البيع وقد يكون الفساد في فتيشيع في الكل فلو كان المبيع خرابا
يجوز بيع الكرم لانه فساد ضعيف لان عند البعض اذا خرب المسجد
عاد الى ملك الواقف او ورثته بيع الثمار على الاستيفاء قبل الادراك
وبعد لا يجوز سواها كان منتقاه في الحال او لم يكن وهو الاصح وعلى
المشتري قطعها في الحال تفريقا لملك البائع هذا اذا اشتراها مطلقا
وشرط القطع وان شرط تركها على النخل فسد البيع لانه شرط لا يقتضيه
العقد وهو شغل المالك له لغير وصفقة وهي عادية او اجارة في البيع
وكذا بيع الزرع بشرط الترك لما قلنا وكذا اوراق الثوب بشرط الترك
هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف في ما يتناكه عظمها وعند محمد لا يفسد
بشرط الترك استحسانا للعادة بخلاف ما اذا التفتناه عظمها حيث يفيد
بشرط الترك بالاتفاق كبيع اللبن في الفرج الصوف على الظهور وان اشترى مطلقا
وتركها بغير اذنه يتصدق بما ناد وان تركها بعد ما يتناكه لم يتصدق

لعله وانواع
دارا فيها
مسجل

بشيء لانه لا يزداد ولو استأجر النخل بعد ما اشترىها الى وقت الادراك
 طاب له الفضل او حلهما معا ملة يحرق قبل يحرق ولو اشترى يبتاع مولا
 على التبرع ثم خرج اخري فسد البيع ولو اشترى باذننا او بطيخا ان اشترى
 بالاصول طاب له الحادث والا فلا ولو اشترى ارضا على ان خراجها كذا
 فوجد اكثر من ذلك له ان يرد لها ولو باع على انها ليست بخراجي ثم تبين
 انها خراجي فالبيع فاسد ولو لم يعلم المشتري ذلك شرعه فله الخيار
 ومن اشترى شاة او بقرة او ناقة على انها حامل فاذا لم يستبحا
 فالبيع فاسد لدخول الشرط في العقد فيرد لها ان كانت العين باقية فان
 كانت هالكا يرد المشتري على البائع ما كان زائدا عن القيمة بان يقوم
 العين بها حبل وبدا ون حبل فما فضل من القيمة والقن ياخذ المشتري
 ذلك من البائع كذا ذكره في جوامع الفقه واذا اشترى جارية فاذا هو
 غلام فلا بيع بينهما ان الذكروا لانني من بني آدم وجنسنا كالنخل مع
 الدليس المتفاوت في الاغراض بخلاف ما لو اشترى كبشا فاذا هو نعجة
 ينعقد البيع ويتخير المشتري لان الذكروا لانني في الحيوان جنس واحد
 لا تفاوت في الاغراض ومن اشترى جارية بشرط ان يطاها المشتري
 يفسد البيع عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله لانه شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه نفع للبائع رجل باع دارا ولم يبين حله ودها عرف المشتري
 والمبايع جميعا المبيع جازا البيع والا فلا رجل قعد في الطريق ويبيع شيئا
 ان كان الطريق واسعا لا يتضرر الناس بقعوده فلا بأس به والا فيكرة
 ان يشترى منه ويحج ببيع الطريق واهبة واجارته لان الطريق معلوم طول
 وعرضه ويحج ببيع الممر يعني الممر وفيه والانيان في رواية يحر

كالطريق وفي رواية لا يجوز بيع المسيل فيدخل الاجارة حتى المرورو
 الشرب والطريق وان لم يستمر ولا يدخل في البيع والاقرار والوصية مأم
 يستمر وفي القسمة يدخل الطريق وان لم يستمر فلا يجوز بيع سبيل المال
 ولا هبته ولا يجوز بيع المرعى ولا اجارتها والمراد به الكلاء المشترك
 بالحديث فلا يجوز بيعه واما الاجارة فلا يورث على استهلاكه وانه
 لا يجوز بيع الا بقر او اذا غلب في ظن البائع انه عبد المشتري ولو قال عبد
 فلان فبعه مني فباعه لا يجوز لانه ابق في حق المتعاقدين ويجوز بيع الحمامة
 اذا علم عدلها وامكن تسليمها وباع مع برجهان كان نهارا او بعضه خارجا
 منه لا يجوز الا اذا اجتمع بالليل ولا يجوز بيع لبن امرأة من قدام حرة
 كانت او امة لانه جزء الادنى وهو مكرم بجميع اجزائه وقال الشافعي
 يجوز بيعه لانه منتفع به وعن ابى يوسف لبن الامة يجوز لانه يرد
 البيع عليها فكذا يرد على جزء منها ويجوز بيع القرد والفهد وسائر السباع
 معلما كان او غير معلوم ولا يجوز بيع الفحل لانه من الهوى وقال محمد الشافعي
 يجوز مع القرد وعند محمد لا يجوز كيف ما كان الكافر اذا اشترى عبد مسلم
 او مصحفا صلي الشراء خلافا للشافعي ولو كان يجبر على البيع ولا بأس ببيع
 من يزيلا وهو بيع الفقير او هو مكروه عن الاسان المكنون هت ويكره
 التفريق بالبيع والهبية بين المملوكين الصغيرين احدهما ذور حرم محر
 من الاخر وكذا اذا كان احدهما كبيرا لان الصغير يستأنس بالصغير
 والكبير يقوم بمصانته وعن ابى يوسف لا يجوز البيع في قرابة الوالد عند
 ايضا انه لا يجوز في جميع ذلك وان كان احدهما ملك والاخر ملك ابنة
 الصغير او حنفى اهلها جناية فلان الجاني او لحقه دين فيبيع فيه

احدهما بالبيع لا يكره لانه ضرورة ولا يكره التفريق بين الزوجين
 لان النضر ورديه بخلاف القياس فاقصر على موردده ولو كان مع الصغي
 امر او خالته او عمته لا باس بان تمسك الام معه ويبيع الباقي لان
 الامر اشقق عن غيرها ولو كان عمه وخاله لا يفرق لان الجمعة مختلفة
 بخلاف ما لو كان له عمتان وخالتان يباع احدهما ولو كان معه جدة
 وعمه وخاله تمسك الجدة معه ولو كان معه ثلث اخوات متفرقات
 تمسك الاخت لاب وام معه ويكره البيع عند اذان الجمعة بالنضر لكن
 يجوز لان الفساد بمعنى خارج لا في صلب العقد ولا في شطره **فصل**
في الاقالة هي في اللغة الرفع وفي الشرع رفع القيد وهي جائزة في
 البيع بمثل الثمن الاول لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قال ناد ما بيعته
 اقال الله عشرته يوم القيمة وهي فسخ في حق المتعاقدين ولهذا لا يحتاج
 الى لفظ البيع لان البيع الفاسد يجب ان يرجع كل منهما الى راس ماله وهذا المعنى
 موجود في الاقالة وبيع جديد في حق غيرهما حتى لا يجب الاستبراء على
 البائع بعد ما اقاله هو حق الشرع وتجب الشفعة فيها للشفيع كما في البيع
 وترد بالعيب هذا عند ابي حنيفة واقبول الاقالة يقتصر على المجلس
 كالبيع فان شرط اقل من الثمن او اكثر فالاقالة على الثمن الاول والشرط
 باطل الا اذا حدث فيه عيب يجوز الحط بمقابلته وان زاد فيه شيئا بان
 ولدت ولدا لا تضم الاقالة بالثمن والاقالة لا تبطل بالشرط الفاسد
 بخلاف البيع وهلاك الثمن لا يمنع صحة الاقالة وهلاك المبيع يمنع لان
 رفع البيع يستدعي قيامه وهو قائم بالمبيع دون الثمن واذا هلك بعض
 المبيع جازت الاقالة في باقية **باب المراجعة والتولية**

اعلم ان البياعات بالاضافة الى ذكر الثمن اربعة اقسام الماساومة وهي التي
يذكر فيها الثمن الاول ومنها بيع الوضعية وهي التي تباع باقل من الثمن الاول
ومنها المراجعة وهي التي تباع باكثر من الثمن الاول ومنها القولية وهي التي
تباع بمثل الثمن الاول ومبنى المراجعة والقولية على الامانة والاعتزاز
عن الخيانة وشبهتها حتى لو اشترى شيئا موبلا لم يجز له ان يبيعه الا
اذا بين الاجل ولا تتحقق المراجعة والقولية الا ان يكون المعوض ماله
مثل كالمكليات والموتونات حتى يظهر الخيانة فيه ولو لم يكن له مثل
لو ملكه بقيمة وهي مجهولة وكل موجب المثل في الاستهلاك تجري فيه
المراجعة والقولية رجل اشترى ثوبا بعشرة فاعطاه عنها دار ثرا اراد ان
يبيعه مراجعة لزمه ان يبيعه على عشرة لا ما اعطاه لانه ملكه
بالعشرة اجرة سائق الغنم فضاف الى رأس المال ففي منزلة حمل الطعام
ولا يضاف اجرة الراعي واجرة البيت الذي يحفظ فيه المتاع لانه لا يزيد في
العين شيئا به وكذا لايضاف اجرة المعلوم اليه لان الزيادة حصلت فيه
بخلافه والاصل فيه ان كان مما يزيد في المبيع او في القيمة يلحق برأس
المال والا فلا وان اطعم المشتري على خيانة في المراجعة فهو بالخيار عند
ابي حنيفة ان شاء اخذ به جميع الثمن وان شاء تركه وان اطعم على
خيانة في القولية اسقطها من الثمن وقال ابو يوسف ويحيط فيها غير انه
يحيط في القولية قدرا لخيانة من رأس المال وفي المراجعة من رأس المال ومن
اليحم وقال محمد ولا يحيط فيها رجل اشترى ثوبا بعشرة فباعه بخمسة
عشر ثم اشتراه بعشرة فانه يبيعه مراجعة بخمسة ويقول قام على بكذا ولو باعه
بعشرين ثم اشتراه بعشرة لا يبيعه مراجعة ام لا عند ابي حنيفة لانه فيه

شبهة الجنابة فالشبهة كالحقيقة في بيع المراجعة احتياطاً ولهذا لم يجر
 المراجعة فيما اخذ بالاصل يشبهه الحقيقة وعندهما تنجس المراجعة لأن
 العقد الثاني غير العقد الأول وتنقطع الأحكام عن الأول ومن اشترى
 دجاجة فباضت عنده ثلاثون ثم اراد ان يبيعها مراجعة ان انفق عليها
 مقدراً ثمن البيض يصح والا فلا ومن اشترى ثوباً بعشرة جيا دثر دفع
 اليها زيوفاً ويخون البائع فانه يبيعه مراجعة بالجيا دثر ومن اشترى مما
 ينقل ويخون لم يجر بيعه حتى يقبضه المحدث والمحدث معلوم بفور
 انفساخ العقد على اعتبار الهالك بخلاف العقار قبل القبض وهلاك
 العقار نادراً فيجوز بيعه قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله
 ومن اشترى مكيلة مكائلة او موزناً موازنة او بشرط الكيل والوزن
 لم يجر للمشتري ان يبيعه ولا ياكله حتى يعيد الكيل والوزن للنهي المأمور
 فيه وأما اذا اشترى مجازفة لا يحتاج الى الكيل والوزن لان الزيادة للمشتري
 بخلاف ما اذا شرط الكيل والوزن حيث يحتمل ان يزيد على الشروط
 وذلك للبائع فالنصف منه حرام للمشتري بخلاف ما اذا باع الثوب مزروعة
 وقضيه بمجى النصف فيه قبل الذرع لان الزيادة للمشتري اذ الذرع وصف
 فيه وجهالة الوصف لا تمنع وهذا التجوز يبيع ذراع بذراعين من جنسه
 بخلاف القدر وجهالة القدر تمنع صحة البيع ولا يعتبر بكيل البائع قبل
 البيع وان كان محضرة المشتري لانه ليس بضاع البائع والمشتري هذا هو
 المشروط ولا يكيله بعد البيع في غيبة المشتري لان الكيل من التسليم والصحيح
 ان الكيل الواحد يكفي لانه المبيع صار معلوماً به ومحل الحديث في اجتماع
 الصفتين كما يذكر في باب السلم وان اشترى معدداً بالعقد فهو كالكيل

عند أبي حنيفة لا يلحق بالتصرف فيه قبل العقد لأن المبيع قد ر
 ما يتناوله العقد والزيادة للبائع كما في المكيل وعندهما هو كما للمذرع
 ولهذا بيع جوزه بجوزة تين يجوز فلا يلحق بالمنصوص عليه كالذي روي عن النضر
 ورد في المكيل والز في معناه لما أنه في مال الربوا فيلحق به والزيادة
 في البيع والتمن يلتحق بأصل العقد خلافا للزفر والشافعي رحمهما الله
 فيظهر الاختلاف في المراجعة والتولية والهلاك قبل القبض والاستحقاق
 والتصرف في الثمن جائز قبل القبض لأنه ليس فيه غير انفساخ العقد
 بالهلاك لعدم تعيينها بالتعين بخلاف المبيع **فصل في الربوا**
الربوا في اللغة الزيادة وفي الشرح عبارة عن فضل مال عن العوض و
 الأصل فيه الحديث المشهور وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم الذهب
 بالذهب والفضة بالفضة والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر
 والمالح بالمالح مثلاً بمثل يدا بيد والفضل ربوا اجتمع القائلون لأن هذا
 الجنس معلوم بعلة واختلفوا في علته فعندنا العلة هي القدر مع الجنس
 حتى يتعد إلى كل مكيل وموزون سواء كان الشيء مطعوماً كالذرة والتمر وغير
 كالحص والتوت وعند الشافعي رء هي أطعم من المطعومات سواء كان مكيلاً
 أو موزوناً أو معدواً كالذرة والسكر والجوز والتمنية في الاثنان
 علة عندنا والجنسية شرط والمساوات مخلص وعندنا لا ينشأت
 ولا ذخار علة والمنصوص في النص شيئان المماثلة والتقابض أما
 علة النساء أحد وصفين علة الربوا وهو الكيل بانفراد عندنا وعند
 الشافعي الجنس بانفراد لا يحرم النساء فلو باع قفيز ذمراً بقفيزي ذمراً
 أو من سكره مني سكر لم يجز بالاجماع لو جود علة الربوا وهو القدر

مع الجنس عندنا وعند الطعم مع جنسه وكذا لو أسلم الجنس
 الطعم مع جنسه لو بيع علة النساء وهو الكيل بانفراد عندنا وعندنا
 الطعم بانفراد ولو باع قفيز مخطئة بقفيز شعيرها ومن سكر بمسني
 زيت يجره بالاجماع لا نعد امره علة الربوا وهو القدر مع الجنس ولو أسلم
 احدهما في الآخر لم يجر بالاجماع لو بيع علة النساء ولو باع من حديد
 بمسني حديد او قفيز حص لم يجر عندنا خلافا له ولو باع حديد بياض
 متفاضلا او بصا بنقرة متفاضلا يجره بالاجماع ولو أسلم احدهما
 بالآخر لم يجر خلافا له ولو باع بوزن لا يوزن او حقة بحفتين يجره
 خلافا للشافعي لا نعد امر القدر مع جنسه والسلم فيه لا يجره والمساوات
 بالمعيار الشرعي شرط والتقدير الشرعي نصف صاع وما فوقه واما دونه
 فهو بمنزلة الخفنة واما السلم في الزعفران والسكنجبين بالدرهم والدينار
 انما يجره مع كون رأس المال موزنا لان النبي صلى الله عليه وسلم
 قال من أسلم منك فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم
 مع علمه ان رأس المال غالبا يكون الدرهم والدينار لان الزعفران
 يوزن بالانصاف وهو ثمن يتعين بالتعيين والنقود يوزن بالانحادة وهو
 ثمن لا يتعين بالتعيين واذ بيع المكيل بجنسه اذا كان عينه بعين لا بشرط
 القبض عندنا لان المبيع يتعين بالتعيين كالثوب بالثوب والاشاة
 بالاشاة بخلاف الدرهم والدينار وانما اذا بيعت بجنسها بشرط
 التقابض في البدلين جميعا والمجلس كما تشرط المساوات لانها ثمن
 يثبت في الذمة ولا يتعين الا بالقبض ولا بد من القبض كيلا يصير كالبا
 بكالي فكل شيء نص رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه مكيل وموزن

ابدأ الآن النص اقوى من العرف هذا اذا بيع بجنسها اما اذا بيع بخلاف
 جنسها يجوز في المكيل شرط الوزن وكذا في عكسه لان الاعتبار اعلام
 المبيع وعن ابي يوسف انه يعتبر العرف على خلاف المنصوص لان النص
 على ذلك لا مكان العرف فكان المنظور اليها العرف وقد تبدل العرف حتى
 لو باع حنطة بجنسها متساويا وزنا والذهب بجنسها متماثلا كيليا يجوز
 عندنا لانهم تعارفوا عن ذلك وكل ما ينسب الى الرطل فهو وزني ومعناه
 مكيال بالاروزان لانها قدرت بطريق الوزن بيع الجوز بدهنه واللوز بدهنه
 بمنزلة السمسرة بالشيرج واختلوا في القطن بغزله وبيع الكرباس بالقطن
 يجوز كيف ما كان بيع الحنطة شرا ما باع باقل مما باع قبل نقدا الثمن
 لا يجوز عندنا لانه يصيد بيع ما لم يضمن وهو منهي عنه لحديث زيد
 ابن ارقم رضي الله تعالى عنه اما اذا اشترا لا بعرض اجزا قل مما باع واشترى
 من غير المشتري يجوز باجماع **فصل في السلم** هو السلف هو اسم
 لاخذ ما عاجل باجل لغة وفي الشرع عبارة عن تعجيل احد البدين واما
 سمى به بتسليم الداهم الى مفلس في موجد وهو عقد متفرع بالكتاب
 والسنة وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه وليس عندنا
 اللسان ومن خص في السلم والقياس يابى جواز هذا العقد لانه بيع المعلوم
 اذا المبيع هو المسلم فيه ولكن رخص في المكيلات والموزونات لقوله عليه
 الصالح والسلم من اسلام منكم فليسلم بكيل معلوم ووزن معلوم الى اجل
 معلوم والاجل قائم مقام المبيع لانه سبب لحصوله والمراد بالموزونات غير
 الداهية والاهنا فبذلك لا ثمان والمسلم فيه لا بد ان يكون ثمتا وكذا في
 المذروعات التي يمكن ضبطها ويدكر الذرع والصفة وكذا العدييات

المتقاربة كما يجوز والبعض لانه مضبوط الوصف مقدور التسليم و
التفاوت فيها مدرك في العرف بخلاف البطيخ والرمان فان التفاوت فيها
فاحش لثرا الجوز كما يجوز التسليم فيه عددا يجوز زكيا خلافا للزفرة
استقرار وجود المسلم فيه من وقت العقد الى حين الحمل شرطا
لانه يحتمل ان يقطع وقت التسليم واحتمال الفساد فيه كما للحقيقة
ولهذا لا يجوز السلم في طعام قرية بعينها ولا بذراع رجل بعينه ولا يصح
فيه خيار الشرط فاذا انقطع بعد الحمل قرب السلم ان شاء فصح السلم
وان شاء انتظر الى وجوده وعند الشافعي وجوبه بشرط وقت
التسليم قال ابو حنيفة لاخير في اللحم في السلم و قال لا يجوز اذا
وصف موضعها معلوما ولا يجوز السلم الامم جلا وقال الشافعي
يجوز بغير اجل ولا يجوز الا باجل معلوم لما روينا ولا يصح السلم حتى
يقبض رأس المال قبل ان يفارقا من المجلس سواء كان رأس المال دراهم
او دنانير او عينا اخر اما الدراهم والدنانير فلا تنها لا تصير كاليابكالي
واما العين فلان السلم اخذ عاجل باجل ولا بد من قبضه فيتحقق
معنى الاسر وتفرق المجلس فيه وهو تفرق الا بد ان قبل القبض حتى
لو مشوا معا قد ان سبيلا مثلا ثم قبض لا يكون تفرقا ولو نام احدهما
في المجلس قاعدا لا يكون تفرقا بخلاف اذا نام مضطجعا ولو اسلم
في كوخة فلما حل الاجل اشترى المسلم اليه خبطة من اخرفا مريب
السلم يقبضه قضاء لم يكن قضاء بخلاف المبيع وان امر بان يقبضه
لثري قبضه لنفسه فاكتمال له لثرا كتمال لنفسه جاز لانه اجتمعت الصفتان
فلا بد من القبض مرتين رجل اسلم الى رجل عشرة دراهم في كوخة

وتقابضها ثم تقايلها فإذا أراد المسلم إليه أن يأخذ مكان المسلم فيه شيئا
أخر لم يجز عندنا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا الأسلحة وأرأس
مالك ومعناه الأسلحة حال قيام العقد وأرأس مالك حال انفساخه لأن
الاقالة فسخ في حقها وبيع جديدا في حق غيرها ومقتضى الشرع غيرهما وقال
زفر ينجي أن يأخذ شيئا آخر لأنه لما انتقض السلم بالاقالة بقي على ذمة
كل واحد منهما بما عليه ديناً مطلقاً كدين الفرض والغصب وقسم للمدعي فيجوز
الاستبدال بفوت ذلك بخلاف ما لو أخذ مكان التسليم فيه شيئا آخر
عند حلول أجل قبل الاقالة حيث لا يجزى أيضاً للمحدث السلم في الجيز
جائز في الصيرورة لاخير في الاستقراضه عداها أو وزنا عند أبي حنيفة وعند
أبي يوسف رحمهما الله يجزى وزنا وعند محمد ربي يجوز كيف ما كان و
الاستقراض جائز استقساناً لأجماع الثابت فيه التعامل وقيل هو موعدة
فاذا أدى يصير بيعاً بالتعاطي والأصح أنه عقد بلا علة ولهذا يجزى فيه
اختيار الروية والمعدة ومقد يصير موجوداً حكماً والمعقود عليه العين
دون العمل والى جبابه مفروغاً من صفة أو من صفة غيره وأخذ لا جاز
ولا يتعين إلا باختيار المصانع حتى لو باع قبل أن يراه المستقراض جاز وهو
بالختيار أن شاء أخذه وأن شاء رده ولا اختيار للمصانع وهو الأصح **كتاب**
الصرف وهو في اللغة النقل والرد لقوله تعالى صر الله قلوبهم
وقيل هو الزيادة ومنه قول النبي عليه الصلاة والسلام لا صر فاء ولا عدلاً
أي نقل وفي الشرع هو بيع الاثمان بجنسه نقراً لأموال أنواع ثلاثة منها
ثمن على كل حال كالخمرين قارنت به صرف الباد لم يقاربه قبل بجنسه
أو بغير جنسه ومنها مبيع على كل حال كذوات القيور مثل الثياب والدواب

ومنها مبيع من وجه وثمن من وجه كذا وان الامثال مثل المكيل و
 المنزون ولا بد من قبض العوضين قبل الافتراق للحديث فاذا قبض
 احدهما فلا بد من قبض الاخر لانه ليس احدهما باولى من الاخر
 فوجب قبضهما لتحقيقا للمساوات ويبرأ به افتراق الا بدان قبل القبض
 من المجلس كما بينا في السلم ولا يجوز خيار الشرط والحيوة والصباغة
 لا اعتبار فيها والمضروب والمصبوغ وغيره سواء لاطلاق النص والجيد و
 الردى سواء الا اذا كان الغش غالباً فهو بمنزلة العروص حتى اذا اشتري
 بها فضة خالصة فالمكوفية كالحكم في حلية السيف وان بيعت بنفسها
 متفاضلاً جاز لا تعدل الجنسية من وجه ولكن يشترط القبض في المجلس
 لوجود الجنس من وجه نظر للجانبين وان باع الذهب بالفضة فالتفاضل
 لعدم المحابسة ووجب التقابض لان الوزن بانفراد لا يحرم النساء ولا يجوز
 الصر في ثمن الصر قبل قبضه حتى لو باع ديناراً بعشرة فالمبيع في الثوب
 فاسد لانه يفوت القبض المستحق وهو حق الله تعالى ولان الثمن في باب
 الصر مبيع وبيع المبيع قبل القبض لا يجوز ولو تقابلا بعدا فالتفاضل حيث
 يجوز لا تعدل عقد الصر في ديني في ذمته ديناً مطلقاً فيجوز الاستبدال
 ولكن يشترط القبض في المجلس كما ذكرنا رجل له على اخر عشرة دراهم
 فباعه الذي عليه عشرة منه ديناراً بعشرة فدفق اليه الدينار وتفاضلها
 عشرة وتحول العقل الى الدين يصح ايضاً لان الدين الذي في ذمته المتعين
 في المقبوض فلا يجب القبض ولو تفاضلا دراهم الدين بدنانين يجوز
 ولو تفاضلا فيه لا يجوز فان عدلت الدين بعد العقل وتفاضل المبيع في
 ظاهر الرواية لعقد التحويل الى الدين بعد مده ولو باع درهمين وديناراً

بلدينارين و درهم جازا البيع خلا فالزفر^٢ والشاف^٢ ويجعل كل جنس
 بخلاف جنس تصحيحا للعقد بخلاف النوى مع القير والعظم مع
 اللحم لان النهر مكيل وكذا اللوات فكانا من جنس واحد وكذا
 العظم مركبا في المعر خلقه كالنقات وعلى هذا الخلاف اذا باع
 كوشعير وكى حنطة بكرى حنطة وكى شعير جازا لقول النبي عليه
 الصلوة والسلام اذا اختلفا النواحان فبيعوا كيف شئتم ثم اذا اتم
 والدنا نير جنس واحد عندنا خلا فالزفر^٢ حتى قام احدهما في قضاء
 الدين مقام الاخر الا ان القاضى لا يبيع دنانير المديون في قضاء دينه
 الدرهم وكذا في حق الثمنية جنس واحد حتى لو باع شيئا بدرهم
 عشرة معلومة ثم اشتراه قبل نقد هذه العشرة بدنانير معلومة هو
 اقل من قيمة الدنانير لا يجوز عندنا ولو اشترى فلسا بفلسين باعياها
 لم يجز عند محمد كالدراهم بالدراهمين ثم ان كانت تروج بالعد
 فالمعتبر في حق الصراف العد وان كانت تروج بالون فالمعتبر فيه
 الون وان كانت تروج بهما فالمعتبر بكل واحد منهما ثم هي ما دامت
 رابحة تكون ثمن وان كاسدة تكون سلعة وان كانت يقبلها
 البعض دون البعض فهي كالزيف وعندنا يجرى لان الفلوس
 ثمن باصطلاح الناس فيخرج عن الثمنية باصطلاح العاقلين تصحيحا
 لتصرفها بخلاف الدراهم والدنانير **مسائل متفرقة** ومن
 اشترى ارضا بكل حق هو لها لا يدخل الزرع والثمر لا يمس من
 حقوق الارض ولو اشترى دارا بكل حق هو لها لا يدخل الذي فيه
 وفي بيع صنعة تدخل والمنقول والمديون في الدار لا يدخل في بيعها

كالدراسة في بطن السمك لا تَدْخُلُ في بيعه والسَّلَامُ لا يَدْخُلُ الا اذا كان
 غير مقلوع والبذر الذي تحت التراب لا يَدْخُلُ في بيع الارض وقيل
 ان نبت يَدْخُلُ والكلأ لا يَدْخُلُ في بيعه بخلاف الشاة فهي ولا يجوز بيع
 الكلأ قبل القطع والاحراز عندنا وبيع الفصل قبل ان يتناول المسافر
 والمناهل فيه اختلاف العذر يَدْخُلُ في بيع الحمام والاكاف لا يَدْخُلُ
 الا ان يكون موكفا وقت الشراء والقصر لا تَدْخُلُ في بيع الحمام الواح
 الحانوت تَدْخُلُ في بيع الحانوت استخسانا سواء باعه بمرافقة اولائها
 مركبة معنى اصول الشجر لا تَدْخُلُ في بيع الشجر الا بالشرط وفي الاقرار
 يَدْخُلُ والصاك القدير وهو ملك البائع لا يَدْخُلُ في بيع الدار ولا يجب
 على تسليمه الى المشتري ولهذا تصر به الكفالة ولا يجبر البائع على كتابة
 الصاك والاشهاد ولو جاء العبد واليه ليس له الامتناع من الاقرار
 والاشهاد ولو اشترى لهما او سمكا او شيئا من الثمار فغاب المشتري
 فان خشي البائع ان يفسل يبيعه من اخروا النقصان عنه موضوع
 ولو باع عبدا وغاب المشتري قبل نقد الثمن واقام البائع المدينة انه باع
 ولم يقبض الثمن فان كانت غيبة معروفة لم يبيعه القاضى لانه يمكن
 ايصال حقه اليه من غير بيع وان لم يدراين هو يبيعه القاضى او او في
 حقه كما اذا مات الراهن او يكون المشتري مفلسا ثرا فان فضل شيء من ثمنه
 فهو للمشتري لانه بدل ملكه ولا يجزى من المماكسة في البيع لا يأس به
 متاع الدار في الدار يمنع تسليمها وكذا الزرع في بقع الارض ولو اشترى
 مائة من من الجير ان دفع الدار لهم واخذها لبو عشرة امة امنا لا يجوز رجل
 باع ثوبا وقال هذا بعشرة وقال المشتري بتسعة فان سلم البائع اليه فهو

بتسعة وان اخذته المشتري فهو بعشيرة وان قال المشتري لا ارضى بعشيرة
 واخذته لا يكون بيعا وان دخل مجري دارنا بامان ومعه اخنث او ابنة
 بنتها ان حكود ادهم هكذا او المختار انه لا يسعه المشتري لان المشتري
 لا يملك قريبه بالعمان اعني وجاز بيعه ليسعد الشري والوفاء
 وتفسير تعليقه وهو ان لرجل على اخر عشرة دراهم مثلا فاراد ان يوجله
 الى ستة فياخذ منه ثلاثة عشرة درهما يدعي ان يشتري تلك العشرة
 متاعا منه ويقضه وقيمتها عشرة ثم يدعي منه ثلاثة عشرة درهما الى اجل
 يومين وقيل تفسيره وهو ان المستقرض من طلب من اخر عشرة دراهم فياتي
 عينه ويدعي منه ثوبا يساوي عشرة وخمسة عشرة رغبة في نيل الزيادة
 يبيعه المستقرض بعشرة ويتحصل خمسة دراهم وهو مكروه لما فيه من
 الاغراض من الاقراض الى بيع العين روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال لرجل كان اشترى صاعا من تمر بصاعين من تمر قال ربيت ربيت
 هل بعث تمرك بساعة لثريعت سلعتك تمر اقل كل حيلة لا توادي
 الى الضرر باحدهما الا يجوز تمسك بهذا الحديث وتخلصها عن الربا
 والتخلص عن الحرام حسن وان كان لا يودي الى الضرر باحدهما الا يجوز
 ديانة وان جاز بالقول وفي بيع الدينار بالدينار الحيلة يضم معه
 شئ اخر بمقابلة جودة الاخر في نظر ان كان قيمته تبلغ باقية جودة يجوز
 بلكراهة وان لم تبلغ يجوز مع الكراهة والمشتري ضامن في الفترة اذ اهلك
 في يد لانه مرتفع في الحقيقة والمعتبر للمعاني والمقاصد لا للتصويرو
 الا لفاظا كما لكفالة يشترط ابراء الاصل هو الالة والحوالة يشترط بقاء
 الدين على المحيل كفالته بعضهم جوزه هذا البيع مخاصبا عن الربو صراحة

كتاب الشفعة هو من الشفع وهو المضم الذي ضد الوتر
سميت ههنا لما فيها من ضم المشتراة الى حق الشفع وتسليم الاقبال
بالشركة او بالجوار وشروطه عقد المعاوضة حتى لا يستحق في المهر والهبة
الا بعض مشروط وركنها اخذ الشفع امان البائع او من المشتري بحكم
الحاكم او بالتراضي لان المالك يثبت للمشتري فلا ينتقل الى الشفع
الا بالتراضي او بحكم الحاكم كما في الرجوع في الهبة ولهذا لو مات الشفع
قبل الحكم بها بطلت شفعته الشفعة واجبة الخليط استحسانا والقياس
ياجي اذ ههنا فيها من تملك مال الغير بغير رضاه والخليط هو الشريك ثم
هذا الحق يثبت مرتبا في دين الصحة والمرض او لا يثبت للخليط في نفس
المبيع لان الشركة في نفس المبيع اقوى من الشركة في حق لمبيع هذا اذا كان
خاصين والطريق الخاص ان لا يكون نافذا والشرب الخاص ان يكون
ضمم الاجتمعي فيه الشفعة ثم للجار ويرا دية الملاءمة سواء كان بابه في
هذه السكة او في سكة اخرى ولا شفعة للجار لمقابل الا اذا كان
السكة غير نافذ له قوله الشفعة وعلى قول شريح الشفعة بالابواب اقرب
الدار الى بابه الحق وقال الشافعي الجار لقول النبي صلى الله عليه وسلم شفعة
فيما لا يقسم وفي رواية انما الشفعة فيما لا يقسم ولنا قول النبي صلى الله
عليه وسلم الجار الحق بالشفعة ولان ملكه متصل بالمبيع والشفعة
انما تجب لدفع الضرر الداخل وذلك انما يكون بالاقبال على الدوام
ضرر الاقبال في نفس المبيع اقوى ثم في حق المبيع ثم للجار وبنو صنع
الجذوع على الخائط لا يصير شريكا في نفس المبيع انما هو جار ملاحق
واذا اجتمع الشفعاء في الحفا والشفعة بينهم على عدد رؤوسهم

وعند الشافعي على قدر الانصاف والشفعة في العقار سواء كان منها
 يقسم كالدار والبساتين او مالا يقسم كالبحر والبير والرحى والطائفة
 وقال الشافعي لا شفعة فيما لا يقسم لان الشفعة انما وجبت لدفع
 ضرر مونة القسمة وهذا لا يتحقق فيما لا يقسم **فصل في طلب**
الشفعة واذا علم الشفيع بالبيع شهده في مجلسه ذلك على
 المطالبة والعلم يثبت باخبار كل عدل او باخبار رجلين مستويين
 عند ابي حنيفة والاختلاف فيه كاختلاف في عزل الوكالة اعلم
 ان الطلب يثبت له بيع البائع سواء اثبتت الملك للمشتري او لم يثبت
 لرواى ملك البائع باقراره وهو ان يطالبها لما علم حتى لو بلغه البيع ولم
 يطالبها بطلت شفעתه لقول النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة لمن طلبها
 وهو عبارة عن المبادرة والمنازعة وهو يجب على فو العلم بالمشتري
 حتى لو سكت ولم يطالبها بطلت شفעתه هكذا روى عن ابي حنيفة وهو
 ظاهر المذهب وعن محمد بن يونس وقف الى اخر المجلس فان قام منه
 او اشتغل بشئ اخر بطلت شفעתه ولو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله
 او قال لا حول ولا قوة الا بالله او قال سبحان الله لا تبطل لانه لا يدل
 على الاعراض وكذا لو قال من ابتاعها وبكر بيعت ويصح الطلب بكل
 لفظ يفهم من طلب الشفعة كما قال او اطلبها او قال انا اطلبها ثم ينهض
 منه اى يقوم من مجلسه ويقول ان فلانا اشترى هذا الدار وانا شفيعها
 وكنت طلبت الشفعة او اطلبها الان فاشهد واعلى ذلك وليشهد على
 البائع ان كان المبيع في يده لانه صاحب يده او على المشتري لانه
 صاحب ملك او عند العقار لانه هو المداعى فاذا فعل ذلك استقرت

شفعته ويصح الطلب من المشتري وان لم يكن الدار في يده وهو الصحيح لوجود
 الملك له بالبيع ثم يجيء عند الفاضل ويقول ان فلانا اشترى هذه الدار
 وذكر حله ودها فطلب الشفعة ولا تسقط الشفعة بعد طلب التخليص
 والا شهاده بنتا خير طلب الخصومة والتقليد عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف
 اذا ترك الخصومة في مجلس الحكم بطلت شفعته وعند محمد راء ان تركها
 اشتهر بعد الشهادة بطلت شفعته وهو قول نوافرء اذا تركها من غير عذر
 والفتوى على قول محمد **كتاب الاجارات** الاجارة عبارة
 من العقد على المنافع بعوض وهو مال وتملك المنافع بعوض هو الاجارة
 وبغير عوض هو اعادة وايضا العين في ملكه والقياس يابى جوازها لان
 المعقود عليها المنفعة وهي معدومة واضافة التملك الى ما ليس جديا يصح
 الا ان جوازها لا طاعة لالتسان فقام غير الموقوف مقام المنفعة المعدومة
 في جوازها كذمة المسلم في باب السلم فقام مقلد المسلم فيه في حق جوازها وقد شهدت
 الآثار بصحتها وهو ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث والناس يباشره
 فاقهرهم على ذلك وبين احكامها فقال اعطوا اجيرا اجرا قبل ان يحفر عرقه
 وقال الشافعي المنفعة المعدومة فيها كالموجودة في هذا العقد بناء على ان
 المنفعة محلقة بان الاعيان عند الحق يصير العقد فيها وللشارع ولاية
 هذا كالنطفة في الرحم فجعله حيا حكما في حق الايثار نحو العتق والوصية
 كما يجعل المرتد الاحق بدار الحرب ميتا حكما ولا يصح حتى يكون المنافع
 معلومة والاجرة معلومة لان الجهالة فيها تقضي الى المنازعة كجهالة الثمن
 في المبيع ولا بد من تسمية الذراعة ونوعها في الارض والمركوب في
 الدابة بخلاف السكنى في الدار فانها لا تتفاوت ولا يحتاج الى تسمية

ومن استأجر دارا كل شهر بدارهم صحت العقد في شهر واحد لا معلوم
 فاسد في بقية الشهر لانه مجهول فان سكن ساعة من الشهر لثنا في
 صحت العقد فيه بقراضيها وان استأجر سنة بهشرة دراهم جاز وان
 يسلم فقط كل يوم وما جاز ان يكون ثمننا في المبيع جاز ان يكون اجرة
 في الاجارة لان الاجرة ثمن المنفعة فيعتبر ثمن المبيع كالدراهم و
 الدنانير والمكيل والموزون ولكن ما لا يكون ثمننا يصح اجرة كالاعيان
 والحيوان فالحاصل ان كل ما لا يصح عوضا يصح اجرة لان الاجرة عوض
 مال وانما الثمن ما ثبتت في الذمة فيختص ما ثبتت في الذمة بحجوز
 استئجار الدار والحوانيت للسكنى ولا ضير ان طالت المدة او قصرت
 للحاجة اليها الا في الاوقاف حيث لا يجوز الاجارة فيها اكثر من ثلث
 سنين وهو المختار كيلا يدعى المستأجر تملكها ويبان جلوس العمل
 ببيان المدة والمسافة كالحياطة وكذا اعلانه البذل يشترط لقطع
 المنازعة والاجرة لا تجب بالقطع خلافا للشافعي لان العقد ينقل
 شيئا فشيئا على حسب حدود المنافع والعقد معاوضة وعندها
 تجب الاجرة بالعقد كالثمن في المبيع لان المنافع المعدومة صارت
 موجودة حكما عند كل المبيع في البيع اذا استأجر الى موضع معين فتجاوز
 منه الى موضع اخر شرعا دليه فهلكت الدابة ينظر ان استأجرها ذاهبا
 لا جائيا يضمن لان العقد قد انتهى بالموضع المعين فبما وزته عنه
 صار متعليا فيه يضمن ولهذا لا يجب الاجر الذي جاوز عنه وان استأجرها
 ذاهبا وجائيا لا يضمن بالمجاوزة عنه فهو بمنزلة المودع اذا خالفه ثم عاد
 الى الوفاق برئ عن الضمان كذا هذا وقيل الجواب يجري على الاطلاق ثم

الفرق بينهما ان المودع قامور بالحفظ مقصودا فبقى الامر بالحفظ بعد
العود الى الوفاق ومحصل الرد الى نائب المالك وفي الاجارة والعارية
يصير الحفظ قامورا تبعا للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال
لم يبق هو نائب عنه فلا يبرى وهذا اصح وان قال استاجرتها الى موضع
بدرهم فان جاؤت عنه بدرهمين يجوز بخلاف ما لو استاجرهما ان
يحمل عليهما كابد درهم ولو حمل عليها كرين قبل درهمين يصح الاول دون
الثاني عند ابي حنيفة راء الاستيجار على الطاعة لا يجوز خلافا للشافعي
كالاستيجار على الاذان وتعليم القرآن والفقهاء والاصول فيه ان كل
طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليه بعضهم استحسنوا هذا
في هذا الزمان لظهور انتهاء في الامور الدينية وعليها الفتوى
والاستيجار على غسل الميت لا يجوز وحمله وحفر قبره مع انه اذا وجد
غيره ولو كتب كتابا بالعربية او بالفارسية باجرة معلومة يطبل الاجرة
والاستيجار على الحج لا يجوز عندنا لكن امر غير ان يحج عنه يجوز وقد مر في
الحج اذا فسدت الحجارة يجب اخذ برة المثل لا يجاوز المسمى وعند زفر
والشافعي يجب بالتمام بلوغ الاجرة المتناع لا يجوز عند ابي حنيفة الا من شرب
صوته ان يواجر نصيبا من داره لاخر ونصيبه من خير شريكه اما اذا اجر
من شريكه يصح في ظاهر الرواية ولو اجر من رجلين يجوز بالاجماع ولو اجر
من واحد ثلثا سينا في نصيب ويبقى في نصيب الاخر استيجارا الظاهر
باجرة معلومة يجوز لفقهاء له تعالى فاقوهن اجورهن ولان التعامل فيه جائز
ثقل ان العقد يقع على المنافع وهي خدمتها للصبي والقيام به والذين
يستحق على طريق التبعية بمنزلة الصبي في الثوب وهذا اقرب الى النفع

من قواهم ان العقد يقع على اللين والحد ^م تابع له لانه لو
وقع على اللين يلزم من هذا الاستهلاك عين وكل اجارة وقعت على
استهلاك العين تقسدا الاجارة كمن استأجر بقرة ليشرب لبنها فان
ارضعت في المدة بلين شاة فلا اجرة لها لان المستحق عليها الارضاع
وهذا ايجار رجل استأجر امرأة للزعر ولده ان كان الولد منها
لا يجوز وان كان من غيرها يجوز وذكر الخصاص اذا استأجرها من مال
الصبي يجوز وان استأجرها ظيما من ماله ثمرات المستأجر لا تبطل الاجارة
طبراء ارضعت صبيا شهرا ثرايت ان ترضعه والصبي لا ياخذ ثدي غيرها
اجبرها القاضي على ارضاعه ومن دفع غزلا الى حايك ينسجه ثوبا بالنصف
وقعت الاجارة فاسلدة فله اجر مثله وكذا لو استأجر حملا ليحمل عليه
طعاما بقفيز منه لانه يحمل الاجرة من غيره ما يخرج من عمله فيصير بمنزلة
فقير الطحان هذا منهي بخلاف الطعام المشترك اذا استأجرته يملكه حيث
لا يحب الاجرة ولو استأجر ارضا للزراعة بارض اخرى فلاخير فيه لان
الجنس بافراة لا يحرم النساء وكذا السكنى بالسكنى والركوب بالركوب
واللبس باللبس العبر المشترك لا يستحق الاجرة حتى يعمل كالتقصير
والصباغ لان المعقود عليها فما هو العمل وامرة فاذا عمل فله ان
يحبس العين حتى ليستوفي الاجرة لان عمله وصف قائم في الثوب
فله حق الحبس لاستيفاء البدل كما في البيع ولو حبسه فضاغ في يده
لا ضمان عليه عند ابي حنيفة لانه غير متعبد فيه فبقى امانة عند
ولا اجرة له لملك المعقود عليه قبل التسليم وعندهما العين كانت
مضمونة قبل الحبس فكذا بعدا ولكن بالخيار ان شاء ضمنه قيمته غير

معبول ولا اجرة له ما ان شاء اضمنه معمولاً وله الاجر ان حفظ
الغير مستحق عليه ان لا يمكنه العمل الا به فان هلك المتناع في يده
ان هلك بسبب يمكن الاختراعه كالعصب والسرقة يضمن وان
هلك بسبب لا يمكن الاختراعه كالموت والحرق الغالب لا يضمن وهذا
عند محمد والى يوسف وعند ابى حنيفة رحمهم الله لا يضمن في الوجهين
والابى حنيفة في العين امانة في يده لان القبض حصل باذن المالك
وهذا لو ان لا يضمن والمحافظة مستحق عليه تبعاً لا مقصوداً ولهذا لا يثبت
الاجر بالمحافظة بخلاف المودع بالاجر لان المحافظة مستحق عليه مقصوداً في
الوديعة وما تلف بعمله كغريب الثوب من دقة وزلف الجمال وغيره
مضمون عليه خلافاً لفرقوا الشافعي رحمهم الله لان الامر بالفعل هو الداخل
تحت العقد وهو التملك المصلحة لا المفسد ولا اثر للاذن في عدم الضمان
حتى لو حصل ما امر به لفعل الغير يجب الاجر مع كونه غير ماذون بخلاف
الاجير الخاص حيث لا ضمان عليه فيما تلف في يده ولا تلف من عمله
لان الالة امانة في يده لانه قبضه باذن المالك لانه نائب مناب
المستاجر فكأن المالك في يده وان استاجر من اعيان لري الغنم شرط
عليه ان لا يرعى غنم غيره يصير اجيراً واحداً وان لم يشترط اجير مشترك
ولو استاجر من جلا لري غنمه شرط لري غنمه وغنم غيره لا يستحق الاجرة
على الثاني والمر يقسم الاجرة الاولى لانه لا يحمّل نريان لا مشقة على نفسه
لو خلط غنم الناس ولم يعرفها اهلها فالقول لا رعى في التعيين لانه هو
القابض فان قال الراعي لا اعرفها يضمن وان استاجر دابة ليحمل عليها
مقدراً من الحنطة فله ان يحمل مثل وزنها شيئاً اخر اذا كان مثل

الخطة في الضرر و اقل كالشعير والسهم وليس له ان يحمل ما اضر من
 الخطة كالحد يد والملح وان حمل عليها اكثر ما شرب فطويت الدابة يضمن
 فيما زاد من الثقل اي القيمة عليها الا اذا حملها حملا ثقيل لا يطبق مثل
 تلك الدابة يضمن كل القيمة وان استاجرها اليكها فاردف رجلا يضمن نصف
 قيمتها ولا يعتبر بالثقل وانما المعتذر بعلم فروسه لان الادي غير موزون
 فاعتبر عدد راكب كعدد الجناة في الجنائيات هذا اذا كانت الدابة تطيق
 حملها اما ان لم تطيق حملها يضمن كل القيمة والصبي الصغير بمنزلة زيادة
 الحمل يعتبر فيه الثقل المستاجر لا يضمن بالضرب المتعارف عندهما
 لانه داخل تحت الاذن الاجارة بنفسه بالشروط الفاسدة كالبيع ويصح
 شرط الخيار فيها عندنا كالبيع دفعا للحاجة وعند الشافعي لا يصح لان
 المستاجر لا يمكن رد المستاجر بكما له وكذا الموجه لا يمكنه التسليم بكما له
 وكذا بالعيب والاعذار ويبقى العقد بالاعذار وعند الشافعي نفسه
 بالعيب لا نفسه بالاعذار لان المناقح انما قصير مقبوضة بالاستعمال
 فالعذر قبل الاستعمال بمنزلة العيب الحادث قبل القبض في البيع
 والعذر ما يمنع تسليم الحقود عليه لئلا العقد من قبل المواجه هو الحاق
 الدين لا غير ولا يمكن ادق الا من ثمن ما اجرى من قبل المستاجر كثيرة
 وذكر في الزيادات الاجارة لا تنقضي الا بقضاء او رضاء كما في اجر دار
 ولا تلحقه دين لا وفاء عند الا من ثمن ما اجرى في القاضي الاجارة
 وذكر في الجامع الصغير الاجارة تنقضي بنفسه وتفسيره اذا وقعت في
 يده اكله فاستاجر رجلا ليقطع يده او قلع سنه ثوبه فتقضي الاربعة
 هنا من غير قضاء لانه عجز عن المضي على موجب العقد فلم يكن بقاء العقد

فائدة فينتقضي وكذا الاستأجر دابة ليسافر لثريد أله أن لا يسافر فهو
 عند خلاف الشافعي لأن في مضية في موجب العقد الزام مرضه من أريد
 لم يستحق العقد لأنه ربما يذهب إلى الحج فذهب وقت أو طلب
 عزيمه فحضر أو للتجارة فافتقر ولو بدأ المسكاري فليس بعذر لأنه
 خرفته فلو مرقبتا الدواب على يد تليدة أو أجيعة وكل من
 كافله على خرفته يجوز ذلك وروى الكرخي أنه إذا مرض فهو عذر
 والأقوال أما قوله الأجرارة تبقى بالأعداء وهو أنه إذا استأجر
 أرضاً للزراعة بمدة معلومة فمضت المدة ولم يدرك الزرع
 فإنه يكون عذراً ويبقى العقد إلى أن يدرك ويحصل ثمعه بالجر
 مثله بخلاف الرطبة فإنها تقطع لأنها لا نهاية لها وكذا إذا استأجر
 دابة إلى موضع بمدة معلومة فمضت المدة ولم يبلغ المقصود بقي
 العقد إلى أن يبلغ المقصود بالجر المثل والأجرارة نفسها بموت أحد
 المتعاقدين وقد عطلت الأجرارة لنفسه لأن المنافع صارت للوثنة
 وعند الشافعي لا تقضي بالموت كما لا يقضي بالبيع وإن عقدها غيره
 ولم يقضي مثل الوكيل والوصي والمتولي في الوقف وعلى هذا أن
 المستأجر إذا أجزأ المستأجر بأكثر مما أجرة ولو رده فيه شيء آخر
 لم يجز عندنا لأنه يصير ربحاً ما لم يضمن وضمن سقطت الأجرارة عندنا
 لو جوب الضمان ولا يجزئ للمتولي أن ينقص أجرارة الوقف إذا زيد
 في الأجرارة إلا إذا كان أجرها ينقصان لا يتعانين في مثله ^{فصل} ~~مسألة~~
متفق رجل استأجر دكاناً من رجل ثم اشتراك في عمله
 يعملان فيه قال محمد لا يجب الأجر إذا أجزأه نفسه لا يجوز

ولكن اذا فرغ من العمل يجب اجرة المثل لانه بعد الفراغ منه يقع
 محض وكذا العبد المجبور اذا ااجر نفسه لا يجوز فاذا عمل يستحق الاجرة
 لانه ضرر في حق المعاني اتتها بخلاف الا مراد الاجرت ولداها الصغير
 حيث يجوز لها تمامك اذ لا فاعم ولداها الصغير بخلاف العمر رجل استاجر
 اباه ليخدمه فلما الاجرة لان خدمة الاب لابن غير مستحقة تبرعا
 بخلاف ما لو استاجر ابنه فحب الاجرة سواء كان في عياله او لم يكن لان
 خدمة الابن لابي مستحقة عليه شرعا رجل استاجر عبدا بذر اهر شهر
 فقبضه ثم اختلفا بعد شهر فقال المستاجر مرض عندي او ابق مني حين
 استاجرتك وقال الموأجر لم يكن ذلك ينظر ان كان مريضا او ابقا وقت
 الخصومة فالقول قول المستاجر وان كان صحيحا او حاضرا فالقول للموأجر
 كالخلاف في جريان ماء الطاحونة وانقطا عن رجل استاجر بيتا خرابا على
 ان يعمر المستاجر من الاجرة فسدت الجارية لان هذا الشرط لا يقتضيه
 العقد رجل استاجر دارا سنته فذهب الاجر اجرة رمضان يجوز بعد مضي
 رمضان عن ابني يوسف ولا يجوز قبله بالاتفاق وكذا اذا كانت الاجارة
 مستأجرة لا يجوز بالاتفاق ولو ابراه عن الاجرة يجوز عند محمد خلافه
 فصار مسلم الثوب الى اجيره لا يسلمها فانما الاجير فضاع منه الثوب ان
 علم انه في حال نومه يضمن الاجير وان لم يضمن القضاك وهذا عندهما
 خان او حانوت معروف يسكن الناس فيها باجرة فنزل فيه رجل وسكن
 يجب اجر المثل كالحمار رجل استاجر حمارا ليسرج ففزع عنه السرج
 فاسرجه ليسرج ليسرج بمثل الحمار فعطيت لاضمان عليه للتفاسوت
 وان اسرج ليسرج لا ليسرج بمثله الحمار فعطيت يضمن وان او كفه با كاف

يو كفت بمثله اولا يو كفت يضمن لان الا يكاف يستعمل فلا يستعمل
 له السرج وان استاجر حمارين عربانيين واو كفت او اسرج فان كان
 للسفر لا يضمن لان الثابت عرفا كالثابت شرعا وكذا في المصير
 وهو يركب من محلة الى محلة ان كان من الاشراف لا يركب مثله
 عديا نا لا يضمن والا يضمن واذا ضمن يضمن جميع قيمته وهو الاصح
 رجل استاجر حمرا ابردة فسرقة البردة ومات من البرد ينظر
 ان سرقت من موضع حصين لا يضمن قيمة البردة ويضمن الحمار
 ولو فر الحمار في شهر من يد المستاجر فهلاك ان كان الشهر بحاله
 لا يساق فيه مثل ذلك الحمار يضمن وكذا اذا دخله في مكان ضيق
 فهلاك يضمن رجل استاجر دابة للحمل في طريق كذا فاخذ صاحب
 الدابة في طريق اخر يسلك الناس فهلاك المتاع فيه لو يضمن وان لم
 يسلك الناس يضمن وان بلغه الى المقصد يجب اجر المثل رجل استاجر
 رجلا ليحمل عليه شيئا الى موضع كذا فلما سار بعض الطريق ترك
 هذا الطريق فسار طريقا اخرى ظران كان الطريق الثاني بمثل الاول
 رجل استاجر دابة غدا ابل وهو ثم اجرها اليوم الى ثلاثة ايام مجوف
 فبينما الاول رجل استاجر حمرا ينقل عليه ثوبا من الخرابة فالتفت
 الخربة وهلاك الحمار ان التفت بضرعه يضمنه والا فلا رجل
 استاجر حمرا فاوقفه واصله وذهب الحمرا وهو لا يقطع
 الصلابة يضمن لان قطع الصلابة يجوف عند خوف ذهاب المال ولو كان
 دهبها اذا امن عن ضل الطريق ان كان له حافظ لا يضمن اذا طلبه
 بقرب ذلك الموضع الذي صلى فيه الا يجير الواحد يودي الفرض

والسنة ولا يودي اذ امكن في عمل الاجارة نقص الرأى اذا قال
 لصاحب الغنم لا ارعى غنمك حتى تعطى كل شهر بدس وهو فتره فتره
 صاحب عندا يجب كل شهر بدس وهو واجبر الواحد لا يعمل في هذا الاجارة
 لغيره عملا لان المدة حصلت للمستاجر ولو عمل الاخر عملا ينقص من
 اجرتة يقدر ما عمل فان عين العمل في هذه المدة تقسدا لاجارة
 عندا بى حنيفة لا نه جمع بين اجير واحد واجير مشترك والا حكام
 مختلفة بين هذين الاجيرين المستاجر يواجر اذا كان مما لا يختلف
 باختلاف المستعمل من خيط خياط والاسكاف يعتبر في معاملات الناس
 في ذلك البلد ان اجير المكاري يجب على المكاري ومن استاجر مسلما
 ليس بى البيعة والكنيسة لا باس به لانه اخذ الاجرة على عمله رجل
 اعطاني يا الى اخر فقال ان بعت هذا بعشرة فلا شئ لك وان بعت باكثر
 من هذا فهو بيني وبينك نصفان ثراعه باكثر من ذلك فله اجر مثل
 لا يجاوز به عن نصف درهم وان قال الزيادة على العشرة لك ينبغي
 ان لا يصح لان تمليك المحدث على خطر الوجوب كتاب داب لقاض
 الادب الدعاء لا يحسن الشئ والادب بتسكين الدال هو دعاء الناس الى
 المائدة وهي طعام وانما يسمى به لانه يدعوا الناس الى المحامد
 والفضائل واداب القاضى ان يكون له شرايط الشهادة لانه من باب
 الولاية فيما يشترط احدهما بشرط الاخر قال شمس الاثمة السرخي
 اعلم ان القضاء بالحق من اقوى الغرائض بعد الايمان بالله تعالى وهو
 من الشرائط للعبادات لقوله عليه الصلوات والسلام عدل ساعة افضل
 من عباداة سنة وقد امر الله تعالى ان يحكم بين الناس بالحق وقال الله

تعالى وان احكر بيزهم بما انزل الله لان في القضاء بالحق اظهار العدل
 وادفع الظلم عن المظلوم وادفاف المظلوم من الظالم وايصال الحق الى
 المستحق والامس بالمعروف والنهي عن المنكر فلا مجله بعث الانبياء
 عليهم الصلوة والسلام وابه اخذ الخلفاء الراشدون رضوا الله عنهم
 اما بعد فان القضاء في رخصة محكمة اى مقطوع بها ليس فيها احتمال
 ولا تنقيص ولا فسخ سنته متبعة فانهم اذا اوى اليك الخصمان ليس
 بين الناس في وجهك ومجلسك وعدلك حيف حتى لا يطعم شريف
 من حيفك ولا يخاف ضعيف من جورك البينة على المدعى واليمين
 على من انكر والصلح جائز بين الناس الحديث بطوله ولا ينبغي ان يطأ
 الولاية بقلبه ولا يسأله بلسانه فان فعل فهو مسيء واذا كان له العلم
 ما يجزى قضاء الحق ان يقبل القضاء وان كان غيره افضل مثل ان
 معاوية رضي الله عنه توالاه وان كان في الصلابة افضل منه ولكن
 الافضل يعمل بفتوى غيره ولكن هو في سعة ان شاء قبله وان شاء
 امتنع والامتناع اولى لقوله عليه الصلوة والسلام من ابتلى بالقضاء
 فكأنما ذبح نفسه بغير سكين وهو يوتر في الباطن دون الظاهر والدخل
 فيه لمن يقدر عليه رخصة والتركة عزيمة والذي يخاف الهجر عن
 نفسه يكثر الدخول فيه ولهذا امتنع كثير من العلماء مثل الشعبي ^{ان} حنيفة
 الا اذا كان اهلا للقضاء دون غيره وحينئذ يفرض عليه التقليد صيانة
 لحقوق العباد اخلاء العالم عن الفساد وتقليد الجاهل صحيح غلا ^{فهم} للشك
 اعتبارا بشهادته ولا يقد ر على القضاء بفتوى غير العالم اولى به
 اذا كان من اهل الاجتهاد وتكلموا في حل الاجتهاد قيل حل لا ان يكون

العالم حاكوا على الكتاب ووجوه معانيه وعالم اعلو السنة وطرقها
 ووجوه معانيها وان يكون مصديبا في القياس وعالم اهل اذهب الناس
 وان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه او صاحب معرفة بالحديث
 والاجتهاد شرط الولاية عندنا هو الصبر واما الفاسق فهو اهل
 للقضاء لانه اهل للشهادة حتى اذا قبل القاضي شهادته يجوز ولو كان
 القاضي عدلا فسق باخذ الرشوة وغيره لا ينعزل عندنا ولكن يستحق
 العزل وهو ظاهر المذهب كالامير العادل اذا جاور وقال الشافعي لا يجوز
 قضاء ولا كما لا يجوز شهادته عنده وقال بعضهم اذا قلد الفاسق ابتداء
 يصح وينفذ قضاؤه الا ان القاضي اذا راى خلافا يبطله شر
 ليس للقاضي الاخر ان ينفذه ولو قلده وهو عدل لثروا فاسقا يعزل
 بالفسق لان المقلد اعتمد على عدالتهم وقلده لم يكن راضيا بتقليده
 دونها وهل يصح معينا فيه خلافا للقاضي اذا اخذ الرشوة قيل يبطل
 جميع قضاياه وان كان قضاؤه بحق لانه لم يبق امينا وقيل يبطل القضاء
 الذي اخذ الرشوة لانه لما اخذ فيه الرشوة صا مستاجر على القضاء
 والاستيثار على القضاء باطل لان القضاء من اعظم الطاعات وهو
 واجب عليه فيبطل به القضاء دون غيره لا يجوز التقليد من السلطان
 المجاهر كما يجوز من العادل لان الصيانة تقلد وافى الحج وليس للقاضي ان
 يستخلف على القضاء على ان يفوض اليه ذلك شرعا لانه ليس له ان يعزله
 الا ان يكون مفوضا اليه ذلك بان قيل ان تستبدل من شئت واذا مات
 السلطان لا يعزل قضاؤه ويجلس السكوت جالوسا ظاهرا في المسجد كيدا
 يشتهر مكانه على الغريب واقتداء بالخلفاء والمسجد الجامع أولى لانه

أشهر وقال الشافعي يُكره الجلوس في المسجد احترازاً عن دخول
 المشرك والحائض ولو جلس في داره لا بأس به وياذن الناس
 بالدخول ويجلس معه من الفقهاء وأهل الرأي ولا يجلس وحده
 للتهمة ولا يقبل الهدية إلا من قريبه أو من كان يهدى إليه قبل
 القضاء ولا يحضر الدعوة إلا أن تكون عامة ولا يضيق أحد الخصمين
 دون الآخر إذا حضر أسوي بينهما في الجلوس والاقبال والنظر لا يسألهما
 أحدهما ولا يشير إليه ولا يلحق الشاهد بان يقول الشاهد كذا وكذا
 لأنه أعانة في أحد الخصمين فيكره تلقين الخصم استحسنه أبو يوسف
 في غير التهمة للهابة ولا يضحك في وجه أحدهما ولا يمازحهم لأنه
 يذهب بمهابة المجلس ولا يقضى وهو غضبان لقوله عليه الصلوة والسلام
 أيك والضجر والقلق وهو اظهار الغضب ورفع الصوت فوق الحاجة
 وهو منهي عنه ولأنه ينكسر قلبه ويمتنع من القاء حجته وأظهار
 البشع محمود وممدوح في كل موضع مخصوصاً في مجلس القاضى
 والربا والميل حرام في كل حال مخصوصاً في حق القاضى فإذا ثبت
 الحق عند القاضى بالبينة أو باقرار الزمه عليه فإن امتنع وطلب
 صاحب الحق حبس عزيمة لأنه يثبت ظلمه بانكاره وفي الاقرار
 لا يحبس أول وهلة بل يمهله ويأمره بدفعه فإن امتنع منه
 حبسه لأن الحبس يثبت في كل دين لزمه بدلاً عن مال حصل في
 يداك كقن المبيع وبدل القرض والتزيم بعقد كالمهر والكفالة لأن
 اقداره على التزام باختیار دليل على يساره ولا يحبس في ماسوى
 ذلك وإذا قال انى فقيراً لأن يثبت عزيمة يساره وان لم يكن له

فالقول قول من عليه انى فقيلا لا الامم ولا ية العقود والفسوخ
 من تحريم وتحليل بشهادة الزور ينقل ظاهرا وباطنا حتى لو ادعى
 رجل على امرأة نكاحا واقام شاهدا زورا تقضى به يحل له وطبها
 ويحل لها التمكن منه عند لا لقول على رضى الله عنه شاهدا ك
 زوجاك ولا نه قضى بامر الله تعالى بحجة شرعية فيما له ولا ية
 الا لنشاء فيجعل النشاء تحزرا عن الحرام لا نه يوجب على القاضى ان
 يقضى ما ظهر عند لا من الحجّة والشارّة الى قول النبى عليه الصلوة و
 السلام انا اقضى بالظاهر واليه يتقضى السراى وقوله عليه الصلوة
 والسلام عليكم بالبينات اى وروى عنكم فى الدنيا والاخرة و
 العقوبة فى الاخرة بخلاف الاملاك المرسلات لان ليس له ولاية
 اثبات الملك بغير سبب وكذا لو شهد على رجل على انه طاق
 امرأته بالزور وقضى به لقرنته وجها احد الشاهدين جاز ويحل
 وطبها ولو رجع عن شهادته لا يقضى النكاح عند لا ولو ان تزوج
 الاول اذا وجدها خالية لا يحل له وطبها عند لا وذكر الزعفرانى
 ان القضاء يشترط بحضور الشهود لانه انشاء نكاح فلا يعبر الا
 بالشهود وبه اخذ عامة العلماء ولهما قول النبى صلى الله عليه وسلم
 انكم تختصمون لى فلعن بعضكم الحن بحجة من بعض فمن قضيت
 له بحق وارى انه حق فلم يكن حقا فاما اقضى له بقطعة من النار فلما
 لم ينقل قضاء النبى صلى الله عليه وسلم فلان لا ينقل قضاء الغير
 بطريق الاولى ولان القاضى نصب لا مضاء ما كان لا لنشاء ما لم يكن
 فالحاصل ان المسئلة على ثلاثة اوجه فى اللعان ينقل ظاهرا وباطنا

بالاجماع وفي الملك الميراث والاقرار والميراث والصدقة ينفذ
 ظاهرا ولا باطنا بالاجماع والخلاف في النكاح والطلاق والعتاق
 والشهر الكما ذكرنا نقض القاضى على الغائب لا يجوز فاذا اراد ان
 يقضى عليه ينبغي ان يقدم المدعى رجلا جاء الى القاضى ويدعى عليه
 الكفالة بذلك المال الذي على الغائب وهو ينكر الكفالة فيقبل
 عليه البينة بكفالته بذلك المال فاذا اثبت الكفالة يثبت الدين
 على الغائب ثم يسبر عن الكفيل وبقي الدين عليه قضاء القاضى
 المختلف فيه بمنزله المتفق عليه كبيع المداير والمكاتب والنكاح
 بلا شهود حتى لو اراد هو ان ينقضه له ولا غيره من التقضات ان ينقضه
 الا ان الاولى قضا بالراى والاجتهاد فلو نقضه القاضى الثانى نقض
 بالراى والاجتهاد فلو نقضه القاضى الثانى نقض بالراى والاجتهاد
 ايضا وما قضى بالراى والاجتهاد لا ينقض بمثله هكذا قال عمر رضي الله عنه
 واما نحو بيع امرأته لا ينفذ قضاء عند محمد ولا يصير ملكا
 للمشتري ولو نسي مذهب في حادثة قضى على مذهب آخر تترك
 ينفذ قضاء عند ابى حنيفة رجلا زنا بامرأة فقضى القاضى
 رجل امرأته ليس لقاضى آخر ان يبطله قاضى قضى بشاها ويمين
 لا ينفذ قضاء لانه خلاف النص المشهور عليه القاضى قبل ان
 يصير قاضيا يكفي القضاء وهو بمنزلة الشاهد بن عند ابى حنيفة
 والشافعي رحمه الله وقال ابو يوسف لا يكفي وقال محمد بمنزلة
 شاهد واحد وعمله بعد ان يصير قاضيا يكفي بالقضاء بالافتقار
 الا في الحدود والقصاص قضاء القاضى في باب الحدود والقصاص

امضاه فيما لم يرض كانه لم يقض لان القضاء فيه اثبات الحكم بخلاف
القضاء في موضعين ان كان هو من موضع واحد ايرفان الامر الى
قاضى ذلك الموضع وان كان في موضعين فالخيار للمدعى عند ابى
يوسف وعنده محمد والمدعى عليه **كتاب القاضى من**
بلد الى بلد فيما يثبت مع الشبهات يجوز عند الحاجة وهو بمنزلة
الاشهاد على الشاهد وهو يقبل هذا في الديون والمغضوب والنكاح
والنسيب والامانة المجددة والعقار وعن محمد يقبل فيما ينقل ايضا
وعليه الفتوى وانما يقبل المكتوب اليه اذا كان الكاتب قاضيا
بحالة الوصول اليه حتى لو مات او عزل لا يقبله القاضى التالى الا اذا
كتبه الى قاض من قضاة المسلمين وكتاب القاضى الى القاضى يجوز
في بلد واحد اذا كانا قاضيين فيه واذا احكم رجلا ان ليحكم بينهما جاز
اذا كان بصفة الحاكم والقضاة فيه اشارة ان التحكيم في المجتهدين
جائز وهو الصحيح الا انه يفتى به ولكل واحد من المتحكمين ان يرجع
فالمرحوم بينهما فاذا احكم لزمهما وحكم القاضى لا بويوه وزوجته باطل
للتمية ويجوز قضا المرأة في كل شئ الا في الحدود والقضاة اعتبارا
بنسبها دقها ويجوز للقاضى ان ياخذ الاجرة على كتبه السجلات والمخاض
ولما اخذ قدرا ياخذ غيره ثم القاضى اذا كان محتاجا الى النفقة فالأفضل
ان ياخذ نفقته ونفقة عياله من بيت المال قد ركبته لانه
مشغول بمحق العامة وبيت المال مال العامة وان لم يكن محتاجا قال
بعضهم يحل الاخذ والتوكيل أفضل وقال بعضهم الأفضل ان ياخذ
نظر الماياتى بعد الامن المحتاجين ويتصب كاتبا ومترجما ولا تثنان في

المتراجم احوط وكذا في المزكي والله اعلم كتاب القسمة القسمة اسم
 من الاقسام وفي الشريعة تمييز بحقوق وافر از الانصبا وهذا في
 المثليات كالمكيل والموزون وكذا في المعدودات والمزروعات اذا
 كان من جنس واحد وجهة الاقرار راجحة في المثليات لعدم التفاوت
 فيه حتى ياخذ نصيبه حال غيبته صاحبه وفي قسمة الشراكة يبيع كل
 احد منهما مائة ينصف الثمن واما في غير المثليات كالحيوان والعقار و
 العروض المتفاوتة كالتياب وغيرها راجحة المبادلة راجحة حتى ياخذ
 احدهما نصيبه حال غيبته الاخر ولا يبيع احدهما نصيبه مائة راجحة
 للتفاوت فيها ولا يجتمع في يد الاخر نصفه مقبوضا بحكم الملك نصفه عوضا
 عما له في يد الاخر وكان مبادلة من وجه دون وجه حتى لا يجب الشبهة
 فيه ويجوز القسمة واذا كانت الاعيان من جنس واحد يجزى القاضى
 على القسمة بطلب احدا للشركاء وفي الاجناس المختلفة لا يجزى لتعدد
 المعادلة ولو فعلوا اجاز لان الحق لهم وينبغي للقاضى ان ينصبت قاسما
 برزقة من بيت المال ليقسم بين الناس بغير اجرة لانها من جنس القضاء
 من حيث انها تقطع الخصومة من وجه فيه سائر الاعمال لانه امر حسى
 كالحياطة وغيرها بخلاف القضاء لانه ليس امر حسيا فيجوز اخذ الاجرة
 عليها ولانه يقع القسمة للمتقاسمين على الخصوص فيجب عليهم مونة
 القسمة واجرة القسام على عدد الرؤوس عند ابي حنيفة روى قال على
 قدر الانصبا والمنقولات الموزونة تقسم بالاتفاق بالطلب فلا
 حاجة الى اثبات البينة على موت المورث لان اليد دليل الملك وكذا
 العقار المشتركت تقسم بالطلب فان عقار المورث لا تقسم حتى يقليم

البينة على الموت وعلد الورثة عند أبي حنيفة راء لانه قضا على الميت
 و اقرارهم ليس بحجة عليهم فلا بد من البينة و لانه لعله لم يمت مورثه
 اوله و اوث اخوه كذا في الملك المطلق لم يقسم حتى يقيموا البينة على الملك
 لان قصة الملك تحتاج الى قيام الملك و في رواية يقسم بينهم بغير
 بينة لانهم ما اقر و بملك الغير و اذا كان احد الورثة غائبا و الدار في يد
 الحاضرين يقسم بطلب الحاضرين و نصب للغائب و كيلا يقبض نصيبه
 و كذا اذا كان احدهم صبيبا نصب و كيلا يقبض نصيبه و لا بد من اقامة
 البينة عند لا و اذا كان العقار في يد الغائب او شئ منه لم يقسم و كذا
 اذا كان في يد الصبي و اما العقار المشتركة لم تقسم مع غيبة احدهم
 و الفرق بينهما ان الملك الثابت بالشر لا ملك مبتدأ و لو نازع بهما بالعيب
 على باعه فلا يصح الحاضر خصما عند الغائب و اما ملك الوارث في
 الميراث ملك خلافة حتى يراد بالعيب فيما اشترى مورثه و يراد بالعيب
 فيما باعه مورثه فان نصب احدهما خصما عن الغائب **فصل فيما**
يقسم و اذا كان كل من الشركاء ينتفع نصيبه قسم بطلب
 احدهم لان القسمة حقه و لا ضرر لاحدهم فيها و ان كان كل واحد منهم
 يتضرر به لقلة نصيبه لم يقسم الا بتراضيه و ان كان احدهم ينتفع به
 و الاخر يتضرر القلة نصيبه فان طلب صاحب الكثير قسم لانه
 ينتفع به فاعتبر طلبه و ان طلب صاحب القليل لم يقسم و ذكر الخصما
 على قلبه لان صاحب الكثير يريد الاضرار به و يقسم العروض اذا
 كانت من صنف واحد و لا الجنس من بعضها في بعض لان بهذا لا يكون
 تميز ابل يقع معاوضة و ذلك بالتراضي لا بالجبر و المكيلات و الموزونات

والمعدن ودات المتقاربة وتبدا للذهب والفضة والحديد والنحاس
يقسم بانفرادة قليلا كان او كثيرا ولا تقسم الا انى عنها بانفرادها وان
اتحد الاصل فيها لا نهى مختلفة باختلاف الصنعة والابل والبقرو
الغنم تقسم بانفرادها والثيران اذا كانت من صنف واحد وجنس
واحد يقسم ولا يقسم ثوب واحد للضرر بالقطع الا بتراضهم ولا يقسم
العقيق والجواهر لتفاوتها الا بتراضهم لان التفاوت في الادنى فاحش
وكذا في الجواهر الكبار وقيل تقسم الصغار منها لقلة التفاوت ولا يقسم
حمام ولا بيرة ولا رحي الا بتراضى الشراكا والدور المشتركة في مصر واحد
لا تقسم بعضها في بعض ويقسم كل واحد على حدة عند ابي حنيفة
ففيها ثلث مسائل الدور والبيوت والمنازل والدور تقسم على حدة
سواء كان متفرقة او متلاصقة بعضها ببعض لان الدار تختلف باختلاف
البلدان والداخل والجيران وقرب الماء والمسيح بعده واحكام البناء
ورخاوتها والبيوت تقسم قسمة واحدة سواء كانت متفرقة او مجتمع
لانها لا تتفاوت في منفعة السكنى واما المنازل ان كانت مجتمع
في درب واحد ملاصقة بعضها ببعض تقسم قسمة واحدة كالبيوت
وان كانت متفرقة يقسم كل منزل على حدة كالدور سواء كانت في
درب مختلفة او في درب واحد بعضها في ضياء وبعضها في ادناه
لان المنازل تتفاوت في السكنى لكن التفاوت فيها دون التفاوت
في الدور **فصل في كيفية القسمة** وينبغي للقاضي ان يصد
ما يقسم تمكين حفظها وبعده ان يسويه ويعزل عن غير ما يتوهم
ليعرف قولا ويقوم البناء للحاجة اليه في الاجرة ويفرز كل نصيب

عن الآخر بطريقه وشرية حتى لا يكون لنصيب بعضه بنصيب الآخر
تعلق وتنقطع المنازعة فيتحقق معنى القسمة على التام تتركب أساميهم
فيقيد نصيبا بالاول والذي يليه بالثاني والثالث على هذا الترتيب يخرج
فمن خرج اسمه او لافله السهم الاول ومن خرج ثانيا فله الثاني ولثالث
الثالث وعلى هذا الترتيب الفرعة وهي ليست بواجبة وانما هو تطيب للقلوب
حتى لو عين لكل واحد منهم نصيبا من غير اقتراع يجوز دارها علو وسفل
قال ابو حنيفة رء يقسم ذراعا من اسفل وذراعين من علو وقال ابو يوسف
من علو وذراع ومن اسفل ذراع واذا استحق بعض نصيب احد همر لم يفسخ
القسمة عند ابي حنيفة رء وترجع حصه ذلك في نصيب صاحبه هذا
اذا كان شائعا اما اذا استحق بجزء معين لم تقسم القسمة بالاجماع واذا
استحق بجزء شائع في الكل تقسم القسمة بالاجماع **فصل في المهاداة**
وهي قسمة المنافع على التعاقب القياس يابى جوارها لانها مبالاة بالمنفعة
نسبية ويتاخر حق احد هما لكن تركنا القياس للحاجة ترمي بجزء القسمة
في الاعيان فكذلك المنافع ولهذا يجري فيها جبر القاض عند الطلب فكذلك
في المنافع الا ان قسمة العين اقوى منها في استكمال المنفعة ولانه
جميع المنافع في زمان واحد بخلاف التهاى وهو على التعاقب لهذا لو طلب
احد هما القسمة والاخر المهاداة يقسم لانه ابلغ فحاله التكميل وكذا
اذا طولت بعد المهاداة يقسم ولا يبطل بموت هما ولا بموت احد هما لانه
يحتاج الى اعادتهم يطلب احد هما بخلاف العجارة والعارية والمهاداة
قد تكون في الزمان كخدمة العبد وقد تكون في المكان كسكنى الدار ولو
تعاميا في خدمة العبد على ان يخدم هذا يوما وهذا يوما جاز ولو تعاميا

في عبد بن عبد ان يخدم هذا لهذا وهذا لهذا لم يجز عند ابي حنيفة تقسمة
 العين ولو شرط نفقة كل عبد على من يخدمه جاز استقسانا للمساكنة
 في الطعام وشرط الكسوة عليه لا يجوز للتفاوت فيهما اي في الطعام والكسوة
 ولو تھا با في دار واحد على ان يسكن هذا اهلها وهذا فيها شهرا وهذا
 شهرا او يسكن سفلها يجوز وفي الدارين اختلاف في السكنى والغلة والدية
 الواحدة في الركوب بمنزلة العبد بن عبد ابي حنيفة رحمه الله والفرق
 ان العبد يخدم باختياره فلا يحتمل الزيادة على طاقته بخلاف الدابة
 والتمها في الغلة والدار الواحدة يجوز في ظاهر الرواية وفي العبد
 الواحد والدية الواحدة لا يجوز والفرق ان الدار لا تغير ظاهره فلا تفوت
 المعادلة بخلاف الحيوان ينقل الى اسباب التفسير عليه وتقرط المعادلة
 ولو كان بين اثنين نخلا او غنما تھا با على ان ياخذ كل واحد منهما طائفة
 يستثمرها ويرعيها ويشرب لبنها لا يجوز لان المهاباة قسمة المنافع وهذا
 الاشياء اعيان باقية ترد قسمة العين بعد حصولها فالمجيلة ان يبيع
 حصته من الآخر ثم يشترى كلها بعد مضي النوبة وينتفعر بالبن بمقدار
 معلوم استقرض بنصيب صاحبه اذا قرض المتاع جائز دارين اثنين
 ان هدا مت فطلب احدهما لصاحبه فانه لا يجوز عليه ولو بنى الطالب
 لا يكون متبرعا بل ياخذ حصته منه او ياخذ من اجرة الدار ثم بين
 اثنين فابى احدهما ان يسقيه يجبر عليه وسقى شريكه يكون متبرعا
 عزير عزمه السلطان ان كانت الغرامة لتحصين اموالهم فهو علم اهلهم
 وان كانت لتحصين الرؤس فهو على عدل رؤسهم فلا يداخل فيه الصبيان
 والنسوان والانسان **كتاب الشهادات** هو اخبار بصحة الشيء

عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان فمن حيث أن البينة تتحقق
 مشاهدة ليسى الاداء به شهادة وأشار في قوله للشاهد إذا رأيت
 مثل الشمس فاشهد والاداء فالحاصل أن المقصود منها حصول علم
 القاضي بغالب الظن أن جهة الصدق راجحة على جهة الكذب إذا كان
 الشهود عدل ولا لون عقابهم ودينهم يزجرهم عن الكذب والعصيان ولا
 بأس للرجل وأن يحتزن عن تحمل الشهادة إذا وجد غير الشاهد وأن
 لم يجد لا يسعه الامتناع عنه وأن تحمل لثطلب منه الاداء وأن في
 ضمان جماعة من يقبل شهادة ثم يسعه أن يمتنع عنه وأن لم يكن سواه
 أو كان هو من اسرعه شهادة قبل ولا يسعه الامتناع منه لقوله تعالى
 ولا يابى الشاهد إذا ما دعوا وقوله ولا تكلموا الشهادة ولا نه فيه تضييع حق
 الغير ولا تقبل الشهادة بدون الدعوى لأن طلب المدعى يشترط في
 الشهادة لأنه حقه فيوقف على طلبه الرد في الطلاق وعتق الأمة والوقف
 والشاهد إذا أمكنه الرجوع إلى أهله في يومه لا يسعه الامتناع من
 الاداء وأن كان له قوة المشقة أو كان له مال فاستأجر المشقة له دابة
 تمشى وشهد لا تقبل شهادته وفي الحد وبمجر الشاهد من الرد الاظهار
 لأنه حسبين إقامة الحد والتوقي عن الهتك وفي السرقة تقول اخذ
 المال احيا الحق المسروق منه ولا يقول سرق محافظه على السنة لو ظهرت
 السرقة لو يجب القطع والضمان لا يجتمع مع القطع فلا يحصل احيا حقه
 ولا تقبل شهادة النساء مع الرجال في الحد والقصاص لأنه يندرك
 بالشهادة وما سوا ذلك تقبل فيها شهادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا
 تقبل شهادة الفرد من النساء لاطلاق قوله تعالى واستشهدوا بشهدين

من رجلا لكرم فان لم يكن ثا رجلين فرجل وامرأتين سوأ كان مالا او غير مال
 مثل النكاح والطلاق والوصية وقال الشافعي لا تقبل شهادة النساء
 مع الرجال الا في الامول وقوا بعة لان الاصل فيها عدم القبول لنقصان
 العقل واختلاف الضبط وغلبة النسيان وقصور الولاة ولهذا اقامت اثنتان
 منهما مقام رجل واحد فالنكاح اعظم خطرواقل وقوعا فلا يلحق بما هو اكثر
 وقوعا ولنا الاصل فيها القبول لوجود اهلية الشهادة وهي المشاهدة
 عيانا ويحصل العلم بها وشهادة النساء تقبل فيما لا يطلع عليه الرجال
 والشهادة على النفي لا تقبل لان الشهادة انما شرحت للاثبات لا للنفي
 لان قراغ الذمة اصل فلا يحتاج الى دليل واما في الاعتبار قيل المثبت
 اولي من النافي ايضا لان المثبت اخبر من علم والنافي اخبر عن ظاهر الحال
 والصحيح ان الترجيح لا يعتبر بالا ثبات ولا بالنفي عند المعارضة ويدل
 عليه قول محمد وهو ما روي عنه ان واحدا لو ابر بطهارة الماء واثنان
 ينجاسة او على عكسه فاخذ بقول الاثنين فاعتبر العدل لم يعتبر النفي
 والاثبات ولو استويا لا يعتبر الاخبار واما يعتبر الاصلية وهو الطهارة
 ولا بد في ذلك كله في العدالة لفظ الشهادة فان قال اعلم واستيقن
 لم يقبل لان في لفظة الشهادة زيادة تأكيد لانها من الفاظ اليقين
 فكان الامتناع عين الكذب بهذه اللفظة ابتداء العدل التي تظاهرها
 لقوله تعالى واشهد واذوي عدل منكرو عن ابى يوسف اذا كانت
 الفاسق وجميعا عند الناس ذامرة تقبل شهادته ينفذ قضاءه
 عندنا وان كان الشاهد في انظار عدل لا وفي السر فاسقا لا يجوز
 شهادته لا يحل له ان يذكر فسقه لانه هتك السر وانه لا يجوز ولكن

اثنتان

اذا سأل القاضى يسكت فترد شهادة الفاسق اذا تاب تقبل شهادته
 اذا ظهرت منه اى التوبة في وجهه وقيل لا تقبل ما لم يمض بعد
 التوبة ستة اشهر وقيل سنة ولا تقبل شهادة محدود في
 القذف وان تاب للنص فلان الرد من تمام الحد قال ابو حنيفة
 يقتصر الحاكم على ظاهرا العدالة في المسلم ولا يسأل عن حاله حتى
 يطعن الخصم فيه لقوله عليه الصلوة والسلام المسلمون عدل بعضهم
 على بعض ولا ن الظاهر هو الا ن جازعما هو مجرم في دينه والظاهر كفى
 لها الرافى الحد ودوا القصاص وقال لا بد من ان يسأل عنه في السر العلانية
 في سائر الحقوق ايضا وهذا اختلاف عصر زمان والفتوى على قولهما
 في التزكية قيل في زماننا تكفى بالسر تحزنا عن الفتنة وتركية العلانية
 فتنة واذا سأل القاضى عن المزكى فقال هم عدل وكفى وقيل يقول
 لا اعلم منهم الا خيرا وقيل يقول هم عندى مرضى القول جائز للشهادة
 هذا اذا عرف حاله اما اذا لم يعرف يسكت كيلا يكون اخباره عن جهل
 ولو عرف فيه ما يستغنى به شهادة امسك عن الرضا لاحذ لك وانه
 حرام ولكن يقول لا اعلم انه مجروح ام لا فاذا ثبت الطعن عندا يقول
 للسدى ذرني شهودك ولا يقول هو مطعون فصل فيما يحتمل
 الشاهد على ضربين احدهما يثبت الحكم بنفسه مثل البيع الاقرار
 والقتل وحكم الحاكم يجوز ان يشهد به فيها بالسماح من غير اشتت شهاد
 لان الاداء واجب عليه بسبب العلة لقوله تعالى الا من شهد بالحق
 وهم يعلمون ولو سمع من وراء الحجاب لا يجوز ان يشهد وان شهد ثم
 فسر لا يقبل منه ما لا يثبت حكما الا بالشهادة مثل الشهادة على الشهادة

لا تقبل وتحمل فلا بد من الاقامة فلا يحل للشاهد اذ ارى خطأ في
 الصك ولم يتذكر الحادثة ان يشهد به لان الخط يشبه الخط وكذا في
 رواية الاخبار لان حفظ من حسن سماعه والشهادة على السامع في الموت
 والنسب والنكاح وولاية القاضي جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز لان
 الشهادة مشتقة من المشاهدة وبذلك يحصل العلم ولم يجوز الا انه يجوز
 استحسانا نادفها للحرج وصيانة لتعطيل الاحكام وانما يجوز ذلك اذا اخبره
 من يثق به والعدل والعدل في الذي اخبره شرط وقيل في الموت العدل
 ليس بشرط حتى اجزم واحد بموته يكفيه لان اشتراط العدل فيه خرج ولو
 شهد دفن فلان او صلى جنازة تقبل ولو سهر لا يقبل وكذا ان راي رجلا
 او امرأة يسكنان في بيت وينسبط كل واحد منهما ان يسا ط الارز واج
 يجوز ان يشهد على النكاح كذا في الوقف يجوز الشهادة على التسامع عند
 محمداً وهو قول الشافعي واختاره بعض المتأخرين ومن كان راي في يد خيراً
 سوى العبد والامة يسع ان يشهد به انه له اذا وقع في قلبه ذلك لان اليد
 دليل المالك ظاهراً وقال الشافعي اليد مع التصرف دليل المالك وبه قال
 مشايخنا بخلاف العبد والامة فان لهما اليد ويدهما يرفع يد الغير
 رجل باع دابة وكتب في الصك ان يبيع بان نافذة وكتب الشاهد فيه
 شهادته بذلك وهو تسليم منه الا اذا كتب الشهادة على اقرار المتبايعين
 اعلم ان الشهود ثلثة شاهد له اهلية التحمل والاداء بصفة الكمال كشاهد
 العدل وشاهد له اهلية التحمل دون الاداء كالاعمى والمحدود في القذف
 حتى ينعقد النكاح بحضورهم ولا تقبل شهادة احد الزوجين ولا تقبل شهادة
 الاعمي لانه لا يميز بين المدعى والمدعى عليه لان النعمة تشبه النعمة وقال

زفر^٢ تقبل شهادته فيما يجري فيه التسامع وقال ابو يوسف^٢ الشافعي^٢
 تقبل اذا كان بصيرا وقت التحمل لحصول العلم بالمعينة والاداء
 يختص بالقول ولسانه غير موقوف والتعريف يحصل بالنسبة كالشهادة
 على الميت ولو عي بعد الاداء يمنع القضاء عند ابي حنيفة^٢ ومحمدا^٢
 لان قيام اهلية الشهادة وقت القضاء كما اذا خرس او جن او فسق
 بخلاف ما اذا غاب او مات لان اهلية الشهادة انتهت بالموت والغيبة
 لا يبطل ولا تقبل شهادة الوالد^٢ لوالده ولا الوالد^٢ لولده ولا المرأة
 لزوجها ولا الزوج لامرأتها هذا لفظ الحديث وفي شهادة احد
 الزوجين للاخر خلاف للشافعي^٢ تقبل شهادة الاخ لاختيه وعمه
 ولا تقبل شهادة الاجير مشاهرة ولا مسانحة ولا تقبل شهادة تخت
 في الافعال الردية لا تقبل شهادة نائحة ولا مغنية لانها حرام
 ومعصية ولا تقبل شهادة ملا من الشراب وهو الملازمة عليه وقيل
 ما لم يظهر لا يسقط العدالة بان يخرج سكران ويلعب مع الصبيان
 وذكر في التهمة ادمان في الخمر شرط ولا تقبل شهادة من يظهر
 سب السلف لظهور فسقة بخلاف من يكرم ولا يقبل من يفعل المستنفة
 كالبول والاكل على الطريق ولا يستجى عن مثل هذا فلا يمنع عن الكتاب
 وان كانت الحسنات اكثر من السيئات والرجل بمن يجتنب الكبائر كلها
 قبلت شهادته وان المومعة^٢ هذا هو الصحيح في حق العدالة ولا تقبل
 في الكبائر كلها والكبيرة وان كان حراما محصا فاحشة في الشرع كالزنا
 والواطء وغيرها او شرع فيها عقوبة في الدنيا وكذا في الآخرة في النار
 كالسرقة والكل مال اليستير والربا وغيرها وما سواها فهو صغيرة كالغمرة

والقبلة ومجرد اللعب بالشرط نبح لا يسقط لانه مجتهد فيه الا ان يقا
به او تفوته الصلوة بالاشتغال به وتقبل شهادة الا قلف والحضي لانه
لا يخل بالعدالة وترك المختار بعد الكبر لا يكون رغبة عن الشهادة بل
لصيانة نفسه عن الهلاك ويعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ والمعنى
عند ابي حنيفة وعندهما يعتبر في المعنى ولو شهدا في سرة بكرة ومختلفا
في لونها يقطع عند ابي حنيفة وعندهما يعتبر عندا وعندهما لا يقطع
في الوجهين كما لو اختلفا في الذكورة والانثوية والشهادة على الشهادة
جائزة في كل حتى لا يسقط بالشبهة استحسانا لوقوع الحاجة اليها بموت
الاصول وغيبتهن ومريضهن والفرع كالنائب عن الاصل ولهذا يشترط
فيه التخميد والتوكيد فيجوز شهادة شاهدين فرعين على شهادة شاهدين
اصليين وقال الشافعي لا يجزئ الا ربع من الفرع على كل اصل اثنان قال
ابو حنيفة في شاهد الزور اشهره في السوق والاعزرة وتفسير
التشهيد منقول عن شريح رضي الله عنه انه يبعثه الى سوقه والى قومه
اذا وجدنا هذا زورا فاحذر الناس عنه وان كان الامام يرى التعزير
او الحبس لا بأس على قدر ما يراه **فصل في الرجوع عن الشهادة**
ولا يصح الرجوع الا بحضور الحاكم لانه في الشهادة فيعتد فيه ما يعتبر
في الثبوت فان شهد شاهدان وحكم الحاكم به ثم رجعا لم يقسم لان
آخر كلامه في القسم يناقض اوله بترجيح باتصال القضاء فلا ينقض به
وعليهم ضمان ما اتلفوا يشهدا تهم لا قرارهم على انفسهم سبب الضمان
والمناقض لا يمنع صحة والمعتبر في الرجوع بقاء من بقي لا رجوع من رجع
واذا رجع شهود الفرع ضمنوا لان التلف يضاف اليهم وان رجع شهود

الأصل لم يضمنوا وان شهد رجل وامرأتان فرجعت امرأة ضمننت ربيع الحق
 فان رجعت ضمننتا نصفه وان شهد رجل وعشر نسوة نثر رجعت ثمان فلا ضمان
 عليهن وان رجعت اخرى كان عليها ربيع وان رجعت الرجل والنساء فعلى الرجل
 سداس الحق وعلى النسوة خمسة اسداس عند ابي حنيفة لان كلتا
 امرأتين قامتتا مقام رجل واحد وعندهما على الرجل النصف وعلى
 النسوة النصف لانهن وان كثرن لا يقيمن الا مقام رجل واحد **كتاب**
الدعوى هي المنازعة لغة وفي الشريعة عبارة عن اضافة الشيء
 الى نفسه المدعى من لا يجير على الخصومة والمدعى عليه من يتمسك بالاثبات
 لنفسه والمدعى عليه من ينفيه عنه حتى لو قال المدعى لخصمه هذا الشيء
 من ينفيه عنه حتى لو قال المدعى لخصمه هذا الشيء ليس لك لا يكون دعوى
 حتى يقول هذا ليس لك وقيل المدعى من يتمسك بغير الظاهر كالخارج
 والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر كصاحب اليد وقيل المدعى من لا يستحق
 الحجية والمدعى عليه من يكون مستحقا بغير حجة والعبارة فيه للدعي لا
 للخصومة حتى لو قال المودع ردت الوديعة فالقول قوله مع يمينه وان كان
 مدعىا بصحة الا ان انكر الضمان في ذمته فيكون منكرا معني وحكم المدعى
 وجوب الجواب على الخصم اما بنعم او بلا المقصود في مجلس القاضى بنفس الدعوى
 سواء يصح دعواه او لم يصح ولهذا وجب اخضرار الخصم ولا تقبل الدعوى حتى
 يترك شيئا معلوما في جنسه وقدره لان القرض الالتزام وان لا يتحقق
 في المجهول وان كان عيناً في يد المدعى عليه كلفه اخضرارها ليشير اليها
 بالدعوى والشهود بالشهادة وعند اليمين لانه ابلغ في باب التعريف وان
 لم تكن حاضرة ذكر قيمتها ليصير المدعى معلوما به قال الفقيه ابو الليث

يشترط مع ذلك ذكر الذكورة والافوثة وفي العقار بين البلدة
 والمحلة نثر ذكر الحد وباسماء اصحابها لانه تهادر التعريق بالاشارة
 فقام التحديد مقامه الا اذا كان دارا معروفة مشهورة في هذه
 البلدة لا يحتاج الى ذكر التحديد فان ذكر الحد والثلاثة يكفي خلافا
 لقرء بخلاف ما اذا غلط في الرابعة حيث لا يقبل لانه يختلف المدعى
 به وذكر التحديد شرط في الشهادة نثر ذكرانه في يد المدعى به وانه
 يطالبه به ولا بد من الطلب لانه يجوز ان يكون مرهونا او محبوسا بالثمن
 ولا بد من ذكر الوصف في الدين لانه لا يعرف الا به وكذا كل حق
 في الذمة فلا بد من المطالبة وتعريفه بالوصف فاذا صحت الدعوى
 يسأل القاضي المدعى عليه فان اعترف قضى عليه بها لان اقراره
 يلزم عليه وان انكر المدعى عليه فعلى المدعى البينة لقول النبي عليه
 الصلوة والسلام لك البينة حاضرة فان احضرها قضى بها لا نتفاء
 التهمة عندهما وان قال ليس لي بينة حاضرة في المص لم يستحلف
 عند ابى حنيفة لان اليمين مرتبة على عدم البينة انما شرحت
 لاطهارها لم يكن ثابتا وعند اليمين شرعت لدفع دعوى المدعى وابقاء
 العين للمدعى عليه على ما كان في يده والمثبت اولى من الدافع ولو
 استحلف حلف نثرا قام بينة لم يقبل لقول عمر رضي الله عنه اليمين
 الفاجرة الحق ان ترد عن البينة العادلة فان نكل المدعى عليه عن اليمين
 يقضى عليه بالنكول ولزمه ما ادعاه عليه عندنا ولا ترد اليمين على المدعى
 وقال الشافعي لا يقضى عليه بالنكول بل ترد اليمين على المدعى فان
 حلف يقضى به لان الامتناع عن اليمين يحتمل القورع عن اليمين الكاذبة

فان نكل المدعى انقطعت المنازعة بينهما ولنا قول النبي عليه الصلوة
 والسلام البينة على المدعى واليمين على من انكر والقسمة تنافي الترتيب
 وجعل الايمان على المنكرين كما جعل البينات في جانب المدعىين
 فلا يكون في جانب المدعى يمينا لهذا الخبر المشهور لان النكول بدل
 او اقرار عندنا والنكول قد يكون صريحا بان قال لا احلف او دلالة
 بان سكت ولا يستخلف المدعى بشاهد واحد عندنا للحديث الذي
 روينا وعندنا لا يستخلف في كل موضع تقبل شهادة رجل وامرأتين
 لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين قلنا هذا خبر الواحد
 فلا يعارض المشهور ولا تقبل بينة صاحب اليد في الملك المطلق وعند
 الشافعي تقبل لانها تاكيدات بها باليد ويتقوى فصار كبينة النتائج
 والنكاح ولنا ان بينة الخارج اكثر اثباتا واظهارا لانها تثبت الملك
 واليد من كل وجه لما ان المدعى يدعى الملك واليد وبينة ذي اليد
 يعتمد الظاهر فيثبت الملك ومن وجه ظاهر يرد ولا يتحقق السبب ولا
 يثبت اليد لان اليد ثابت له قبله واليد لا يدل على الملك من كل وجه
 كيد المودع والمستعير بخلاف النتائج لانه دليل على سبق اليد له ولا
 يستخلف عند ابي حنيفة في النكاح والرجعة والنفي في الايل والرق
 والاستيلاء والنسب والولاء والحدود والعان لان فائدة اليمين القضاء
 بالنكول والنكول يدل عنه والبدل لا يجري في هذه الاشياء لانها حق
 الله تعالى وعندنا هما يستخلف لان النكول اقرار عندنا والاقرار يجري
 في هذه الاشياء وفي دعوى القصاص يستخلف فان نكل عن اليمين
 في النفس لزمه القصاص وان نكل في النفس لزمه القصاص وان نكل

عن اليمين فيما دون النفس يلزمه القضاص عند أبي حنيفة لأنه لأن
الاطراف ملحقة بالأموال فيجري فيها البذل وفي النفس يحبس حتى
يقدر ويحلف لأن البذل لا يجري في النفس وقالوا لزمه الأرض فيما
دون النكول مع أنه أقرار عندهما ولكن في شبهة والقضاص لا يثبت
بالشبهة وإن قال المدعى لى بينة حاضرة في المصرو طلب الكفيل
لمن خصمه قيل له أعط كفيلاً بنفسك ثلاثة أيام لأن الكفالة بالنفس
جائرة عندنا وأخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحقاقاً كما حضار المدعى
عليه في مجلس القاضى لأنه فيه نظر المدعى ولا ضرر خصمه ولا فرق
بين الوجيه والحامل والحقير من المال والمخاطر منه في الظاهرات
قال شهودى غيب لا يكفل بل يحلف ما حضر بعد ما حلف تقبل بينة
إذا كان لرجل على رجل وعادى كثيرة يحلف يميناً واحدة رجل مات
وعليه ديون مستغرقة لتركته فجاء أخروادى على الميت ديناً وعجز
عن إقامة البينة ليس له أن يحلف الوارثة لأنهم ليسوا بخصمه وكذا
الغرماء في كيفية اليمين واليمين بالله تعادون غيره الحديث وهو بالحيا
فيه أن شأ يغلط وأن شأ لا وأن غلط يغلط على وجهه لا ينكر اليمين
وصفته قال بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن
الرحيم الطالب الغالب المدرك الذي يعلم من السر ما يعلم من
العلانية ما لفان هذا عليك ولا قبلك هذا الذي ادعاه حق ولا
شئ منه ولا يستخلف بالطلاق والعناق للحديث وقيل فزماننا إذا الخ
الحضم ساخ للقاضى أن يحلف به لقلة المبالاة باليمين بالله تعالى وفي
البيع والعصب والقرض يستخلف على الحاصل أن أنكر الحاصل ملكاً

فيقول القاضى ما كان يتكلم ببيع قائم في الحال ولا يقول ما بعث لانه
 قد باعه ثم اوقال هذا قول ابى حنيفة ومحمد^٢ لان الحاصل هو الاصل
 عندهما وعند ابى يوسف^٣ يستلحق على السبب لو انكر السبب فيقول ما
 بعث وهذا احسن الاقوال وعلى اكثر القضاة وعلى هذا لو ادعت مبنوتة
 بنفقة العدة والزوج مما لا يراها يحلف على السبب لانه لو حلف على
 الحاصل ان انكر الحاصل يصدق في يمينه في معتدلة وكذا الشفعة
 بالجوار وكل من حلف على فعل نفسه يحلف على الثبات كالبائع والمشتري
 وغيره وكل من حلف^٤ على فعل الغير يحلف على العلم كالوارث والوصى وغيره
 من ادعى على اخر ما لا فائدة في يمينه مالا او صلبا منها على شئ فهو جائز
 وهو ما تقرر عن عثمان رضى الله عنه **فصل في الخالف اذا اختلف**
 البائع والمشتري فاعترف المشتري بالثمن وادعى البائع اكثر منه فايهما
 اقام البينة قبلت بينة وان اقاما فبينة المثبت للزيادة اولى وان اختلفا
 في المبيع والثمن فبينة البائع في الثمن اولى وبينة المشتري في المبيع اولى
 وان لم يكن لاحد هما بينة قيل لكل واحد منهما على دعوى الاخر ان
 ترضى بالذي يدعى عليك صاحباك والا فسينا البيع قطعا للسنا زعة
 وان لم يرضاها يحلف كل واحد منهما على دعوى الاخر وهو موافق القياس
 قبل القبض لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكر المشتري يدعى
 الوجوب بتسليم المبيع اذا اداه ما اقربه والبائع ينكر يمين المشتري
 قياس ويمين البائع استحسان اما بعد التقابض فالتخالف فيه يخالف
 القياس والمشتري لا يدعى شيئا فبقى دعوى البائع والمشتري منكرا
 ولكن عرفنا بالنص وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلف لمتبايعا

والسلعة قائمة بعينها فالحا فتراد أو يبداً أي بين المشتري لأنه أشد
 إنكاراً لأنه أنكر أصل الحق ولأنه هو المطالب بحقوق العقد أولاً
 وهو الثمن فيجمل قائداً للنكول والزام الثمن ويتناخر تسليم المبيع إلى
 زمان استيفاء الثمن وفي المقابضة يبدأ بأيهما شأ وأولى أن يقرع
 بينهما نقياً للثمة فيحلف البائع بالله ما باعه بالثمن ويحلف المشتري
 بالله ما اشتراه بالدين على الأقصار لا على النفي والاثبات وهو
 الأصح فاذا اختلفا ينسب القاضي إذا طلباً أو طلب أحدهما ولا يبدأ
 من طلب النسب لأنه محققاً فان نكل أحدهما الزمه دعوى الآخر
 ولا يجري التحالف في الأجل وجب الشرط لأنه خلاف النص القول
 قول من ينكر الخيار والأجل مع يمينه وإن اختلفا بعد هلاك المغفور
 عليه لم يتحلفا عند أبي حنيفة رحمه الله وأبي يوسف رحمه الله
 إلا في المقابضة لأن النص ورد حال قيام السلعة والقول قول
 المشتري مع يمينه لأنكاراً بزيادة الثمن والتحالف بعد القبض حال
 قيام السلعة خلاف القياس فلا يقياس المالك عليه وقال يتحلفان
 ويقسمن البيع على قيمة الهلاك وهو قول الشافعي رحمه الله بالنص
 المطلق وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا اختلفا المتبايعان
 تحالفا وتزاد قلنا النص المطلق مع المقيّد إذا اجتمع في حادثة
 ولهما حكم واحد يحمل المطلق على المقيّد عند العراقيين وإذا
 اختلفا في الثمن فهلاك واحد العبدان لم يتحلفا عند أبي حنيفة رحمه الله
 والقول قول المشتري مع يمينه وعند أبي يوسف رحمه الله يتحلفان
 في الحي ويقسمن البيع فيه فالقول قول المشتري وقيمة الهلاك وقال

محمد رحمه الله يتخالفان فيها ويعسج العقد ويرد المحي وقيمة الهلاك
فصل فيما يرفع الخصومة وإذا قال المدعي عليه هذا
 الشيء أو دعه فلان الغائب أو رهنه عنده أو غصبه منه أو أعارني
 أو أجزني أو دفع إلى رجل أعرفه بوجهه دون نسبه وأقام البينة
 على ذلك تنفذ الخصومة عنده لأنه أثبت أن يده ليس بيد خصومه
 وكذا لو قال الشاهد ذلك عند محمد رحمه الله وإن قال الشهود أو دعه
 رجل لا أعرفه بوجهه لا تنفذ الخصومة لاحتمال أن يكون هو هذا
 المدعي وإن قال الشريفة من غائب لا تنفذ الخصومة وإن قال
 المدعي غصبه مني أو سرقة مني لا تنفذ الخصومة وإن قال سرقة
 مني أو غصب مني لم تنفذ الخصومة في السرقة عند أبي حنيفة رحمه الله
 وأبي يوسف رحمه الله وفي الغصب تنفذ لأن في السرقة حداً فذكر
 لفظة ما لم يسلم فاعله احترام عن الهتك وإن قال المدعي ابتغته من
 فلان قال صاحب اليد أو دعه فلان سقطت الخصومة وتسمى هذا
المسئلة الخمسات فصل وإذا ادعى اثنان عينا في يد رجل
 كل واحد منهما يزعم أنها له وأقاما البينة يقضى بها بينهما وقال
 الشافعي رحمه الله في قول تمارث البينات وقال الشافعي رحمه الله في قول
 يقرع بينهما لأن أحدا البينتين كاذبة بيقين الاستحالة اجتماع المملكين
 في الكل في حالة واحدة فقد تعدد اليمين بينهما فتها ترات في القرعة
 لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهما في مثل هذه المأونة وقال
 أنت الحكم بينهما ولنا إن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة بينهما
 في مثل هذا وأحد يث القرعة منسوخة أرفها عشرة أبيات في يد رجل

في قول
 النابيين
 والله اعلم
 سيد حبيب
 عفي

وبني واحد في يد اخر فالمساحة بينهما تصفان لا سبتراهما من الدور
 وان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة واقاما البينة لم يقض بواحد
 منهما نكاح امرأة لان المحل لا يقبل الشراكة ويرجع الى تصديق المرأة
 باحدهما لان النكاح مما يحكم بتصديق الزوجين وان قتلوا صاحب
 الاقدام اولى وان اقرت لاحدهما قبل اقامة البينة فهي امرأته
 لتصادقهما ثم اقام اخر البينة لم يقض له لانه صح القضاء الاول فلا
 ينقض بما دونه الا انه يشهد والسبعة لانه ظهر الخطأ وكذا
 لا تقبل بينة الخارج من منكوحة رجل بنكاح ظاهر وان اقام
 الخارج وصاحب اليد بيته على النتائج فصاحب اليد باليد يقضى هو
 الصحيح وقيل تهازت البيئات وترك من يده لا على وجه القضاء
 ولو اقام احدهما البينة على الملك المطلق فاقام احدهما البينة على
 النتائج فصاحب النتائج اولى اليهما كان لان البينة قامت على وليه الملك
 وان قضى بالنتائج فصاحب اليد ثم اقام ثالث بينة على النتائج يقضى له
 الا ان يعيد ذو اليد دعوى النتائج لان الثالث لم يكن مقضيا عليه
 بتلك القضية وان اقام كل واحد منهما بينة على النتائج في دابة
 وذكرت اريخا وسن الدابة يوافق احد التاريخين فهو اولى وكذا
 كل سبب لا يتكرر فهو في معنى النتائج كحلب اللبن واتخاذ الحبوب
 والبلد وغير ذلك وان كانت تتكرر مثل البناء والفرس ووزارة
 الحبوب فهو يقضى للخارج وان اشكل يرجع الى اهل الخبرة فان اشكل
 عليهم يقضى للخارج وان كانت دار في يد رجل ادعاها اثنان احدهما
 جميعا والاخر نصفها واقاما البينة فلصاحب الجمع ثلاثة ارباعها

ولصاحب النصف ربعها عند أبي حنيفة رحمه الله بطريق المنازعة
 وقالوا هي بينهما اثلاثا بطريق القول ولو كانت في أيديهما يسلم لهما
 الجميع نصفها على وجه القضاء لأنه خارج في النصف فتقبل بينة
 والنصف الذي في يد صاحبه هو لا يدعيه أن كان الحائض لرجل
 عليه جذوع متصل ببنائه والاخر عليه هراوي فالحائض لصاحب
 الجذوع لأنه صاحب استعمال والاخر صاحب تعلق كدأبنة يتناولها
 عافيه فلا حدهما والاخر كونه معلق والهراوي ليس شيء حسى
 أو تنازعاً من حائض فلا حدهما عليه هراوي وليس للأخر شيء فهو
 بينهما وإن اختلف الزوجان في متاع البيت فما لا يصلح للرجال فهو
 للمرأة وما لا يصلح لها فهو للرجال لأن الدار وما فيها من يده وإن مات
 أحدهما واختلف الورثة مع الآخر فما يصلح لها فهو الباقي منها
 وقال أبو يوسف رحمه الله للمرأة ما يجزئ مثلها والباقي للزوج أو
 ورثته وقال محمد رحمه الله والمشكك للرجل من الحبيق والموت
 وقال زفر رحمه الله المشكك بينهما نصفين في الفرقة والموت وقال
 ابن أبي ليلى رحمه الله الكل للرجل والمرأة ثياب بدنها وقال حسن البصري
 رحمه الله عكسه ونسبى بهذه المسائل سبعة أي سبعة أقاويل
فصل إذا باع الرجل جارية فولدت في يده المشتري لا قبل من
 ستة أشهر من يوم مباح وأدعاه البائع فهو ابنه وأمه أم ولد له
 بنفسه البيع ويرد الثمن استحساناً وفي القياس وهو قول زفر والنسابة
 رحمه الله لا يصح دعواه لأن البيع اعتراف عنه أنه عبداً فكان دعوى
 مناقضاً لوله ولا سبب بدو الدعوى وجه الاستحسان أن مبنى

النسب على الامن لا يمنع المناقضة وان ادعاء المشتري مع دعوة
 البائع او بعدة قد عوالة البائع او لى لانه سبق استقنا لان التومين
 لا ينفصلان وولدا المغرور حر باجماع الصحابة رضي الله عنهم وهو
 ان الرجل وطى امرأة معتدا على يمين او نكاح فولدت منه شر
 استحققت الجارية يلزم الاب قيمة الولد يورثه وقيمه نظر للجانبين
 ولو مات الولد لا شيء على الاب لا نعد امر المعنى وان ترك الابن
 ما لان الارث ليس ببدل عنه وامال لانيه ولا نكاح حر الاصيل
 في حقه فيرث ولو قتل الاب بغرم قيمته له لوجود المنع وان كان
 لو قتل غيره فاخذ دينه يضمن قيمته لان سلامة البدل كسلامته
 ومنع بدله كمنعه ثمر جمع بقيمة الولد على بائعه لانه عرف فيه
 بخلاف العقر فانه يضمنه لثرا يجمع عليه لان العقر بدل استيفاء
 منافعها اما العبد والمكاتب اذا تزوج امرأة باذن مولاه فولدت
 منه ثرا استحققت فولد رقيق وقال محمد رحمه الله الولد حر بالقيمة
 كما في الحررة ويورث العقر من المكاتب من الشراء في الحال وفي
 النكاح بعد العتق فكذا من العبد الماذون والله اعلم كتاب
 الاقرار هو الاثبات لغة يقال قر الشئ اى ثبت وفي الشريعة
 هو اخبار عما كان ثابتا من قبله وهو يحتمل الصديق والكذاب لا
 ان جهة الصديق راجحة على الكذاب لانه غير متهم يقربه على نفسه
 وهو حجة قاصرة على المقر لقصور ولايته على نفسه دون غيره بخلاف
 البينة وتصديق حجة بالقضاء بها العموم ولاية القاضي على العامة وانه
 حجة ملزمة حتى لا يصح الرجوع منه الا في الحد ودانما صار حجة

بجديت اقرار ملغوفى الله عنده فيه بالزنا فلا يحتاج صحة الى القبول الا
 ان المقر له اذا مرده لا يرتد بردة معرضا عن الحق منة الغير اذا
 سكت صح اقراره كتاب مسائل خمس لا تحتاج الى القبول
 ١. الاقرار والابراء والتوكيد ببيع عبدا وهبة الدين لمن عليه
 الدين والوقف فاذا سكت في هذه المسائل يثبت الملاك وان
 رده لا يرتد الا من الوقف عند البعض بخلاف الطلاق والعتاق
 والميراث لا يرتد بالرد ويصح اقراره بالمعلوم والمجهول فجهاالة
 المقر به لا تمنع صحته لان الحق يكون معلوما وقد يكون مجهولا بان
 اتلف ماله لا يدرى قيمته او يخرج جرحا لا يدرى اى منها فيصح اقراره
 ثم يجب بيانه واظهاره اما الجهاالة للمقر له تمنع صحته لان المجهول
 لا يستحق وكذا الشهادة لانه لا حاجة له الى اداء الشهادة بخلاف
 الاقرار فانه يحتاج اليه مقرها لزمته ولان الشهادة لا يجب
 الحق الا بانضمام القضا اليها والقاضى لا يتمكن من القضا بالمجهول
 وحرية المقر شرط في صحته لان اقرار العبد يقع على مال لية المولى
 بخلاف العبد الماذون له لان سلاط عليه من جهته وانما يصح اقراره
 بالحدود والقضا من لحدود التهمة فيه وكذا العقل والبلوغ شرط فيه
 حتى يكون حق لزاما ولو قال فلان على شئ لزمه ان يبين ماله
 قيمة لان جزؤ من الوجوب في ذمته ماله قيمة والقول قوله مع يمينه
 ان ادعى المقر له اكثر من ذلك لانه هو المنكر وكذا لو قال فلان على
 حق وكذا لو قال غصبته فيه شيئا وان قال له على مال والمراجع الى
 بيانه وهو المجهول ويقبل قوله في القليل والكثير لان اسم المال

يقع عليها الا انه لا ينقص بدرهم لان ما دونه لا يعد ما لا عرف
وان قال ما عظيم لم يصدق في اقل من مائتي درهم لان النصاب
عظيم وبه يتحقق الغنا فهو عظيم عند الناس وعند ابي حنيفة
رحمه الله لا يصدق في اقل من عشرة دراهم وهو نصاب السرقة
وهو عظيم ايضا حيث تقطع به اليد المحترمة وفي الدنيا نيرا التقدير
بالعشرين والاربعين وعشرين ولو قال على مائة درهم لم يصدق
درهم وكذا فيما يكال ويوزن ولو قال مائة وثوب او عبد لزمه
ثوب واحد وعبد واحد فالمرجع الى تفسير المائة والقياس
في الاول وبه قال المشافعي رحمه الله لانه كلمة والدرهم معطوف
عليها بالواو والعاطفة لانه تفسير وبقية المائة مبهمة كما في الفصل
الثاني وجه استحسانا وهو الفرق انهم اختلفوا بذكر العدد كما في
قوله واحد وعشرون درهما والدرهم والمكيل والموزون يثبت
دينا في الذمة فجعلت العطف تفسير بخلاف الثوب والعبد لانه لا
يثبت دينا في الذمة فلا يكون تفسير فكذا في قوله مائة وثوبان
بخلاف قوله ثلاثة اثواب يجب كلها ثياب اذا الاثواب لم تذكر
بحرف العطف وان ادعى على رجل الف درهم وقال الرجل اتزنها
ولم تنقلها او اجلفي بها او قضيتك فهو اقرار منه لان المأني نصرف
الى الالف المذكورة ولو قال كيد وزله يكون اقرار ولو قال على
ثوب ما ثوب لزمه بخلاف درهم في درهم يلزمه درهم واحد
لان الاول ظرف فيجمع المظروف والثاني ضرب والضرب يوجب
تكثير الاجزاء لا تكثير الذات رجل قال لا خرتي عليك الف فقال

ولي عليك مثالي لا يكون اقرارا لانه لم يوجب جلد منه اقرار فصل في
 الاستثناء ومن اقر واستثنى شيئا منه متصلا باقراره صح
 الاستثناء ولزمه الباقي سوى الاستثنى الاقل او الاكثر وان استثنى
 الجميع لزمه الاقرار وبطل الاستثناء لانه ما بقي بعد الاستثناء
 شيء فيكون رجوعا فلا يصح ولو قال على مائة ودرهم الا قفيز حقة
 صح الاستثناء عن ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى ولو قال
 الا ثوبين لم يصح الاستثناء وقال محمد رحمه الله لا يصح فيها لان الاستثناء
 لا يتحقق في خلاف الجنس عنده وقال الشافعي رحمه الله يصح فيها لانها
 اتحد اجنسا من حيث المالية ولهما ان المجانسة ثابتة في الاول
 من حيث الثمنية والمكيل والموزون يصلح ان يكون مستثناء منه
 واما الثوب لا يصلح ان يكون ثمنا فلا يصلح ان يكون مستثنى منه
 فبقى المستثنى من الدارهم مجهولا فلا يصح ومن اقر وقال ان شاء الله
 متصلا باقراره لم يلزمه الاقرار لان الاستثناء بمشية الله تعالى
 اما ابطال او تعليق والاقرار لا يحتمل التعليق بالشروط بخلاف ما اذا
 قال فلان على مائة درهم اذ امت او اذ اجاء رأس الشهر حيث
 يصح اقراره لان هذا اناجيل لا تعليق حتى يكن به المقر له في الاجل
 يجب في المال ولو قال على الف من ثمن خمر او خنزير لزمه الف
 ولم يقبل لغيره عند ابي حنيفة رحمه الله وصل امر فصل وقال ان
 وصل يصح والا فلا فصل ومن اقر لحمل فلامنة على الف فان
 قال او صي به فلان او مات ابو لا فورته لا يصح اقراره اذا كان يعلم انه
 موجود وقت الاقرار لانه اقر بسبب صالح للشبوت المالك له كما قلنا وان

جاء ميتاً فالأصل للموصي أو للمورث أي يقسم بين ورثته لأن الأقرار
 في الحقيقة لهما وإن أبهم الأقرار لم يصح عند أبي يوسف رحمه الله
 خلافاً لمحمد رحمه الله لأن مطلق الأقرار بالسبب وهو مستحيل منه
 ومن أقرب يحمل جارياً أو بحمل شاة لرجل صح الأقرار ولزمه لأنه
 يتصور أن يوصي الرجل لأخيه ثوباً الجارية فأقر المشتري أنه له
 والأقرار بمالك الغير صحيح حتى لو أقر به ثمر ملكه يورثه بالتسليم إلى
 المقر له بخلاف الوصية **فصل** أقرار المريض لو أقرته باطل
 إلا أن يصدق فيه بقية الورثة أي في المرض الذي لا صحة بعده
 وقال الشافعي رحمه الله في أحد قوليه يصح لأنه أظهر حتى ثابت
 وجانب الصدق راجح كما في الأجنبية ولنا قول النبي صلى الله عليه
 وسلم لا وصية لوارث ويجوز أقرار الأجنبية لحاجته إليه سواء
 أقرب بجميع ماله أو بثلثه والقياس أن لا يجوز إلا في الثلث لأنه قصير
 مقر عليه إلا أن يقول لما صح أقراره في الثلث كان له التصرف في الباقي
 لأن الثلث حقه بعد الدين ثم وشر حتى ياتي على الكل ومن أقس
 لأجنبي بما لثمة قال هو أبني ولما ثبت النسبة منه يبطل أقراره له ومن
 أقر لأجنبية ثمة تزوجها لم يبطل أقراره لها والفرق أن النسب إذا ثبت
 يثبت مستنداً إلى وقت العلق فيكون الأقرار للوارث بخلاف الزوجة
 فإنها تقتصر على وقت التزويج فيكون أقراره لأجنبية ومن طلق امرأة
 ثلثاً في مرضه ثمة أقرها بدين فلها الأقل من الدين ومن ميراثها منه
 لأنها ما بينهما في لقيام الحمل إلا وباب الأقرار مسدود ويجوز أقراره
 لو أقرت آخر مثل أن يقول هذا الغلام أبني وهو يولد مثله بمثله ليس

له نسب معروف وهذا ق الغلام يثبت نسبه منه لان ثبوت النسب
 من الجوانب الاصلية فاذا ثبت منه يشارك الورثة في الميراث **فصل**
 في اقرار الرجل والامراة بالوالدين والزوج واقارارة بالوالد
 واقارارها به لا يجوز لانه تحمل النسب بعد ويصح تصدياقها بعد موته
 لبقاء العدة ولا يصح تصدياقه بعد موتها وهذا عندنا في حذيفة
 رحمه الله لان الارث من احكامه ومن اقرب نسب من غير الوالدين
 والوالدان نحو الاخ والعم لم يقبل اقراره لانه تحميل النسب على الغير
 فلا يصح اذ لم يكن له وارث قريب او بعيد فحينئذ يستحق ميراثه
 الا ترى انه لو اوصى بجميع ماله يستحقه عند علم الورثة ومن
 مات ابواه واقرباؤه لم يثبت نسب اخيه لانه تحميل النسب على
 الاب واليشاركه في ميراثه وله فيه ولاية كالمشتركي اذا اقر على
 المباح يعق القابل لم يقبل اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالثمن لكن
 يعق القابل لانه اقرب بحريته ومن مات وترك اخوين فاقراهما باخ
 اخرون انكرالاخ الاخرى عطية المقر نصف ماله لان اقراره صح في
 نفسه ولو اقر له بدين فالقياس ان ياخذ المقر له جميع
 ما في يده لان اليد مقدم على الارث قيل لا ياخذ المقر له
 جميع ما في يده بل ياخذ منه بجهته لان الدين يقضى من جميع
 التركة وفي يده بعضها ومن مات وترك ابنين وله على الاخ مائة درهم
 واقراهما ان اباه قبض منها خمسين لا شيء المقر للاخ خمسون

كتاب الوكالة هو اسم من اسماء الله تعالى وهو قائم
 بتدبير الخلاق التوكيد تفويض الامر كله او فوضه اليه ويقال وكل

الله تعالى اليه نفسه بالتحقيق اى تركه على نفسه والتوكيل اثبات
 الولاية لا يخرج كل عقد جائز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل
 غيره للحاجة اما الحجرة او لعدم هذا آيته وقد صح ان النبي صلى الله عليه
 وسلم وكل حكيم بن حزام بالشرا ولو قال انت وكييل في كل شئ يكون
 وكيلا في المعاوزات ولا يكون وكيلا في المهمات والعناق عند
 ابي حنيفة رحمه الله ولو قال وكلتك في جميع اموري ليس له ان
 يطلق امرأته ولا ان يقف ارضه وكذا لو قال لامرأته انت وكييل
 في كل شئ لها ان تطلق نفسها ويحوز التوكيل بالخصومة اى بالدعوى
 الصريح او بالجواب الصريح في جميع الحقوق بابقائها واستيفائها الا في
 الحدود والقصاص فانه لا يصح التوكيل باستيفائها عند غيبة الموكل
 عن المجلس لان الظاهر هو الحقو اذا عاين العقوبة او كذبه الشهود
 والمقرب بخلاف غيبة الشهود لان الظاهر عدم الرجوع وقال ابو يوسف
 رحمه الله لا يجوز التوكيل باثبات الحدود والقصاص ايضا باقالة
 الشهود ولا يجوز التوكيل بغير رضا الخصم عند ابي حنيفة رضي الله عنه
 اى غير لازمة الا ان يكون رضاء او مسافرا ميسرة لان الخصومة
 والجواب مستحق عليه والناس يتفانون في الخصومة والجواب لظاهر انه
 يختار من هو اشد خصومة فيقرر الخصم وقال لا يجوز بغير رضا الخصم
 وهو قول الشافعي رحمه الله لانه خالص حقه فلا يتوقف على رضا
 غيره لكانه وكييل بقصاص الرس ولو كانت المرأة مخدرة لم يجز
 عاداتها بخبر ومجلس الحكم يلزمه التوكيل استحسنه المتأخرون والحقو
 التي يعقد الموكل على غيره بين كل عقد يضيفه التوكيل الى نفسه كالبيع

والاجارة فحقوقه تتعلق بالوكيل وعند الشافعي رحمه الله تتعلق
 بالموكل لان الحقوق تابعة للملك والمملك يتساق بالموكل فكذلك الواقع
 بالنكاح ولذا انه وكيل هو العاقد والعقد يتبر بسلامة ويصح بعبارة
 ولو كان سفيراً استغنى عن الرضاة الى نفسه كالرسول ويسلم المبيع
 ويقبض الثمن اذا اشترى ويقبض المبيع ولكن لا يجوز بخلاف البياع
 ويجزأ في البيع ويثبت الملك للموكل خلافاً عنه وكل عقد يضيفه
 وقيل الى موكله كالنكاح والخلع والصلح عن دماء العمد وان حقوقه
 تتعلق بالموكل دون الوكيل فلا يطالب وكيل الزوج بالمهر فلا يطالب
 وكيل المرأة تسليمها لان الموكل فيها سفير محض والوكيل بالهبة
 والمصدقة والايداع والاعادة والاقرض والرهن سفير لان المحكم
 في هذا الاشياء تثبت بالقبض وانه يلا في فعله مملوكا للغير واما
 التوكيل بالاستقراض باطل لانه تصرف في ملك الغير فلا يثبت الملك
 للموكل بخلاف الرسالة واذا طالب الموكل المشتري بالثمن فله ان
 يمنعه اياها لانه اجنبى عن العقد ودفعه اليه جائز لانه حقه
فصل في التوكيل في البيع الوكيل بالبيع يجوز بيعه باقليل
 والكثير والعرض عن ابى حنيفة رحمه الله لا طلاق الا مريه بخلاف
 الشراء حيث لا يجوز زيادة لا يتغابن الناس بمثله وعندهما لا يجوز
 بمثله بنقصان لا يتغابن في مثله كالوكيل بالشراء ولا يجوز بالدرهم
 والدينار المعروف والعادة والوكيل بالبيع والشراء لا يجوز ان يعقد
 مع من لا يقبل شهادته له عند ابى حنيفة رحمه الله وقال لا يجوز بيعه
 بمثل القيمة الا في عبداً ومكاتبه ومن وكل رجلاً ببيع عبداً فباع

نصفه يجوز عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما لا يجوز لأن
 الشراكة فيه غيب إلا أن يبيع النصف الآخر فان وكله بشري عبدا
 واشترى نصفه فالشراء موقوف فان اشترى باقية لزم الموكل
 وليس للوكيل أن يواكل فيما وكل به إلا أن يأذن له الموكل في ذلك
 والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة عند أبي حنيفة والوكيل
 يقبض العين لا يكون وكيل بالخصومة لأنه أمين محض ومن كفل
 عن رجل مال في كل صاحب المال الكفيل يقبضه من العزير لا يكون
 وكيل لأن الوكيل لغيره يعمل ولو صححناه صار عاملا لنفسه فصل
 في التوكيل في الشراء من وكل رجلا بشرا فلابد من تسمية
 جنسه بأن يقول هذا يا أوترا كيا أو مبلغ ثمنه ليصير فعل الموكل
 معلوما إلا أن يواكل وكالة عامة فيقول له ابتع لي ما رائت فالحال
 أن الجهالة أنواع جهالة فاحشة وهي الجهالة في الجنس كما لو وكله
 بشرا ثوب أو أداة أو دار فهذا الجهالة تمنع الوكالة فان لا ثواب
 أجناس مختلفة يتناول الكرياس والخز والحجر يرفع عند اختلاف
 الجنس يختلف الأغراض وكذا في الدابة وبيان الثمن لا يزيل
 الجهالة وجهالة يسيرة وهو ما كان في النوع كما لو وكله بشرا حمرا
 وفرس فإنه يصح استحسانا وإن لم يبين الثمن لأن معنى التوكيل على
 النوع سمع ولأنه استعانة منه باعتبار أيسر لا جرح وجهالة متوسطة
 وهي ما بين الجنس والنوع كما لو وكله بشرا عبدا وجارية وإن بين
 الثمن والصفة بأن قال هذا يا يصح وإن لم يبين الثمن أو الصفة
 لا يصح جهالة الجنس لأن التفاوت في العبد والأمة فاحش العزير

اذا واكل مد يوانه فانه يشتري شيئاً ما ذمته ان ينظر عين المبيع
 او البائع يصح توكيله فيصير تمليك الدين من له الدين ويصير البائع وكيله
 بقضيه فان لم يعين لا يصح التوكيل لانه تمليك الدين من المجهول
 لان الداراهم والداراير يتعينان في الوكالة والمضاربات لا يترانه
 لو وكله بشرأ عبد بهذا الالف فهلك الالف عند التوكيل بطل
 الوكالة ويجوز التوكيل بعد الصرف والسلام اي من جانب السلم
 ومن التوكيل في جهته يبيع ما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره فلا
 يجوز واذا دفع التوكيل بالشرا الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان
 يرجعه على الموكل لانه انعقد بينهما مبادلة حكيمية ولهذا اذا اختلفا
 في الثمن يتخالفان ويرد الموكل المبيع على التوكيل وله ان يحبس
 العين حتى يستوفي الثمن كالبائع يملكه من المشتري وقال زفر رحمه الله
 ليس له ان يحبسه فان هلك المبيع في يده قبل حبسه هلك من
 مال الموكل ولم يسقط الثمن لان يده لا يملك الموكل فان حبسه شر
 هلك في يده لا يكون مضمونا ضمان الرهن عند ابي يوسف رحمه الله
 وضمان البيع عند محمد رحمه الله اي يسقط الثمن وجلاله وضمان
 الغصب عند زفر رحمه الله لانه منعه من غير حق وان وكله بشرأ
 شيئاً بعينه فليس له ان يشتريه لنفسه لان عزل نفسه فلا يملكه
 الا بحضور في الموكل الا اذا اشتراه بغير النقود او بخلاف جنسه
 ما سمي له الا مرفيع لنفسه لانه خلاف الامروان وكله بشرأ عبد
 بغير عينه فاشتري عبد افهوا له الا ان يقول نويت الشرا للموكل
 او لغيره يملك الموكل اذا اضاف العقد الى داراهم الامروان اضاف

الى دهرهم فهو له وان اطلق فالمعتبر هو النية ومن وكل رجلا بشراً
عبد بالف فقال قد فعلت ومات عندي وقال الامر اشتريته لنفسك
ان دفع الثمن اليه فالقول قول المأمور لانه أمين فيه وان لم يدفعه
فالقول قول الامر عبد قال له لا تشتري نفسك من فلان بالف
فدفعها اليه فالما موران عين الشر للعبد عند العقد يقع الشر له
ويصير حراً والوكلاء للمولى فصار كانه اشترى منه نفسه وشر العبد
نفسه اعتاق من المولى وان لم يعين الشر للعبد يقع الشر للمأمور
ويصير العبد له والوكلاء للمولى لانه كسب عبداً وعلى المشتري
الف اخرى ثمن العبد **فصل في عزل الوكالة** للموكل ان يعزل
الوكيل لانه محقة الا اذا تعلق به حق الغير كالوكيل في الرهن
بيعه لا يعزل وما لم يبلغه العزل فهو على وكالته وتصرفه جائز حتى
يعلم وللشافعي رحمه الله فيه قولان والعزل لا يثبت عند أبي حنيفة
رحمه الله حتى يخبره رجلان او رجل عدل لانه الزام من واجبه
وقال لا يثبت بخبر الواحد سواء كان عدلاً او غير عدل كما في اثبات
الوكالة لدفع المخرج فيه وعلم الوكيل الوكالة شرط بالاجماع
حتى لو وكله رجل بالبيع فباع هذا الرجل قبل العلم بالوكالة
بطل بيعه بخلاف ما لو اوصى الى رجل ثروات فتصرف هذا الرجل
في ماله يصح وان لم يعلم الموصي به ولا يجوز للوكيل ان يعزل نفسه
الا بحضرة الموكل لانه المعزور عنه وتبطل الوكالة بموت الموكل
وجنونه جنونا مطلقا وكذا يموت الوكيل وجنونه ومن وكل
رجلا بشراً ان تصرف فيما وكل به تبطل الوكالة ولو وكله ببيع

عبد لا يباعه بنفسه ثمرد عليه بقضاء ليس للوكيل ان يبيعه
عند ابي يوسف خلاف لمحمد رحمه الله تعالى بخلاف ما اذا وكل
بالهبة وشروبه لنفسه ثم رجع لم يكن له ان يهب لانه مختار في
الرجوع رجل دفع الى اخو دراهم يتصدق بها فانفق على نفسه ثم
يتصدق بغيرها من ماله لم يخبره منه ويضمن مثلها لو امسك هذا
والتصدق بدراهم من عنده جاز استعسانا وكذا في الانفاق على
اهله والشرأبه لنفسه وقضاء الدين **كتاب الكفالة**
في اللغة الضم قال الله **وَكَفَّلْهُمْ** ذكرنا اي ضمها وفي الشريعة
عبارة عن ضم الكفيل الى ذمة الاصيل في حق المطالبة دون الدين
بل الدين في ذمة الاصيل على حاله وعند الشافعي رحمه الله حكمها
وجوب الدين على الكفيل فيصير دين الواحد كدينين عند اعتبارها
بالمطالبة وقبول المكفول له شرط في المجلس عند ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله الا ان يكفل الوارثة من الموارث المريض مع غيبة الغرماء
جاز وكذا كون المكفول مقلدا والتسليم من الكفيل بشرط وان
يكون الكفيل من اهل التبرع واقام المكفول عنه بها واذا نه ليس بشرط
الا انه اذا كفل بامرأة يرجع عليه بما ادى لان تبرع الكفالة بالنفس
جائزة عندنا كالكفالة بالمال لا طلاق قول النبي صلى الله عليه وسلم
الزعيم غارم ولا ان الحاجة مالت اليه والمضمون بها احضار المكفول به
على وجه يقدر بالمخاصمة عليه فالظاهر ان الواحد يقدر على تسليم
مثله بخلاف المان لانه ولاية على نفسه ولو سلم في مصر اخبري
عند ابي حنيفة رحمه الله والتسليم في سواد بمنزلة التسليم في البرية

واذا مات المكفول به برى الكفيل بالنفس من الكفالة لانه سقط احضار
 عن الاصيل فيسقط من الكفيل ايضاً بخلاف الكفالة بالمال و كذا
 اذا مات الكفيل برى وكفل بنفسه اخر ثم سلم المكفول به نفسه صح
 تسليمه هو المطالبة وكذا لو سلمه وكيل الكفيل او امر سواه ولو مات
 المكفول له فلوهرت له اى وصية المطالبة واذا تكفل بنفسه على انه
 لم يبر ادبه الى وقت كذا فهو ضامن لما عليه فلم يحضره في ذلك الوقت
 لزمه ضمان المال لان الكفالة بالمال محلقة بشرط عدم الموفات وهذا
 تعليل صحيح عندنا فاذا وجد الشرط لزم المال ولا يبرأ عن الكفالة بالنفس
 لان وجوب المال بالكفالة لا ينافى وجوب الكفالة بالنفس ولو اخذ
 كفيل اخر بالنفس يجوز ولا يبرأ الاول لانه لا منافاة بينهما ولا يجوز
 بالنفس في الحاد ودوالقضا عنده ابي حنيفة رحمه الله ولا يجبر
 عليهما الا انها شرعت للاستينار جنية على الرد والاسقاط وقال
 بالفارسية ويراشناسم يكون كفيل المعروف رجل كفيل بنفسه رجل
 الى ثلاثة ايام لم يبر من الكفالة بمضى المدة لان المدة لبيان الاجل
 كما في الثمن الموجب الى ان يشترط البراءة واما الكفالة بالمال فجائزة
 معلوما كان المكفول او مجهول اذا كان ديناً صحيحاً وهو احتراز عن بدل
 الكتابة وغيره مثلاً ان يقول تكفلت عنه بالف وبمالك عليه او بما
 يدر كذا في هذا البيع لانه مبنى الكفالة على التقاسع فيحمل فيه الجهالة
 ولو قال الحنطه له كل يوم درهمان وانا ضامن يصير كفيلاً ولو قال
 انا ضامن بمعرفة لا يكون كفيلاً لانه التزم المعرفة دون المطالبة
 ويجوز تعليل الكفالة بشرط ملائمة مثل ان يقول ما بيعت فلاناً وانا نائب

لك عليه فعلى أما غصب شيء فعلى أو إذا استحق المبيع فعلى الثمن أو إذا قل
 زيدا فانا كفيل والأصيل فيه قوله تعالى وَلَمِنْ جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ
 ذَعِيمٌ ثم الكفيل إذا رجع عن الضمان قبل المبايعة يصح رجوعه لأن لزومه
 يكون بعد المبايعة وأما إذا قال إذا هبت الرياح وإذا جاء المطر فاني كفيل
 لا يصح ويوجب المال حاله والشرط فاسد والكفالة لا تبطل بالشروط
 الفاسدة والمكفول له بالخيار أن شاء طالب الأصيل وأن شاء طالب
 الكفيل وأن شاء طائهما وللکفيل أن يطالب المكفول عنه بعد أدائه
 ولو أداه قبله لا يرجع فيه لأنه تعلق به حوت القايض فإن لزوم
 الكفيل بالمال كان له أن يلازم المكفول عنه أو استق في منه يرى الكفيل
 لأن الدين ما بقي فلا يبقى المطالبة فإن برأ الكفيل لم يبرأ المكفول لأن
 الدين باق عليه وكذا إذا أخر الطالب عن الأصيل فهو تأخير عن الكفيل
 ولا كذلك عكسه لأن التأخير أبرأ موقت فيعتبر بالأبراء المؤبدة ولا يجوز
 تعليق البرأة من الكفالة بالشرط لما فيه من معنى التمليك كما في سائر
 البرأة وتعلق التمليك لا يجوز ويراق أنه يصح لأنه عليه المطالبة دون
 الدين في الصحيح فكانه إسقاط محظ كالطلاق ولهذا لا يرتد بالرد عن
 الكفيل بخلاف برأ الأصيل وإذا تكفل عن المشتري بالثمن جاز لأنه دين
 كسائر الديون وأن تكفل عن البائع بالمبيع لم يصح لأنه غير المضمون بغيره
 وهو الثمن والكفالة بالاعيان المضمونة بنفسها يصح كالمبيع ببيع فاسد
 والمقبوض والمغضوب والمرهون بعد الهلاك لا يصح غير أن المضمون
 بنفسه يجب تسليمه حال هلاكه لأنه يتفسر البيع ويسقط الدين
 فلا يبقى الضمان وتكفل بتسليم المبيع قبل القبض جاز التزم رفعاً ولجباً

والكفالة بحمل الدابة ان كانت الدابة معينة لا يصح وان كانت غير
 معينة يصح ومن باع دارا وكفل به رجل اخر فمته بالدرك فهو تسليم
 الداعوى منه لان الداعوى بعد لا ينافي قضي ما تم من جهته ولو شهد لم
 يكفل لا يكون تسليما منه لانه لعله كتب الشهادة لحفظ الحادثة
 وكفالة الخراج جائزة لانه دين مطالب به وكذا التوائب ككر
 النهر المشترك واجرة الحمارت وفي الجنايات اختلاف وفي القسمة
 جائزة اي الموظفة الراتبية وكذا الرهن في هذه الاشياء جائزة
كتاب الحوالة هي النقل في اللغة ومنه لحالة الفرس وهو
 النقل من موضع الى موضع وهي جائزة لقوله عليه الصلوة والسلام
 اذا احيل على ملي فليتبع وانما اختصت بالدين لا بالعين ويصح بضامن المحتال
 لانه الدين حقه فلا بد من رضاه بالتحويل من ذمة الى ذمة لان
 الذم ما لم يتفاوته ويرضى المحتال عليه لانه الزام عليه من التزامه منه
 وذكر في الزيادات ان رضاء المحيل ليس بشرط لانه ينفع به لعدم الرجوع
 عليه اذا كان بغير امره فاذا تمت الحوالة برى المحيل من الدين بالقبول
 خلافا لفرجه الله لان الدين انتقل من ذمة الى ذمة اخرى لكن اذا نقل
 المحيل الدين يجبر صاحب الدين على القبول لانه يحتمل العدا واليه
 بالنوى ثم المحتال له لم يرجع على المحيل الا ينوي حقه وقال الشافعي رحمه الله
 لا يرجع بعد النوى ايضا والنوى عند ابى حنيفة رحمه الله باحد الامرين اما يحيل
 الحوالة ويحلف ولا بينة عليه او يموت مفلس لانه تحقق العجز عند
 وصول حقه فيرجع على المحيل وقال لهذا ان ووجه ثالث وهو ان يحكم
 الحاكم بفلاسه حال حياته وهذا بناء على ان الافلاس لا يتحقق بحكم

الحاكم عنده وتصريح الحوالة في الواقعة بان اودع رجل عند رجل الف درهم ثم احوال عليه به الاخر يصح ان كانت قائمة في يده وان كانت هالكة لم يصح لان هلاكها براء المودع منه بخلاف الغصب حيث نصح الحوالة سواء كان قائما في يده او هالكا لان الغصب اذا هلك يفوت الى خلف وهو المثل والقيمة فصارت كفالات لان الحوالة قد تكون مقيدة بالدين يجوز كال كفالة المقيدة **كتاب الصلح** هو اسم من المصالحات والمستأبعد المنازعة والمجارية واصوله من الاصلاح وهي استقامة الحال وفي الشرع عبارة عن عقد يرفع المنازعة ثم الصلح على ثلاثة اوجه صلح مع اقرار و صلح مع سكوت و صلح مع انكار وكل ذلك جائز لقوله تعالى والصلح خير وقوله عليه الصلوة والسلام كل الصلح جائز فيما بين المسلمين الا صلحا احل محرما و حرم حالا وقال الشافعي رحمه الله الصلح على السكوت والانكار لا يجوز لما روينا في الحديث في هذه المرتبة وهو رشوة ولنا ان هذا اصله بعد دعوى صحيح فيقضى بجواز لان المدعى ياخذ عوضا عن حقه في زعمه هذا مشهور والمدعى عليه يدفعه لادفع الخصومة عن نفسه وهذا امشروع ايضا اذا المال وقاية النفس ودفع ظلم الظالم امر جائز فان وقع الصلح عن اقرار اعتبر ما يعتبر في البياعات ان وقع من مال بمال لوجود معنى البيع وهو مبادلة المال بالمال في حقهما بالتراضي فيرد بالعيب ويثبت فيه خيار الشتر والروية وجهالة البذل يمنع صحة الصلح لانها تقودى الى المنازعة وجهالة الصلح عنه لا يمنع لانه اسقاط البعض من وجه ويشترط القدر وعلى القدر على تسليم البذل وان وقع عن مال بمنافع اعتبر بالاجارة اذا الاجارة تملك المنافع يعرض الصلح عن السكوت والانكار في حق المدعى عليه لا فتداه اليمين

لعله والالتزام
بأخذ شيء

وقطع الخصومة وفي حق المدعى بمعنى المعاوضة لما بيننا وأصله جائز
 من دعوى الأموال والمنافع وجناية العبد والخطأ لقوله تعالى فمن عفى له
 من أخيه شئ وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنه هذه الآية نزلت
 في الصلح ومنه له النكاح ويجوز عن جنائية الخطأ لأنه توجيه المال
 فكان كالبيع ولا يجوز الصلح عن دعوى حلاله حق الله تعالى ولا
 عن دعوى المرأة نسب ولدها ولا ما إذا شرع في طريق العامة رؤسنا
 أو ميزاباً لأنه حق العامة ومن وكل رجلاً بالصلح لم يلزم الوكيل
 ما صلح عليه إلا أن يضمنه لأنه سفير ومُعبّر كالوكيل بالنكاح وهذا
 إذا صلح عن دمر العمل أما إذا صلح عن مال بمال فهو كالوكيل بالبيع
 وترجع الحقوق إليه دون موكله وإن صلح بغير أمره أي تبرعاً وفضولاً
 أن صلح عن مال بمال وضمنه ثم الصلح كالفضولي بالخلع إذا ضمن التبدل
 وكذلك لو قال صا لحتك على ألف سلمها أو قال صا لحتك على ألف والعقد
 موقوف على اجازة المدعى عليه وكل شئ وقع عليه الصلح وهو
 مستحق بعقد المداينة لم يحمل على المعاوضة وإنما يحمل أن استوفى
 بعض حقه واسقط باقيه كمن له على آخر ألف جيا د فضال على خمسمائة
 زبوف جاز وأن كان الدين بين شريكين فصالح أحدهما من نصيبه
 على ثوب فشريكه بالخيار أن شاء اتبع الذي عليه الدين منصفه وإن شاء
 أخذ نصف الثوب إلا أن يضمن شريكه ربع الدين لأن المقبوض من
 الدين مشترك بينهما ولو استوفى نصفه نصيبه من الدين كان شريكه
 أن يشترك فيما قبض لما قلنا ثم يرجعان على الغريم بالباقي ولو اشتري
 أحدهما بنصيبه من الدين سبعة كان شريكه أن يضمنه ربع الدين

لأنه صاير رجوع محقه بالمناصفة كيلا واذا كانت الشركة بين ورثة
 فاخرجوا احدا هم منها بمال اعطوه والتركه عقارا وعروض جاز قليلا
 كان ما اعطوه او كثيرا لانه امكن تصحيحه معاوضة وفيه اشرع عثمان رضي الله
 تعالى عنه فانه صالح امرأة عبد الرحمن رضي الله تعالى عنه عن ربع
 ثمنها ثمانين الف دينار وان كانت التركه فضة فاعطوه ذهب او على
 عكسه جاز ايضا وتعتبر التقابض في المجلس وان كانت التركه ذهباً
 وفضة وغير ذلك فصالح على ذهب او على فضة فلا بد ان يكون ما
 اعطوه اكثر من نصيبه من ذلك المجلس حتى يكون نصيبه بمثله والزيادة
 لحقة من بقية الميراث احتراز عن القول الاول بلا في القيص فيما يقابل نصيبه
 من الذهب والفضة لا صرف في هذا القدر ولو كان بدل الصلح عوضا
 جاز مطلقا لعدم الربا ولو كان في التركه دين على الناس فادخلوه
 فالصلح على ان يخرجوا المصالح عنه ويكون لهم فالصلح باطل لان فيه
 تمليك الدين من عليه الدين وهو حصه المصالح وان شرطوا ان يبري
 الغرماء منه ولا يرجع عليهم بنصيب المصالح فالصلح جائز لانه اسقاط
 او تمليك فيمن عليه الدين فهو جائز ولو كان على الميت دين متفرق
 لا يجوز الصلح لان الوارثة لا يملكونها وان لم يكن متفرق قيل لا يجوز
 ايضا لان قضاء الدين مقلد على الميراث ولو فعلوا يجوز استحسانا
 ومن كان له على اخو الف درهم فقال ادعني خمسمائة على انك تبري من
 الفضل ففعل فقلد بري وان لم يدفع الف او خمسمائة غدا اعاذ الف
 عند ابي حنيفة رحمه الله ولو قال ابرأني من خمسمائة من الف على
 ان تعطي خمسمائة يبري عن الخمسمائة اعطاها او لم يعطها ولو قال

اذا ادبت يصح الا براء ولا يعود الدين لانه ابراء مطلق لانه لم يوقت
بالاداء لو قال ان ادبت لا يصح ابراء لانه علقه بشرط وتعليق البراءة
بالشرط باطل لما مر **كتاب الحجر** هو في اللغة المنع ومنه سمي الحجر
ججولا لانه يمنع عن القباح وفي عرف الفقهاء انه عبارة عن منع حكوي
ويصير تصرف المجبور في مال لا يفيد الملك بعد القبض بخلاف البيع
الفاصل الحجر هو المنع لحق الغير والتمنع هو المنع لحق الشرع لاسباب
الموجبة للحجر ثلاثة الصغر والجنون والرق والاصل فيه قوله تعالى في
حق اليتامى **فَإِنْ أَسْلَمْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** فاعلم ان
الصغير مجبور لنقصان عقله والجنون مجبور لعدم عقله بطريق الامتيازات
واما الرق فليس سببا للحجر في نفسه في الحقيقة لان العبد اهل للتصرف
بلسانه الناطق وعقله المجرد وصلاحيته الدامة لا للزام من كرامات
البشر بالرق لا يخرج من البشرية الا ان ذمته ضعيف فيمنع عن التصرف
بحق المولى حتى لا يتضرر به ولا ينفذ اقرارا على نفسه ولا على مولاة فجعل
مجبورا لاجله ومن باع من هؤلاء الاشياء واشترها فانه موقوف على
اجانة المولى لانه ضرر فيه واقرارا لصبي والجنون وعقودهما كالنكاح
والخلع وغيره لا يعتبرا هلا واقرارا للعبد وعقده لا ينفذ في حال رقه
واما اضماهم في حق وجوب الضمان معتبرة وابو حنيفة رحمه الله
لا يرى الحجر على العاقل البالغ البتة يجوز الا على ثلاثة المفق المأجن
والطبيب الجاهل والمكاري المفلس لما فيه من الضرر العام فان المفق
المأجن يفسد دين الناس والطبيب الجاهل يفسد ابدانهم والمكاري
المفلس يتلف اموالهم واما السفية فهو الذي يعمل خلاف موجب

لعلم ولا يجوز
سبيل حقيقي

الشريعة باتباع الهوى ولكنه عاقل ومخاطب في مال نفسه فلا يجوز عليه
 كالرشيد وقال ابو يوسف رحمه الله ومحمد والشافعي رحمهما الله لا يجوز
 على السفينة ويمنع من التصرف في ماله كانه مبدل ماله كالصبي ثم الصبي
 اذا بلغ غير رشيد لم يسلم اليه ماله عند ابي حنيفة رحمه الله حتى يكون
 له خمس وعشرين سنة ثم يسلم اليه وان يونس منه الرشيد كما
 اذا بلغ رشيد انصرفا رصفها يجوز تصرفه وقال لا يدافع اليه ماله
 حتى يونس رشيد ولا يجوز بيعه عندهما وفي اعتناق عبد خلافة
 الشافعي رحمه الله والفاسق اذا كان مصلحا لماله لا يجوز خلافا
 للشافعي رحمه الله والفسق الاصل والطارى سواء في منع الحجر وحدا
 البلوغ بالنسبة في الغلام ثمانية عشر سنة عند ابي حنيفة رحمه الله
 وقال في الغلام والجارية خمسة عشر سنة وهو قول الشافعي رحمه الله
 واما البلوغ بالعلامة فهو الاحتلام والانزال والحيض وادنى المدة
 لذلك في حق الغلام اثني عشر سنة وفي حق الجارية تسع سنين
 واذا رفق الغلام والجارية واشكلاه امرهما وقال قد بلغنا
 فالقول قولهما واحكامهما احكام البالغين لان الظاهر ان المعنى
 فيه لا يعرف الا من جهة ما فيقبل قولهما فيه كقول المرأة في حيضها
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز في الدين اذا وجبت الديون على رجل
 وطلب عزما ولا جسه والحجر عليه لم يجوز عليه وان كان له مال لم يتصرف
 فيه المحاكم لانه نوع حرج ولكنه يجلسه انه حتى يبيعه في دينه
 ايفاء الحق الغرماء دفع الظلم عنه وقال اذا طلب الغرماء المفلس
 الحجر للقاضي عليه ومنع من البيع باقل من قيمته والتصرف والاقرار

حتى لا يضر بالغرماء لان فيه نظرا للغرماء وان كان دينه ذاهبا هموا له
 دنا تيراو على عكسه باعها القاضى في دينه عند ابى حنيفة رحمه الله
 لانها متحرران في المالية والقنية ومختلفان في الصورة والقياس
 ان يبيعه كما في العروض فان اقر في مال الحجر لزمه الدين لان المال
 في يده لا تعلق بحق الغير الحجر فلا يجوز ابطاله باقارة لغيره بخلاف
 الاستهلاك لانه فعل حسن لا مرد له ولو استفاد ما الاخر بعد الحجر
 ينفذ اقرار فيه لان حقهم لم يتعلق به لعدم وقوع الحجر ومن افلس
 وعند امتناع لرجل بعينه اتباعه منه فصاحب المتاع اسوة
 للغرماء وقال اشترى البائع الحمار لانه يجوز المشتري عن ايفاء الثمن
 فيوجب له حق الفسخ يجوز للبائع عن تسليم المبيع ولنا ان الافلاس
 يوجب الحجر عن تسليم العين الى الغير واما الثمن وحقه في الذمة
كتاب الماذون هو الامر لغة وهو ضد الحجر وفي عرف
 الفقهاء فهو ذاك الحجر الثابت بالرق شرعا ولا يقبل التاقيت حتى
 لو اذن لعبده يوما او شهرا يكون ماذونا ابدا الحجر عليه لانه اسقاط
 براهها عقط طات شر الاذن كما يثبت بالتصريح كقولك اذنت لك
 في التجارة فيثبت بالدلالة ايضا كما راى عبدا يبيع ويشترى
 فسكت يصير ماذونا خلا فالزفرو الشافعي رحمه الله ولا فرق
 بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى او لاجنبي باذنه او بغير اذنه
 بيعا صحيحا او فاسدا لان اعتبار الاذن بالرضا وقد وجد فيه
 حتى لا يضر الناس بالمعاقد به فان اذن له في نوع منها كقوله
 واعقد صباغا او قصارا فهو ماذون في جميعها خلا فالزفرو الشافعي

لانه اسقاط الحق و ذلك فك الحجر على ما بيننا فلا يختص بنوع دون
 نوع بخلاف الموكيل فانه قائم مقام الموكل في تحصيل ما امر به وان
 اذن له في شيء بعينه مثل شراء الطعام لاهله وكسوتهم لا يكون ماذونا
 لانه استمرار لا فك الحجر ولو قال المولى لعبده ما انكحك عن التجارة
 يصير ماذونا فاذا اذن اذن للتجارة يشتري ويبيع ويهرن ويهرهن
 لانها من انواع التجارة فبينا ولها الاذن وكذا الغبن اليسير تصرفه
 يدخل تحت الاذن لتعذر الاحتراز عنه بخلاف الفاحش واذا باع
 شيئا وحط من الثمن شيئا ان حط مثل ما يحطه التجار وحط بالعيب
 يجوز ولا فلا وليس له ان يزوج لانه ليس بتجارة ولا يزوج مما اليك
 وعند ابني يوسف رحمه الله يزوج الامة كالمكاتب ولا انه يحصل به
 المال بحالسة اجارته ولا يهب بعوض ولا بغير عوض ولا يتصدق
 لانه تدبر الا ان يتصدق اليسير من الطعام او يضيف من يطعمه لانه
 من ضرورات التجارة وعن ابني يوسف رحمه الله ان المولى اذا اذن
 اعطى العبد المحجور قوت يومه وهو اكل من بعض رفقائه لا باس به
 بخلاف قوته شهر او اذا تعلق برقة فيباع للغرماء ان يفد
 المولى كدين الاستهلاك دفعا للضرر عن الغرماء وقال زفر والشافعي
 رحمهما الله لا يباع للغرماء في دينه ويباع كسبه في دينه بالاجماع
 ولو حجر عليه لا يحجر بظهر حجة بين اهل سوقه جميعا او اكثرهم دفعا
 للضرر عنهم ولو مات المولى او جسد يحجر وكذا الواقب العبد خلافا
 للشافعي رحمه الله وكذا اذا ولدت الماذونة من مولاها خلافا
 لزفر رحمه الله واذا حجر ثرا قرفا قراره جائز في ما في يده من المال

انه امانة الغير والغصب عند ابي حنيفة رحمه الله والمولى لا يملك
ما في يد العبد المدايون من المال اذا كان الدين يحيط بمال ورقبته
عند ابي حنيفة كالوارث اذا كانت التركة مستغرقة في الديون وقال
يملك ما في يد لانه وجد سبب الملك من العبد ورقبته له ولذا يملك
اعتاقه واذا باع العبد الماذون من المولى شيئا ينقصان لمرتبجن
عند ابي حنيفة رحمه الله لانه متهم فيه بخلاف ما اذا باع يشدا با
لاجنبي لانه لا يهتم فيه ولو باع المريض من الوارث شيئا بمثل
القيمة لمرتبجن عند لان فيه الوارث بخلاف حق الغرماء لانه
متعلق في الدامة وان اعتقه المولى يجوز عتقه لبقاء ملكه ويضمن
العبد قيمته للغرماء وما بقي من الديون يطالب بعد الحرية ولو باع
المولى وقبضه المشتري وغيبه فالغرماء بالخيار ان شاوا ضمنوا البائع
قيمه وان شاوا ضمنوا المشتري ولو علم البائع فالغرماء ان يرد البيع
وان لم يصل الثمن اليهم ولو غاب البائع فله الخصومة بينه وبين المشتري
عند ابي حنيفة ومحمدا وقال ابو يوسف رحمهم الله هو خصمه عند
قدم في المصرو قال انا عبد فلان فاجرب الاذن واشترى فهو في المصرو
وقال انا عبد فلان فاجرب الاذن ولا تجابروا ان تحبوا لا تقصروا فله جائز
لانه خاص حق المولى بخلاف الكسب **فصل اذا اذن ولي الصبي**
للصبي العاقل في التجارة فهو كالاذن للعبد في التجارة وقال
الشافعي رحمه الله لا ينفذ تصرف الصبي اصلا لان يحجر للصبياء
فيبقى به فصلا هذا كالطلاق والعتاق بخلاف الصوم والصلوات
لانه يقام بالمولى ولنا ان التصرف المشرع صلا ومن اهله مضافا الى

محله عن ولاية شرعية فوجب تنفيذه لانه يبرحم في المصلحة وفيه
 لقي في المنفعة ونظر للطرفين وهذا لان تصرفاته انواع نوع محض
 كقبول الهبة والصدقة وهو اهل بموقعه من محض كالطلاق العتاق
 وهو ليس اهلا له دفعا لضرر عنه ونوع جار بين القطع كالبيع و
 الشراء يتوقف على اجازة الولي حتى ينعقد قبل الاجازة لاحتمال
 وقوعه نظرا وذكر الولي بنظر الاب والجد والوصى والقاضى اقرار
 الصبي لما في يده بمنزلة اقرار العبد والمعنوق الذي يعقل البيع و
 الشراء بمنزلة الصبي **كتاب الرهن هو في اللغة الحبس في**
الشريعة جعل المال محبوسا بحق يمكن استيفاء كالكفالة عقدا
 ينعقد بلامه في طريق الوجوب وهو عقد مشروع كقوله تعالى
 فرهان مقبوضة اذ على صحته انعقاد الاجماع ويكمل بالاجاب
 والقبول والركن هو الاجاب والقبض شرط الزور وقال مالك
 يلزمه بنفس العقد لانه يختص بالمال من الجانبين فصا كالبيع
 ويكتفى فيه بالتخلية في ظاهرا الرواية كما في البيع والهبة وما يقبضه
 فالراهن بالخيار ان شاء سلمه وان شاء امتنع فيه وعن ابي يوسف
 رحمه الله في المنقولات لا يدا من النقل حتى دخل في ضمانه كالغصب
 بخلاف الاول اصح واذ قبضه المريض دخل في ضمانه كالغصب
 بخلاف الشراء الاول اصح وقال الشافعي رحمه الله هي امانة في يده
 ولا يسهط شئ من الدين بهلاكه كهلاك الصاك لانه مبنى الضمان على
 المتعلق والرهن عقد وثيقة بالدين فلا يصح ان يكون سببا للضمان
 ولنا قوله عليه الصلوة والسلام اللهم تعن عنده لا ذهب حقك لان الثابت

للمرتحن يدا الاستيفاء وهو ملك الميراث والحبس ليقع الامن من الحق فيستباح
 الى قضاء الدين لحاجته او لجزا عن ادائه فاذا هلك في يده ثبت
 الاستيفاء من وجه ويهلك على ملك الراهن لانه عينه حتى يجب
 نفقته عليه حال حيوته وكفنه بعد مماته ويصير المرتحن
 مستحقا لحقه قدام دينه والفضل امانه لانه لم يقابل في الزيادة
 وان كانت قيمته اقل سقط من الدين من قدرها ورجع المرتحن
 بالفضل على الراهن لان المقابلة من الاستيفاء كان قدر ذلك الزيادة
 بلا رهن وقال زفر حمدا لله الرهن مضمون بالقيمة حتى لو هلك الرهن
 وقيمته خمسمائة يوما القبض والدين الف رجع على المرتحن بخمسائه
 لان الزيادة على الدين مرهونة ايضا لانها محبوسة فتكون مضمونة
 اعتبارا بقدر الدين ولا يصح الرهن الا بدين مضمونة كالرهن المضمونة
 بنفسها كالغصب او بدين وجب للحال كايدين يستجب حتى لا يصح الرهن
 بالدرك بخلاف الكفالة بالدرك والفرق بينهما ان الرهن للاستيثاق
 قبل الوجوب واما الكفالة التزام المطالبة وهو يصح قبل الوجوب
 اذا كان مضافا الى المال كالصوم والصلوة قيل يصح الرهن ببديل
 الكتابة والدية لانه مضمون فالحاصل ان الرهن ثلاثة انواع رهن
 جائز كالرهن بالدين والارعيان بنفسها ورهن باطل كالرهن بالارعيان
 المضمونة بغيرها وهو الثمن كما لو اخذ من البائع رهن فهلك في يده
 بغير شيء كهلاك المبيع في يدا البائع وذكر في المبسوط ان رهن المبيع
 اذا هلك يضمن وهن فاسدا كالرهن بالخمر فهو مضمون كما في البيع
 بخلاف الرهن بالميتة والدم ومن غصب عينا لم يجعل صاحب العين

رهنا في يده الغاصب يصح وينتقل ضمان الغصب الى ضمان الرهن كما
 ان قبض الامانة ينوب عن قبض العين في الهبة وقال المشترق
 للبائع امسك هذا الشيء رهنا حتى احطيك الثمن يصح ويصير رهنا
 والرهن بالدين الموعود كالرهن بالدين غير موعود وهو ان ياخذ
 الرهن بقرضه يصح فاذا هلك في يده هلك بما سعى من المال كالمقبوض
 بسو ما بشرى **فصل فيما يجوز رهنه وما لا يجوز**
 رهن الحر والمدين والمكاتب وام الولد لا يجوز لان الحر ليس بمال
 وغيره في المالمية قصور فلا يحقق الاستيفاء لغيره عند الهلاك
 فلا يصح الرهن بالامانات كالودائع والعواري ومال الشركة
 ولا يجوز رهن المشاع خلافا للشافعي رحمه الله لان الشيوخ
 يمنع الحبس بخلاف الهبة فيما لا يحتمل القسمة ولا يجوز من شريك
 بخلاف الاجارة والمرتحن ان يطالب الراهن بدينه ويجبسه به لبقاء
 حقه بعد العقد فالرهن للوثيقة فلا يمنع المطالبة والحبس
 جرم الظلمة وهو مظلمة ويؤمر المرتحن باحضار الراهن عند المطالبة
 فاذا حضره امر الراهن بتسليم الرهن او لا يتعين حق المرتحن كما
 ان حق الراهن متعين تحقيقا للنوبة كما قلنا في البيع ولو
 طالبه في غير البلد الذي وقع العقد فيه ان كان الرهن مالا
 حمل له ولا مونة به كذا لك الجواب ولو كان له حمل ومونة
 يسبق في حقه ولا يتكلف احضار الرهن لان الواجب عليه التسليم
 وهو التحلية لان النقل من مكان الى مكان **فصل** واذا وكل
 الراهن المرتحن او العدل او غيرهما عند حلول الدين ببيع الرهن

يحيى نالوكالة وهو وضعا في يد عدل يحوز ايضا خلافا لما لك
ولا يبدل لا كيد المرتهن حتى يقبض دينه ويسقط الدين بهلاك في يده
ولو ساط الراهن العدل على بيعه يحوز نبيعه بالنقد والنسيئة
كغيره من الوكلاء ولو طال به المرتهن بلا يده لا يكلف المرتهن احضار
الرهن لانه لا قدر له عليه وليس للراهن ولا للمرتهن اخذاه من يده
وكذا ليس للراهن ان يعزل له لان في عزله حق المرتهن فكذا اذا مات
الراهن والمرتهن لا يعزل لان الرهن لا يبطل بموتهما ولا لاحدهما
لان الوكالة لما شرطت في ضمن عقد الرهن فصار وصفا من اوصافه
فصارت لازمة واذا احل الاجل والراهن غائب واي الوكيل عن
البيع اجبره القاضى على البيع وقيل اذا وكله بالبيع بعد عقد الرهن
لا يجبره عليه ومن استعار عينا من اخيرها من بلا يده يحوز لانه متبرع
باثبات ملك واليد في مال وان افتك المعير ليس المرتهن ان يبيع
منه لان العين حقه ولهذا يرجع على الراهن بخلاف ما لو قضى للجنب
دين الراهن حيث لا يرجع لانه متبرع ولهذا لو امتنع المرتهن منه اخذ به
منه له ذلك ولا يحوز للمرتهن ان ينتفع بشئ من الرهن بالاستئجار
او اللبس او السكنى او الركوب وغير ذلك ولا يعير به ولا يؤجره الا
باذن الراهن وان فعل شيئا من هذا الا شيئا يكون متعديا فيضمن
ضمان الغصب بجميع قيمته اذا هلك في ذلك لانه بالتعدي صا غاصبا
والامافات تضمن بالتعدي ولو رهن مصيفا واذن له بالقرأة صا عارية
وقت القرأة وبعد فراقه عاد مضمونا بالدين ولو رهنه خاتما فجعل
في خنصره يضمن واليمين واليسار فيه سواء ولو اذن له في ذلك فهلك

في حال الاستعمال لا يضمن لوجه امانة في ذلك الوقت ونماء الراهن
 للراهن كالمال والبناء والصوف والتمر لانه يتولد منه ملكه يكون رهنا
 مع الاصل وان هلك هلك بغير شيء لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا
 وان هلك الاصل وبقي النماء افتكاه الراهن لمحضته وتقسيم الدين
 على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك لان الرهن يصير
 مضمونا بالقبض والزيادة تصير مضمونة عند الفكاك اذا بقي الى وقته
 وامنه ذلك الوقت يغايبه شيء من الدين بالدين فما اصاب الاصل
 سقط من الدين وما اصاب النماء افتكاه الراهن به ولو رهن شاة
 بعشر دراهم وقيمتها عشرة فقال الراهن للمرتهن احلب الشاة فما
 حلبت فهو لك حلال فحلب وشرب فلا ضمان عليه كالاذن بالانقاع
 ولا يسقط شيء من الدين لانه اتلفه باذن المالك فان لم يفك الشاة
 حتى ماتت في يده لا قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب منه وعلى
 قيمة الشاة فما اصاب اللبن اخذ به المرتهن من الراهن فكان الراهن
 اخذ به من يده واتلفه فكان مضمونا عليه وكذا جميع النماء الذي
 يجدر منها كالمال وغيره **فصل في التصرف في الرهن**
والجناية عليه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع
 موقوف لتعلق حتى المرتهن فيتوقف على اجازته مع انه تصرف في
 ملك نفسه كمن اوصى بجميع ماله يتوقف على اجازة الورثة فيما
 زاد على الثلث وان قضى الراهن دينه جاز لزوج المانع ولو اعتقه
 نفلا عتقه كالاعتاق قبل القبض وفي بعض الاقوال الشافعي رحمه الله
 ان كان المعتق معسرا لا ينفذ لانه بنفاذ يبطل حق المرتهن ولو دبره

يصح بالاتفاق وكذا الاستيلاء فاذا أصبح ان كان الراهن موسراً ضمن
القيمة وان كان معسراً استخفى المرتهن ولو اعاد المرتهن الرهن للراهن
فقبضه خرج من ضمان المرتهن لان عقدا الرهن باق الا في حكم
الضمان فاذا اخذ المرتهن منه عاد الضمان لانه لما عاد القبض فبعث
قبض الضمان وجناية الراهن على الرهن مضمونة لان تفويت حق
لازم محترم وتعلق حقه بالمال لجعل المال كالاجنبي في حق الضمان
لتعلق حق الوارثة بمال المريض وجناية المرتهن عليه سقط من
دينه بقدرها لان العين مال الراهن فقد تعلد عليه فيضمنه
وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هذا رعد
ابي حنيفة رحمه الله وقال اجناية على المرتهن معتبرة **فصل**
رجل دهن عصير بعشرة دراهم وقيمته عشرة
فتحمر في يد المرتهن خرج عنه ضمان الرهنية والعقد باق
كما كان ثرا اذا صار دخلا يعود الرهن كما كان الخمر وان كان مالا
لكنه غير مقوم في الحال ويصير غير متقوم في المال حتى لو اشتري
عصيرا فتمخه قبل القبض يبقى العقد لكن للمشتري الخيار فصار
بمنزلة تعيب المبيع وما كان محلا للبيع يكون محلا للرهن والمحلية
بالمالية فيهما ولو رهن شاة بعشرة قيمتها عشرة فماتت في يده
فلا يغجلها ليساوي درهما فهو رهن بدرهم لان موت الشاة
يؤكد عقد الرهن ويقرر لان المرتهن صار مستوفيا عند الهلاك
ولو اعاد له مال بالباغ يعرض حكمه بقدره لان البيع ينتقض
بالهلاك قبل القبض والمنتقض لا يعرض وتجو الزيادة في الرهن

في حال الاستعمال لا يضمن لآدم امانة في ذلك الوقت ونماء الراهن
 للراهن كالولد والبناء والصوف والتمر لانه يتولد منه ملكه يكون رهنا
 مع الاصل وان هلك هلك بغير شيء لانه لم يدخل تحت العقد مقصودا
 وان هلك الاصل وبقي النماء افتكه الراهن لحصته وتقسيم الدين
 على قيمة الرهن يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك لان الرهن يصير
 مضمونا بالقبض والزيادة تصير مضمونة عند الفكاك اذا بقي الى وقته
 وامنه ذلك الوقت يغالبه شيء من الدين بالدين فما اصاب الاصل
 سقط من الدين وما اصاب النماء افتكه الراهن به ولو رهن شاة
 بعشر دراهم وقيمتها عشرة فقال الراهن للمرتهن احلب الشاة فما
 حلبت فهو لك حلال فحلب واشرب فلا ضمان عليه كالاذن بالافتكاك
 ولا يسقط شيء من الدين لانه اتلفه باذن المالك فان لم يفك الشاة
 حتى ماتت في يده قسم الدين على قيمة اللبن الذي شرب منه وعلى
 قيمة الشاة فما اصاب اللبن اخذ به المرتهن من الراهن فكان الراهن
 اخذ به من يده واتلفه فكان مضمونا عليه وكذا جميع النماء الذي
 يجلب منها كالولد وغيره **فصل في التصرف في الرهن**
والجناية عليه واذا باع الراهن الرهن بغير اذن المرتهن فالبيع
 موقوف لتعلق حق المرتهن فيتوقف على اجازته مع انه تصرف في
 ملك نفسه كمن اوصى بجميع ماله يتوقف على اجازة الورثة فيما
 زاد على الثلث وان قضى الراهن دينه جاز لزوال المانع ولو اعتقه
 نفد عتقه كالاعتاق قبل القبض وفي بعض الاقوال الشافعي رحمه الله
 ان كان المعتق معسرا لا ينفذ لانه بنفاذه يبطل حق المرتهن ولو دبره

يصح بالاتفاق وكذا الاستيلاء فاذا صح ان كان الراهن موسرا ضمن
القيمة وان كان معسرا استغنى المرتهن ولو اعاد المرتهن الرهن للراهن
فقبضه خرج من ضمان المرتهن لان عقدا الرهن باق الا في حكم
الضمان فاذا اخذ المرتهن منه عاد الضمان لانه لما عاد القبض فبعث
قبض الضمان وجناية الراهن على الرهن مضمونة لان تقويت حق
لازم محترم وتعلق حقه بالمال لجعل المالك كالاجنبي في حق الضمان
لتعلق حق الوارثة بمال المريض وجناية المرتهن عليه سقط من
دينه بقدرها لان العين ملك الراهن فقد تعدى عليه فيضمنه
وجناية الرهن على الراهن وعلى المرتهن وعلى مالهما هذا عند
ابي حنيفة رحمه الله وقال اجناية على المرتهن معتبرة **فصل**
رجل رهن عصيرا بعشرة دراهم وقيمه عشرة
فتخمر في يد المرتهن خرج عنه ضمان الرهنية والعقد باق
كما كان ثرا اذا صار خلا يعو د الرهن كما كان الخمر وان كان مالا
لكنه غير مقوم في الحال ويصير غير متقوم في المال حتى لو اشتري
عصيرا فتخمر قبل القبض يبقى العقد لكن للمشتري الخيار فصا
بمنزلة تعيب المبيع وما كان محلا للبيع يكون محلا للرهن والمحلية
بالمالية فيهما ولو رهن شاة بعشرة قيمتها عشرة فماتت في يده
فلا يغر جلد ها يساوي درهما فهو رهن بدراهم لان موت الشاة
يوكد عقد الرهن ويقرر لان المرتهن صار مستوفيا عند الهلاك
ولو اعاد مال به بالد باع يعو حكمه بقدره لان البيع ينتقض
بالهلاك قبل القبض والمنقضى لا يعو وتجو الزيادة في الرهن

ولا تجوز الزيادة في الدين عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يعني
لا يصير الرهن رهنا بهما وقال أبو يوسف رحمه الله يجزى في الدين
أيضا وقال ننفروا الشافعي رحمهما الله لا يجزى فيهما وهذا خلاف كالحلقة
في الثمن والمثمن والمهر لا به حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو القياس
أن الزيادة في الدين توجب الشئوع في الرهن وهو غير مشروع
عندنا والزيادة في الرهن في الشئوع في الدين وهو غير مانع
من صحة الدين ولو رهن عبدا بألف قيمته ألف ثم أعطى له عبدا
آخر قيمته ألف رهنا مكان الأول رهن حتى يرده على الراهن المرتهن
أمين في حق الآخر حتى يجعله مكان الأول لأن الأول إنما دخل
في ضمانه بالقبض ولا يخرج عن الضمان إلا أن ينقض القبض الأول
فما كان القبض باقيا يصير الدين باقيا وإذا بقي الأول في ضمانه
لا يدخل الثاني في ضمانه لأنهما راضيان بدخول أحدهما فإذا
رد الأول دخل الثاني في ضمانه وفي تجديد القبض فيه خلاف
رجل رهن عبدا قيمته مائة فدفع إليه مكانه أنتكاه الراهن
بجميع وقال ننفروا رحمه الله أنتكاه بمائة فإن وقعت إليه وقيمتها
مائة فالمرتحن يجعلها بدينة ولا يرجع على الراهن بشئ لأن التقضا
بالعرف في ضمانه وكما لو أبرأ المرتحن الراهن عن الدين أو وهبه ثم
هلك الرهن في يده لا ملك بغير شئ استمسنا بخلافه فالزفر رحمه الله
والمرتحن إذا أراد أن لا يبطل الدين بهلاك الرهن فالحيلة فيه
وهو أن يشتري من المطلوب عينا ولم يقبضه حتى إذا هلك
العين لا يبطل دينه ويجوز للاب أن يرهن عبدا ألين الصغيين

بغدين نفسه لأنه يملك الأيداع فيملك الرهن والوصى بمنزلة الأب
الأمرواية عن أبي يوسف والشافعي رحمهما الله وذلك لا يجوز منهما
كتاب المزارعة والمساقاة المزارعة مفاعلة من
الزراعة وفي الشريعة معاقلة دفع الأرض ببعض الخراج وهي
فاسدة عند أبي حنيفة رحمه الله لقوله عليه الصلوة والسلام
نهي عن بره وهي المزارعة لأنه استيجار ببعض ما يخرج من عمله
فهو بمنزلة فقير الطمان ولأن الأجر مجهول أو معدوم وكل ذلك
مفسد قالوا جائرة لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفع خير لا هله
منصرف ما يخرج من الثمر والزراعة ولا أنه عقد شركة بين المال فيجوز
كالمضاربة والتجاع بينهما دفع الحاجة وهو اختيار مشائخ بلخ
وهو الأصح وعليه الفتوى ولا يصح المزارعة إلا على مدة معلومة
وعلى منافع الأرض أو على منافع العمل فلا بد من المدة قبل هذا
في بلد يمكن الزراعة في كل وقت أما إذا كان في بلد وقت الزراعة
معلومة عندهم فلا حاجة إلى بيان المدة وإن شرط أحدهما
فقير أو معلوما فهو باطل لأنه به يقطع الشركة وكل ما يؤدى إلى
قطع الشركة يفسدها كما في المضاربة وكذا لو شرط لصاحب
البذر دفع بذرة والباقى بينهما لأنه ربما لا يخرج إلا قدر البذر
المشروط بخلاف المضاربة لأن رأس المال لا يتلف إلا بالتصرف
والبذر ههنا يتلف بالزراعة ولو شرط دفع الخراج والباقى بينهما
لا يصح لأن الخراج على رب الأرض وهو دأهم مسالة ولو شرط
دفع عشر الخراج والباقى بينهما ولو شرط الحب بنصفين وسكناء

عن التباين فهو لصاحب البذر لانه فناء البذر وان لم يخرج
 الا ورضت شيئاً فلا شيء للعامل لان الشراكة له في الخارج ولم يوجد
 واذا افسدت المزارعة فالخارج لصاحب البذر وللخارج مثله
 واذا امتنع صاحب البذر من العمل لم يجبر عليه وان امتنع الآخر
 اجبر عليه الا اذا كان عذراً فيفسخ به الاجارة فيفسخ به المزارعة
 والنفقة على الزرع يجب عليهما بالحصص وكذا الحصاد واللدباس
 والرفاع والقدرية عليهما فالخامس ان العمل قبل الادراك كالسقة
 والحفظ على العامل وما كان بعد الادراك قبل القسمة مثل الحصاد
 واللدباس وغيره فهو عليهما في ظاهرا لرواية والحيلة فيه ان يستاجر
 رب الارض المزارعة في هذا الاشياء باجرة يسيرة غير مشروطة
 في العقد جائز وكذا في فناء القليف والقطن وما كان بعد القسمة
 كالحمل وغيره وهو على واحد منهما في نصيبه وعن ابي يوسف رحمه الله
 ان شرطه على العامل لا يفسد للعرف فيهما وهو اختيار مشايخ بلخ
 للعرف بينهم حتى لو شرط الحصاد على رب الارض لا يجوز لعدم العرف
 فيه وفي المعاملة العمل على العامل الى ان يدرك وبعد كالمخطلة
 ويجوز ان فهو عليهما ويبطل المزارعة والمضاربة بالموت والاعذار
 كالاجارة والكلام في المساقاة كالكلامة في المزارعة الا ان ههنا
 لا يشترط بيان المدة والمساقاة دفع النخيل يحرم من الثمرة جائزة
 عندهما وقال الشافعي رحمه الله في المعاملة جائزة والمزارعة
 باطله الا تتبع للمعاملة ويجوز المساقاة في النخل والشجر والكرم
 والروطار اصول البارد نجان وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الا في

الكرم والنخل لأن جوارها بالآثر وقد خصها في حديث جبير ولنا
 أن الجواز للحاجة وقد عمت الحاجة والنص معلول بعلّة وأن كانت
 الثمرة تزيد بالعمل جاز العقد وأن كانت قد انتهت لم يجز وعلى
 هذا الزمنا ٦ يزيد بالعمل وإذا كان نفلا يجوز وأن أدركه لم يجز
 لأنه لا أثر للعمل بعد التناهي والادراك ومن دفع أرضا بيضاء
 لغرس فيها ويكون الفرس بينهما لا يجوز لأنه يصير بمنزلة فقير
 الطحان والغرس لرب الأرض وللغرس قيمة ويعتبر مثله والمراد
 من الحيوة الألفاء وسعى موثقا لبطان ألا تنفاج بها الموات فالأثر ينفع
 به من الأرض لا نقطاع الماء فيه عنه أو لعلبة عليه أو ما أشبه
 ذلك هي يمنع الزراعة وعن محمد رحمه الله أنه يشترط أن لا يكون
 لمسلم أو ذمي ليكون ميتا مطلقة وإذا لم يعرف مالكه يكون للجماعة
 المسلمين ولو ظهر أنه مال مالك يرد عليه وإذا نال ما مر شرط فيه
 عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتمليك الذمي بالأحياء كالمسلم
 ومن حجر أرضا ولم يعمرها ثلاث سنين أخذ الإمام ودفعها إلى غيره
 لا يجوز راجحا ما قرب من العامر يترك من عي أهل الغربة ومطرحا
 لجهائلكم لتتقق الحاجة إليها حقيقة أو دلالة ومن حفر بيرا
 في يريد مرات فله حريمها قلنا الحاجة وأن كان عشيا فحريمها
 خمس مائة ذراع وميض حريمه يقلد ما يصلح وعن محمد رحمه الله
 أنه بمنزلة البير في استحقاق الحريمه وقبل لا حريمه لها ماله
 يظهر الماء على وجه الأرض لأنه فهو في الحقيقة ولو غرس شجرا
 في أرض بنوات ليس لأحزان يفرس شجرا في حريمه وهو مقلد

خمسة اذراع ومن كان له نهر في ارض فليس له حريم عند أبي حنيفة
 رحمه الله الا انه يقيم البينة على ذلك وقال له ستاة النهر يمشى
 عليها او بلغ عليها طنية للحاجة ولا يبي حنيفة رحمهم الله ان القياس
 يا بني الا ان البير ورد النص فاقصر عليه ثم عند أبي يوسف رحمه الله
 ان حريمه مقدار نصف بطن النهر من كل جانب وعن محمد رحمه الله
 مقدار اربطن النهر من كل جانب وهو ارفق بالناس ارض ملترمة
 بالمستاة والمستاة في يدايها عن أبي حنيفة معناه ليس
 لاحدهما ان يفرس التراب او يلقى التراب حتى يكشف الحال اما اذا كان
 لاحدهما غرس فهو اولى به لانه صاحب سفلى ولو كان عليه غرس
 لا يداري من غرسه فهو على الخلاف ايضا ثمرة الاختلافات و
 لاية الغرس لصاحب الارض عندنا اشبه بها وعندنا لصاحب
 النهر هو الصب من الماء لا وصى وغيره قال الله تعالى لها شرب معلوم
 وقسمة الماء بين الشراكاء جائزة من غير تكدير وهو قسمة الحق دون
 الملك اذا الماء في النهر غير مملوك لاحدهما والقسمة تارة تكون
 باعتبار الملك وتارة تكون باعتبار الحق لقسمة العناية واذا كان
 للرجل نهر او قناة او عين او موض ان كان في ملكه له ان يمنع الغير
 من الدخول في ملكه ان اراد الغير الشرب منه اذا كان يجرد ماء
 اخر يقربه في غير ملك احد وان لم يجرد يقال له اما ان يعطيه
 او يتركه ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكدر صفيه وان كان
 في ارض موات ليس له ان يمنعه لان الشراكة باقية في النفقة
 اي الشرب والى منعه وهو يخاف العطش له ان يقاتله بالسلاح

لانه قصدا اتلافه معناه يمنع حقه وهو الشرب والشرب حقه لقوله
 عليه الصلوة والسلام الناس شركاء في الماء والنار والكلاء
 والمسلم والذمي واليهما يعرفه سوا والماء في الشرع غير مملوك
 بخلاف المحرر في الاذن لانه ملكه بالاحراز ويقطع حق الغير
 عنه كما في العبد حتى يجوز بيعه ولو منع يقاتله بالسلاح لان
 فيه بقية شبهة الشراكة نظر الى اصله حتى لو سرقه سارق لا يجب
 القطع فيه وكذا في طعام الغير حالة المنخصة وقيل البير ونحوها
 كذلك أي يقاتله بغير سلاح لو منع ولو اخذ والماء للوضوء
 وغسل الثياب في الصحيح ليس له ان يمنع ذلك ولو اراد ان يسقي شجرة
 حضر في دارة ليس له ان يمنع ذلك ايضا في الارض وليس له ان يسقي
 أرضه ونخله من نهر الغير وبيرة وقنائه الا باذنه فالحاصل ان
 المياه انواع منها ماء البحر فالانتفاع بمائه كالانتفاع بالشمس
 والقمر والهواء فلا يمنع الانتفاع به على وجهه شاء واما ماء
 الودية والانهار العظام كحيون وسيون والداجلة والفرات
 يجوز الانتفاع بالشرب منه على الاطلاق واما السقي ان كان
 لا يضرب بالعمامة يجوز وان كان يضرب لا يجوز واما ماء انهار السود
 يجوز الشرب منه على الاطلاق واذا اراد رجل ان يسقي أرضه
 كان لاهل النهر ان يمنعو امرهم او لا لانه خالص حقهم ثم انهم
 ثلثة نهر كبير كالداجلة والفرات وغيره لو بداخل ماؤة تحت وكريه
 واصلاحه على السلطان من بيت المال وان لم يكن في بيت المال
 شيء جبر على الكرية احيا المصلحة العامة ونهر مملوك دخل ماؤة

تحت القسمة الا انه عام فكريه على اهله لا على بيت المال لان
 المنفعة بهر خاص ومن اتى منهم يجبر على كرية دفعها للضرر عندهم
 وهو ضرر بقية الشركاء ونهر مملوك صغير دخل ما ولا تحت القسمة
 الا انه خاص والفاصل بينهما استحقاق الشفعة وعدمه وكريه
 على اهله على ما بينا نثر الاول من هذه هل يجبر فيه اختلاف نثر النهر
 المشترك على اهله من اعلاه الى ارضه واذا جاوز عنه سقط كرية
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعندهما عليه جميعا في اعلاه الى
 اسفله فهو بين الشركاء فكل واحد منهم وايا بعضهم فللذين كروا ان يمنعوا من
 الشرب حتى اخذوا منهم نصيبهم نهر جار في السكة فكل واحد القوا
 التراب على حريمه فتجاوز كل منقلب لا موضع اجروا وان طرح في
 النهر تراب او غيره فامتلا والنشق النهر وغرق شيء يضمن الذي طعمه
 وكذا اذا جرى الماء في النهر يطيقه وتعد الى دار وحرث يضمن ولو
 دخل الماء في الدار من نقب خفي لا ضمان على صاحب النهر وكذا
 لو سقى ارضه والنشق وتجاوز الى ارض جارة ويصير دعوى الشرب
 من غير ارض استحسننا الا شربة ما يشرب جميع شراب وهو عبارة
 عن كل ماء يشرب حلا لا كان او حراما في اللغة وهي ههنا عبارة
 ما حرم منها الا شربة المحرمة اربعة الخمر وهو ما التقى من ماء
 العنب اذا غلا واشتد محذوف بالزيادة والعصير حتى طعمه ويذهب
 لعل من ثلثه وهو الطلاء ونقيع التمر وهو السكر وهو التي من ماء
 التمر ونقيع الزبيب اذا اشتد الخمر حرام ونجس نجاسة
 غليظة بالكتاب والسنة واجماع الامة حتى يكفر مستعملها ويسقط

لعله وفقد
 بالذيل

عقد بها في حق المسئلة ولا يضمن متلفها وحرما لا انتفاع بها ويجوز
 شاربها ولو كان بقطرة والطبخ لا لو اثر فيها وقيل انها سبي خمر الخماصة
 العقل وهو موجود في كل مسكر وهو حرام لقوله عليه الصلاة والسلام
 كل مسكر حرام وقيل سبي به الخمر لا الخماصة العقل والحديث
 مطعون وقد طعنه يحيى بن معين وكذا الباذاق والمنعق اذا غلا
 واشتد وقذف بالزبد فهو حرام وقبل قذف الزبد فيه اختلاف
 قيل انه مباح وهو قول الاوزاعي واما تقيح التمر وهو الذي من
 ماء الزبيب اذا غلا واشتد ويتاقي انه خلاف الاوزاعي الا
 ان حرمة هذا الاشربة دون حرمة الخمر حتى لا يكفر مستعملها لان
 حرمتها اجتماعية وحرمة الخمر قطعية ولا يجب الحذر لشارب
 هذه الاشربة حتى يسكر وفي نجاستها روايتان في رواية غليظة
 وفي رواية خفيفة وفي تقدمها اختلاف ايضا ويجوز بيعها عند
 ابي يوسف رحمه الله اذا ذهب بالطبخ اكثر من النصف ونبذ التمر
 والزبيب اذا طبخ كل واحد منهما اذ في طبخة وهو حلال وان اشتد
 اذا شرب ما يغلب على ظنه انه لا يسكره من غير لهو ولا طرب عند
 ابي يوسف رحمه الله ان قصد السكرية فالقدح الاول حرام
 والمشى والعقود حرام وان لم يقصد به السكر لا بأس بالعقود وان
 اراد الاستكثار فقد اساء والقدح الاخير حرام لانه هو المسكر
 حقيقة ونبذ الحنطة والشعير والعسل والذرة حلال وان لم
 يطبخ اذا شرب منه من غير لهو عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله
 لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين اشار الى الكر

والنخل ولا يجلد شارب عندهما وان سكر منه ولا يقع ما لامة اذا
سكر منه ويقع الخلاقه قليلا لا يلد عوالي كثيرة بخلاف الخمر هو الاصح
انه يحل ان هو قول محمد رحمه الله وكذا المتخذ من الالبان اذا اشتد
فهو على هذا الخلاف وقيل المتخذ من لبن الرماح لا يحل عند ابي
حنيفة رحمه الله اعتبارا بلحمه والاصح انه يحل واما المثلث من
عصير العنب اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه وبقي ثلثه حلال وان استند
عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله اذا اقصده النور دون الثلج
وقال محمد والشافعي ومالك رحمهم الله هو حرام وعند محمد مثل قولهما
وعنه يوقف فيه وعن ابي حنيفة رحمه الله المثلث بالشهر لا بأس به
وان طبخ العنب لما نثر عصرا لا يكفي ادنى طبخه في رواية عن ابي حنيفة
رحمه الله والاصح لا يكفي هو حتى يذهب ثلثاه واذا تخللت الخمر حلت
سواء صار دخلا بنفسها او بشئ طرح فيها ولا يكره تحليلها وقال الشافعي
رحمه الله يكره تحليلها ولا يحل الخمر المحاصل به قول واحد اذا التقى
فيها شئ وان صارت خلا بغير الالتقاء هذا النخل المحاصل له
قولان رجل له عصير يري ان يتخذ خلا يصيب في أسفل الخانية
خلا فيحضر قبل ان يصير خمر حمل الخمر للتخليل لا بأس به وصوب
الخمر في النخل اساسة **باب الاكر** الا قال شمس الائمة
السر حسي الاكره فعل امره بغير ان يبين في به رضا او يفسل به
اختياره من غير ان يعلم به اهلية في الحقوق ولا يسقط عنه
الخطاب لان المكرة متلى والابتلاء بقدر الخطاب ولا شك انه
فخاطب في غير ما اكره عليه فكذا فيما اكره عليه نثر هذا الامر نفع

محرم له الا قد امر بقتل الغير وقاهرة يباح له او يلزمه عليه كالحال التي
 وشرب الخمر وقاهرة يباح له كاجرة كلمة الكفر حالة الاكراه وان لا
 مال الغير وهذا يتحقق ممن يقدر على ايقاع ما توعد به سلطانا
 كان او احدا والذي قاله ابو حنيفة رحمه الله ان الاكراه لا يتحقق
 الا من السلطان لما ان المنعة له فقد قالوا هذا اختلاف
 عصر وزمان والمكره ان يصير خائفا منه على نفسه على ايقاع
 به عاجلا باليقين او بغلبة الظن نكراه كامل وهو يفسد
 الاختيار ويوجب الاجباء كالاكراه بالقتل وقاهر وهو لعدم
 الرضاء ولا يجب الاجباء كالاكراه بالضرب وحكم الاكراه المحل
 والحرمه او الجواز وعدمه والاصواب عدمه وان اكراهه على بيع
 او شراء سلعة يثبت الملك به لان ركن البيع صدق من اهله مضيا
 الى محله الا انه فقد شرطه وهو التداخل فيتوقف على رضاه و
 ان اجازته ينفذ ولزمه القيمة لزوال المانع بخلاف البليات
 الفاسدة وان قبض البائع الثمن طوعا فقد اجاز البيع لانه دليل
 الرضاء وكذا اذا سلمه المبيع طائعا بخلاف ما اذا اكراهه على
 الهبة ثم وقع طائعا لان الهبة لا تصح بدون القبض وان هلك
 المبيع في يد المشتري وهو غير مكره ضمن قيمته البائع لبقاء المبيع
 وله ان يضمن المكره ان شاء فصار كانه دفع ماله الى المشتري كالمغاصب
 مع غاصب الغاصب والمكره يبرم بالقيمة على المشتري وان ضمن
 المشتري يوقد اوائته الا يداي بعد كل بيع كان بعد قبضه لانه
 ملكه مستند الى وقت القبض لا ما قبله بخلاف ما لو اجاز وان اكراه

على اكل الميتة او شرب الخمر بالقتل او اتلاف عضو ووسعده ان
يقدم عليه كما في حال المخصصة وحرمة العضو كحرمة النفس
ولو على قطع اتمله وكذا لو وعد ضربا يخاف منه على نفسه وان
صبر ولم ياكل حتى او فقه ذلك فهو أكثر كما في حال المخصصة لانه
امتنع من فعل مباح الا اذا اراد به المغاصبة الكفار لا يا ثربه
وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يا ثر لانه رخصة اذا الحرمة
قائمة بخلاف حال المخصصة وان الحرمة لم تنق بعد الاستثنا
كذا لو يعلم الاباحة لا يا ثر لانه قصدا هما وان اكرهه على الكفر
بالله او سب النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن اكرها حتى يخاف
على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف على ذلك وسعه
ان يظهر ما امر به اذا كان قلبه مطمئنا بالايمان فلا اثر عليه لحديث
عثمان رضي الله عنه ولا ركن الايمان ببقاء العقيدة ولانه
لا يفوت بهذا او ان صبر حتى قتل ولم يظهر الكفر اجر لحديث حبيب
رضي الله عنه لان اجرا كلمة الكفر على اللسان حالة الضرورة
لا يوجب خطا فيما هو الركن وعلى هذا لو اكره على الصلوة على الصليب
وسب محمدا صلى الله عليه وسلم ففعل وقال فويت به الصلوة
لله تعالى وسب محمدا آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكفر
وكانت امرأته قضاء لاديانته ولو صلى على الصليب وسب محمدا
عليه السلام وقد حضر بباله ان الصلوة لله تعالى وسب النبي صلى الله
عليه وسلم كانت امرأته قضاء وديانة لشرك المخزج وهذا المسئلة
تدل على ان السجود لغير الله على وجه التعظيم كفر وان اكره على اتلاف

في ركن
لعله اكره
المخ
صلي حبيب

ما لم المسلم على هذا ولو أكره بقتل الغير لم يسعه أن يقتل وعليه
 أو يصبر حتى يقتل فإن قتل كان أثماً لأن المسئلة مما لا يستباح
 بضر ومرة ما والقصاص على المكرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 تعالى لأن المكرة آلة كالسيف وقول من فر رحمه الله على خلاف قولهما
 وقال أبو يوسف رحمه الله لا يجب عليها وقال الشافعي رحمه الله
 يجب عليها ولو قال الذي قصد به قتله أقتلني وأنت في حل بقتله
 يجب الدية في ماله فصارك أنه قتل إنساناً باذنه بخلاف ما لو
 أكره على قطع يدا الغير والغير إذن له في قطعه فقطعه فلا شيء
 عليه وعلى المكرة لأن الأطراف مما يستباح ولو أكره على قتل
 مورثه فقتل لا يحرم عن الميراث وإن أكرهه على طلاق امرأته
 وعلق عبداً ففعل وقعه ما أكرهه عليه عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله
 وإن أكرهه على الردة لم تبين امرأته لأن الردة تتعلق بالاعتقاد
 حتى لو أظهره وقلبه مطمئن بالإيمان فلا يكفر بخلاف ما أكرهه
 على الإسلام حيث يحكم بالإسلامه في حق الأحكام أما في بينه وبين
 الله تعالى لا يكون مسلماً لما لم يعتقل ولو قال أردت ما طلب مني وقد
 نبأه الخبر عما يقتضيه بآية ديانة وقضاء لأنه مبتدأ بالكفر عما
 يقتضيه بأذله حيث عليه بنفسه مخلصاً غير كتاب الجنابة
 اسمه يقع على الفعل في النفوس والأطراف ولكن الفقهاء بالاسم
 آخر من المال باسمه الغصب والسرقة والقتل رسمه يخرج موثراً
 في أنهما حق الحيوان وهي غير مضمومة فيقصد أحدها فيكون القصد
 إلى أنهما حق بضرب بالسلاح عاملاً في الظاهر والباطن وموجبه الأثم

لقوله تعالى من قتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جحيم خالدا فيها ويجوز ان يقصر
 ايضا لقوله تعالى عليه سفيها ان النفس بالنفس الآية وقوله عليه الصلوة
 والسلام العمل قواديب يجب القصاص على المساوات وقيل اتباع الشيء
 بايتان مثل والاصل في النفس القصاص لتحقيق المساوات في ازهاق
 الروح ولا مماثلة بين المال والنفس الا عند تقدير القصاص
 كالا ب اذا قتل ابنه عمدا لا يجب القصاص لقوله عليه الصلوة
 والسلام لا يقاد الوالد بولد ولا ولد بالوالد ويجب الدية في ماله صيانة عند الحد
 فقام المال مقام ازهاق الروح للضرر وفي حكمه حرمان الميراث
 ويقتل الحر بالحر والعبد بالعبد للعمومات المقضية وقال الشافعي
 رحمه الله لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد
 ضرورة لا تحقق المقابلة ولا مساوات بين الحر والعبد بخلاف
 العبد يقتل بالحر لان فيه نقصانا والنقص يستوفي بالكمال
 كما اذا قطعت امرأة يد رجل فهو بالخيار بين القطع والامرش
 وكما اذا كانت يدا المقطوع صحيحة ويلا القاطع شلا او ناقصة
 الاصابع بخلاف ما اذا قطع رجل يدا امرأة عمدا لا يجب القصاص
 بل تجب الدية والكمال لا يستوفي بالنقص وبخلاف العبد
 يقتل بالعبد لانهما متساويان ازهاق الروح ويقتل المسلم بالذمي
 لتحقيق المساوات في العصمة وقال الشافعي رحمه الله لا يقتل
 لعبد المساوات بينهما وقت الجزاية ولا يقتل بالمستامن لانه
 غير محقون الدم على التابيد ويقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير
 ولكن لا يقتل الصغير بالكبير والمجنون بمنزلة الصغير لان عمدة

خطأ عندنا وأصبح يقتل بالاعشى والزمن وناقض الأطراف المتصو
العمومات ولا يقتل الرجل لا بينة كما مروى قال مالك رحمه الله
إذا ذبحه ذبحا يقتضيه والد والجدة بمنزلة الأب ولا يقتل المولى
لعبد إلا لا مكاتبه ومن وراثت قصاصا عن أبيه سقط لحسنة
الابوة ولا يقطع اليدين باليسر واليسر باليمين ولا اليد بالرجل ولا
يقطع الزبهار بغيرها من العصباء لعدم المماثلة ولا يستوفى في
القصاص إلا بالسيف وهذا في الحديث وقال الشافعي رحمه الله
يفعل به مثل ما فعل لتحقيق المساوات في العبد المروءون لا يجب
القصاص حتى يبيع الراهن والمركن وإذا كان للمقتول أوليا صغار
أو كبار فلا عبادان يحميه وعند أبي حنيفة رحمه الله ومن ضرب
رجلا بمرقته فاصاب الحد يدا فخرجه يجب القصاص وإن اصاب العود
فعليه الدية وكذا لو اصابه يظهر الحد فعليه الدية عندنا وهو القتل بالمقتل وفيه خلاف
رحمه الله وفي السوطي الصغير بالموالات إلى أن يموت خلافا للشافعي
رحمه الله ومن غرق صبيا أو ألقي في البحر فلا قصاص عند أبي حنيفة
وعند الشافعي رحمه الله تعالى فغرق تعريفا للحد يث صبي وقع في
الماء أو سقط من السطح إن كان لا يعقل فعلى أبويه التوبة والاستغفار
والكفارة امرأة خبيث من منزلها وتركت صبيا في المهمل ومات الصبي
لا عليها إلا التوبة امرأة تركت الولد على أبيه ولم يأخذ شيئا غيرها
ومات فعليها التوبة والكفارة ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراس
حتى مات فعليه القصاص لو جرد السبب المفضي إلى القتل وعدم
ما يبطله وهو البرء ومن شرب على المسلمين سيفاً فعليه أن يقتلوه

الحديث ولا نه باغ سقطت عصمته ببغية وفي الجامع الصغير من شهر
على رجل سلاحا نهارا وعصا ليلا في مصر او في غيره فقتله المشهور عليه
لا شيء عليه لان السلاح لا يلبث فيحتاج الى دفعه بالقتل والعصا
الصغير وان يلبث لكن يلحقه العوت في الليل فيضطر الى دفعه بالقتل
فكذا النهار في غير مصر ان شهر الجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور
عليه الدية في ماله لعدم اختياره الصغير وفيه اختلاف الشافعي
وعلى خلاف الصبي والداية وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجب في
الصبي شيء ويجب في الداية الضمان كمن احل طعام غيره حالة المنخصة
ومن وجد السارق ليلا فقتله فلا شيء عليه لقوله عليه الصلاة والسلام
قاتلت دون مالك فصل فيما يجب القصاص فيما دون
النفس وكل موضع يمكن المماثلة فيه يجب القصاص والا فلا
كالقطع من المفضل في الاطراف ولا يعتبر بغير اليد ومخرجها ولا
قصاص في العظم الا السن للحديث ولتعد المماثلة فيه في السن
الكبير بما يورد في السن الصغير يداخل سنه ولو ضرب سن رجل
فحركه فانه ينظر حتى يبرأ او يسقط ولا قصاص بين الرجل والمرأة
فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد في الاطراف عندنا خلافا
للشافعي رحمه الله لان الاطراف تمسك بمسلك الاموال فتعد
المماثلة بينهما في الارش ويجب القصاص بين المسلمة والكافر
في الاطراف لتساويهما في الارش عندنا واذا اصل القتال واوليا
المقتول على مال سقط القصاص ويجب المال قليلا كان او كثيرا
لقوله فمن عفى له من اميه شيء نزلت الآية في الصلح واذا قتل

جماعة فأحد أقتض من جميعهم لقول عمر رضي الله عنه ولو اجتمع
 أهل صبرغا على قتل رجل فقتلته وأذا قتل واحد جماعة فحضر واحد
 أو لياء المقتولين قتل بجماعة ولا شيء لهم غير ذلك وإن حضر أحد
 منهم فقتله سقط حق الباقيين وقال الشافعي رحمه الله يقتل بالاول
 منهم ويجب للباقيين المال ومن وجب عليه القصاص فمات سقط
 القصاص لقوات محل الاستيفاء فاتبه موت العبد الجاني وإذا
 قطع رجلان يدا رجل واحد فالقصاص عليهما عندنا وعليهما نصف
 الدية وإن قطع واحد يدا رجلين فحضر فلهما أن يقطع يدا ولا يأخذ
 من نصف الدية يقسمانه نصفين سواء قطعا أو على التعاقب عندنا
 وإذا أقر العبد بالقصاص لزمه القود لأنه غير منهم فيه وقال
 زفر رحمه الله لا يلزمه أقر أو لا لأن مالية نفسه حق المولى فلا ينفذ
 فحقه فلا يقبل أقرار الصبي بالجناية ويقبل على جنائته ومن قطع
 يدا رجل خطأ ثم قتل قبل البرء فعليه الأرش والقصاص إن كان
 الفعلين خطأ ففيه دية واحد وإن كان الفعلين عمدا فالإمام
 بالخيار إن شاء قطعه ثم قتل عند أبي حنيفة رحمه الله ومن قطع
 يدا رجل فعفى المقطوع يدا ثم مات من ذلك فعليه الدية في ماله
 وإن عفى عن القطع وما يجزئ منه ثمرات فهو حق عن القطع وعفو
 عن النفس أيضا ومن قطع يدا رجل عمدا أفاقت يدا القاطع ثمرات
 المقطوع يدا أو لا لزمه القصاص لأنه تبين أن الجناية موجبة
 للقود واستيفاء القطع لا يؤجب سقوط القود **فصل فيما**
يجلث في الطريق ومن أخرج إلى الطريق كنيفا أو ميزابا أو ظلة

او بني دكانا فلكل واحد من الناس حق النقص كالمالك المشترك
 لان الحق المروور ولو كان فيه سكة غير نافذة فحق النقص لهم
 خاصة لتزولوا باع الدار بعد هذا الربا عن الضمان حتى لو تلف به
 شيء يضمن البائع لانه تلف بفعل وكذا لو وضع خشبة ثريا عليها
 لا يجوز له ان يداق وتدا في حائط اخر ولو وضع خشبة عليه
 غير اذنه سواء اخربه او لم يخر ولو وضع في الطريق حجر فاحرق
 شيئا يضمن لانه متعل في له ولو حركته الريح الى موضع اخر فاحرق
 شيئا لم يضمن لانه غير متعل فيه هذا اذا لم يكن ريجا وان كان
 ريجا يضمنه وضرعه مع عمله بعاقبته وكذا لو احرق امرضا
 ولو صيب ماء في الطريق او قوضا فيه او وضع خشبة فوطب بها
 انسانا او دابة يضمن لانه متعل فيه وكذا لو ارش ما فيه غير
 معقار ومخلاف ما اذا فعل ذلك في سكة وهي غير نافذة لم يضمن
 لصرة السكني كما في الدار المشتركة وانما يضمن في الصهب
 والرش اذا لم يبق موضع المروور واما اذا بقي موضع المروور ولما
 فعل المروور عليه مع علمه ذلك لم يضمن الراش وكذا لو ارش في
 فناء دارة او حفرة فيه حفرة لان الفناء في نصرة له ولو ارش اخر
 في فناء حائوته باذنه فالضمان على الذي اذن له استحسنانا
 وكذا لو استأجر رجلا بني له في فناء حائوته فقتل به انسان قبل
 ان كان قبل فراغه من العمل فالضمان على الاجير لان التلف حصل
 بفعله وان كان بعد فراغه من العمل فالضمان على الامر استحسنانا
 لانه صرح للاستيجار وانتقل الفعل الى الامر وان كان في غير فناء

فالضمان على الأمر أيضا وإن علمه فعلى الأجير كما إذا أمره باللبس
 في وسط الطريق فالضمان على الأجير لقساد الجرو ومن طريق
 المسلمين أو وضع حجر افتل به انسان فلا يتره على عاقلته وإن
 تلف فيه بهيمة فضاها في مال لأن العاقلة يتحملون النفس دون
 المال ولو جهر في سكة غير نافذة يضمن أيضا لأنه متعدي ولو مات
 الواقع من بيته في الطريق جوعا أو اغماء لا يضمن الجاهل فعند
 أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يونس سيف رحمه الله في الجوع كذلك
 وفي العوى يضمن وإذا جلس رجل رجلا فمات بالجوع تجب الدية
 على عاقلته والقاء التراب والتخاذا الطين في الطريق بمنزلة
 وضع الحجر والمعشية فيه بخلاف ما لو كنس الطريق فعوطب في موضع
 كنسه شيء حيث لا يضمن لأنه دفع الأذى عن الطريق حتى جمع
 الكناس في الطريق فقتل به انسان يضمن ولو وضع حجر افتحاه آخر
 عن موضعه فعوطب به فالضمان على الذي نحاه لأن حكمه فعل الأول
 نسخ بالثاني وإن جهر المالك به في الطريق إن أمره السلطان لا يضمن
 ولا أنه غير متعدي وإن فعله بغير أمره يضمن لأنه متعدي ولو أضر الحريق
 في محله فهو أمر رجل وإن غيره بأمر السلطان يضمن لأنه متعدي وله
 قيمتها ومن جعل قنطرة بأذن الأمير فخر عليها رجل فعوطب فلا ضمان
 عليه لأن الأول مسبب والثاني مباشر وإن تحلل فعل فاعل مختار
 تقطع النسبة إليه كما في الحاقومع الدافع أهل مسجد إذا تعلق قتلا
 في المسجد فعوطب به انسان لم يضمن وإن تعلق من غير أهله يضمن
 عند أبي حنيفة رحمه الله ولو عطل من المسجد فقتل به انسان

لم يضمن ان كان مصلياً عند ابى حنيفة رحمه الله فصل في الحائض
 المائتة اذ مال في الطريق وطول صاحبته بنقضه واشتهل على
 النقص فلم ينقض في مدة يقدر على نقضه حتى سقط ضمن ما تلف
 استسماً ان لا يستقل هواء الطريق في نقضه في يده ووقع الضرر
 من المواجب ويصح ان يتقدم واحد من الناس رجلاً كان أو امرأة
 ضمناً يتمكن على نقضه ومن لا يتمكن عليه كالمترحم والمستاجر لا يصح
 التقدير ولو بنى حائضاً ما يلا فالضمان على ما تلف سقوطه من غير
 اشتهاد كما لو شرع جناحاً وتقبل شهادة رجل وامرأتين واذا مال
 الى دار رجل فالمطالبة الى المالك خاصة ولو باع الدار بعد الاشتها
 وسلمه بر عن الضمان لان الحناية تتحقق بترك الهلام مع تمكنه
 بخلاف ما لو شرع جناحاً ثم باع الدار في سكة نافذة في وسطها من بلة
 يتأذى الناس بها كان لهم ان يمنعو ذلك رجل هدام دارة ولم يبن
 والناس يتضررون به قبل يجبر على بناء اذا كان قادراً عليه الصحيح
 انه لا يجبر عليه احد الجارين اتخذ اصطبله في دارة ان كان واجه
 الدار باب الى دار جارة لا يمنع وان كان هو افرها اليه يمنع فصل
 رجل جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب
 فالتشقق في به ضمن نصف الشق استمساً ان رجل له عزم في يده فالتزع
 اخر من يده وخلصه لا يضمن شيئاً لانه لم يتلف مالاً ولكن يعزر
 لانه جنى عليه رجل حل العبد فابق لا يضمن مع ان الحل سبب
 الاباق الا ان الاباق مضاف الى مشى العبد باختياريه وذلك غلبة
 وكذا لو قتل اصطبل حتى مشى الدابة وفتح باب القفص حتى طار الطير

الاضمان عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله هذا اذا
 طار في الحال اما اذا امكت ساعة ثم طار لا يضمن بالاصبع او ان
 الطير ان حصل من الطير امانة صاحبه ويقو حادثه وهي طبقة
 وعن محمد رحمه الله يضمن لانه لا عبرة لا اختيار الحيوان واهين
 الحكم الى السبب كما لو جفرت نهر على الطريق فوقع فيه انسان ولو
 فتح الزق ان كان السمن ذائبا فسال ضمن وان كان جامدا اشتر
 ذاب بعد ساعة فسال قيل لا يضمن وعن نصير رحمه الله في زق
 انفتح فيه فلم يأخذه فلا شيء عليه ولو اخذه لتركه يضمن وكذا
 لو حبسه رجل ان لم يكن صاحبه حاضرا وعن محمد رحمه الله فيمن
 اخرج دابة الغير من مزرعه ولم يسبقها بعد الاخراج لم يضمن وان
 ساقها بعد الاخراج يضمن وكذا لو حبسها رجل قتل ذئب غيرة
 او اسلما فلا ضمان عليه ولو قتل قمره فعليه الضمان لان القدر له
 قيمة ولا نه يخدم في البيت كالكلب وغيره فصار بمنزلة الكلب
 يخرج من بيت الراعي واذا وجد شاة غيره اخرجها من الغنم
 فطردها ثم هلك لا ضمان عليه كذا البقرة ولا ضمان اذا دبح للشاة
 عند خوف الهلاك وكذا البقرة اذا اخل البقرة في القرية وارسل
 كل بقرة في سكة صاحبها فصاحت لا يضمن اذا لم يجد ذلك
 خلاف ولو تفرقت بقرة عنه وهو يخاف على البقية الضياع ولم
 يتبعها لا ضمان عليه رجل قال لا خرافة في هذه الشجرة فاستقرت القرية
 لتأكله انت فسقط منها فمات لم يضمن وان قال لتأكله
 يضمن وكسر بربط المسلم او طفل اللهو وما زاد ان يضمن عند

ابى حنيفة رحمه الله وعندهما لا يضمن والفتوى على قواهما
 وانتلاف السكر والمنفعة على هذا الخلاف له ان هذه الاشياء
 مال متقوم والفساد بفعل فاعل مختار فلا يسقط التقويم
 كالجارية المغذية والكبش النطوح والحمامة الطيارة رجل اكره
 غلاما او امرأة على الفاحشة فقتل الغلام او المرأة لا شيء عليه
 اذا لم يمكن الخلاص الا به رجل جامع جارية لا يجامع مثلها مثله
 فماتت من ذلك فان كان هون وجهها فعليه المهر وعلى عاقلة الدية
 الجمال اذا نزل في مفازة ويتهيبا الانتقال حتى يسرق المتاع
 او جاء المطر ففسد المتاع يضمن الجمال اذا كان الموضع غالبا
 بالسرقة والمطر النافذ اذا لم يجس الانتقال اجبر له ولا ضمان عليه
 لانه مجتهد اخطا في اجتهاده ولو هلك الداراهم في يده لا ضمان
 عليه ايضا وان اخذها من يد الطالب فالحلاك عليه وان اخذها
 من المطلوب منه فالحلاك عليه والدين باقي في ذمته رجل
 اخذ درهمين من يد صبي غير عاقل ثم رد عليه لا يبرأ عن الضمان
 رجل اخذ سرجا عن ظهر الدابة ثم وضعه عليها وكذا لو استهلك
 الدرهم ثم ازال الضمان اليه رجل اخذ عصا ردة باذن صاحبه فوقع
 من يده على عصا ردة اخرى وانكسر المر يضمن الاول لانه ما دون
 دالة بعير يدين شر كن فوقع في الطريق ان كان يخاف الهلاك
 عليه لجوز لكل واحد منهما ان ينحرها لانه ما دون دالة نجلا غير
 الشريعة رجل اصبع زايلا وارا د قطعه ان كان يفضى الى الهلاك
 ليسع ان يقطعه والا فلا فصل في جنابة المملوك

واذ اجنى العبد جناية خطأ أو قيل لمولا اما ان تدفعه بها
 او تغديه بها لان الاصيل في اجنات الخطاء ان تباعد عن
 الجاني ان هو معد ومرفى حيث لم يتعد فيجب على عاقله الجاني وعاقلة العبد
 مولا وقال الشافعي رحمه الله جنايته متعلق في رقبة يباع فيها
 لان الاصل في موجب الجناية ان يجب على المتلف هو الجاني
 الاذن العاقلة فتحملة بالنص وان اعتقه المولى وهو لا يعلم
 بالجناية ضمن المولى الاقل من قيمته ومن ارشها فان اعتقه بعد
 العلم بالجناية واجب عليه الارش كاملا عيدا قطع يد رجل
 فدفع اليه فاعتقه ثمرات المقطوع يد لا قيل للاولياء ان شاؤا
 قتلوا وان شاؤا عفو عنه وان لم يعتقه فالصلح وقع على مال
 ثمتين انه غير مال بالسراية والباطل لا يورث بته وان جنى
 المداير او المولى لد ضمن المولى الاقل من قيمتها ومن ارشها لانه
 مانعه بتسليمه في الجناية بتدبيره او استيلاذه فان جنى جناية
 اخرى وقد وقع القيمة الى ولي الجناية الاولى بقضاء ولا شى
 عليه لان المداير مضمون القيمة واحدة وكذا امر المولى وان دفعه
 بغير قضاء فالولى بالخيار ان شاء اتبع المولى وان شاء ولى الا ولى
 لان المولى دفع كل الحق اليه وقد تبين انه عصية زيادة على حقه
فصل في جناية البهية الراكب ضامن لما
 او طات الدابة بيلدا او رجلاها او اسها ولا يضمن تحت برجلها
 او تحتها الاصل فيه ان المرور في طريق المسلمين مباح بشرط
 السلامة فان راثت الدابة او بالث في الطريق وتسير فخطب به

انسان لم يضمن لانه من ضرورات السير فلا يمكن الاحتراز عنه
 وكذلك اذا دفعها لذلك لان من الدواب ما لا يعقل ذلك الا
 بالايقاف وان دفعها لغير ذلك فعطب به انسان يضمن لانه
 متعمد فيه الا ان ضمان النفس على العاقله و ضمان المال في ماله
 والسائق ضمان لما اصاب بيد هادون رجلها واكثر المشائخ
 قالوا ان السائق لا يضمن بالنفخة ايضا وان كان يراها لا يمكن
 التحرز عنه بخلاف الكدم لا مكانه كجا يلجأ منها فان كان راكب
 وسائق يضمن الراكب دون السائق لانه مباشر وقيل الضمان
 عليهما في الجامع الصغير كل شئ ضمنه الراكب ضمنه السائق
 والقائد لانهما مستندان واذا اضطرم فارسات فمات فداية
 كل واحد منهما على عاقلة الاخر فقال زفر والشافعي رحمه الله
 على العاقلة نصف الدية والنصف الاخر هادون ومن ارسل بهيمة
 ولها سائق فعطب به شئ يضمن السائق وذكر في الميسوط لو ارسل
 دابة في الطريق فما اصاب من نورها فالضمان على المرسل ولو
 ماتت يمنية ويسرة انقطع حكم الارسال الا اذا لم يكن لها طريق اخر
 سواه وكذلك اذا وقفت ثرسارت جمارا لمحطب اذا تعلق بثوب
 فحرقه يضمن اذا المرتفاوت تورت تورت ومن ساق دابة في
 الطريق فضر بها رجل او فخسها ففتحت رجلا او ضربت بيدها او صد
 منه فالضمان على الضارب والناخس دون الراكب هو المروي
 عن عمر بن مسعود رضي الله عنهما دابة افسدت زرع غير ليل
 او نهار فلا ضمان على صاحبها ولا على الراعي عندنا الا ان يرسلها اليه

او يراها فلم يمنعها وقال الشافعي رحمه الله ان كان نكاحا يضمن
كتاب الدييات الدية مصدر الشئ شبهة يقال وادى
 القاتل الدية اى اداها وهى بدل النفس الفأنت الا ان فيها
 قصوى العدل من المساكلة بين المال والنفس ففي شبهة العداية
 مغالطة وهو ما عايناه فى القتل عليه الصلوة والسلام الا
 ان قتل العمد قتل السوط والعصا ما نكت من الابل وفي قتل
 الخطاء مائة من الابل اخماسا ويجب في ذلك في ثلاث سنين
 لقضية عمرضى الله عنه وعلى القاتل كفارة وهى عتق رقبة
 مومنة بالنفس ومن العين الف دينار ومن الودق عشرة الاف
 درهم وقال الشافعي رحمه الله من الودق اثنا عشر الفا وايتيت
 الدية الا من هذه الاشياء الثلاثة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال من البقرة مايتا بقررة ومن الغنم الفا شاة ومن الملقى مايتاحلة
 كل حلة ثوبان لان عمرضى الله عنه قضى هكذا اودية المرأة على النصف
 من دية الرجل اى في النفس والاطراف وهو موقوف على رضاه
 عنه وافرغوا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي رحمه الله
 ما دون الثلث وعند ابي حنيفة رحمه الله وقال من البقرة مايتا
 بقررة ومن الغنم الفا شاة وفي الملقى مايتاحلة كل حلة ثوبان
 وينصف ودية المسلم والذى سوا عندنا وقال الشافعي دية الذى
 ستة الاف درهم ودية المجوسى ثمانمائة درهم وقال مالك
 دية الذى ستة الاف درهم وفى النفس الدية هى فى اللسان
 الدية وفى المارن الدية هكذا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم

والاصل في الاطراف ان ينظر فيه ان فات جنس منفعة على الكمال
 او زال جمال مقصود على الكمال يجب كل الدية لثلاثة النفس من
 وجه فان النفس لا يبقى منتزها به من ذلك الوجه فان منفعة
 اللسان النطق ومنفعة الذكر الايلاج وفي العقل الدية اذا ضرب
 رأسه وذهب عقله لقوات منفعة الادراك وكذا اذا ذهب
 سمعه او بصره او شمها وذوقه لان كل واحد منهم منفعة
 مقصودة وقدره في ابن عمر رضي الله عنه قضى اربع ديات في ضربة
 واحدة ذهب بها الكلام والسمع والبصر وفي اللحية وفي شعر
 الرأس اذا حلقته ولم يثبت الدية وقال الشافعي ومالك رحمهما
 الله تعالى يجب عدل لان ذلك زيادة في الاديمة ولهذا اتفق كلهما
 او بعض في بعض البلاد ولهذا يجب في شعر العبدان القيمة
 وفي اصبع من اصابع اليد او الرجل عشرة الدية والاصابع كلها سواء
 في ذلك لاطلاق الحديث وفي كل اصبع ثلث مفاصل ففي احدها
 ثلث دية الاصبع وما فيها مفصلان ففي احدهما نصف دية الاصبع
 وفي كل سن خمس من الابل بالنض والاسنان والاضراس سواء
 لاطلاق ما روينا في الموضحة اذا كانت عمدا يجب القصاص في
 الخطاء نصف عشرة الدية والكف تبع للاصابع لان البطش بها
 يحصل وفي الزيادة على ذلك تبع الى المنكب وفي الرجل الى الفخذ
 لان اسم اليد ينال الى المنكب وفي الاصبع حكومة عدل وعن
 ابني يوسف رحمهم الله في رواية زيادة على ذلك الزيادة حكومة عدل
 ومنه شيء جل فلم يبق لها اثر ونبت الشعر فافتحت الجراحة الشعر

سقط الارش عند ابي حنيفة رحمه الله لزوال شبين وعن
ابي يوسف رحمه الله اجرة الطبيب ومنه قطع يدا رجل خطا ثم
قتل قبل البرء فعليه الدية فسقط ارش اليد وكل عمل سقط فيه
القضايص يشترطه فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب باصل
فهو في مال القاتل لقوله عليه الصلوة والسلام لا يعقل القاتل عمدا
ولا عمدا ولا اوصلا ولا اعتراقا ولا تتحمل العاقلة اقل من نصف
عشر الدية وتتحمل نصف العشر فضا عدا وفي عين الصبي ولسانه
وذكره اذ لم يعلم صحته حكومة عدل وكذا في لسان العور واليد
المشلاء والسنة السوداء اما اذا علم صحته ينظر ان قطع لسانه
او ذكره من الاجليل او من الحشفة عمدا يجب القود وان قطعه
خطا يجب الدية ومن قتل عبدا خطأ فعليه قيمة الا القيمة فيه
بمنزلة الدية في الحر لان معفى الادبته رجحة على المالمية ولهذا
يجب الكفارة وفي العملة الا انه لا يزاد على عشرة الاف درهم
بل ينقص منه عشرة درهم في ظاهر الرواية وفي الدمة ينقص عشرة
من خمسة الاف درهم عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال
ابو يوسف والشافعي رحمه الله تعالى انه يجب قيمته بالغنا ما بلغ كما هو
في الغصب وفي يدا العبد نصف قيمة لا يزاد على خمسة الاف الا
خمس وفي رواية وكل ما تعدد في دية الحر فهو مقدار في قيمة
العبد رجل شبنخ نفسه وشبنخ رجل وغفر اسدا ونخشة حية فعلى
الاجنبي ثلث الدية في ماله لان المعتبر في الجنائيات عدا الجنائيات
عدا الجنائيات في جنابة على نفسه هذا في حق الضمان وليس بدل

في حق أحكام الدنيا حتى يفصل ويصل عليه عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله تعالى وجناية الهيبة هذا راصلا وجناية الاكسبي معتبرا
 في الدنيا والاخرة رجل ضرب رجلا بيده او بشيء آخر ولم
 يقصد به القتل فمات من ذلك فهو شبه عمدا وان ضربه صرته
 يخاف على مثله الاطلاق فمات من ذلك فهو خطأ رجل ضرب
 امرأت^ة في ادب فماتت فعليه الدية والكفارة عند أبي حنيفة ^{الله} رحمه
 الا انه لا يضمن الدية بالاتفاق والختان اذا اختن صبيبا باذن والد
 فقطع الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلته نصف الدية وان عاش
 فعليه دية كاملة **فصل في الجنين** اذا ضرب امرأة فالقت
 جنينا ميتا فعليه غرة بصرف الدية وهي خمسمائة درهم وغرة المال
 خياره وغرة الشهر اوله والقياس يجب شيء لانه لم يرتق الجنانية الا
 ان النبي صلى الله عليه وسلم اوجب في الجنين غرة على عاقله ايضا دية
 فقالوا ترى من الاصباح ولا السهل ولا الشرب ولا اكل ومثل دية
 بطل قال عليه الصلوة والسلام اصبح كسبح الكهاف دل انه بدل
 النفس ولهذا لو كان الضارب بالايدي رث منه ويجب في سنة واحدة
 بالنسب عندنا وقال الشافعي رحمه الله هي بدل النفس وهي مقطرة
 بستماية درهم فيجب في ثلث سنين وقال مالك رحمه الله هي بدل
 الجزء ويجب في ثلث سنين واستوفيه بين الذكر والانثى لا طلاق
 ما روينا فان القتل حيوات نفية دية كاملة لانه اتلف نفسا
 حيا بالضرب وان القتل ميتا ثروا ت الامر فعليه غرة ودية
 الجنين لانه قتل شخصين وان مات الامر ثم خرج الجنين حيا ثم مات

ففيه دية الامرودية الجنين لانه قتل شخصين وان ماتت اثم
ثم القت ميتا ففيه دية الامرو لا شيء في الجنين وقال رحمه الله
تعا يجب الغرة ايضا وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشر
قيمتة لو كان حيا وعشر قيمته اذا كان انثى وقال الشافعي رحمه الله
عشر قيمته الامر لانه جزوها من وجه ولا كفارة في الجنين عندنا
خلاف الشافعي رحمه الله لان الكفارة في النفس المطلقة والجنين
ليس بمطلق فبا اعتبار النفس يجب وباعتبار الجزء لا يجب ولا يجب
بالشك الا ان يشأ ذلك فهو افضل امرأه شربت داءا ليصل بلها
فالقت جنينا ميتا فلا شيء عليها في الجنين عندنا في حذيفة رحمه الله
وان شربت لتسقط ولدها فان القت حيا ثروا نت فعلى عاقلة لها
الدية وان القته ميتا ففيه غرة ولا ترث في الوجهين **فصل**
في القسامة اذا وجد القتيل في محلة لا يعلم من
قتله يستخلف خمسون رجلا غير الصبي والمجنون والعبد والولي
بتحريم الولي بالله ما قتلناه ولا علمنا له قالوا انه حقه لثريغرمون
الدية في ثلث سنين وقال الشافعي رحمه الله اذا كان هبناك
لوث اي علامة القتل على واحد بعينه او يكون بين القتيل وبينهم
عداوة او شهدا غير عدول على اهل المحلة انهم قتلوا يبدأ يمين
الولي فيحلف خمسين يمينا ويقضى له بالدية على المدعى عليه سواء
علم كان او خطأ وقال محمد رحمه الله يقضى بالقول ان كان الدعوى
علما او هو احد قلى الشافعي رحمه الله وان نكل فعليه القضاء
في رواية وفي رواية ان لم يكن هناك لوث فملا هبنا مثل ما هبنا

غير انه لا يتكررا اليمين عليهم وان حلفوا الاشئ عليهم عندنا وعندنا
عليهم الدية لان اليمين انما شرعت يظهر القصاص فاذا حلفوا اصبحت
البراءة عن القصاص ووجبت الدية واليمين مع الدية تجمع عندنا
بخلاف سائر الدعاوي فان تكلموا او نكل واحدا منهم حبس ^{حتى} يحلف
لان اليمين مستتقة هذا تعظيما لامر الزم ولا يجب القصاص بتكولهم
لان فيه الشبهة والقصاص لا يجب مع الشبهة وعندنا ترد اليمين
على الولي والخلاف في موضعين احدهما ان الولي لا يحلف عندنا
لانه مدعى والثاني ان اهل المحلة هل يبرون عن الدية باليمين عندنا
يبرون به وعندنا ولا بد من ان يكون اثر في القتل يستدل به
على القتل كجراحة الضرب والتخشب وخروج الدم عن جيلده او اذنه
بخلاف خروج في فمه او دبره لان خروج جرح من هذه المعنى دة
وان واجدا قتل في دار رجل والقسامة عليه ان حفظه عليه والدية
على عاقلة ولا يدخل السلطان في القسامة مع الملك عندنا
حذيفة رحمه الله وهي على اهل الحنطة دون المشركين عندنا وان
بقي واحدا منهم وان وجد في مسجد محلة فالقسامة على اهلها وان
وجد في الجامع والشارع الا عظم فلا قسامة فيه والدية على
بيت المال لانه للعامة وفي السوق المملوك قيل على السكان
وقيل على المالك وفي غير مملوك كالشارع وفي البرية ان لم يكن
مملوكا ولا يقر بها عمارة فهو هدار وكذا في وسط الماء وان وجد
بين قريتين فهو على اقرهما منه والله اعلم **فصل المعاقلة**
العقل الدية المعاقلة الذين يؤثرون الدية وهم اهل الديوان

عندنا وان لم يكن باهل الدين معاقلة قبيلته وان ادعى الولي
 على واحد من اهل المحلة بعينه لسطا القسامة منهم وان
 ادعى على واحد من غيرهم سقطت القسامة وعند الشافعي
 رحمه الله العاقلة عشيرته **كتاب الوصايا الوصية**
 اسم من اوصى لوصي ايضاء يقال انه اوصى لفلان بكذا اي جعل الله
 ماله وذللك موصو به ويقال اوصى اليه بكذا اي جعله وصيا
 في ماله وذللك موصى اليه والايضاء ثبوت الخلافة اليه في الحال
 فلا بد من القبول والرد في حال حيوة الموصي لانه هو يموت
 معتدا عليه ولا ية الموصى تنقطع بالموت ولا يصح اضافة
 الاثبات الى حال انقطاع الولاية فاذا كان استخلافا يصح بغير
 قبول الموصى اليه بخلاف الوكالة ولو سكت حال حيوة فله
 ان يقبل بعد موته بخلاف ما اذا اوصى له سدا حيث يعتبر الرد
 والقبول بعد الموت وبخلاف الوكيل حيث يعتبر الرد في غير وجه
 الوصية عقلا مشروعا وغير واجبة بل هو مستحبة من المريض
 ينص الكتاب والسنة والاجماع والقياس يابى جواز لانه قليل
 يمين مضافا الى وقت اخر وان فلو اضيف الى قيامها بان قال
 ملكتك غدا كان باطلا فهذا اولى الا انا استحسننا الحاجة الناس اليها
 فان الانسان مغرور بامله مقصر في عمله فاذا عرض له المصون
 وخاف الملمات يحتاج الى تلاف في ما تدرك في بعض ما في امور
 اخرته على وجه الوصى فيه فيتحقق مقصده بالمال وقد تقضى
 الملكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما في التجهيز وقضاء الدين

وقد نطق به الكتاب وهو قوله تعالى من بعد الوصية يؤصى بها
 أو دين لثأ الوصية المقدارة بالثلاث وهي موصوفة عن الدين
 الحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنكم لتقرأ الوصية قبل الدين وكان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدا بالدين قبل الوصية وكان
 في قضاء الدين قضاء حق الميت وأبرأ ذمته منه وتخليصه
 عن عقوبة الآخرة لأن الدين ينتقل من الذمة إلى التركة
 بالموت بخلاف حق الله تعالى وهو لا ينتقل اليها إلا بالوصية لأجل
 ثأ الوصية لأجل ما وثق بالثلاث مستحقة سواء كانت الورثة أغنياء أو فقراء
 وبالثلث جائزة وبما أراد على الثلث غير جائزة إلا أن يحجزها
 الورثة عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز الزيادة أصلا
 أي لا يجوز بطريق تنفيذ الوصية بل هو ابتداء تتبع منهم وإنما
 قلنا تلك الزيادة لا يجوز لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 للسائل إذا قال أفأوصي بجميع مالي قال لا قال أفأوصي بالشر
 قال لا قال أفأوصي بالثلث قال الثلث والثلث كثير ولا تجوز
 الوصية لو أرت أن كان وأثنا عند الموت أو وقت الوصية
 إلا أن يحجزها بقية الورثة وقد جاء في الحديث في الوصية
 من أكبر الكبائر وفسرناه بالوصية للوارث وبالزيادة على الثلث
 وقوله تعالى الوصية للمؤمنين منسوخ لقوله عليه الصلاة والسلام
 ألا وصية لو أرت ويجوز أن يوصي المسلم للذمي لأن البهائم
 غير ممنوعة في حال حيوة فكذا بعد الممات ويجوز للوصي الرجوع عن
 الوصية لأنه تبرع كالهبة فلم يترأ بالقبول والقبول يتوقف

على موته و يصح ابطال الوصية قبل القبول كما في البع وكذا
 لو فعل فعل ما يدل على الرجوع ومن محمد الوصية لم يكن رجوعا عند
 محمد رحمه الله خلا قال ابني يوسف رحمه الله لان الرجوع بقي في المال
 بعد ما كان ثابتا في المأخر فلا يكون رجوعا والموصى به يملك بالقبول
 بعد موت الموصى ولهذا امرت بالرد وبعده بخلاف الميراث فانه
 يثبت جبراً بالشرع من غير قبول وقال زفر رحمه الله واحداً قولي
 الشافعي رحمه الله يثبت المالك له من غير قبول كالميراث وكما
 لو مات الموصى ثم يموت الموصى له قبل القبول فيحل الموصى به في
 ملك ورثته استحقاقاً والرد والقبول في حيوة الموصى فيما اوصى به
 شيئاً لما اوصى اليه يعتبر بالرد والقبول في وجهه ولا يعتبر في
 غير وجهه دفعا للضرورة بخلاف الوكيل حيث يصح رده في غير
 وجهه ولو سكت في حال حيوة الموصى ثم رده بعد موته فله ان يقبل
 بعده ومن اوصى وعليه دين محيط بما له لم تجز الوصية لان الدين
 مقدم على الوصية لما قلنا ولا تجز وصية الصبي عندنا خلافاً
 للشافعي رحمه الله لانه تبرع وهو من اهله ومن اوصى بجارية
 او مملوكا صححت الوصية بها فاذا افردها بالوصية صح افرادها ولانها
 يصح افراد الحمل فكذلك استثنى في المجهول وهذه هو الاصل فيه انما
 يصح افرادة بالعقد و يصح استثناء منه **فصل من اوصى**
 لرجل بثلاث ماله ولا خير بثلاث ولم تجز الورثة فالثلاث بينهما نصفان
 لانها استوى في سبب الاستحقاق والمحل يقبل الشراكة ولو قال
 سلس ماله لفلان ثم قال سلس ماله له فله سلس واحد لانه ذكر

السلس معرفة بالاضافة ثم الى المال والمعرفة متى اعيدت معرفة
يراد التثنية غير الاول وهو المجهول في اللغة ومن اوصى بنصيب ابنه
فالوصية باطله لانها وصية بمال الغير وان اوصى بمثل نصيب
ابنه حاز لان مثل الشيء غيره ومن اوصى بسهم من ماله فله احسن
سهم الورثة الا ان ينقص من السلس يتم له السلس عند ابي
حنيفة رحمه الله وقال امثل نصيب احد الورثة ولا يزداد
على الثلث وان اوصى بخمسة ماله قبل اعطوا ما شئتم لانه مجهول
والجهول يتناول القليل والكثير غير ان الجهالة لا تمنع صحة الوصية
ومن اوصى بثلاث دراهمه او غنمه فله ثلاث ذلك وبقي ثلثه
وهو مخرج من ثلث ما بقي ثلثه وهو مخرج من ثلث ما بقي فله جميع
ما بقي وقال من فرحمه الله له ثلث ما بقي وكذا في المكيل والموزون
واما الثياب اذا كان من جنس واحد فهو بمنزلة الدراهم ومن
اوصى لرجل بالالف درهم وله مال غير دين فان خرجوا الالف من ثلث
العين دفعت الى الموصى له ومن اوصى لزيدا وعمر بثلث ماله فاذا
عمر ميت فالثلث كله لزيدا لان الميت ليس باهل للوصية فلا يراهم
الحى وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى اذا لم يعلم بمواته فله نصف
الثلث ومن اوصى بثلث ماله ولا مال له ثم اكتسب مالا استحق
الموصى له بالثلث عند الموت فالوصية بمالك الغير باطله حتى لو
اوصى به ثم ملكه ثم مات لا يورثه تسليمه الى الموصى له بخلافه واذا
به **فصل في من اعتق عبدا** في مرضه او باع وصيا او وهب
فذلك كله وصية يعتبر من الثلث ومن اوصى بوصايا من حقوق

الله تعالى قدمت الفرائض منه قدامها الموصى او اخرها مثل الحج
 والزكاة والكفارة لان الفريضة اهر من النافلة وما ليس
 بها واجب قدام منه ما قدم الموصى ومن اوصى لجيرانه فهم الملائصون
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وقال اهل محلة وهذا استحسان
 ومن اوصى لا قربة له فالوصية لا اقرب فالاقرب من ذي رحم
 محرر منه غير الوالد والوالدين والولد ويكون للثنتين فصلا
 وقربة الوالد لا يسمون اقرباء ومن سمي والد قريبا كان
 منه حقوقا واهل الرجل زوجته عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 وقال رحمه الله تعالى كل من يقول تجب نفقته واسم الولد ينظم
 الذكر والانتق انتظاما واحدا على السوية واسم الوتة ينظم
 الذكر والانتق على التفصيل حد الشباب من الادراك الى خمس
 وثلثين سنة ثم بعد الكهولة الى خمسين سنة ثم بعد شيخوخة
 رجل او ص لرجل بجميع ماله نفقات وليرثك وارث الاموة
 فان تجز المرأة فله سلس وخمسة اسداس للموصى له لان
 الثلث يجوز للموصى له بغير اجازة والوصية مقلادة على الميراث
 وبقي الثلث فالمرأة ربع ذلك وهو سلس بجميع المال ولو كان
 مكان الزوجة زوج وان لم يجز فله الثلث والباقي للموصى له
 والوصية بالاسرف في الكفن باطله وكذا بتطين قبره او ضرب
 قبره عليه او اتخاذ التابوت او حمله بعد موته من موضع الى
 موضع اخر او اوصى بشئ لقراءة القرآن عند المقبرة اما اذا اوصى
 بتكفير صليوته يجوز ولو اوصى بان يدفن في داره فالوصية باطلة

الا ان يوصى بمجعل دأمر لا مقبرة للمسلمين ويحيى زلوا رثته ان
 يدا فن فيه كالرباط ينزل وارثه فيه ولوا اوصى بان يتخذ طعاما
 بعد وفاته ويطعم الناس يحيى للفقير والغنى في ذلك سواء
فصل في الوصى قبل الدخول تحت الوصايا اول مرة
 غلط وثاني الحال خيانة واخرها ضمان وعن الحسن رحمه الله
 لا يجزى الوصى من الضمان ولو كان ومن اوصى الى عبد نفسه وفي
 الورثة كبار لم تصح الوصية وان كان كلهم صغارا جازر عند ابي
 حنيفة رحمه الله ومن اوصى الى من يعجز عن القيام بالوصية
 ضم اليه القاضى غيره ومن اوصى الى اثنين لم يجز لأحدهما ان
 يتصرف فيه دون صاحبه عند ابي حنيفة رحمه الله الا في شرا
 الكفن والتجهيز وقضاء دينه وغير ذلك من طعام الصغار و
 كسوتهم بيع الوصى في مال الصغير يجزى لونه من باب الحفظ ولا يجزى
 في العقار الا اذا خاف الهلاك عليه والام تملك في
 حق الصغير ما يملك الاب في حق الكبير وكذا وصيها ووصى الاخ
 والعمر لا يجزى الوصى في مال الصغير لان المفوض اليه الحفظ ون
 التجارت ولو كان الوصى محتاجا فله ان يأكل من مال اليتيم باذن
 القاضى بقدر ما يغنى فيه ولا يجزى اكثر منها لقوله تعالى فليأكلوا
 بالمعروف ومنسوخ لقوله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما
 واذا انفق الوصى مال اليتيم في تعليم القرآن والادب يجوز اذا
 كان الصبي يصلح لذلك وان كان لا يصلح فلا بد من ان يكلفه مقدار
 ما يتجوز به الصلوة وان اوصى لأهل العلم شيئا دخل في الوصية

الفقه والحديث ولا يدخل فيه المتكلم ويحرم للوصي
 ان يوصى الى غيره فيما اوصى اليه عندنا وصى الاب اولى
 من الجد عندنا وعند الشافعي الجد اولى منه في التصرف
فصل اذا كان للبولود فرج وذكر فهو خنثى وان كان
 يقول منهما فالبول ليسبق من احدهما نسب الى الاسبق وان
 كانا في السبق سواء فلا معتبر الى الكثرة عن ابي حنيفة ^{رحمه الله}
 وقال النسب الى اكثرهما لان الاكثر حكم الكل فيرجح بالكثرة
 وان كان الخارج سواء منهما فهو خنثى مشكل بالاتفاق لعدم
 المرحح واذا بلغ خنثى واخرجت له لحية او وصل الى النساء فهو
 رجل وان ظهر له ثدي كثندي المرأة او حاض او حبل او امكن
 الوصول اليه فهو امرأة وان لم يظهر من هذه العلامات واذا
 وقف خلف الامام قام بين صفى الرجال والنساء لا يسبق
 الرجال لاحتمال انه امرأة ولا تسبق النساء عليه لاحتمال انه
 رجل ولا يجب ان يصلى بقناع لاحتمال انه امرأة ويقعد في
 صلواته كما تقعد النساء ويتأخر له امة تخشيه ان كان
 مال وان لم يكن له مال ابتاع له الامام امة من بيت المال تخشيه
 ثم باعها لاحتمال انه امرأة لا يمسسه الرجال ولا احتمال انه امرأة
 ولا يمسس النساء لاحتمال انه رجل ولا يجوز لبس الحرير واذا مات
 ابو وخلف ابنا وخنثى فللابن سهمان وللخنثى سهم وهو انثى
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى في الميراث وقال الخنثى نصف
 ذكر ميراث انثى وهو قول الشعبي رحمه الله عملا بالدليل

و اختلفا في قياس قوله فقال محمد رحمه الله المال على اثني
 عشر سهما للابن سبعة وللختى خمسة لانه ان كان ذكرا يكن المال
 بينهما نصفين وان كان انثى يكون المال بينهما اثلاثا فيحتاج الى حصة
 له نصف وله ثلث واقل ذلك ستة وله ثلثة من ستة مزوجه
 وسهمان من وجه فله سهمان يبقين فبقي الثلث في السهم الزايد
 فينصف فينكسر فيضعف فصار اثني عشر سهما فيصير منه وقال
 ابو يوسف رحمه الله تعال المال بينهما على سبعة للابن اربعة وللختى
 ثلثة وعند الاحتمال يقسم بينهما على قدر حقهما هذا يضرب بثلثة
 وذلك يضرب باربعة فيكون سبعة عن حلف رضى الله عنه
 انه قال ان الله تعالى جعل العلم بعد نبية صلى الله عليه وسلم
 في الصحابة ثم في التابعين رضى الله عنه في ابي حنيفة رحمه الله وهو
 والدا في عهد الصحابة وتفقه في التابعين وهو كان من علماء
 التابعين وهو كان اعلم وافقه في زمانه ولهذا العرض بالقضا
 دون غيره لثبوته العلم بعد ابي حنيفة رضى الله عنه من شافيه بهذا
 ومن شاء فليستحط روي الضحاك عن ابن العباس رضى الله عنه
 قال قال يكون بعد النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية ابي حنيفة
 رضى الله عنه يحيى دين الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على يده وعن انس رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكون في اخر الزمان رجل يكنى بابي حنيفة يحيى دين الله وسنتي
 على يده ثم شرفه بالذكرة في حديث اخر وهو على قلبه علما وحكمة
 الحديث بطوله وكان ابو حنيفة رحمه الله طويلا الصمت والثر

له
 له
 رضى الله عنه
 رضى الله عنه
 رضى الله عنه

أفكر قليل المحادثة للناس ذكر النخعي رحمه الله هذا من أوهم الامار
 على علم الباطن واصله في المعرفة قال حكيم بن هشام كان
 ابو حنيفة رحمه الله من اعظم الناس امانة وديانة حتى اراد
 الساطان ان يتولى مقابح خزائنه في يده وضربه عشرين
 سوطا فاختار عذابه على عذاب الله تعالى وعن سفیان
 ابن عيينة قال كان ابو حنيفة رحمه الله يختر القرآن في
 رمضان ستين ختمه ختمه بالليل وختمه بالنهار وعن محمد
 ابن حسين رحمه الله قال قام ابو حنيفة رحمه الله ليلة بهذا
 الآية بل الساعة مو عدهم والساعة ادهى وامر وقال
 محمد بن سليمان رحمه الله اوتي من الفهم ابو حنيفة رحمه الله
 ما لم يوت غيره وادركه نوح بن دراج يفهمه ما لم يفهم غيره
 واصحاب ابو حنيفة رحمه الله في مسألة وخطا نوح بن دراج
 ومن كبار الصحابة فانشا ابو حنيفة رحمه الله كادت تنزل
 من خالف لو لا قتل اركها نوح بن دراج عن عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه ان الذي يفتي بكل شيء ما يسئلونه انه لم يجنون
 وكان ابو حنيفة رحمه الله ربما لا يجيب عن مسألة سنة
 وقال لا يخطئ الرجل عن فهمه خير ان يصيب بفهمه فهو وقال
 علي بن جعفر يوم مات ابو حنيفة رحمه الله صلى الله عليه من الخيرات
 ما اعدت له يوم القيمة في رضا الرحمن دين النبي محمد خيرا
 الذي نشر اعتقادي مذهب النعمان وابو يوسف رحمه الله
 هو من كبار اصحاب ابي حنيفة وكان اعرف باحكام الكتاب

والسنة والناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه وبقا وويل
 الصحابة رض بعد أبي حنيفة رحمه الله حتى روي أنه حفظ
 عشرين ألف حديث من المنسوخ فإذا حفظ كتابا منه
 فما أظنك في الناسخ وغيره وأما محمد بن الحسين رحمه الله
 فقد بلغ شأنه في العلم حيث بلغ أمره في تصانيف الكتب
 وتأليفها وتفريع بدائع التفرعات وتضييفها إلى ما عرف
 وقال الشافعي رحمه الله تعلمت من علم محمد وقر على وكان
 تراه في أمر الدنيا وأثر الأخرة على المولى وحكي عن بعض
 أصحابه بت عنده ليلة وكان يتجمل فقام مصليا فلما ركع
 مخنيا خاشعا يسبح المصنيت تسبيحاته سبعين مرة كأنها تقطر
 أما تضرعا وخشوعا وكان أبو يوسف رحمه الله صاحب حفظ
 ومحمد رحمه الله صاحب رواية وكان برهة أبي حنيفة
 رحمه الله وأما زفر رحمه الله وهو من أهل الحديث فقد
 جمع بين العلم والعبادة وأما الشافعي رحمه الله فما يدل
 على مجاهداته في العبادة مع شدة اجتهاده في العلم على ما روي
 أنه كان يقيم الليل ثلاثة أقسام ثلثا للعلم وثلثا للصلاة
 وثلثا للنوم وأما مالك رحمه الله تعالى فقد كان ورعا في علم
 الدين حتى روي أنه إذا أراد أن يحدث حديثا يتقضا ويسبح
 لحديثه ويطيب ويتمكن في الجلوس على وقار وهدبة ثم يحدث
 وقال أحب أن أعظم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال المأمون رضي الله عنه لولا القرآن لخرت الدنيا ولولا الشهادة

أحمد
 له في
 تصانيفه
 عفي عنه

لا تقطع النسل ولا الولاية الرياسة لذهب العلم وقال ابو نصر رحمه الله
 العلم ميت وحيوته الطلب فاذا حي فهو ضعيف وقوته الدرس
 فاذا قوي فهو محتجب وكشفه المناظرة مع الموافق والمخالف فاذا
 انكشف فهو عقيل ونتاجه العمل وهو المقصود الاصل منه وقال
 ابو يوسف رحمه الله لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا حتى يعرف احكام
 الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ ووجه الكلام قال
 محمد رحمه الله لا ينبغي لاحد ان يشتغل بالشعر والحساب وانما
 يشتغل بعلم الحلال والحرام وما لا بد منه من الاحكام والناسخ
 والمنسوخ وما لا بد منه من التفسير والحديث قلدار الحاجه فان
 علم الفقه علم الدنيا والدنيا ممر الاخرة ليتزود اهلها بما يصلح
 منها واسئل ابو حنيفة رحمه الله تعالى عن حد الفقه فقال هو
 ان تعرف كيف تعبد ربك وعن ابى يوسف وناظر وعاصم رحمهم
 الله تعالى انه من قال لا يحل لاحد ان يفتي بقولنا ما لم يعلم من اين
 قلنا لان الفتوى لا يحل الا بالاجتهاد وذلك يكون بالتمييز
 بين اقوال العلماء وترجيح قول بعضهم على بعض وان كان
 حافظ الرواية لا باس بالجواب على وجه الحكاية لان الحفظ
 يكفي للرواية وان غير حافظ الرواية لا يسعه القياس
 الا ان يعرف طرق المسائل ومذهب القوم وان كان مسألة
 اختلاف فلا باس بان يحميه وان لم يعرف الحق فان اراد ان يفتي
 بقول البعض فلا بد من معرفة الحق قال محمد رحمه الله اذا
 كان صواب الرجل اكثر من خطائه يحل له ان يفتي لان

يعلم
 علم عام
 من جليل
 عفي عنه

الصواب متى كثر فقد غلب صوابه فالعبرة للغالب
وقال أبو بكر رحمه الله تعالى اذا كان صواب الرجل الفقيه
وان حفظ جميع كتب اصحابنا لا بد ان يتلمذ للفتوى حتى
يحتدى اليه والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على الانبياء والمرسلين
سيدنا محمد وآله من ولى الله واصحابه واتباعه اجمعين
خصونا باحنية النعمان عليه الرحمة والرضوان تاج
الفقهاء والمحدثين **اما بعد** فقد حصل الفراغ من تصحيح
هذه الرسالة العجيبة والشيخة الخريجة الموسومة لفتاوى النوازل
بيد العبد المفتقر الى رحمة ربه الاكبر السيد جيلنا الحسيني
الحسيني الحنفى القادر على الله ولوالديه امين يا ارحم الراحمين
في تاريخ ستة من الربيع الاخر سنة ١٢٥٢ هـ اللهم اجعله وسيلة
لنجاتي من الاوقات في حياتي ومماتي والحمد لله رب العالمين

(و)

ازاحة اغلاط قوازل

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
ان يبقية	ان يبقية	٨	١	ان يبقية	١٢	٢	لخاسة نجاسة
وقعت فيه	وقعت فيه	١٣	٢	وقعت فيه	١٣	١٣	المزاج المزاج
احدا لفرقتين	احدا لفرقتين	٨	٥	احدا لفرقتين	١٣	٣	طاهرا طاهرا
انه ظاهر	انه ظاهر	١٨	=	انه ظاهر	١٥	٢	جائزة جائزة
ارجل يدا	ارجل يدا	١	٤	ادخل يدا	=	١١	او حشوا او حشوا
والليس	والليس	٥	=	واليابس	=	١٦	الحشفة الحشفة
البتة	البتة	١٥	=	البتة	١٦	١٠	جفاف جفاف
المخلدات	المخلدات	١٢	٨	المخلدات	=	١٠	نجاسة نجاسة
وجل	وجل	١٤	=	رجل	=	١٣	لا تطهر لا تطهر
يعبر	يعبر	١٥	٩	يعتبر	=	=	لحسة الذنبة لحسة الذنبة
حنب	حنب	٤	١٠	جذب	١٩	١	لا يتجنس لا يتجنس
يقسلا	يقسلا	٣	١١	يفسلا	=	٤	من لوضاءة من الرضاعة
لا يقسلا	لا يقسلا	١٠	=	لا يفسلا	٢	٨	او اخ او اخ
للا وزعي	للا وزعي	١٢	=	للا وزعي	=	١٢	ولومسلا ولومسلا
واختالبقر	واختالبقر	١٣	١٢	واختالبقر	=	١٥	يدعوا يدعوا
نجاسة	نجاسة	٣	=	نجاسة	=	١٨	والقيح والقيح

صفحہ	صفحہ	غلط	صحیح	صفحہ	صفحہ	غلط	صحیح
۲۱	۱۰	تثویعوم	تثویعوم	۳۲	۶	یسر الجبرۃ	یسر الجبرۃ علی الجبرۃ
۲۲	۹	الختانین	الختانین	۳۴	۱۸	ذات الارض	ذات الارض با
۲۴	۱۶	یمقر مقر	یمقر مقر	۳۵	۷	فی محله	فی محله
۲۵	۱	تصبر	تصبر	۳۶	۱۵	فیجبالا داء	فیجبالا داء
=	۱۱	ظہارۃ	ظہارۃ	۳۸		والنقل	والنقل
۲۶	۸	ظرفها	ظرفها	۳۹		ولو فی الفرض	ولو فی الفرض
=	۱۰	او عالیا	او عالیا	=		ولو فی الفرض	ولو فی الفرض
=	۱۵	عزرة	عزرة	=	۷	قبل اسلام	قبل اسلام
=	۱۷	نسائل	نسائل	۴۱	۱	شریتعوا	شریتعوا
۲۷	۱	سموعا	سموعا	=	۱۴	فی صلوة	فی صلوة
=	۱	والضحک	والضحک	۴۲	۷	وثلت آیات	وثلت آیات
=	۲۱	بالتیم	بالتیم	=	۱۳	الموثر	الموثر
۲۹	۱۸	لحصون	لحصون	۴۳	۷	والذکر فیہم	والذکر فیہم
۳۰	۴	بد قاق	بد قاق			انشہا لبقا	انشہا لبقا
=	۵	مطلبی	مطلبی	=	۸	والصلوة	الصلوة
۳۱	۱۵	ثمت	ثمت	=	۱۲	سنتہ	سنتہ
۳۲	۳	لما تحتہا	لما تحتہا	۴۴	۱۲	رکن داند	رکن زائد
=	۵	على الجراحة	على الجراحة	۴۵	۱۶	من المغرب	من المغرب

صفحة	سطح	غلط	صحيح	صفحة	سطح	غلط	صحيح
٢٥	١٩	بقراء	يقراء	٥٥	حاشية	لعله	لعله
"	٢١	لفضل و	المفضل في الجح	٥٨	٣	وصوء ٤	وضوء ٤
"	"	في الظهر	و في الظهر	"	٨	التورات	التوراة
٢٦	١٦	قرض	فرض	٥٩	٣	تضد	تفسد
"	١٨	لا تفسده	لا تفسده	"	٤	انما اضاف	الاول انما اضاف
"	٢١	بالاجماع	بالاجماع	٦١	١	للمخالفة	للمخالفة
"	"	باب الامامة	باب الامامة	٦٢	٢٠	تقصير	تقصير
٢٧	١٦	قضايا بين	قضايا بين	٦٣	٩	وجدا لكثرة	وجدا لكثرة
٢٩	١	النسقى	النسقى	"	"	تصير سنتا	تصير سنتا
٥٠	١٩	فتتابعه	فتتابعه	٦٥	٢١	المتخلل	المتخلل
٥١	٨	احترانا	احترانا	٦٤	٢	او سجد	او سجد
"	"	لفضيله	لفضيله	٦٨	حاشية	فاداه قبل	فاداه قبل
٥٣	٣	خير سنته	خير سنته	"	"	الامام	فراخ الامام
"	٨	فاتعنا	فاتت عنها	٦٨	١٨	فيما	فيها
٥٢	١٤	على افه	على فمه	٦٩	٢٠	المطلون	المطلون
"	٢٠	مع اخر	مع اخر	٤١	١١	على ابدا به	اي على الداه
٥٥	١١	واقعة	واقعة	٤٣	٩	للاحو	للاخر
"	حاشية	لعله على الجمل	لعله على الجمل	"	١٥	مجاورة	مجاورة

صفحة	سلك	غلط	صحيح	سلك	غلط	صفحة
٤٦	١٣	كافي	كاف	٩٤	٢١	في الامر المنهية في الايام المنهية
=	١٢	المتكلف	المكلف	١٠٠	٢	صومه سنة صومه سنة
٨١	١١	او جارجا	او حارجا	=	١٢	زمانه زمانه
٨٢	٢	يتعظ	ليتعظ	١٠١	٦	اولم ينيوا اولم ينيوا
=	٤	نقل عليه	نقل عليه	١٠٢	١٥	قدور قدور
٨٢	١٩	لان سلام	لان الاسلام	١٠٣	١٠	ولهذا ايضا ولهذا ايضا
٨٥	٥	كالكافر	كالكافر	=	١١	ثلاثة اركان ثلثة اركان
٨٤	١١	ان يقرأ	ان يقرأ	=	١٢	بالواجبات بالواجبات
٨٩	٢	ابى الفضة	الى الفضة	=	=	يتعلق يتعلق
=	٩	ياخذون	ياخذوا	١٠٢	١١	قبل الوقوف قبل الوقوف
=	٢١	ونفقته	ونفقة	=	١٣	الاستجارة الاستجارة
٩٠	٣	لما مو	لما مر	=	١٨	الاستجارة الاستجارة
=	٤	الفلح	الخلع	١٠٤	٨	يعرفونها يعرفونها
=	١٨	ملايون	الملايون	١١٠	٣	او بائيا او بائيا
٩١	٨	واراة	واراد	=	١٢	يدخل يدخل
٩٢	١٠	والمواد	والمولود	=	٢١	ودواعي والدواعي
٩٣	١٩	مخصوص	مخصوص	=	=	لا تشتهى لا تشتهى
٩٦	١٥	وقضت	وقضت	١١٢	١٠	طول المرأة طول المرأة

فقهية	سك	غلط	صحيح	فقهية	سك	غلط	صحيح
١١٣	٨	فمن دونه	فلمن دونه	١٣١	٥	نشروع	مشرع
١١٣	٦	لكن نفقة	لكن لا نفقة	=	٨	الجماع	الجماع
"	"	الاستمتاع	الاستمتاع	١٣٣	١٩	لامرئية	لامرأته
١١٦	١٤	الغبار	الخيار	١٣٢	١٣	فتر وحت	فتز وحت
١١٤	٥	فبلغها الخ	فبلغها الخبر	=	٢٠	فتزوجها	فتزوجها
"	١٣	ازواجك	ازوجك	=	"	ثلث طاقك	ثلثا طلقك
"	"	تواميلك	تواميلك	١٣٥	٨	فزوجك	فزوجك
"	"	وقالت	او قالت	١٣٦	٢	شمتك	شمتك
١١٨	١٢	للمشتري	للمشتري	=	١٠	ولم يفارقها	ولم يفارقها
"	٤	تزوج	نزوج	١٣٤	٣	وكذا	وكذا
١٢٠	٥	لا تحتاج	لا تحتاج	=	١١	طال بمكة	طال بمكة
١٢٢	١٠	اما العنة	اما العنة	=	١٣	ظفرك	ظفرك
١٢٣	١١	والعنة	والعنة	١٣٨	١١	اعتقك	عتقك
١٢٤	٥	على ثلثي	على ثلثي	"	"	فلم يقض	فلم يقض
١٢٨	٢	تدرك	تدرك	=	٢٠	ثم تزوجك	ثم تزوجك
"	٥	تجبر للام	تجبر للام	١٣٩	٢	نسائه	نسائه
"	٦	اللام	اللام	"	٢	صلى الغنى	صلى الغنى
١٢٩	٢	حلالا لا غير	حلالا لا غير	=	٤	حد طلاقك	حد طلاقك

فهرست	کتاب	غلط	صحیح	فهرست	کتاب	غلط	صحیح
۱۳۹	۱۰	بمسیه الله	بمشیة الله	۱۱	۱۳۹	کبریا کانت	کبری کانت
=	۱۲	منی لاستند	معنی لاستند	۱۳	=	الاختباس	الاختباس
=	۲۱	فعندما ذکر	فعندما ذکر	۱۵	۱۵۰	لا یجد	لا یجد
۱۴۱	۷	الرجعية	الرجعة	۱۵	۱۵۳	على النائب	على الغائب
=	۲۱	فحلا الله	فحل الله	۱۶	=	اوامتنع	اوامتنعت
۱۴۲	۱۰	الغوى الطلاق	الغوى الطلاق	۱۷	=	وانفق اخر	وانفق اخر
=	۱۳	ولو انت	ولو قال انت	۸	۱۵۴	تظهر	تظهر
۱۴۳	۱۸	والمفارج	والمفلوج	۱۳	=	والكتابة	والكناية
۱۴۴	۱۶	الغالب	الغائب	۱۴	۱۵۵	عبد عبدا	عبد عبدا
۱۴۵	۲	بو الد	بو الد	۳	۱۵۶	تعتق عندا	تعتق عندا
=	۳	سمعت	سمعت	۵	=	فاسدا	فاسدا
=	۱۱	ويكر	ويكره	۱۰	۱۶۱	برضاءه	برضاءه
=	۱۴	علق اطلاق	علق اطلاق	۱۷	۱۶۳	الا الله	الا الله
۱۴۶	۹	يبطل الياص	يبطل الياص	۲	۱۶۵	نفس لنذا	نفس لنذا
=	۱۱	من قلدة	من قلدة	۱۵	۱۶۶	نذرة بلذبح	نذرة بلذبح
=	۱۲	وما بعدا	بعدا	۲۱	۱۶۷	المخالف	المخالف
۱۴۷	۷	ان تعوز	ان تعوز	۳	۱۷۱	سلبا جا	سكبا جا
۱۴۸	۱۹	عاضلين	عاضلين	=	=	فملى	مملحا

فصل	سجل	غلط	صحيح	فصل	سجل	غلط	صحيح
١٤١	٤	خلف غضب	حلف غضب	١٩٤	٢	فاجرة	فاجزة
"	"	فظمها	فضمنها	"	١٢	اخبر	اخبزلان
١٤٣	٣	اجرا	أجرا	"	١٣	محتاج	محتاجا به
"	١٥	بحيث	يحيث	١٩٨	٦	لان	لانه
"	١٩	عز محمد	عند محمد	١٩٩	٨	حراما	حراما
١٤٣	١٦	ليصين	ليصلين	"	٢٠	سأء لا يتكلم	سأء لا يتكلم
١٤٤	١٦	بمنه	بيمينه	"	٦	المشتري	المشتري
١٤٨	٢٠	لا يجوز	لا يجوز	"	٩	ثياب	يثاب
١٨٤	٢	في منازة	في مفازة	٢٠٢	١٧	التعويل	التعويل
"	١٥	الفضولى	الفضولى	"	٥	العيل	العيل
١٨٨	١٠	في رضى	في أرضه	"	١٥	نسيبه	نسيبه
١٩١	٢	افتى	اقضى	٢٠٢	٢	الوقف	الواقف
١٩٢	٩	بالشهورة	بالشهورة	"	١٨	نبنى	ينبنى
"	١٤	تخرج	تخرج	"	٢١	شفتة	شفتة
١٩٣	١٨	ويو حرب	ويو حرب	٢٠٥	٢	سنة	سنة
"	١٩	ان يعظه	ان يعظه	"	٢١	بخلافا	بخلافا
"	٢٠	المرء	المرء	٢٠٦	١٢	اخذ منه	اخذ منه
١٩٥	٥	أبنة	أبنة	٢٠٤	٢	بالشرح	بالشرح

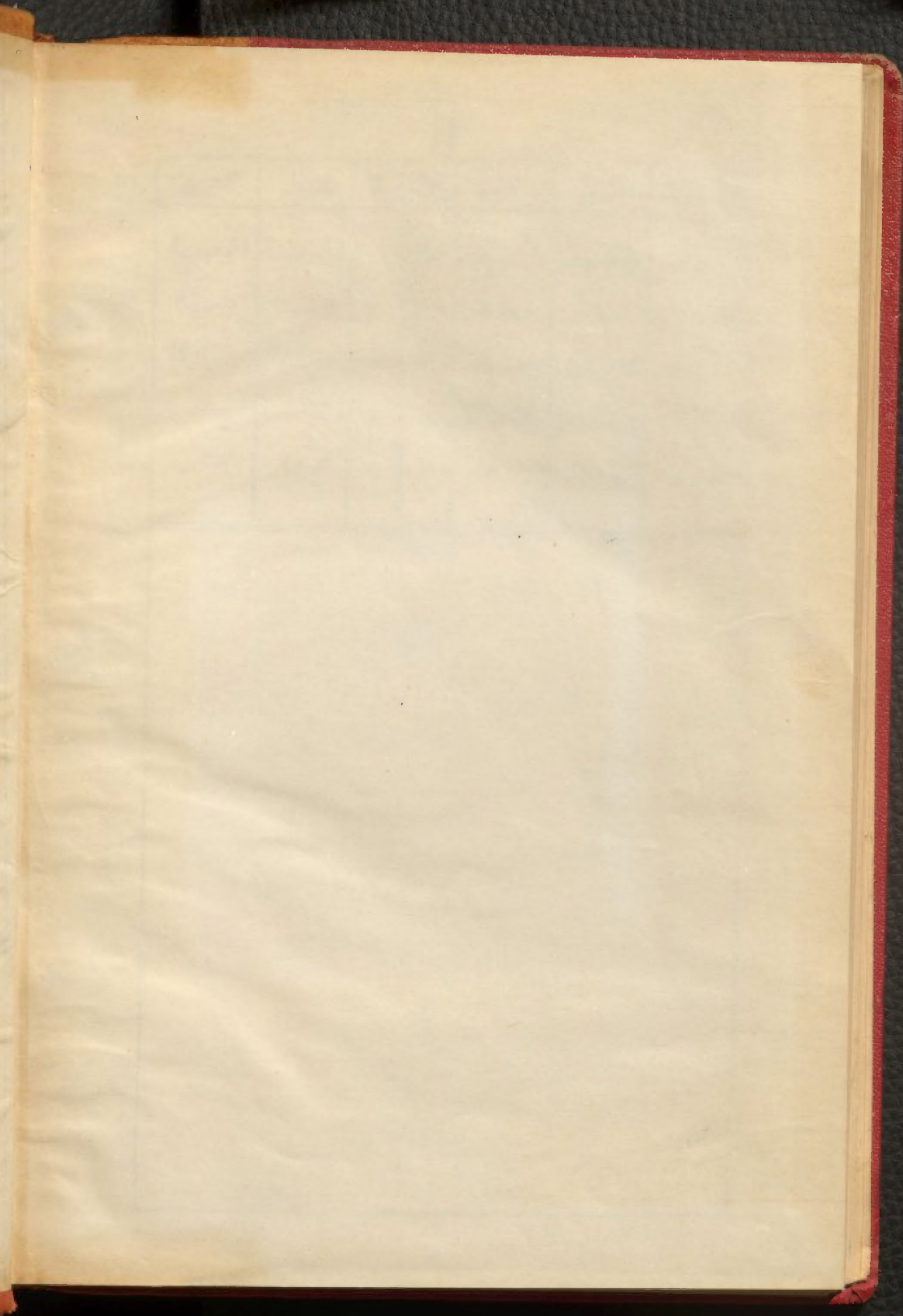
صحيح	غلط	٢١٤	٢١٥	صحيح	غلط	٢١٤	٢١٥
كخط	كنخط	١٠	٢١٤	قامر	قام	٢	٢٠٤
فسر الثوب	فسر الثوب	١٩	٢١٨	ان يغدا	ان يغدا	٨	=
يضمن	يصمت			فيومر	قيوم	١٠	=
ضاع	صاع	١٥	٢١٩	عليهم	عليهم علمهم	١٤	=
جائزة	حائزة	٢١	=	جزاء	جزا	٢١	=
ماستعارة	ماستعارة	١١	٢٢٠	رسالة	رسالتة	١٣	٢٠٨
امانة	وامانة	٢١	=	ينفاو القلي	ينفاو القليل	١٥	٢١٠
صاحب	لصاحب	٥	٢٢١	وان شاصب	وان شاهبلا	٣	٢١١
باذن	باذنه	١١	٢٢٢	الريح	الريح	١٣	٢١٢
للاخذ	للاخذ	١٤	٢٢٣	فله الخيار	فله الخيا	٤	٢١٣
باجر	ياجر	١٦	٢٢٥	غصب	غضب	٢٠	=
فصلها باماء	فصلها باماء	٨	٢٢٦	صح ابراة	صح ابراة	٢	٢١٥
عين قائم	غير قائم	=	=	بالخيار	بالغيار	١	=
لاونها	لاونها	٢١	٢٢٣	يعاقب	يتعاقب	١٢	=
قبل	اقبل	١٣	٢٣٢	بمحفظه	بمحفظه	=	٢١٦
هو مختطف	هل مختطف	٢	٢٣٦	حرق او غرق	حريق او غرق	٨	=
للوjoy	الوjoy	٤	٢٣٤	او يموت	او يموت		
العتيرة	يعتيرة	=	=	في تضيبه	في تقيبه	١٠	=

صفحة	سطر	غلط	صحیح	صفحة	سطر	غلط	صحیح
٢٣٤	٩	استه	استه	٢٦٠	٢	كل واحد	كل واحد
"	١٠	بقرة	بقرة	"	٦	لمن آخر	من آخر
٢٣٨	٥	قبل الربع	قبل الربع	"	٢٠	فان الشريها	وان اشترها
"	٩	سنتها	سنتها	"	٣٠	ان المشتري	ان اشترى
"	١٦	ما يجاب	ما يجاب	٢٦١	٣	ان المشتري	ان اشترى
٢٣٩	١	بعلا فوقها	بعلا فوقها	"	٢	يجر	يجرم
٢٤٢	٢٠	فقطرة	فقطرة	"	١٠	المشرك	المشرك
٢٤٣	١	خربت	خرب	"	١٦	يفصل	يفصل
٢٤٤	١٨	طحن	طحن	"	٢١	حق	حق
٢٤٥	١٨	عقل	عقل	٢٤٦	٣	يستم	ليسم
٢٤٦	١٤	دوان	دوان	"	٣	سبيل الماء	ميل الماء
٢٤٨	٢	جول كندم	جول كندم	"	١٥	او مصفا	او مصفا
"	٥	كندم كندم	كندم	"	٢١	اهلها	احدهما
٢٤٩	١٠	جعل مال	جعل المال	٢٤٣	١٠	من قال	من اقال
٢٥٠	٦	اشنك	اشنك	"	١١	عشرته	عشرته
٢٥٢	٤	وارديا	وارديا	"	٤	ويجز	ويجز
"	١٨	جانب	جانبه	٢٤٥	٤	ويجز	ويجز
٢٥٣	٢١	اسلم	السلام	٢٤٦	٩	مال	خال
٢٥٦	١٩	باكروب	باكروب	٢٤٠	٤	التسليم	المسلم
٢٥٤	١	اشترى	اشترى له	"	٢٠	الباد	البائع والقياد
٢٥٤	١٣	مانا	ما اذا	"	٣	النوازل	النوازل
٢٥٨	١١	فخر	فخر	٢٤٢	٣	النوازل	النوازل

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
قضيها	قضيها	١٠	٢٩٥	جربي	جربي	٢	٢٤٢
وشربه	وشربه	١	٢٩٦	الشفيع	الشفيع	٦	٢٤٥
وتوابعها	وتوابعها	٣	٢٩٩	سيوجد	سيوجد	١٠	٢٤٤
الاستحالة	الاستحالة	١٤	٣١٠	ملقحة بالزيت	ملقحة بالزيت	١٦	=
وصاحب	وصاحب	٢	٣١١	بالعقد	بالقطع	١٣	٢٤٨
لون الحق	لون الحق	٨	٣١٢	الاجارة	الحجارة ييب	١٢	٢٤٩
ما عظيم	ما عظيم	٢	٣١٥	يجب اجرة	اجزة		
ثوب في ثوب	ثوب في ثوب	١٩	=	بالغاما بلغ	بالغاما بلغ	١٥	=
لا سيد	لا سيد	١٢	٣٢٥	وهذا ايجار	وهذا ايجار	٥	٢٨٠
جنية	جنية			ظيرة	طراو	٨	=
كفيل المعروف	كفيل المعروف	١٣	=	قفيز الطمان	قفيز الطمان	١٢	=
كفيل	كفيل	=	=	وقد عقدا	وقد عقدا	١٣	٢٨٣
محض	محض	١٥	٣٢٦	سنة	سنته	١٣	٢٨٢
اذا باع	اذا باع	٦	٣٣٥	ليسج ليسج	ليسج ليسج	٢٠	=
لشيئا	لشيئا			بمثله الحمار	بمثله الحمار		
عند قدام	عند قدام	١٢	=	والله يتولى	والله يتولى	٨	٢٩٠
نوع محض	نوع محض	٢	٣٣٦	بالشراء	بالشراء	١٠	٢٩٢
وهن فاسد	وهن فاسد	٢٠	٣٣٧	القلة نصيب	القلة نصيب	١٤	=

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
والاصح	وهو الاصح	٢	٣٥٠	والمداير	والمداين	٤	٣٣٨
تسلك	تمسلك	١٤	٣٥٦	لا النقل	لان النقل	٢٠	=
فقتلهم	فقتلتهم	٢	٣٥٤	وهما وضعا	وهو وضعا	١	٣٣٩
فاشبهه	فاتبه	٦	=	فماء الرهن	فماء الرهن	١	٣٣٠
ان يمنعوا	ان يمنعوا	١٢	٣٦٠	على قيمة	على قيمة	٥	=
وذلك	وذلك			بعض اقوال	بعض اقوال	٢٠	=
قبل يجيد	قبل يجيد	١٣	=	لصاحب	لصاحب	١٤	٣٣٣
طفلا للهو	طفلا للهو	٢١	٣٦١	البذار	البذار		
مجتهدا خطأ	مجتهدا خطأ	١١	٣٦٢	وسكتا	وسكتا	٢١	=
لا لة بخلا	لا لة بخلا	١٩	=	ويكون العرس	ويكون العرس	٦	٣٣٥
لعدم	لعدم	٢	٣٦٥	ماله يظهر	ماله يظهر	١٩	=
للماثلة	للماثلة			ولاية	لاية	١٠	٣٣٦
الاخرس	الاخرس	٨	٣٦٤	نكير	تكيد	١٢	=
عبد اخطأ	عبد اخطأ	١١	=	المنصبة	المنصبة	٤	٣٣٤
الادوية	الادوية	١٢	=	ومن الـ	ومن الـ	٢	٣٣٨
ضربه صرته	ضربه صرته	٢	٣٦٨	التي	ما القى	١٤	=
امرات	امرات	٦	=	اقل من ثلثة	اقل من ثلثة	١٩	=
الصاح	الصاح	١٣	=	لولا	لالو	٢	٣٣٩

صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط	صحيح	غلط
الوصية	الرضية	١٥	٣٤٢	ولا استهلك	ولا التهلك	١٣	٣٢٨
بنية	بنية	١٠	٣٤٨	يسقط	يساط	٢	٣٤١
يفتاوى	يفتاوى	٩	٣٨٢	جعل له	جعل له	٥	=
بيلا العبد	بيلا العبد	١٠	=	يا بى حواره	يا بى حواره	١٥	=
عقر	عقر	١١	=	لا وقت	الا وقت	١٥	٣٤٢



~~JUN 15 1994~~

K

fi ai-fegh

con, ellat-

[1354/1935]

